







٢٦

حاشية سید علی کمسوط و شرح مروج السیر

مکتب العصری
کتابخانه ملی
عمریه

مکتب

مکتب
عمریه

بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

اعلم ان معرفة هذا الحد حد الشيء ما بين ما
هيئة قوله موقوفة على معرفة اللفظ والوضع
والعنى المفرد لان معرفة المركب موقوفة على معرفة
اجزائه **قوله** فاللفظ ما يتلفظ به الانسان الى اخره
اي اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل
مصدرا بمعنى الذي يقال لفظت الرمي الذي اذا
رُميت او بيع الرمي مقيدا من الفم يقال لفظ الكلام
ولفظ بالكلام وحد اللفظ صادق على كلمات
الله تع مما يتلفظ به الانسان وانما لم نقل الفاظ
الله رعاية للادب والضمائر المستتر في حكم الملفوظ
من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا
عليها كالمفوضات **قوله** والمراد من المعنى المفرد وهو ان
لا يبدل جزء لفظه على جزء معناه الظاهر ان يقال وهو
ما لا يبدل فلا بد من تأويل ما في الاول اي المراد من
افراد المعنى او في الثاني بتقدير مضاف اي وهو
ذو ان لا يبدل **قوله** لفظ بمنزلة الجنس جعلها كالجنس
والفصل بناء على انقضاء في المشهور يستعملان
في الخابن الموجودة كالانسان ومعنى الكلمة
مفهوم اصطلاحى غير متاثر في الوجود **قوله** فلفظ
احترازه عن المخلوط الى آخره وهذه الاربعة



٥٧

يتم بالدوال الاربعة وهي مشاركة للكلمة في كونها
موضوعا لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد
جزؤه من جزء ما يبدل عليه **قوله** كالاسم والفعل والحرف
فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد فكل
واحدة من هذه الكلمات لفظ وضع للفظ مفرد
للمعنى مفرد **قوله** ورد السؤال على الحد هو
لفظ معنى حتى لو قيل وضع لشيء مفرد لم يتوجه
السؤال **قوله** فان المراد بالمعنى في قوله وضع
لمعنى الى آخره فان المعنى مفصل بمعنى المقصد من
عنايه اي قصده فاذا وضع لفظ للفظ اذا كان
اللفظ الآخر محلا للقصده لانه قصده باللفظ
الاول غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون
الشيء لفظا في نفسه ومعنى اللفظ الاخر ولا
محذور فيه **قوله** ولما قيل ان يقال 2 اي
حين اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره
او كان اللفظ المفرد كرجل معنى مفردا يلزم ان يكون
اللفظ المركب كزيد قائم معنى مركبا فلا يكون
لفظ الحنبه والكلام والجملة كلمة لان معناه
مركب هذه السؤال متفرع على الجواب السابق
وسبب وزوجه على الحد هو قوله مفرد **قوله** و
وهو مركب من نعت الى آخره اي ذلك المفهوم

فان قيل على الحد هو اللفظ
الذي هو المقصد من اللفظ
الاول

فان قيل على الحد هو اللفظ
الذي هو المقصد من اللفظ
الاول

هو معنى قولنا مركب الى اخره ولا لفظه فانه مركب
تقيدي من الموصوف والصفة كحيوان ناطق فلا
يستعمل اصلا **قوله** وهذا المفهوم ليس بمركب اي
بالقياس الى الخبر فان جزاء لفظ الخبر لا يدل على جزء
هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة
الى قولنا مركب من نعته ان يحتل الصدق والكذب
غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون مفهوما واحدا
بالقياس الى لفظ مفرد او بالقياس الى اخره مركبا
وليس يحذور كما في معنى قولنا الانسان بالقياس
الى لفظ الانسان والحيوان الناطق **قوله** وهذا
الجواب بعينه جواب عن اشكال الاول فقال لا نسلم
ان لفظ الاسم مثلا موضوعا لمثل زيد ورجل بل هو
موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه الى
اخره وهذا المفهوم معنى للفظ وانما لم يجب هناك
هذا الذي هو التحقيق **قوله** سلطنا ان مثل الخبر
موضوع لمثل قولنا زيد قائم الحاصل ان مثل زيد
قائم لفظا مركب بالقياس الى معناه اعني نسبة القيا
الى زيد ومعنى مفرد بالقياس الى لفظ الخبر والا
والاستحالة فيه **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الى
اخره وقد اجيب عن ذلك بان قايمة مركبة من
كلمتين جعلنا في حكم كلمة واحدة كما شئنا وهذا

عطف على خبر اخر
ان يكون

والكذب

هذا هو المعنى الذي
نقصد به في هذا
الموضع وهو ان
اللفظ لا يدل على
شيء من نفسه بل
هو موضوع لمفهوم
يحمل عليه

ظاهر لان معنى التاء واحد في الوارد ومع تعدد
اسم الفاعل كضارية وقاية وعالية وغيرها **قوله**
فضلا عن ان يدل على جزء معنى قايمة بل مجموع لفظه
قايمة يدل على مجموع معناه وهو ذات مؤنثة
موصوفة بالقيام وكذا الحال فيها شئنا
قوله لزوم اجتماع التذكير والتانيث يمكن رفعه
بان القيام وحده انما يدل على ذات موصوفة
بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على
التذكير ولم يتجرد ههنا فلم يدل على التذكير ولا
يلزم اجتماع المذكور **قوله** لان الكلمة موضوع
على ما مر فلا بد ان يكون دالة وح لا يحلو **قوله**
فاما ان يقترب اي فاما ان يدل على اقتران معناه
قوله وهو منقوض بمثل ذواراد بمثل ذوالاسماء
اللازمة الاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك **قوله** ذكر متعلقة فذكر المتعلق
في الحرف لتحصيل الدلالة في مثل ذو لتحصيل
الغاية **قوله** الكلام ما تضمن اي لفظا تضمن
بالاسناد كلمتين فالمتضمن هو مجموع الكلمة
والاسناد والمتضمن هو الكلمتان لفظا فلا
يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في ضرب ونظام
قوله ولهذا قال تضمن يعني المشهور في حد الكلام

ذكر التركيب فكان الظاهر ان تقول ما تركب
من كلمتين وانما عدل عن التركيب الى تضمين شيئين
احدهما انه لو قال ما تركب لم يدخل في حد الكلام
الذي احدي كلمتين ملفوظة والاخرى مستترة
غير ملفوظة مثل كرتان المستترة لا يتصور تركيب
مع الملفوظ ولما قال تضمن دخل فيه الثاني ان
الكلام قد يتركب من كلمتين كثير فوق اثنين فلو
قال ما تركب لم يدخل في حد الكلام الذي تركب
من اكثر كلمتين لان التبادر من التركيب من كلمتين
ما يتركب من كلمتين فقط بخلاف التضمن بكلمتين
فانه يتناول ما فيه الكلمتان او اكثر والجواب
عن الاول ان المستر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة
فينجز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما
يتحقق بالاسناد والذي يتحقق بالمد والمد
اليه فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجريهما
وما عداهما من الكلمتان التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها **قوله** نحو
الاصطباح وهو الشرب في الصباح وذلك
المشروب يسمى صبحا والاعتباق وهو الشرب
في السراج وذلك المشروب يسمى غبوقا **قوله**
دلالة اولية اي بغير واسطة **قوله** احدهما

انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد
انه دال يعني ان مجموع لفظ الحد وهو ما دل بالآخر
يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو حد الاسم
فيدخل غير الاسم في حد لا يقال لفظ دل يدل على
معنى مقترن بالزمان الماضي بحسب الوضع فكيف
يصدق معنى الحد على مجموع لفظه لانا نقول
سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى
المجموع غير مقترن **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان
عن النقص من الوجهين **قوله** لكن حذف الكلمة
وجعل لفظ ما عبارة عن الكلمة فاندفع النقص
ولو كان ما عبارة عن الشيء لم يندفع النقص
اصلا ولو كان عبارة عن اللفظ لم يندفع النقص
الاول **قوله** اما ان اريد به واحد بعينه فعل هذا
بمخرج بعض الافعال كالفعل الحال والاسم بالية
مثلا عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم وعلى الثاني
اعني ان يراد واحد غير معين يخرج جميع الافعال
عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم لان كل فعل يجب
وضعه مقترن بزمان معين فلا يصدق على شيء
من الافعال انه مقترن بزمان غير معين **قوله** و
جوابه انه لا يراد الي اخر اعني ان الحد الازمنة
يمكن ان يؤخذ على ثلاثة وجوه الاول التقييد

بالتعيين الثاني التقييد بعدم التعيين الثالث
 الاطلاق وهو ان لا يفيد بشئ منها وما ذكرنا
 من الاناقض الحدين انما يلزم اذا اخذ على الوجهين
 الاولين دون الثالث لان المطلق صادق على
 المقيد فكل ما اقترن بزمان معين من الثالث
 صواب عليه كلمة انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
قوله بل واحد منها اي من الازمنة الثلاثة **قوله**
 كالكتاب بالثقة اي بالامكان **قوله** ان الحد مطرد
 وهذا المعنى اعني معنى الاطراد يلزمه المنع فالحد
 اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه
قوله ومنعكس وهذا المعنى اعني معنى الانعكاس
 هو معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا جامع للجمع
 افراد المحدود **قوله** وغير منعكس اي لا يانعكا
 سها فالخاصة للشاملة منعكسة وغير الشامل
 ليست بمنعكسة **قوله** اشارة الى كثرة حواض الاسم
 يعني ان لفظ الحواض جمع كثرة فدل على ان حواض
 الاسم كثيرة وكلمة من للتبعض فدل على ان المذكور
 ههنا بعض من تلك الحواض الكثير ومن جملة
 خواصه التدا والوصف والتاكيد المنعوي و
 والاضمار والنسبة والتصغير والتثنية والجمع
 والحقوق تاء الثانية المتحركة والفاعلية والفعولية

وابتداء وما يتفرع عليها **قوله** فاللفظي دخول
 لام التعريف لو قال دخول حرف التعريف لكان
 شاملة للميم في قوله ليس من امير مضيا في امير
 لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته **قوله** وانما لم يدخل
 لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى
 التعريف **قوله** اما الحرف فيس له معنى مستقل بصلح
 للاشارة اليه بالتعريف والتعيين **قوله** لا حرفا لانه
 يدخل على الفعل على سبيل الحكاية اي يدخل حرفا لانه
 الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل على الحرف ايضا
 فيقال زيد مجرور بمن لكن هذا لا اعتداد به لان
 الكلام فيما اذا كانت الكلمات مستعملة في معانيها
 فدخل حرف الحكاية ايضا خاصة بالاسم **قوله**
 فلو انه دل على امكنية الكلمة اما تنوين التمكن
 المتمكن هو الاسم المعرب لتكن في الاسمية والامكن
 هو الاسم المعرب المنصرف واليني يسمى غير متكن **قوله**
 والامكنية للفعل في الاسمية والامكن هو الاسم
 المنصرف واليني يسمى غير متكن والامكنية للفعل
 في الاسمية والحرف **قوله** والفعل لا يقع معرفة و
 يقع نكرة وكذلك الحرف فلم يجتز فيه الى الفارق
 بين كونه معرفة ونكرة وكذلك الحرف **قوله** اي يوم
 اذا كان كذلك الا اخر اي لما اخذوا المضاف اليه من اذ

وهو جلة كان كذا غرض منه التويز في **إد قوله** وأما
تنوين المقابلة أي تنوين المقابلة إنما يدخل على جمع المثنى
الآل وليس للفعل ولا للمرفوع فلا يتصور فيها تنوين
المقابلة **قوله** وأنا اختص الأسناد المراد منه الأسناد
اليه وهو غير قابل ممنوع مثل العجني ضرب زيد عمرًا فالاول
الاي قال الفعل موضوع لأن يسند به معنى مصدره لاي
شيء فلا يجوز جعله مسند اليه والآخر يخرج عن وضعه **قوله**
كونه مضافًا فتر الاضافة كونه مضافًا لأن الفعل قد يقع
مضافًا اليه كما في يوم يتفع الصادقين وقد يقال سدا تناول
المصدر ايا يوم تفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف كبر
مطلقًا تختص بالكم **قوله** المعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل اذ بقوله لم يشبه لم يناسب كما يعلم من حد المبني **قوله**
والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي الي فزه وكذلك الجملة
من حيث هي جملة من اقسام مبني الاصل **قوله** ولقابل
ان يور وعليه النقض بنقل مبني الاصل كضرب في ضرب
زيد **قوله** ولأن تقدير المحذوف على ما تقدم بحسب المعنى
كأنه قال النقض من دفع لما ذكرنا من الجواب وهذا الجواب
هو الصحيح **قوله** لأن المركب مما حيث هو مركب قد يكون
مبنيًا كنه عشرة وقد لا يكون مبنيًا كعبيك **قوله** لسلا يتوص
عليه لنقض بمثل غلام زيد فان لفظة غلام من غلام زيد مركب
مع غيره تركب اضافيًا مع انه ليس بمركب لعدم تحقق عامل في

في هذا التركيب ورد عليه بانه اذا اراد بالتركيب التركيب
الاتادي لم يبدل في الحد الا المسد اليه والسند لهما
مركبان تركيبا اذ باو 2 يخرج المضاق اليه وسائر
المعول للمفاعيل الخمس وما يشبهها عن حد المعرب فالاول
ان يقال المراد بالتركيب مع العامل فورد عليه مبتداء
والجنبة الا على قول من يجعل كل منهما عاملا في الالف
وقبل المرد بالتركيب تركيب يتحقق فيه العامل وح
الاشكال **قوله** لكونه متبهما للفعل الماضي وامر الجازم
في تحقق الفرعيين قبل مشابهة غير المنصرف في تحقق
الفرعيين انما هي مع الفعل المطلق لا خصوصية
الماضي وامر المحاطب والفعل مطلقا ليس بمنتهى الاصل
لانه يصدق عليه انه مركب ولقابل ان يلزم المشا
بانه ضد بالاسنادي فخ لا يصدق عليه انه مركب
حكم المعرب وخاصته اي خاصته الاسم المعرب بالقياس
الي المبني من الاسماء وفي بعض النسخ او خاصته اي
انه **قوله** لان الاعراب كالوصف للمعرب وايضا لفظ
زيد مثلا يدل على ذات زيد ورفعه يدل على
فاعليته وفاعليته صفة لذاته فكما ان الذات
مقدمة على صفتها كذلك ينبغي ان يكون الدال على
الذات متقدما على الدال على الوصف **قوله** ويمكن
ان يجاب عنه نصر للتحاة بان يقال لان امر الغرض

من تعريف العرب آخر لا يخفى على الصانع الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلام في التركيب
من لم تتج لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسمع
منهم فان العارف باحكامها كذا مستغن عن النحو ولا
فائدة له معتدا بها في معرفة الاصطلاحهم في
فالمقصود من معرفة مفهوم العرب مثلا ان يعرف
انه صادق على اسم محمول كذا يدعى فيعرف ح
انه كما اختلف آخر في كلامهم فيجعل آخر مختلفا فيطابق
كلامهم قوله فليلا يدخل فيه اي في حد العرب
فانها اسباب بعيدة اي العوامل والمعاني المختلفة
فان المعاني سبب للاختلاف آخر المرب بعيد
بواسطة واحدة والعامل سبب له بعيد وانظر
بواسطتين **ول** فان الاختلاف لا يوجد مع كل
واحد اي الاختلاف لا يوجد فان آخر المرب اذا
حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هنالك اختلاف فاذا
فتح او كثر بعد ذلك حصل الاختلاف **ول** ولو حل
السبب للثام كان له وجه وفي بعض النسخ كان ان
ولعله تصحيفا ان امكن توجيهه ايضا **ول**
بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب
العامل فاقا ذيدا مثل قبل الوقوع في التركيب غير
معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في التركيب

المراد من تعريف العرب آخر لا يخفى على الصانع الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلام في التركيب من لم تتج لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسمع منهم فان العارف باحكامها كذا مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة الاصطلاحهم في فالمقصود من معرفة مفهوم العرب مثلا ان يعرف انه صادق على اسم محمول كذا يدعى فيعرف ح انه كما اختلف آخر في كلامهم فيجعل آخر مختلفا فيطابق كلامهم قوله فليلا يدخل فيه اي في حد العرب فانها اسباب بعيدة اي العوامل والمعاني المختلفة فان المعاني سبب للاختلاف آخر المرب بعيد بواسطة واحدة والعامل سبب له بعيد وانظر بواسطتين ول فان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد اي الاختلاف لا يوجد فان آخر المرب اذا حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هنالك اختلاف فاذا فتح او كثر بعد ذلك حصل الاختلاف ولو حل السبب للثام كان له وجه وفي بعض النسخ كان ان ولعله تصحيفا ان امكن توجيهه ايضا ول بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فاقا ذيدا مثل قبل الوقوع في التركيب غير معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في التركيب

من صواب تعريف العرب

وحرك بالضم مثلا حصل هنالك اختلاف للانتقال
من السكون الى الحركة وكذا الحال في سائر الحركات
فاختلاها صل في كل واحد منها فيكون سببا تاما له
واما السكون الاصل في الاختلاف معه بالفضل وان
كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عين اعمابا
ول متعلق باختلاف لكن فاعل يدل ضمير راجع
اليها ما اختلف لا ضمير راجع اليها الاختلاف كما يتبادر
اليه الوهم من كونه متعلق باختلاف **ول** وهي انة
لما كان في الاسماء معان مختلفة للاسماء معان لازمة
يدل عليها جواهرها او معان يطرا عليها عند قولها
في التركيب ولا يدل لها من علامة من الاعراب
ول ما احسن زيدا الى آخره انما مثل بهن الا
مثله التي لا يتميز فيها المعاني بسبب العامل ليعتبر
الاستدلال على الحاجة الى ابي وضع الاعراب في
بعض المواضع لم يطرد في الكل لا يقال الا اشتباه
في الثالث بسبب ذكر حركة النون بالضم لا انا
نقول هذه الضمة ايضا اعراب وايضا يجوز ان لا
يُسبب بهن الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركة
ذيد **ول** والاشياء النسوبة الى الفاعل كان الشا
نوهم ان الباء في الفاعلية والمفعولية للنسبة و
يلزم ان يكون الرفع علما للاشياء النسوبة

من صواب تعريف العرب

من صواب تعريف العرب

الى التاغل دون التاغل وان يكون النصب علما
 للاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول الى
 ان اليا فيها ياء مصدرية اي كون الشيء فاعلا وكون
 الشيء مفعولا هيا صفتان للفاعل والمفعول والرفع
 علم الفاعلية الفاعل التي هي صفته للفاعل فلو قال
 المص علم الفاعل لكان غير صحيح وكذا الحال في النصب
 واما الاضافة فهي مصدر غير محتاجة الى الياء المصدر
 والمراد بها كون الشيء مضافا اليه **قوله** كالمبتدأ
 والخبر واسم كان اسم كان فاعل عند المص لا منصوب
 اليه فالاول تركه **قوله** والمراد بقولنا الجر علم الا
 ضافة انه علم المضاف اليه اي كون الشيء مضافا
 اليه لا علم المضاف اليه كما عرفت فان قلت اذا كانت
 الرفع علم الفاعلية والفاعلية لا يوجد الا في الفاعل
 فيبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل قلت ان
 الرفع علم للفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان
 اضر كالمبتدأ بية مثلا على سبيل التبع والشبه والافق
 وكذا النصب على المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان
 اضر كالحالية مثلا على سبيل التبع والشبه والالحاق وكذا
 الجمع كون الشيء مضافا اليه يجب ان يجعل
 علامة لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل
 التبع والتبع فنامل قوله لان عامل الفيل ليس

في النصب على المفعول
 في النصب على المفعول
 في النصب على المفعول

سبب مقتضى اعرابه اذ ليس في الفعل مقتضى الاعراب
 بل اعرابه على سبيل التطفل والشبه **قوله** اصل
 الاعراب ان يكون بالحركات لكونه اخصر من الحروف
 وكذا اصل الاعراب سواء كان بالحركات او بالحروف
 ان يكون ملفوظا فان كان مفذرا فلعلة **قوله** بان
 كان بعضها بالحركات اعلم ان الرفع يكون بالقمة
 والواو والالف وكذا النصب يكون بالفتحة و
 والكسرة والالف والياء وكذا الجر يكون بالكسرة
 والفتحة والياء والاسماء مختلفة في السجقاق
 الرفع فبعضها يستحق من الرفع القمة وبعضها
 الالف وبعضها يستحق الواو وكذا يختلف الاسماء
 في استحقاق اقسام النصب واقسام الجر فصاحب
 الكتاب قسم الاسماء باعتبار استحقاقها للاثانواع
 الاعراب ليوضح احوالها **قوله** في الانصاف
 بالاعراب هذا هو الكلام الظاهر المطابق لكلام
 المص في شرح الحكاية واما قول الساجد كالم قسم
 منها بشكر في نوع واحد من الاعراب فليس
 يظهر له معنى الا ان يحمل على الامور المندرجة في
 قسم واحد يشترط في نوع واحد من الاعراب
قوله والمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
 بالفتحة فحقا اي يكتسب بالفتحة مرفوعا على وني

يستحق

اي الاسماء

وفي العبارة نظر اذ قد عطف فيها على معولي عاملين
 مختلفين فان قوله الفتحه معطوف على الضمة والمال
 فيه ابناء وقوله نصبا عطف على رفعها وهو منصوب
 على الحالين والعامل فيه الظرف العام معام متعلقة
 والجواب ان المص يجوز ذلك بانه نظر في الذا^ر
 ذي^{الضم} والحجر عمرو^{الضمة} **قوله** والعبارة الصحيحة ان
 يقول رنعه الضمة اي اعرابه حال كونه رنعا
 الضمة ولا يخفى انه اذا قيل والفتح نصبا يلزم
 ايضا العطف على عاملين مختلفين فلهذا وجه النظر
 شئ اخر وهو ان يقال عبارة المص يدل على ان
 المفرد المنصرف مثلا يلبس بالضمة حال كونه رنعا
 وليس في ذلك نصريح بان اعرابه الضمة ولا
 بان رنعه الضمة فضعف هذا الوجه ظاهر **قوله**
 لان الاسماء الستة المضافة الى اخره وكلا هذه
 الاسماء مفردة بالمعنى القابل للجلد ويمكن ان
 الكسر والتثنية يقال لاسماء المعرفة بالحروف لا
 يسمى منصرا على قول من قر المنصرف بما يدخل
 الكسر والتثنية لكن ظاهر كلام المص خلاف
 ذلك فلا يتم الجواب على قوله قوله لان مثل
 غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه وكذا غلام زيد
 ليس بمفرد بالمعنى القابل للمضاف **قوله** قلت

لا احتياج الى اخرى قد يقال ان الاهتمام بغير
 المنصرف لكونه اكثر من الاهتمام بالاسماء الستة
 فلم يكتف في الاول بالخروج بالذكر بل ذكر ههنا
 في الخروج ليلا يقع اللفظ في السائر^{الغير المنصرف} كيثق^{قوله}
 وغير الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم الثني
 لاقتضائها التقيد قوله لئلا يلزم للفرع زيادة مزنية
 على الاصل قبل اي مزيد مزنية الفرع لان الاصل كثرية
 ما حصل بواسطة اعرابه بالحركات وقيل لازمة من هذا
 الوجه لان اعراب جميع المذكورات لم بالحروف اخف
 من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف في الثانية علامة
 للجمعية فهي وحدها اخف منها مع حركة اخرى اعرابه
 فان اعرابه بالحروف اصل بالقياس اليه لان الاصل
 باعتبار الحقة وقيل لا ولي الا يقال ليكون الفرع
 على ديرة الاصل **قوله** اعلم انه يشكل بمسلمات علما
 اذا جعل مثل مسلمات علما كقرفات فذهب الزمخشري
 انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلميه فذهب
 جماعة الى انه غير منصرف والتثنية للمقابلة لا للتكلى
 ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلميه فذهب من
 السقط التثنية وجعل نصبه وجزه بالفتح في نحو
 مسلمات حال العلميه اربعة اقوال مع ان اعرابه بالضم
 والكسر عند المص يمكن الا يقال انما كان اعرابه بالضمة

وهو وجه الجمع في قوله
 في قوله كيثق قوله اعلم انه يشكل بمسلمات علما
 اذا جعل مثل مسلمات علما كقرفات فذهب الزمخشري
 انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلميه فذهب
 جماعة الى انه غير منصرف والتثنية للمقابلة لا للتكلى
 ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلميه فذهب من
 السقط التثنية وجعل نصبه وجزه بالفتح في نحو
 مسلمات حال العلميه اربعة اقوال مع ان اعرابه بالضم
 والكسر عند المص يمكن الا يقال انما كان اعرابه بالضمة

بمسلمات
 بعض النسخة

كما كان

بالقمة في المؤنث السالم الذي عرق حكمه لاني غير
 المنصرف لانه لم يعتبر عدم الصرف في حركته وبطل جوار الى
 آخر قد يقال لما ذكرنا مال جوار فيما بعد علم انه خارج
 من هذا الحكم **قول** وكانت من الواجب عليه يمكن ان
 يجاب عنه بانه اكتفى في التنبيه على قيد الاضافة الجعبر
 باد المتكلم بايراد هذه الاسماء مضافة الجعبر ياء
 المتكلم قلنا لا نه اوردناها مضافة الى ضمير المحكي بلفظ
 لم يذكر قيد الاضافة لربما يتوهم ان شرط اعرابها
 بالحروف كونها مضافة الى ضمير المحكي فثابت
 انما قيد كل بقوله مضاف الى مضمرا ان كل مفرج اللفظ
 مشي المعنى فهو يقتضي الاعراب بالحركات نظر الى اللفظ
 والاعراب بالحروف نظر الى المعناه فاعرب بها رعاية
 لهما وانما اخص المضاف الى المضمرا بالاعراب بالحروف ^{بالحركات}
 لانه فرع المظهر فلما اضيف الى الفرع روي جانب
 المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف التي
 هي فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر
 الذي هو الاصل روي جانب اللفظ الذي هو الاصل
 واعراب بالحركات التي هي الاصل فظاهر
 ان كلامي الى آخره اذ ليس لنا كل حجة يكون مفرج الكلمة
 والاخر يكون مفرجا لاثنتان وانما اعرب لثنتان
 اعراب المشي لان معناه مع المشي وصورة المشي فاجري

مجراه في الاعراب - ولو جاب ان يقال عشرون
 قد يقال يجوز ان يغني جمع السلامة ادني تغيير
 ولهذا لم يجعل دليلا برئسه بل جعل من تنمة الدليل
 الاول يقلب بعضها الى بعض هذا يدل على ان علامة
 التنشئة هي الالف والياء ثم قلبت احدهما الى الاخرى
 وعلى ان علامة الجمع هو الواو والياء ثم قلبت احدهما
 الى الاخرى **قول** ومالة النصب بالالف قيل لما كان
 جعل الالف علامة للنصب فيها ملتبسا فيها استقلوا
 جعله علامة للنصب وجعلوا علامة النصب تايما
 للمجر فيها ولما كان الالف اخف تلك الحروف لم يرضوا
 باسقاطه رائسا بل جعلوا هذا الالف علامة للرفع
 الذي هو انتقال الحركات في المشي الذي هو اكثر رعاية
 للاعتدال - لا لتبش المشي بالجمع الالتباس
 في مال النصب مع الاضافة لان النون الذي كان نائفا
 بينهما لكونه مكسورا في المشي ومفتوحا في الجمع قد سقط
 وانما في مالة الرفع فلا التباس لان ما قبل الواو في
 المشي يكون مفتوحا وفي الجمع مضموما وكذا الالتباس
 في مالة المجر لان ما قبل الياء يكون مفتوحا في المشي مكسورا
 في الجمع - وفرقوا بينهما بان فتحا ما قبل الياء و
 وكسر النون في المشي وذلك لان ما قبل الالف لما كان
 مفتوحا والنون مكسورا الخفة الالف جعلوا ما قبل الياء

في المثني مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة **قوله**
وفي غيرها للعلامة اي من تمة علامة المثني والمجموع
قوله وليس النون عوضا عن الحركة الاعرابية في المثني
والمجموع كما في يضربان ويضربون وفيه بحث لان من قال
ان النون عوض عن الحركة لم ير ذلك به انه عوض عن الحركة
الاعرابية في المثني والمجموع كما في الفعل بل اراد انه
عوض عن الحركة التي كانت في المفرد وقد ذلت بالحق
علامة المثني والمجموع **قوله** لان هذه الحروف اي
الالف والواو والياء **قوله** عنده نفس الاعراب فلا
يكون النون اعرابا **قوله** في آخرها الف مفردة اخراج
عن مثل حيراء وصبراء فان في آخرها التاء بعدها هاء
واعرابها بالحركات لفظا قوله لا لتفاء التاء كغيرها
الالف والنون **قوله** والثاني الاسم المفرد اي الاسم
المفرد الذي اعرابه بالحركات لفظا ولحق المكسر الذي
حاله في الاعراب كذلك ولجميع المونث التاء المتفاد
الي ياء المتكلم فظابط كل اسم يكون اعرابه بالحركات
لفظا فاضيف الي ياء المتكلم صار اعرابه تقديره باسب
هذه الاضافة **قوله** وانما قال مطلقا اي في جميع الأحوال
الثالثة **قوله** لما ذكرنا وهوان هذه الكسرة موجودة
قبل التركيب يقتضي للاعراب **قوله** والثاني جمع المذكر
التالم قال بعضهم جمع المذكر التالم اذا اضيف اليه

منه كسرة في بعض النسخ

في قوله والنون مكسورا رعاية للموافقة
في قوله وفي غيرها للعلامة اي من تمة علامة
في قوله وليس النون عوضا عن الحركة الاعرابية
في قوله والمجموع كما في يضربان ويضربون
في قوله ان النون عوض عن الحركة لم ير ذلك به
في قوله الاعرابية في المثني والمجموع كما في الفعل
في قوله عوض عن الحركة التي كانت في المفرد
في قوله علامة المثني والمجموع قوله لان هذه
في قوله الف والواو والياء قوله عنده نفس
في قوله يكون النون اعرابا قوله في آخرها
في قوله عن مثل حيراء وصبراء فان في آخرها
في قوله واعرابها بالحركات لفظا قوله لا
في قوله الف والنون قوله والثاني الاسم
في قوله المفرد الذي اعرابه بالحركات لفظا
في قوله حاله في الاعراب كذلك ولجميع
في قوله الي ياء المتكلم فظابط كل اسم
في قوله لفظا فاضيف الي ياء المتكلم صار
في قوله هذه الاضافة قوله وانما قال
في قوله الثالثة قوله لما ذكرنا وهوان
في قوله قبل التركيب يقتضي للاعراب قوله
في قوله التالم قال بعضهم جمع المذكر

في قوله والنون مكسورا
في قوله وفي غيرها للعلامة
في قوله وليس النون عوضا
في قوله والمجموع كما في
في قوله ان النون عوض عن
في قوله الاعرابية في المثني
في قوله عوض عن الحركة
في قوله علامة المثني والمجموع
في قوله الف والواو والياء
في قوله يكون النون اعرابا
في قوله عن مثل حيراء وصبراء
في قوله واعرابها بالحركات
في قوله الف والنون
في قوله المفرد الذي اعرابه
في قوله حاله في الاعراب
في قوله الي ياء المتكلم
في قوله لفظا فاضيف الي ياء
في قوله هذه الاضافة
في قوله الثالثة
في قوله قبل التركيب
في قوله التالم

الي كلمة او لها ساكن كان اعرابه تقديره في الأحوال
الثالث نحو باء في صالحا القوم ورايت صالحا القوم
ومررت بصالح القوم وكذا المثني في حال الترفع
فقط نحو باء في غلاما الرجل ولم يلتفت المصنف الى
ذلك لانه امر عارض في بواحدة كلمة مستقلة بخلاف
ياء المتكلم فانية لعدم استقلاله بمثل له الا قد
فعلت الواو يا واو ادخمت هذه الياء فامة مقام الواو
في الدلالة على الجمعية دون الترفع لان الدلالة
على الترفع من خصوصية الواو واذ ذلت فيكون الترفع
تقديره باجمع ثبوت علامة الجمعية كان من الواجب
ان يكون بالياء اي يكون الاعراب في حال النصب
والجزم بالياء قوله وما اي النصب والجزم فوكذلك
اي بالياء قوله واذا اعرفت لما كان الاعراب التقدير
في مواضع مخصوصة بظهورها وبذلك ينضبط اللفظي
ايضا لان اعرابها اي اعراب المفرد ولجميع
المذكرين غير المنصرف اي الاسم العربي لما كان
ينقسم الي منصرف وغير منصرف فكان غير المنصرف
اقل من المنصرف ضبط اذ به ينضبط المنصرف ايضا على
قياس الاعراب التقديري واللفظي يكون فيه
علتان فان قيل نحو هيدا اذ اصر فيه علتان قيل
في حد غير المنصرف فلا يكون مانعا قلنا انما انصرف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ایک دفعہ ایک شخص نے ایک عورت کو دیکھا تو اس نے کہا کہ یہ عورت تو میری بہن ہے۔

من اجتماع في الاسم علتان مانع تسمية كل واحد
منها علتان مجاز لانه جزء العلة وليس بعلته تامة اذ
لا يغير الاسم بغيره من دون الالبا اجتماع العلتين
منها او بوجود واحد منهما
نقوم مقامهما سيد جبر الله

منی کا کہنا بقول ابن عمر و لقد اضر علی ما انتہم
ببینی ففقیبت ثم فقلت لا یفیعہ فیہ یہ

والغنى الثاني المتصورة والمدولة فان الاول يكون
سببا كالنار والادماها المحلقة مع صيت ان الكلمة
صيت بمنزلة ناديت آخر فنهنا ثانيا فان
صلحها لفظي وهو نفس الالف
والثاني المعنوي وهو
لغزومها سديده
عند الله تعالى

هذا السبب الذي هو الالف والنون قوله انا يمنع الصرف
 لمثابته الف الثانية اي في امتناع دخول تا الثانية
 كما سيجي **قول** وزين للثاني المعنوي والعلمية الظاهر
 الا يقال وزين للتعريف العلم والثاني المعنوي فان
 زين هناك مثل لقوله ومعرفة **قول** وهذا الوسميت
 امرأة بسلات الى آخره قد سبق اشارت الى ان نحو
 مستأعلا منصرف عند المحشي لان هذه الالف ليست
 متحضة للثاني بل بدل على الجملة ايضا فلا يقوى قوة
 المتحضة فلا يعذب بها في مع الصرف ولا يجوز ان يكون
 هناك ثناء مقدرة اذا كان علما لمؤنث لان وجود الثناء
 الظاهرة مانع من تقدير تا اخرى فليس هناك الا
 العلمية ومدها قوله لا بل الشبان امدها ضرورة الشعر
 وذلك اما بانكسار العوز كما في النال الذي ذكره **مستأ**
 ويجب ههنا الصرف واما بلزوم الزفان كما في قوله
 انري ابن جرموز عيسى شلوي ولا يجب ههنا الصرف
 بل يجوز كما في التاسب **قوله** لان الضرورة فان قيل
 ان الضرورة يندفع باعادة التنوين في تمام مثلا
 فلما جاز الى اعادة الكسرة وجعل الاسم مجتبا ليعني
 فبما نرى اننا منع الصرف قلنا ان المنوع بالاصالة
 هو التنوين فانه منشأ النقل وهو الثاني بمعنى
 لعدم الانصراف فلما اعيد عاد الاسم الى اصله

هذا السبب الذي هو الالف والنون قوله انا يمنع الصرف
 لمثابته الف الثانية اي في امتناع دخول تا الثانية
 كما سيجي **قول** وزين للثاني المعنوي والعلمية الظاهر
 الا يقال وزين للتعريف العلم والثاني المعنوي فان
 زين هناك مثل لقوله ومعرفة **قول** وهذا الوسميت
 امرأة بسلات الى آخره قد سبق اشارت الى ان نحو
 مستأعلا منصرف عند المحشي لان هذه الالف ليست
 متحضة للثاني بل بدل على الجملة ايضا فلا يقوى قوة
 المتحضة فلا يعذب بها في مع الصرف ولا يجوز ان يكون
 هناك ثناء مقدرة اذا كان علما لمؤنث لان وجود الثناء
 الظاهرة مانع من تقدير تا اخرى فليس هناك الا
 العلمية ومدها قوله لا بل الشبان امدها ضرورة الشعر
 وذلك اما بانكسار العوز كما في النال الذي ذكره **مستأ**
 ويجب ههنا الصرف واما بلزوم الزفان كما في قوله
 انري ابن جرموز عيسى شلوي ولا يجب ههنا الصرف
 بل يجوز كما في التاسب **قوله** لان الضرورة فان قيل
 ان الضرورة يندفع باعادة التنوين في تمام مثلا
 فلما جاز الى اعادة الكسرة وجعل الاسم مجتبا ليعني
 فبما نرى اننا منع الصرف قلنا ان المنوع بالاصالة
 هو التنوين فانه منشأ النقل وهو الثاني بمعنى
 لعدم الانصراف فلما اعيد عاد الاسم الى اصله

هذا السبب الذي هو الالف والنون قوله انا يمنع الصرف
 لمثابته الف الثانية اي في امتناع دخول تا الثانية
 كما سيجي **قول** وزين للثاني المعنوي والعلمية الظاهر
 الا يقال وزين للتعريف العلم والثاني المعنوي فان
 زين هناك مثل لقوله ومعرفة **قول** وهذا الوسميت
 امرأة بسلات الى آخره قد سبق اشارت الى ان نحو
 مستأعلا منصرف عند المحشي لان هذه الالف ليست
 متحضة للثاني بل بدل على الجملة ايضا فلا يقوى قوة
 المتحضة فلا يعذب بها في مع الصرف ولا يجوز ان يكون
 هناك ثناء مقدرة اذا كان علما لمؤنث لان وجود الثناء
 الظاهرة مانع من تقدير تا اخرى فليس هناك الا
 العلمية ومدها قوله لا بل الشبان امدها ضرورة الشعر
 وذلك اما بانكسار العوز كما في النال الذي ذكره **مستأ**
 ويجب ههنا الصرف واما بلزوم الزفان كما في قوله
 انري ابن جرموز عيسى شلوي ولا يجب ههنا الصرف
 بل يجوز كما في التاسب **قوله** لان الضرورة فان قيل
 ان الضرورة يندفع باعادة التنوين في تمام مثلا
 فلما جاز الى اعادة الكسرة وجعل الاسم مجتبا ليعني
 فبما نرى اننا منع الصرف قلنا ان المنوع بالاصالة
 هو التنوين فانه منشأ النقل وهو الثاني بمعنى
 لعدم الانصراف فلما اعيد عاد الاسم الى اصله

بالكسرة فلم يبق شي من اننا منع الصرف **قوله** لانه
 نقول لا نسلم لما كان ما قبله وما بعده اراد ما قبله
 قوله يقال انا شاكر او انا كفور **اقول** لانا نقول
 لانتم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة متي
 الجمع وذلك لاننا كونه على صيغة متي الجمع بقوي
 الجمعية بخلاف الصفة كما ان لزوم الثاني يقوي لنا
قوله اي العدل خروج الاسم عن صيغة الاصلية
 اي عن صيغة اليك كان اصلا ان يكون على تلك الصيغة
 فثلاث مثلا كان اصلا ان يكون على صيغة ثلثة ثلثية
 بخلاف نحو ضارب المشتق عن الضرب افر ليس اصلا
 ان يكون على صيغة الضرب بل ههنا اخذ صيغة من
 صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الاصلية لئلا
 صيغة اخرى ولا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف
 للعدل والصفة قوله قياس اي دليل وتحقيق العدل
 فيه اي في هذا المذكور الذي هو ثلث واخوة **قوله**
 وذلك انه من الاعداد والاعداد اي المشهور من الفاظ
 العدد من الواحد الى عشرة وهو واحد واثنان الى آخره
 فيكون اطاق واخوة متفرعة منها معدولة عنها متكررة
 كما سياتي **قوله** فاقاد و مؤيد معدولة عن واحد
 واحد لان المراد من كل واحد منها العدد اي اثنان
 حكنا يكون احاد واخوة معدولة عن الفاظ العدد

ثبت

المكررة لأن المراد من اتحاد واخوة العدد الكثر قول
للعدل والصفة الوصفية في ثلث مثلا اصلية لا في
معدول عن ثلثة ثلثة وهذا المكرر لم يعمل الاوصاف
فالوصفية لازمة للمكرر فيكون اصلية فيما يؤخذ منه
اعني ثلاث واثني لم يكن الوصفية في اسم العدد نحو
واحد واثني الى اخره اصلية كما سيأتي في قوله واما
ما فوق الاربعة قال القس في شرح الفصل هل يقال فيما
عداه الى التسعة ام لا يقال فيه خلاف واصحها لانه
لم يثبت وقد نص البحاري في صحيحه على ذلك انما
قال الى التسعة ولم يقل الى العشرة لانها وثبت اشارة
في قوله حصال شعرا فنزل الشارح يعني اي يعني
القدر والافالظا هرا عني والاولي ان يقرأ بالنون
قوله اخر علم انه معدول عن اخر من وهذا اصح
تما قبل ان اخر معدول عن الآخر **قوله** وفلا غير صفة
قياسه ان يجمع على فلا لا واما فلا الصفة فيجمع
على فعل كحرا وخرد هذا اولى مما قبل ان يجمع معدول
عن جمع لان جمعا فعلا كحرا وذلك لان مذكر
حرا اعني اخر لا يجمع بالواو والنون ومذكر جمعا
يفارق فيه اجمعون فلا قياس احد مما على الآخر واما
باب فظام اراد بباب فظام فعال التي هو علم الا
عيان المؤنثة من النسوان وغيرها **قوله** فلم توصب

الصدور اي مضرورة منع الصرف قوله تقدير العدل
فيه فلا يكون فيه تقدير العدل لرعاية قاعدتهم
في منع الصرف **قوله** ان فقال مني عند اهل الحجازي
اعلم ان فقال اسم فعل كنز ال مني انفا واوكذا فقال
مصدرا كنجار او صفة كفساق على ما سياتي واما فاما
الذي هو علم الاعيان المؤنثة فيه خلاف وهو المراد
بقوله ان فقال مني عند اهل الحجاز **قوله** حصنا
حصنا اسم الكوكب يشبه سهيلا وكأنه مؤنث سمي
ليندرج في اعلام الاعيان المؤنث **قوله** وبوار
ليقعة مخصوصة **قوله** وليس فيه اي فعال التي
آخر راء يحصل موجب البناء فانه اذا قدر فيه
العدل شابه فعال التي هو اسم الفعل كنز ال
فضا رمبنا كفعال مصدرا او صفة فانه ايضا مني
كذلك **قوله** فلما قدر العدد الى اخره هذا التقدير
انما لم يتم على لغة الكثر يعني تيم واما لغة على الفلام
يجعلون ما في اخر راء مغربا عن مصرف ايضا
وح يقال لما كان الاقسام الثلاثة من فعال معدولة
قدر العدد في القسم الرابع طرف الباب فعال
مطلقا على ويتوق واحيق وضعف هذا ايضا
ظاهرة قوله يحصل موجب البناء فانه اذا قدر
البذل فيه شابه فعال الذي هو اسم الفعل

كثر القضا بين الفعل مصدر او صفة فانه ايضا
 مبني كذلك الوصف بشرط المراد من الوصف ههنا
 كون الاسم ذا الية على ذات مبهم باعتبار معنى معين
 كالا عمرو القناري وبيانه ان السواد صفة في
 اصل الوضع ثم جعل اسما للحيمة المتصفة بالسواد
 لا للحيمة مطلقا باعتبار ذات الحيمة في مفهومه
 خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية
 وقد اعتبرت في مفهومه الاتفاق بالتواد وكذلك
 حال ارفيم فانه اسم للحيمة التي فيها اسود وبيانه
 لا للحيمة مطلقا كما بشعرية عبارة المن والشرح
 قوله ثم جعل اسما للقيد هو اسم للقيد الذي فيه سواد
 اعني المافوز من الحديد لا للقيد مطلقا ونظر
 التانيث بالبناء اي بالبناء الظاهرة سواء كان في ثلث
 حقيقة كسودة والحيمة قوله لكان ذلك التانيث
 في معرض الزوال فان قائمة بخلاف منها التامع
 بقاد الاسم على معناه المصلي واذا جعل قائمة علما
 صار البناء لازمة فيكون غير منصرف فلا يكون لازما
 اي اذا لم يكن لازما كان ضعيفا فلا يقوي على منع
 الصرف قوله لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
 في معرض الزوال فان جريما يطلو على المذكور و
 والثوث وجب منع صرفه وانما وجب منع صرفه

لانه ليس فيه صفة بكون الوسط وذلك لان المتحرك
 التقاليري معتبر على ما ذكرت وفيه نظراي في
 وجوب منع صرفه نظر قوله وذات في الصمحاء انك اذا
 وقعت على ذات قلت ذاه بالهاء يذله على ان اصلها
 الهاء ولكنها لما وصلت بما بها صارت تاء وصل
 شاة شاهة والدليل على ذلك ان تصغير شاة شوية
 وجمعها شياه ولهذا كان كداع غير منصرف في الكراع
 للقيم والبقير وبمنزلة الوضيف في الفرس والبقير هو
 مستدق الساق يذكر ويؤث والكراع اسم للجمع الخيل
 ايضا كونه اسما للفعل اي لذكر من الفرس
 مثل عثاوي الاشقي من المعز قلنا لاسلم ان الشاة
 في الجمع حقيقة فاذا سئى بالجمع لم يندنا انبشه
 وهذا اذا لم يغير تعريف التوكيد اي كولا
 العملية مشروطا في منع الصرف كواجع فانه غير منصرف
 لو كان ثم الفعل والتعريف قبل اجمع غير منصرف للوزن ولو
 صفة الاصلية التي قد زالت فلما حاجة الى اعتبار التعريف
 التوكيدي وكذلك اجمع غير منصرف للعدل والوصفية
 الاصلية وعلى هذا يكون بشرط هو العملية في منع
 الصرف بعض التوكيد انما قال بعض التوكيد لان
 حقا مستغنى عن اعتباره لان الفاظ التوكيد
 اعني اجمع واخواته معارفا الفاظا وهذا لم يمنع توكيدا

وفيه نظرية ان التانيث في ذاته وذات من الحروف
 الاصلية يكون كالكلية التي على ثلثة احرف او على
 ب يكون منصرفا لانه على ثلثة احرف او على ثلثة احرف
 وانما في شاة فلان تاء على ثلثة احرف او على ثلثة احرف
 بدل من ابياء لانها اصلها زواي فليست الواو
 التانيث بالبناء

لانه غير منصرف تانيث
 لانه غير تانيث

لم يكن فيه تانيث لاشك انه لا يكون فيه جمع
 حقيقي لكن الظاهر انه لا يكون في حكم الصنع الذي
 هو مؤنث غير حقيقي فالاعتماد على الجواب الثاني
 ولقائل ان يقول ح بل من له لا يكون بشرط الجمع
 ان يكون جمعا في الاصل يعني لما كان الجمعية مع
 دو التامعيرة في منع الصرف نحو حناجر كالوصفية
 في السور للحمية كان الواجب عليه ان يقول آخر ويكون
 ان يجاب عنه بانه ياتي هذا المعنى بقوله وحقق
 الى آخره فلا تصور في المفصود وذلك لان المفصود
 من الشراط الاصلية في الوصف لا مربي اخذ به
 ان الوصفية الذائبة معتبرة والثانية ان الوصفية
 العارضية غير معتبرة والعروض في الجمعية غير
 متصور واما اعتبار الجمعية بعد زوالها فقد
 بيته بقوله وحناجر علما ولو قال بشرط الجمع
 ان يكون جمعا في الاصل كما كان في الوصف لوقع
 جريان الامر في الجمع كما في الوصف
 فقيل انه جمع بزرالة تقديرًا وكان كل قطع من
 السراويل يسمى بزرالة ثم جمعت بزرالة
 على سراويل اعلم ان الاسباب المانعة من
 الصرف يلزم ان يكون عشرة وذلك لانه لا يحمل
 النظر صادسيا عاشر التسعة المذكورة

ولم يتعرض لمقرطها اي لم يتعرض للمقرط
 النظر في تعدد الاسباب ولم يتعرض في مباحث الجمع
 ايضا ان الجمع ينقسم الى تخفيف وتقدر كالعديل
 والجواب ان يكون الحمل سببا امر تحقيقا بل هو اتصال
 وكذا كون الجمع تقديرًا اتصال فلم يتعرض لهما
 هناك بل اكتفى بذكرهما هناء على وجه الاقبال
 فيكون جواريل سلام اي يكون في الوزن
 والمعنى مشابهة السلام وكلام كما ان صياغة وفرازة
 كالامثلة فيها لكرامية وطواعية على ما مر
 ولان اصل هؤلاء جواريل الى آخر الظاهر
 انه جعل الاعلال شاخرا عن منع الصرف فكذلك اورد
 جواريل مضمومًا بله تنوين وح يلزم ان يقال
 في حالة الجز جواريل بالفتح فلا يتصور اعلال بحذف
 حركة الياء فيما ذكر في توجية جواريل يودي
 الى اللفظة القليلة التي ورد عليها سحر الفرزدق
 فالاولى ان يعارصله جواريل بالتنوين فلما حذفت
 الضمة النفي ساكنان فحذفت الياء فجعل هذا التنوين
 الذي كان في الاصل للصرف عوضا عن حركة الياء او
 يقال بعد حذف التنوين الصرف ايضا ثم عوض عن الياء
 او عن حركات التنوين آخر ولا بعد في اعتبار الصرف
 للاعلال لان الاعلال لتصحح الكلمة المقدمة على

فان قلت اذا جعلت الجملة معربة فقد رايته في ان يحكم
 بالانصراف او بعده فان عدم ظهور الاعراب لا
 ينافي الانصراف ولا عدمه كما في عصا وجلي قلت
 لا يبعد ذلك وجعلها غيبة منصرف وان لم يظهر فيها
 امتناع الانصراف اعلم ان الالف والنون اتعا
 يمنع الاسم من الصرف لمشابهة افراد الضمير المراجع
 بالالف والنون لانها معا سبب واحد في
 امتناع دخول تا. الثابت عليها اي على الالف
 والنون وعلى الالف الثاني وسعداته الثانيه
 للوحد كتمه وكذا في مرجانه ونحو غير ان علم
 لشخص من الاعيان مكسور الفاء قوله وفعلان علم
 جنس من الاوزان مفتوح الفاء وهذا علم متعل في
 كلام النحاة قوله وسنجان علم حسن من المعاني
 مضموم الفاء وعدمه كسكران او ردي في العلم
 اوزانا مختلفة ولم يورد في الصفة الا وزنا واحدا
 وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات
 كترابا مؤنثة بدخول التاء فتكون منصرفة فاعلم ان مكسور
 الفاء لم يوجد في الصفات لان وجوده فعلي ليس
 شرطا بالذات ومن جعل وجوده فعلي شرطاً نظراً
 الي ان انتفاء فعلانه انما يعلم نفيًا بوجوده فعلي
 ويرد عليه انه قد يعلم ذلك بطريق آخر كما في حرف قوله

هذا هو الذي مر في كتابنا من ان الالف والنون اتعا
 يمنع الاسم من الصرف لمشابهة افراد الضمير المراجع
 بالالف والنون لانها معا سبب واحد في امتناع دخول تا.

هذا هو الذي مر في كتابنا من ان الالف والنون اتعا
 يمنع الاسم من الصرف لمشابهة افراد الضمير المراجع
 بالالف والنون لانها معا سبب واحد في امتناع دخول تا.

انتفاء فعلانه من رخص لما كان التثنية مختصاً بالله
 تعالى لم يتصور فيه تانيث بالتاء ولا بالصفة
 في ندمان المراد من ندمان بضم النون من المناد منواتما
 ندمان بضم النون مائة مؤنثة ندي فيكون غير منصرف
 اتفاقاً تسكران كشيء وزب اذا سمي رجل بهما
 واما اذا سمي بهما امرأة لم يحج الى اعتبار وزن
 الفعل وينبغي ان يكون ضرب وشتم مجزئين عن القيمة
 المستزادة لكان جملتين محكتين كما مر في تابط
 فترا قوله اوزانه افعلاي اوزان ما في اوله زيادة
 كزيادة الفعل لا يقال انه عجمي فمن ابر عرق
 زيادة النون يعني ان الحكم بزيادة حرف الكسرة
 واصالة انما هو في الفاظ العبرية وهذه كلمة
 العجمية فلا يحكم عليها بزيادة النون وايضاً
 مثل جعفر لم يأت في العربية لو سميت
 رجلاً بهشل التهشيل الذي وبه يسمى القبل
 قوله اما الاول وهو ان يختص بالفعل
 فظاهر اذا لا يختص بالفعل كيرفع ويلعب
 وناقعة يعمله اليعمله الناقعة البنيية المطبوعة
 علي العمل وكذلك وهم ارمي الارمل القبل
 الذي لا امرأة له والارملة الامراة التي
 لا زوج لها لان تلك العلقة ان كان الوصف

لاننا نقول ان النحاة يوردون
 اللفظ المنقول الى لغتهم
 في زيادة حرف ما
 مرفوعة او رصالة
 في اللفظ المنقول

اي تلك العلة التي ينسب اليها العلمية بالاجتماع
 فلا تها لا يجامعه من حيث الخ وذلك لان العلمية
 يقتضي الخصوص كذلك مثلا والوصف يقتضي العموم
 في جميع ما قام به المعنى المعبر به مفهوم الوصف كما هو
 مثلا فانه يطلق على كل ما قام به المعرفة وبالجملة يعتبر
 في العلم ذات معينة وفي الصفة ذات معينة فكذا
 يجتمعان معا قطعا والمعرفة الخ تزداد المعرفة
 اولى لان المعرفة المعبرة في منع الصفة هي نفس
 العلمية لانها شيان متغايران ومعنى اشتراط
 المعرفة بالعلمية انها يجب ان يكون علمية بخلاف
 سائر الاسباب الشروط بالعلمية فانها اسباب
 متغايرة للعلمية يجامعها العلمية فتكون لما بينها اي
 بينا العلمية والوصف فانها لا يجامعها معرفة
 فترى ان العلم وهو ان العلمية كما يجامع الجمعية الاصلية
 الذاتية بالعلمية كذا يجامع الوصفية الاصلية
 الذاتية بالعلمية وكما يجامع الوصفية الاصلية
 المحققة كذلك لا يجامع الجمعية المحققة كيف والجمع
 لم يعتبر فيه تعيين الذات بل تعداد الافراد بل
 تعيين الذات والعلم يعتبر فيه تعيين الذات
 لا يقال اذا جعل الجمع علما لانها خاص متعددة فقد
 اجتمع العلمية والجمعية هناك لانا نقول بل زالت

ان كانت شيئا بالان

الجمعية بواسطة اعتبار خصوصية ذات معينة مخصوصة
 وبقي هناك شئ من الجمعية اعني التعداد كما انه اذا
 جعل نحو اصر علما لذات مخصوصة موصوفة بالحرية واعتبر
 في مفهومه مع خصوصية الذات الاتصاف بالحرية ايضا
 فانه يزول الوصفية وبقي شئ منها فلا فرق من هذا
 الوجه بل من وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية
 لا يعتبرها العلمية كما سياتي والجمعية الاصلية يعتبر
 حال العلمية اذ لا محذور فيه اصلا **و** جواب ان
 يقال ان العدل ووزن الفعل تضادان لا يجتمعان
 معا بالاستقراء وبيان ذلك ان العدل انما هو في
 ذات مخصوصة كمثل واخوانه واخر وجمع واخوانه
 وعرف من الاعلام الواردة على فعل غير منصرف في كلام
 وليس شيئا منها ما اذا ان الفعل هذا وقد قيل ان جعل
 اخر معدولا عن المعرفة باللام كان اخر ايضا معدولا
 عن المعرفة باللام فقد اجتمع فيه العدل مع الوزن
 وايضا خاضعت علما للثبوت من اوزان الفعل مع وجود
 العدل فيه والجواب ان شيئا منها غير محقق اما الاول
 فلما كان يكون اخر معدولا عن اخر من كانه ولما كان
 فليكون وزود بضميت بالكسر وان لم يشترط الاوزان
 التي تحقق في العدل تحقيقا كان او تفديرا لم يجامع
 مع وزن الفعل فاقول **و** بالمرم الترجيح اذ كل

ووصف افعال فقلت وقلت وكذا علم لانه لا يكون انما
 العلم الاصلية مع العلمية لانه يستلزم الوصفية في انفسها
 يستلزم اعتبار الوصفية في العلم مع العلم ولا يلزم الجمع
 التي هي على ما هي فقلت ان اعتبار الوصفية مع العلمية يمنع
 كذا ثم اذا كان بعد التثنية بحكمة كذا هو منع ان يكون العلم
 وقلت فيقول منع اعتبار العلمية وهو العلمية في العلم
 مع الوصفية الاصلية فقلت كذا منع اعتبار الوصفية في العلم

وان كان افعال وكذا كمثل علم لانه
 لا يمكن اعتبار العلمية لانه يستلزم الوصفية
 الوصفية فاعتبارها يستلزم الوصفية
 مع العلمية فيمنع ذلك ما كان
 الاعتبار العلمية

من بعد و قد بينا من الاسباب التي هي القبح في منع
 الصنف وليس مثل ما جرد علما كذلك لان الجمع
 وحده مانع من الصنف اي سبب لا يلزم من اعتبار
 الجمعية في مساجد علما دون العلمية ترجيح بل ترجيح
 لانها لا يتساويان في السببية قوله ومخالفة سيويه الا
 خفش لما كان مذهب الاخفش موافقا لما ذكره المصنف
 من القاعدة لا يخفى قوله وما به علمية مؤثره اذ انكر
 صرف جعله اصلا ونسبت المخالفة الي سيويه وايضا
 لما كان في مذهب سيويه خفاء واراد ان يشير الي
 مستنده بقوله اعتبار اوجب نسبة المخالفة اليه بتعب
 اعتبار اعلی انه مفعول له ومن قال ان الصحيح رفع
 الاخفش وجعل قوله اعتبار ابدل اشتمال من
 سيويه اي خالف الاخفش سيويه اعتبار للمصنف
 فقد ارتكب بما لا بعينه ولا يعتد به وقال الاخفش
 الاستدلال على مذهب الاخفش ظاهر فان الوصفية
 ذالت بالعلمية والعلمية ذالت بالتكثير والزابل
 لا يعتبر واذا انكر ذال ذلك المانع قد يقال
 هذا المانع ذال لكن هناك مانع آخر وهي ان
 الوصفية ليست متحققة في حال التكثير وحق
 الزابل ان لا يعتبر في لا بد من دليل على اعتبار
 الوصفية بعد زوالها وهو امتناع السواد وارجح

في مذهب الاخفش ان الوصفية لا تعتبر في حال التكثير
 بل في حال العلمية والعلمية لا تعتبر في حال التكثير
 بل في حال العلمية والعلمية لا تعتبر في حال التكثير

للحجة مع ذوال الوصفية عنهما صح وفيه بحث لا ت
 الوصفية لم يزل عنها بكلمة بل يبقى فيها مشابرة من الو
 صفية لما ذكرنا من ان اسود اسم للحجة التي هي ذال
 السواد وارجح للحجة فيها سواد وبياض ففيها مشابرة
 من الوصفية ولا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
 الوصفية في احمر بعد التكثير لانها قد ذالت عنها بكلمة
 اذا استقي به لم يبقى فيه العدلي لانه اذا استقي
 لم يكن غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير
 منصرف للعلمية وذن الفعل وذلك لان العدل في باب
 ثلث تابع للوصفية فلما ذال الوصفية بالعلمية ذال
 العدل ايضا بخلاف وذن الفعل في احمر فانه ليس تابعا
 للوصف حتى يزول بزواله وانما اذا انكرت بابل فقلت
 بعد العلمية ففيه خلاف كما في احمر بعد التكثير لكونه
 وصفا في الاصل لان الوصفية اذا ذالت فان لم يكن
 معتبرا لكونها ذابدة لم يكن معتبرا في احمر بعد التكثير
 بل كان منصرفا وان كانت معتبرة بعد ذوالها كانت
 معتبرة في مثل حال العلمية فيكون غير منصرف
 لنم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهما
 العلمية والوصفية فان قلت المتضادان لا يجتمعان
 فكيف يقو اعتبارهما في حكم واحد قلت احد المتضادين
 دينا هنا متحقق وهو العلمية والاخر لا في الوصفية

ليس يتحقق بل هو لا صالح في علم التحقيق واجتماع المتضادين
 بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما محتقفا والاخر مقدرا
 ممكن لكن اعتبارها في حكم واحد غير مستحسن اتاني
 وعيد الخوص من آل جعفر الخوص ضيق في مؤخر العاين يقال
 رجل احوص وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما واكشاع
 جمع الاحوص في حال العلية تارة على احوص اعتبارا للوئية
 الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضية
 بسبب العارضية وانما قلنا ذلك لان الفعل للصفة يجمع على
 فاعل كخبر فاعل للاسم على افاعل كرايت فاعتبر العلية
 وذلك لان احوص حال العلية غير منصرف للعلية وذلك
 لفعل ينجر بالكسر لفظا احتراز عن مثل جلي فانه كسر
 تقدير في قوله قد خله الكسر ولم يدخل التنوين بسبب
 الاضافة واللام انه غير منصرف ايضا اي كما كان
 غير منصرف قبل دخولها وانما حذف تبع للتنوين
 وذلك لان الثاني لغير المنصرف هو التنوين الدال على
 التثنية وانما حذف الكسر تعالى لانها يتعاقبان في
 مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول
 التنوين ايضا فحذف الكسر حقيقا جذاذ التنوين وهذا
 التوهم لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر
 قال فوه ان بني العلتان اي فان كانت العلتان باقية
 مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وانما ذاك

معا وذلك احدهما كان الاسم منصرفا وبيان ان العلية
 يزول باللام والاضافة فان كانت العلية شرط السبب
 آخره الياء معا كما في ابراهيم مثلا وان لم يكن شرط كما في
 عمرو احمد ذلك احدهما وان لم يكن هنالا علية بقيت
 العلتان على حالهما قوله في المعرفة والجملة والجمالة
 لبدا يتوهم الجاخر لا يقال معنى المرفوع مثل علمية المرفوع
 مع زيادة فيكون الرفع اجلي منه لاننا نقول بعد العلم
 بحال صيغة المفعول من اللفظة الاشياء في مفهوم المرفوع
 الا باعتبار معنى الرفع فيها متساويا وانما لم يحكم
 الكسار بالتساوي بل يتوهم التساوي وهو حاصل
 هذا وقد يقال فائدة العدول عن الرفع التنبيه على ان
 المرفوع ينقسم الى قسمين اصلي وهو مفعلي الفاعل والكتا
 ملحق به وهو ما عدا ذلك والله اعلم ولم يرجع الضمير
 الى المرفوعات منهم من جعل الضمير اجما الى المرفوعات و
 جاز تذكره نظر لما بعده اعني لفظا ما ايجل فوفا
 هو ما اشتمل على اي اسماء اشتملت على علم الفاعلية
 وكما ان مفهوم المرفوع محتاج الى تفسير كذلك مفهوم
 المرفوعات يحتاج الى تفسير الا ان الشهور في اشغال
 هذا المقام تفسير المفرد كما ذكره الشارح وبوده
 قوله فمنه الفاعل قوله وانما قال ما السند ولم يقل
 اسم السند الى اخره وان كان في تقدير الاسم يرفع هذا

هذا الكلام ان المصنوع ذكر الاسم في تعريف المبتدأ مع
 انه دخله فيه نحو وان تصوروا خيركم قوله قدّم عليه
 الضمير في قوله راجع اليها اسند اليه لا الي الفاعل كما توم
 العبارة لدفع قوله لدفع وبهم اي لدفع هذا الوهم لان
 قوله ان ذبني قولنا ذيد قائم سند اليه اي سند اليه الفعل
 الذي هو قائم قوله لانه على تقدير ان يكون سند اليه
 يرفع هذا الوهم لانه انما قال على تقدير ان يكون سند اليه
 الفعل لان قام هتأ مندا الي الضمير المستتر في الرجوع الي
 ذيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مندا الي ذيد فلا
 حاجة ح الي الاحتراز عنه بقوله وقدّم عليه وذلك
 لان الفعل او شبهه لا يسند الا الي ما بعده ثم المجموع من
 الفعل او شبهه وما اسند اليه قد يسند الي امر متقدم
 عليه كما في ذيد قام وذيد قام لكن قد ينوهم ان قام و
 قائم سند الي ذيد بناء على ان الضمير مستتر مع انه عبارة
 عن ذيد فاحتيج الي هذا القيد لدفع التوهم علي
 جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم الذي اسند اليه الفعل
 علم ذيد العلم صفة حقيقية موجودة في الخارج
 قائمة بذات العالم بخلاف القربفانة امراض في اعتبار
 وبخلاف الموت فانه امر عديم فليس قيام حقيقي بالفعل
 لكنهما اسند اليه علي طريق اسناد العلم الي فاعله وهو
 صفة العلوم فيها سندان الي الفاعل علي جهة القيام

ان علي ظره وطريقته لهما قوله او تقدير الاسناد في المثال
 المذكور اعني ان قام ذيد تقدير الاسناد حاصل منها
 لان المراد بالاسناد هنا هو النسبة والاشتراك لا الجواب
 فيه نسبة مع ايقاعها وفي التلب نسبة مع انتزاعها
 اريد به الفعل الاصطلاحي هو لفظ ضرب مثلا وهو قائم
 بالتلفظ والضمير في قيامه يعود لجواز عود الضمير
 الي بعض مولود المذكور كما في قوله تعالى اعزلوا هو اقرب
 للتقوي قوله لا بشكل الحداي حين كون الضمير
 في قيامه عائد الي مولود الفعل الاصطلاحي لقربه
 بالفعل اي لا صوفة بالفعل لصوقا اكثر من لصوقها
 بالاسناد بالفعل قوله ساير الاسناد اي باقي الاشياء
 من المفعول وغيره وكونه عطف على قوله ولان
 الفعل لقربه بالفعل اي للصوفة بالفعل لصوقا اكثر من
 لصوقها ساير الاشياء بالفعل موجب للفعل غالبا كما في ضرب
 ذيد ونظاير وانما قال عاليا احتراز عن الامور العدمية
 والاعتبارية كما في مات ذيد وقرب ذيد ونظايرهما
 واحتراز ايضا عن نحو قوله انكم قتلوا اسود فان القتل
 هنا في الحقيقة قاتل لا موجد واعلم ان المفعول الاول
 من باب اعطيت وذلك لان الاول اخذ والثاني مأخوذ
 فان قولك اعطيت ذيدا ردها هنا جعلت ذيدا عاطيا
 ردها اي اخذ الله من العطو وهو الاخذ قوله في عدم

ليسك ايا لكاء لاجل هلك المهلكات قوله والطوايح
 جمع مطوية يقال طاح اي هلك واطاحه غيره بالهلكه
 وكذلك طوحه يقال طوحته الطوايح اي قدفته القوافي
 القوافي هو الحادث التي رتب الشجر في المهلكات
 قوله في كل موضع له مفسر اي في كل موضع للفعل فيه اي
 في ذلك الموضع مفسر يصير حشوا بلا فائدة هذا
 لا اؤم في هذا الموضع ونظاير لان الابهام في المفسر
 انما نشأ من حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام
 بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسر كقول
 نحو يا بني رجل اي زيد واما قدر الجملة الفعلية الي
 آخره اي لم يقدر في الجواب الجملة الاسمية بان يقال
 تقدير نعم زيد قام بل قدر الجملة الفعلية ليكون الجواب
 مطابقا للسؤال في كونها جملتين فعليتين واذا
 تنازع الفعلان له انما حرم بالفعلين بناء على ان الفعل
 اصل في العمل واقتصر على اقل مراتب التنازع وهو الانشاء
 فاذا عرف حال التنازع بين الفعلين عرف حاله فيما عداها
 وأشار الي هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين
 يعني ان الكلام بدون قوله مختلفين صحيح تام الا
 انه لا يكون فيه اشارة الى ان هذا القسم الثالث
 ينقسم الي قسمين ولا يكون فيه دفع النجوم الذي
 نسندكم وليس شيئا منها مما يحتاج في صحة الكلام

اي

والحق ان قوله مختلفين احتراز عما اذا تنازع الفعلان
 في اسم باعتبار الفاعلية وفي اسم آخر باعتبار المفعولية
 نحو ضربوا هان زيد عمر الفهمنا تنازع الفعلان
 في الفاعلية والمفعولية وليس قسما ثالثا من التنازع
 بل هو اجتماع القسمين الاولين واما القسم الثالث
 هو ان تنازع في اسم واحد فيطابقه احداهما باعتبار
 الفاعلية والاخر باعتبار المفعولية فيكون ان
 مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم قوله مختلفين
 مما لا بد منه في صحة الكلام واعلم ان لظاهر
 المراد منه تنازع الفعلين اسما واحدا احدهما
 بعد ما انما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
 ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معولا
 لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما
 في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون
 متصلا بالفعل الثاني وهو مع كون متصلا بالثاني
 لا يجوز ان يكون معولا للاول كما لا يخفى سواء كان
 ضميرا غائبا محاطا او متكلما وسواء كان ضميرا مفعولا او
 غيره واذا تنازع في الضمير المتصل لم يتصور قطع
 التنازع فيه لا بالحق ولا بالاضمار واما الضمير
 المتصل المتصل الواقع بعدهما فنحو قوله كما
 ضربوا كرم الا انا فيه تنازع فعلى مذهب الكسائي

يقطع بالحذف واما على مذهب القراء يعاون معاً
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه اذ لا يتصور
اضمار مع الاول لا بد منه اذ يفسد المعنى فليس هذا عندنا
تنازعا يمكن قطعه باهو طريق القطع عندم ونحو
ماضيت واكرمت الا اياك يمكن قطع التنازع فيه
بالحذف الذي هو معتبر عند الكل لكنه يتبع فيه
الاضمار ايضا اتا في الفعلين بمختلفين لدفع
وهم من يتوهم في الثالث فكان ينبغي ان تقدم عليه
لان الفعل الثاني تأكيد للاول فزيد في المثال
فاعل للمؤكد دون التأكيد فانه لا يقتضي ههنا فاعلا
لانه تكرير لمجرد الفعل الاول وزيد في المثال الثاني
مفعولا للمؤكد ايضا دون التأكيد فانه لا يقتضي ههنا
مفعولا لانه تأكيد لمجرد الفعل مع الفاعل قوله لا ينتقض
بمثل ضربت وضربني زيد فان ضربت وضربني وان
نوافقا في جوهر اللفظ لكنهما مختلفان في العمل
واتا قال في الفاعلية والمفعولية فزيد توهم ان الفاعل
يتناول الفاعل وما ينسب اليه وان المفعولية تناول
المفعول وما ينسب اليه وقد عرفت ما فيه او لم
يترتب الحكم المذكور وهو اختلا الفرقين في ان اعمال
انها اولي وفي لزوم الامر الثاني نظرية ان لما
تحقق التنازع في هذه الامثلة امكن ان يعمل كل

قوله وانما قبل الفعل مختلفين لم دفع و
يتوهم وعلى هذا يكون حاله الفاعل
في النسبين الاولين اذ لا يتوهم في الثالث
فكان ينبغي ان تقدم عليه صح محرم

واحد من الفعلين بدلا عن الآخر اذ لو لم يكن لم يكن
هناك تنازع قطعي لا سلم ان زيدا في المثال الاول
يتعين لان يكون فاعلا للاول بل جاز ان يعمل في الثاني
فينصبه على المفعولية ولا يسند الفعل الاول الي زيدا
بل الي ضميره ولا سلم ايضا ان زيدا يتعين في المثال
الاضمار لان يكون مفعولا للفعل الاول بل جاز اعمال الثاني
فيه والجواب عن النظر ان اعمال كل واحد جائز لكن
لا اختلاو بين الفريقين ههنا بل اعمال الاول هو المختار
عند الفريقين وهذا هو المراد من التعيين لانه لا يكون
اعمال الثاني قائل وما وقع ظرفا فالاكثر ان
مقدّم بجملة واعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا سواء كان
ظرف مكان او ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة اي
في يوم الجمعة وكذا الجار والمجرور وان لم يكن واجما الي
احدهما نحو اكثر البرساتين رفوع بالظرف مجازو
وفي الحقيقة هما رفوعان بذلك الفعل المقدّم او شبهه
وفي نظر ايضا لان حي اللام ان يطر في المبتداء دون
الخبر الا في ان لضرورة هناك فيكون دخول اللام هنا
في الخبر شاذا قوله تعالى ما ذكرناه في الفرقين
واعلم انه قال فعلا له مفردا كان اصوب والجواز ان التثنية
هنا ايضا واجب ليدل على المبتداء بالبدل وبالفاعل
على قول من يجوز كون الالف والواو هرفادا على تشنية

الفاعل وجمعه كالنار في ضربت هند قوله الجوار ان يقال
 على الله عين متوكل مع ان المتعلق الخبر ضمير في البداء
قوله ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور في المثال
 المذكور قام الظرف في الظاهر مقام الخبر الحقيقي فيصدق
 عليه ان يتعلق بالخبر وان خبر الواجب تقديمه على المبدأ
 ما هو جزو بحسب الظاهر اعني الظرف **قوله**
 واداد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشتغال لكنه يلزم
 اطلاق المتعلق على الجزء قوله ويجوز ان يعلم الى قوله
 ما يقتضيه من الجواب فلا يجوز قول الفاء في هذين
 المثالين وان حرجوا جزوها بدون الفاء قوله والتم
 فيه كان على انها تامة بغير وجد وثبت قوله بموجود
 اذا كان قابلاً اي حاصل اذا كان قابلاً لقوله واحط بالوفات
 كون الامير وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبر انفسه
 لا تقدير حاصل قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي ومن الوا
 التي يجب فيها **قوله** هو الذي يقع المفعول المطلق اي
 المصدر الذي يصلح في الجملة لان يجعل في الجملة متعولاً
 لا مطلقاً وانما قلنا في الجملة اذ ربما لم يصلح لذلك في
 المواضع المذكورة هو فيه كما يظهر في بعض المحتررات
قوله نحو لزيد صوت صوت حسن فقوله صوت حسن
 بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التأكيد
 اللفظي نظراً الى الجزء الاول ان حوز في غير المسند

في التكرار ويحتمل التفت نظر الى الجزء الثاني وان
 كان متعولاً مطلقاً اما المصدر المذكور او الفعل مقدر
 اي يصوت صوتاً حسناً **قوله** علاج العلاج ما يزاو
 بالآلات الظاهرة والجوارح من الافعال والمقصود ان
 يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار لينا سب
 تقدير الفعل الدال على الحدوث **قوله** كقولنا له علم
 علم النقيض وله زهد زهد الصلحاء فان العلم و
 الزهد دالان على امرين مستمرين فلا يصلح بتقدير
 الفعل فيرفعا على البدلية **قوله** ولهذا يلزم نصب
 اي ولان المعيار يكون علاجاً لم يصح النصب في المثالين
 المذكورين ووجب في هذا المثال لان المقصود الحدوث
 المستدعي تقدير الفعل اي يضرب ضرب الملوك **قوله**
 فاذا له صوت صوت حماران رفع صوت حمار يحتمل ان
 يكون مبتدأ آخر وترك فيه العاطف وان يكون بدل
 غلط لكنه مستبعد في كلام الفصحاء وان نصب كان
 متعولاً مطلقاً اي يصوت صوت حمار **قوله** وانما
 وجب اشتماله اي اشتمال المذكور المقدم وهو الجملة
قوله فصوت حمار وقع للتشبيه بعد جملة به قوله
 فاذا صوت اذ لا مدخل في ذلك لقوله مررت بل هو
 لا ارتباط المعنى به قوله كقولنا ضربت ضرباً فان ضرباً
 مضمون للفعل وحده وهو منفرد **قوله** مضمون الجملة

الذي هو عين الاعتراض فان قلنا ان مضمون الجملة
هو ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراض مطلقا قلنا
هذا المطلق مندرج في ذلك المقيّد فهو ايضا مضمون
الجملة فمعناه منها ما وقع مضمون جملة الى آخر
منها ما وقع فان احتمل اشكل اذ يجب فيه حذف
الفعل الناصب ليبدأ في الصلح بالمكان
اذا اقام به ولزمه قال الخليل لب لغة فيه قال القراء
ومنه ليبدأ اي انا مقيم على طاعتك ونصب على المصدر
كقولهم حمد لك وكان حقه ان يقال لك وثنى
على معنى التاكيد اي ابدأ بالك بعد الباب واقامة بعد
اقامة وسعدك الاسعاد الاعانة والمساعدة
المعاونة وقولهم سعدك اي اسعدك الك بعد ابدع
المراد بوقوع الفعل تعلقه اي ليس المراد من الوقوع
هو الوقوع الحق كما في ضربت ذيدا لعدم جريانه في
عنو ثكرت الله بل الوقوع المعنوي وهو تعلقه بشئ
آخر الى آخر قوله والمواد تعلقه بشئ غير الفاعل كما
سنذكره لان تعلق الفعل بالفاعل يتم قيام لا تعلق
وقوع ويمكن ان يجاب عنه الى آخره والاولى ان
يقول في الجواب ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكر
لذلك اي لو وقع الفعل عليه وزيد في المثال المذكور
انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع عليه فعل الفاعل

اثبت مكانا ما هو لا وقبل معناه اثبت اهلا اي
اقارب لا اجانب ووطنت سهلا لا خزايا في الصحاح و
قولهم مرجبا واهلا اي اثبتته سعة واثبت اهلا فاستا
ولا استوحش شامل لفظة المنادي نحو اطلب ذيدا ^{طلب}
اقبال وهذا الشمول انما يظهر اذ جعل اطلب انشاء للطلب
لا اخبار عنه والا كان ذيدا في هذه العبارة محتملا عن طلب
اقباله لا المطلوب اقباله وبينهما بون بعيد مقام ادعوا
لفظ اجل قوله لفظا او تقدير متعلق بقوله نأب اي يوب
عنه نيابة لفظية او تقديرية فغيره على المصدرية ويمكن
ان يجعل ما لا اي اطلب اقباله بحرف كذا حال كون ذلك
الحرف ملفوظا او مقدرا او لم يظهرا لان اصل ما زيد
ادعوزيدا لفظه ادعوه هناك انشاء وان كانت في
الاصل اخبارا وانما حذف الفعل واقيم بامكانه
للتخفيف وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل توهم الخبر
بناء على اصله وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك
بل هو قبل النداء مبني فبقي بعد النداء على ان البناء الذي
كان عليه قبله وهو مرفوع حال النداء فان حرف النداء
مع قصد التعيين الى التعريف فان قيل فلي هذا يلزم في
ما زيد تعريفنا قلنا لا استحالة في ذلك انما المنع
اجتماع اللف التعريف وقد يجاب عنه ايضا بان ذيدا
ينكر او لا مؤنم بنادي ويشكل على هذا الجواب في مثل

يا هذا فان تنكير غير متعمل اصلا وقد يقال ايضا ان يا
 في ياذ يقصد به النداء فقط ولم تقصد به التعيين لان ما بعد
 متعين في نفسه لان فلا يكون الة التعريف مطلقا لكونه
 مشابها لكان الخطاب وقد سبق ان كان ادعوا مشابها لكان
 ذلك الذي هو حرف الي اخره قوله ادعوا من حيث الافراد
 الي اخره من ان اصل ياذ يذادعوا على الانشاء ثم حذف الفعل
 ودعوا عن اليا دفعا لتوهم الاختيار فان فصل الضمير فصار
 يا اياك ثم وضع ذيد مقام الضمير فاما للتباس بندا
 اخر غير واما بني على الظم فان البناء العارض يشبه
 الاعراب في العروض واصل الاعراب ان يكون بالحركة كما
 كان اصل البناء ان يكون بالسكون اكتفاء بالفتح
 في بعض اللغات كويا غلام هذه لغة صيغة وقد يقال الربوي
 على الفتح لانه يشبه بالمنادي النكرة في مثل يا احمد قوله لانه
 مركب لا تضام مع حرف الجر او نقول دخول حرف الجر لكونه
 من خواص الاسم قوي بجانب الاعراب فجمع الاسم
 الي اصله الذي هو الاعراب ويجوز الحاق الاء
 بحاي حين دخول الاء الاستفانة ان كان مرأيا
 قبل دخول حرف النداء وان كان مبينا قبل دخول حرف
 النداء بغيره حاله كذا بظننا وخرعة عشر اسي
 به رجل قوله واما الثالث فلكونه نكرة فلا يشابه كان
 الخطاب في التعريف فلا يكون واقعا موقعه

او في حكمها نحو ياذ بالحسن وجهه فان الاضافة
 اللفظية في حكم الانفصال فكانه قيل ياذ بالحسن وجهه يمكن اذا
 وقع منادي نحو يا حسن الوجه لم يكن في حكم المفرد بل في حكم اللفظ
 لا اعتبار بالشبه اللفظي في المنادي الذي هو اقوي من تابعه
 قوله فان النوايع المضافة هي اضافة حقيقة قوله وتلك
 النوايع التأكيد اراد التأكيد المعنوي فان التأكيد اللفظي
 هو نكرة اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله نحو ياذ
 ذيد قوله لان المنادي ليس بمرفوع ولو قال ليس بمضمون
 لكان اولي قوله لانه تابع المبتدئ وتابع المبتدئ يكون تابعا لمحكمة
 هذا التعليل يقتضي ان يجتا الضمير في ساير النوايع المذكور
 قوله يجوز انتزاع الاء واللام منها اما جاز في الحسن الوجه
 انتزاع اللام اذا كان على لانه لا مانع من هذا اللفظ ولا معنى يا
 من الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس يخرج من هذا العلم اما
 الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه
 معنى حتى يفوت قوله النجم الصنع واما امتنع حذف اللام
 فيهما لانه جزء من العلم لانهما صار علمين بغلبة استعمالهما
 مع اللام بخلاف الحسن فانه وضع على ابتداء فالمانع من
 انتزاع اللام عنهما اللفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام
 عن مثل الرجل لانه يفيد فيه تعريفا وهو يفوت بانتزاعه
 فالمانع فيه معنوي وهذا النقل مخالف لما ذكرنا
 او لا بعض المخالفة ببيان المخالفة ان المذكور اول لا يدل

علي ان العلم الذي فيه اللام قسم بجواز انتزاع اللام
 عنه كالحسن فيختار الرفع وقسم لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار
 فيه النصب ويدل ايضا نظايره علي ان مثل النجم لا يختار فيه
 الرفع اذ يجوز فيه حذف اللام واما المنقول من شرح
 الكتاب فيدل علي ان المختار في العلم الذي فيه اللام مطلقا
 هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيختار
 فيهما الفان في حكم النجم اذا المختار فيه علي المذكور اولا
 هو النصب وعلي المنقول من شرح الكتاب هو الرفع
 ويحتمل ان ايضا في حكم الرجل اذا المختار فيه علي الاول
 هو الرفع وعلي الثاني النصب ويمكن ان يجمع بينهما
 بان قوله و فرق بينهما بان النصر ونصرا علم يدل علي ان
 اختيار الرفع اما هو في العلم الذي لم يكن اللام فيه جزءا كالحسن
 بخلاف النجم اذ ليس نجم بل اللام علم فيكون المختار فيه النصب
 لا متناع انتزاع اللام مانع لفظي كما ذكرنا هناك واما
 مثل الرجل فقد عرفت ان فيه ما تقام متويا فيكون مما يتبع
 انتزاع اللام عنه كالنجم في يتوافق بما ذكرنا واما
 نقله من الشرح **قوله** والمضافة عطف علي قول المفردة
 فكانت قبل المفردة يرتفع وينصب والمضافة ينصب
 فهو من عطف الجملة علي الجملة فتأمل قوله يمنع دخول
 حرف النداء علي ما فيه لام التعريف اما اذا عرّف عن اللام
 فانه يقع منادي فيكون منصوبا نحو يا حسن الوجه لكونه

٥١

مشابها في الصورة للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة
 حال وقوعه صفة **للمضاف** للمنادي بل جعل في حكم المفرد
 وجوز فيه الوجهان لان التابع اقل قوة من المتبوع **قوله**
 ونقول في البدل والمنادي مضاف نحو عبد الله احوال قد
 مر ان المضاف اليه ضمير المخاطب لا يجوز ان يقع منادي فكذا
 لا يجوز وقوعه بدلا عن المنادي في قوله يا عبد الله احوال ليس
 علي بنيتي **قوله** وتقول في البدل في العطف والمنادي من زيد
 وعمر و زيد اعمرو والاولي ان يقال يا بطة و زيد لانها اسمان
 لشخص واحد هما لقب له والآخر اسم علم بخلاف زيد وعمر
 فالظاهر كونها اسمين لشخص واحد كما ذكرنا اسمين لشخص واحد
قوله اعلم ان المنادي البني العلم خرج بالمبني نحو يا عبد الله و
 بالعلم نحو يا رجل قوله و يعلم جوازه من قوله يختار فانه يدل علي ان
 الفتح مختار اي هو اولي و ارجح فيكون هناك ما هو مرجوح قوله
 ولا انودي المرفق اي انودي الاسم المرفق **قوله** ثم اعلم
 انه ياتي يا بهذا الرفع هو هائي يا ايها الرجل فيكون ذكره لازما كما في
 يا ايها الرجل فكما لا يجوز يا اي الرجل لا يجوز يا اي ذا الرجل ولو كان
 هاء من هذا الجاز ذلك لانه دخول الهاء في اول اسم الإشارة ليس بالانتم
قوله ثم لعقل ان يقول لا فائدة الي آخره حاصل السؤال ان كل واحد
 من ابنا واسم الإشارة كاي في التحصيل فلا فائدة في الاتيان باسم الإشارة
 عقيب اي لا يمكن ان يجاب عنه بان المقصود من الجمع بينهما هو التدرج في
 النزول من الابهام الي التفسير ولما كان اسم الإشارة اقل بالاعتناء اي و

ولذلك جازيا هذا بدون وصف دون يا اي تدل على وصف عقب
اي به لانه جازيا يكون اي مناديه وهذا صفة له الدليل صفة لهذا **قوله**
وانما التزموا رفع الدليل اي جعلوا حركة وهذا صفة الدليل حال كونه
صفة للمنادي المسمى بحركة التي يستحقها الودع للمنادي ولم
يجوز ولعليه حركة اخرى ليكون ذلك تنبيها على انه للمنادي في الحقيقة
وان المسمى وسيلة فقط **قوله** لانما توابع المعرب يعني ان الدليل
مع كونه مقصودا بالنداء معرب من نوعه فيكون توابعه من نوعه ايضا
قوله فالاولي ان يقال لوجب رفع متبوعه لما كان توابع الدليل
توابع المعرب الذي التزم رفعه تنبيها على ما ذكره يجب رفع توابعه
تقوية لذلك التنبية **قوله** على ان يجعله بدل من اي فيكون
بدلا من للمنادي المفرد المعرفة وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل
ولا يجوز جعله بدلا من الدليل لان اي في النداء لا يوصف الا بـ
اللام او باسم لانما في الوصف بذي اللام **قوله** لو يعلم من ذلك
من قوله وتوابعه اي توابع الدليل فانه اذا جعل في المال بدل
من اي كان من توابع الدليل اي لا من توابع الدليل وكل من
في توابع الدليل **قوله** واعلم انه قيل ان قصد يهد ان كلمة اي في
النداء لا يكون الا وسيلة فلا يكون صفتها الامر فـ **قوله**
وانما كلمة هذا في جواز ان يكون وسيلة وجب رفع صفتها
وان يكون مقصودا بالنداء فيجوز في صفتها الرفع والقب
كما في صفة ذيل **قوله** لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هو
عنون عن همة الـ **قوله** فيم الثاني تاكيد لفظي ولم يتو

مع كونه معربا لانه مضاف قد خالف من المضاف اليه
اذ اسلمه يا نيم عدي نيم على فحذف المضاف اليه من الثاني
واخر ما اضيف اليه الا قول ليكون كالعوض منه فيكون
الثاني ايضا مضافا الى مذكور صورة **قوله** لفظي
تاء الياء تناسب التاء في كونهما علامتا التانيث كما في
وضاربه ويندعي وتقر لي فقلت تاء للتخفيف فيما
هو اكثر استعلاء على اللغة المشهورة انما قال كذلك
لانه جازيا علام بفتح الميم في لغة ضعيفة اي تعجب للمنادي
حذف في اخره وترجم غير المنادى يكون ايضا حذف في اخر
لمجرد التخفيف **قوله** يا مئة اذ منى شاعنا ولا يري
مثله اعم ولا عرب اوله براءة للجيد واللباب واضحة
كأنها طيبة ارضى بها السيب لان المضاف اليه
من المنادى في شيء بل المنادى هو المضاف وحده نحو
يلغلام زيد واما نحو يا عبد الله علما فقد اعتبر فيه
اصلة لفظا فيكون المنادى بحسبه هو المضاف فقط
اعلم ان سبويه شرط في ترجيم ما فيه تاء التانيث
واعلم انه لو قال او قيل اخره مدة اي لو ترك قوله
حرف صحيح لكان اولى **قوله** بمنزلة التاء التانيث في ان كل
واحد منهما زيادة الحق بالاسم وجعلت من تامة
حيث اخر الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فسخ ما قبل
كل منهما **قوله** وان كان المحذوف في حكم التانيث اي اذا كان

المحذوف مراد اللفظ ومعنى كان في حكم الثابت فنكر البنية
 على حاله **قوله** فان اصله اد لو قلب الواو ياء اذ ليس في
 الكلام اسم ممكن في اخره واو قبلها ختمه بلا فعل يكون
 مستقلا والمناري في حكم الممكن لان بناؤه عارض
 كالواو **قوله** في المنسوب هو الذي يكي عليه ويقدر
 اي فضائله هو المنفج عليه يتفجع اي توجع
 لا يقول اي لا يعتمد عليه **قوله** احدهما حذف النداء
 وذلك لانه ليس لعلم بل جند فينبغي ان لا يترجم وان
 لا يحذف منه حرف النداء **قوله** لان اصله كروان بالفتح
 طائرو في المثالين كرا اطر في كرا ان النعامة في القوم
 يضرب للتعجب **قوله** بعده فعلا احتران عن
 مثل قولنا زيد قائم الا و ان يقال احتران عن مثل قولنا
 زيد جوهرا اما زيد قائم فانه يحتر عنه بقوله لو سلك
 الى اخره **قوله** لكنه مشتق بفتح ذلك الاسم الا و ان يقال
 بفتح ذلك الفير كما هو المشهور **قوله** اعلم ان عبارة
 عن الاحتران بين قاصرة وهو ظاهر ويمكن ان يقال ان قوله
 لو سلك يفهم منه عرفا جوار النسب فيعلم من ذلك انه ليس
 هناك مانع لفظي ولا مانع معنوي **قريته** النصيب
 يكون النصيب معهما ما ويا للرفع فييد القريته برودة السنة
 لان مطلق قريته النصيب ليست معدومة والا لم يقع النصيب
 اخلا فان النصيب والرفع طائران في الوجود قريته اي قريته

قوله

النصب

النصيب وهي ذلك الفعل المشغول لكن هذه ليست قريته
 مقتضية للتأري ولا الاحتيار النصيب ووجوبه **قوله**
 لان النصيب يقتض الحذف والرفع ليس كذلك واذا
 الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لم يكن من قبيل ما امر عالم
 ووجب اخراجه عن حده فتأمل **قوله** لان الخبر يحتمل الصدق
 والكذب وبعيد ذلك بانه غلط نشاء من شئت ان لفظ
 الخبر بين خبر المبتدأ وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب
 فلا ولى ان يقال ان الطلب لا يقع خبر المبتدأ الا بتأويل
 يجعله من احوال المبتدأ حتى يفتح ربطه به وجعله بيان
 لحكم من احكامه **قوله** وكذلك الترفع مختار بعد اذا المفاجئة
 مع قريته النصيب المختار **قوله** حفظا للتكسب فان استأ
 امرهم عندهم لا يكره هو مع حذف الفعل ولا شك ان
 التقي يتعلق بالنسب وهي داخله في مفهوم الافعال
 واما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور المبهمة كان
 تعلقه بعماني الافعال التي يتطرق اليها التغيير ولا
 تستقر على حالة واحدة **قوله** احتران عن اسم
 الاستفهام مخوف فلا يكون النصيب مختارا في مثل من زيد
 ضربته ومسى زيد اخرته **قوله** اولى من اضافتها الى الجملة
 الائمة ولذلك على ان اذا الشرطية يجوز دخولها على
 الجملة الائمة فلذلك لم يجب النصيب معا كما وجب
 مع ان التي هي اصل في باب الشرط **قوله** وحمل غير حاجته

مفقرا في اخر
فعله

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

كلمة الفعلية او لكون النسبة داخلية في مفهوم الافعال
 ولأنه يستعمل ايضا للشئ حيث لا يستعمل للشيء
 الا مع زيادة ما في آخره لكن لا تخذير اما بعده
 بل هو مخذرة منه فخرج عن القسم الاول من التخذير
 لذلك وخرج من القسم ايضا لانه ليس مكررا له
 او ذكر مطلقا على فعل تاصب لا يصح عطفه على ما
 قد ذكره الشارح لان ذلك الفعل المقدر مع ما يقوم
 مقام فاعله جملة وقعت صفة لما تقدمه وقوله او ذكر
 المخذرة لا يصح جعله صفة له بحلوه عن الضمير الرجوع
 الى ذلك الموصوف والصواب ان عبارة المثل ركبة
 فان التخذير قسمان احدهما مخذرو وهو معقول
 بتقدير ان لا تخذيرا مما بعده كما ذكره والثاني المخذرة
 منه مذكور مكررا فهذا القسم الثاني وقع في التعبير
 عنه اختلال سواء قرئ **قوله** او ذكر المخذرة منه
 على صفة الفعل كما خرج به الشارح او على صيغة الاسم
 اعني المصدا كما توهم بعضهم لعدم موجب
 الاثبات به اي كان اصله انكسار والاسد فذكره اجتمع
 الضميرين كما ذكره قبل بالثاني الى لفظ النفس فصار
 انكسار النفس والاسد ثم حذف الفعل لعدم القرينة
 فعاد لفظ النفس الى اصله وهو الضمير لكنه صار
 منفصلا لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد

لعدم

لعدم الفعل لفظا او تقدير الا يقال ان الله منقوض
 بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة حبة لصدق الخبر عليه
 مع انه ليس بمفعول فيه بل هو مبتداء كما ذكرنا في
 تعريف المفعول به وهو ان يقال كونه مبتداء لا ينافي
 كونه مفعولا فيه كما ان كونه مرفوعا لقيامه
 مقام الفاعل لا ينافيه في الجواب ما ذكرناه هناك
 لا ما ذكره الشارح **بينا** وما يتركب منها كما
 لا يام والاسبوع والشهر والسنه لكان اسما
 مرجعا الى كان اسم الزمان والمكان اسما مرجعا
 كما في قولنا مضى الوقت وطاب المكان ولم يكن غفورا
 فيه وما في معناه اى موصوف معنى هذه الاسماء
 المذكورة كالوراء والامام **قوله** فان تسمية اى
 تسمية الدار به الى بلفظ الدار **قوله** اى سبب حامل
 للفاعل على المفعول المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل
 وينقسم الى قسمين احدهما علة غاية للفعل كالتأني
 للفرب والثاني ما ليس كذلك كالحسين للفرد والقيم
 الاول يكون بحسب تعلقه علة للفعل وبحسب وجوده
 في الخارج علة للفعل لم يجز حذف اللام وانما شرط
 قوله لم يجز جواب لقوله لو لم يكن وما عطف عليه
 مع انه لم يجز غيره انما لم يجز النسب على انه مفعول
 معه لعدم الفرق بينه وبين العطف لفظا ويمكن ان

والحق

عنه بانه اراد جواز العطف على وجه يكون محتملا
 في اللفظ للنصب على انه مفعول معه يتصور وجوب
 في اللفظ لا يقال يريد بالجواز العطف وغيره
 لانه يتناول وجوب العطف ايضا والذي يدل
 عليه اي على ان الجواز اعم قوله لاشك انه يجوز فيه
 الوجهان اما للنصب على انه مفعول معه فظا واما العطف
 فلانه لا يتنافى القصد المصاحبة بالواو كما في قوله كل
 رجل وفيه نعم لا يستلزم العطف قصد المصاحبة
 عليه نظرا لا ولى ان يقال مراده ان الواقع بعد واو
 المصاحبة الواقعة بعد مفعول فعل لفظا مع جواز
 العطف يجوز فيه الوجهان احدهما ان يجعل
 مفعولا معه فينصب والثاني ان يخرج عن ذلك
 ويكلف على قياس ما عرفت في ما اخر عامل على شرط
 التفسير لضعف العامل اي لضعف العامل
 المعنوي ولا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه
 مع جواز العطف الذي لا ضعف في عامله هذا
 عند المقصود اما عند الزمخشري فيجوز ذلك مع
 كون العطف هو المختار **قوله** واذا امتنع العطف
 تعين النصب ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف
 لاجل الضرورة **قوله** اعلم ان الحال تبين هيئة الفاعل
 من حيث انه فاعل اي باعتبار قيام الفعل وكذا

تبين هيئة المفعول به من حيث انه مفعول به اي باعتبار
 وقوع الفعل عليه والنعت يبين الذات مطلقا **قوله** ونحو
 القمري في رجع القهقري لانه لا تبين هيئة الفاعل
 ولا المفعول به بل تبين هيئة المفعول المطلق **قوله**
 لان الحال لا تقع بياننا لساير الفاعيل واما نحو قولك
 ضربت الضرب شديدا فعناه اوجبت الضرب حال كونه شديدا
 فهو ههنا في المعنى مفعول به **قوله** ولقائل ان يقول المثال
 الاخير ان غير مطابقين الى اما في المثال الاول فلانه
 مبتدأ فيه واما في المثال الثاني فلانه خبر فيه **قوله**
 ويؤخر غير جائز اي اختلاف العامل في الحال وصاحبه
 ويكون ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق
 الجواز تسمية للشيء باسم العائليه والاولى ان يقال ان زيدا
 في قولنا هذا زيد قائما انما صار ذا حال بتا ويرشبه الى زيد
 وانه على زيد فيكون مفعول به معه ويتخذ العامل واما زيد
 في قولنا زيد في النار قائما قال جعل ذا حال ثانيا وبكاستقرا
 وحصل زيد في النار قائما كان فاعلا معني ويتخذ العامل
 وان جعل فيه المستقر لكال لم يكن المثال مطابقا
 بما ذكره الشارح من ان الجمل على المجاز بعيد جدا وقد
 يقال ان الضمير المستتر ايضا فاعل معنى لان عامله معنوي
 هو الظرف **قوله** وغير ذلك كحرف التشبيه في مثل قولك كان
 زيدا راكبا اسدا **قوله** لانه محكوم عليه وذلك لان الحال

حكم بحسب المعنى على ذى الحال **اعلم** ان صاحبها مرفوع
 على انه مبتدأ معرفة مرفوع على انه خبره واليجوز ان
 يكون صاحبها مرفوعاً عطفاً على المستتر ان يكون
 ومعرفة منصوباً عطفاً على نكرة لان تعريف ذى
 الحال ليس شرطاً للحال **وليس** بجور لعطف على
 الهاء في شرفها في يكون معرفة منصوباً وتقدير
 الكلام هكذا او شرط صاحبها ان يكون معرفة
 وهذا تخيل معنى لما ذكره لفظاً لانه يلزم العطف
 على الفمير المجزور بدون اعادة الجار **والعراك** في
 قولهم ارسلها العراك حال الاظهر ان يقال في
 قوله وارسلها العراك ولم يترد ولم يثنى على
 نقض الحال **تقديره** ارسل الحال هذا مبتدئ على
 ان ارسلها العراك من قولهم واما اذا جعل من
 البيت فالضمير في ارسلها اللاتى الوحشية وفي ارسل
 ضمير مستتر راجع الى الغير **فتوب** مبتدأ ويجوز ان
 يكون توب فاعل الجار والمجرور وذلك لاعتداده على
 حروف الاستفهام فيجوز عمله اتفاقاً **لوجوب** متبناً
 بين الحال والظرف لان الحال تشبه المفاعيل باسرها
 في كونها ففيلة وتشبه المفعول فيه خاصته في الدلالة
 على الزمان فتشابهت الحال للظرف فكشفت له ذكره
 ههنا لتنبها على اختلافها في هذا الحكم **لانها** مبتدئة

الموصولات اما المصدر فهو مبتدئة الموصول المحرف لانه
 مقدر بان مع الفعل واما اسم الفاعل والمفعول والمعر
 باللام فاللام فيهما اسم موصول بمعنى الذي ومتصرف
لا يتقدم عليه اي على الجار لانه عامل ضيق **ولا** يتقدم
 عليه معموله ولا ما هو من تامة معموله بخلاف الفعل فانه
 عمل قوى فيجوز ان يتقدم عليه الحال من فاعله وان
 لم يتقدم عليه فاعله لعله لم توجد في الحال **ولا** اسم
 الاشارة به عليه انه يجلب يكون الاشارة في حال
 كونه بنسب او هو بظان قد يشد اليه قبل كونه بذا
 وبعبارة ايضا **ترتيبها** الى صاحبها والا لكانت **مبتدئة**
 عنه ولا تقع حالاً **فلا** لعدم العلم ان مع كون الاسمية
 قوتية الاستقلال **كلمة** فوه الى في فتقولنا فوه الى
 في محل مع الفمير فان كل حالاً من الفاعل والفمير في وان
 كان حالاً من المفعول فالفمير فوه **فوه** وذلك لان
 يدل على الانقضاء فيل ان الماضي انما يدل على الانقضاء
 قبل زمان التكلم والحال الذي يبين هيئة الفاعل او
 المفعول به قيد لفاعله فان كان العامل ماضياً كان الحال
 ايضاً ماضياً بحسب المعنى وان كان حالاً وان كان مستقبلاً
 كان مستقبلاً فمما ذكره عطف تشاؤم من استمر اكن لفظ
 الحال بين الزمان الماضي وهو الذي يقال الماضى وبين
 ما يبين الراهنة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل

اذا وقع قيد الاشئ بعينه كونه ماضيا او حالاً او مستقبلاً
 بالنظر الى ذلك المقيّد فاذا قيل جاءني زيد ^{المنذر} كعب بفهم منه
 ان الركوب كان متقدماً على المجيء فلا بد من قدحى بقرته
 الى زمان المجيء فيقارب فتأمل **قوله** فهذه الحال حال
 من المفعول ان قدراً اثبت **قوله** لكنه يجب حذف فعله هذا
 لا يكون الحال المؤكدة المقررة لمضمون جملة اسمية
 ومنهم من جوز كون الحال المؤكدة مقررة لمضمون
 جملة فعلية نحو قوله تعالى ثم وليتم مديهم ولاتنوا
 في الارض مفسدين وانا انزلناه قرآناً عربياً وجر
 كونها مقررة لمضمون جملة اسمية شرطاً لوجود حذف
 العامل كشرطاً لوجود الحال المؤكدة **قوله** فتقول
 ما يرفع الابهام لما كان كلمة ما عبارة عن اسم نكرة كما
 ذكره كان متناوياً لكل اسم نكرة فتقول ما يرفع الابهام
 يخرج عنه ما لا يرفع الابهام **قوله** لان العبد في الاصل
 لم توضع بهمة بخلاف عشرون مثلاً فانه موضع
 لعدد مخصوص من اى جنس كان فالابهام فيه
 وضعي مستقر في العين طار غير مستقر نحو الحال كقولنا
 جاءني زيد راكباً وكذلك الفهري في قولك رجع
 رجوعاً فلهري فانه يرفع الابهام عن عين الرجوع لا
 عن ذاته اذ لا ابهام فيه **قوله** عن نفسه اي لا عن نسبة **قوله**
 فتقول عندى رطل زيتاً وزطلاون زيتين وارطال

زيتوناً وان لم يكن جنساً يجمع ان كان المراد بالشمية جماً
 صرح المقص في شرح الفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه
 فيقال قنطار خواتم وقتطار ثواباً قال لان مقدره لما لم
 موضوعاً للجنس الشامل للقليل والكثير عدل عن لفظ
 افراده الى ما هو اذل منه على الجنس وهو الجمع اذ المقصود
 بيان الجنس واعترض عليه بمثل ثلثون ثوباً واجيب
 بان حاله معلوم في باب العدد والكلام فيما عداه **قوله**
 جازت اضافة ذلك الاسم اى جازت اضافة ازاروى
 بشرائط الاضافة بان تحذف التنوين ونون النسبة
 وتحذف اللام ايضاً ان كان ذلك الاسم معرباً باللام كالقنطار
 فان اريد ابقاء اللام فيه لم يكن اضافة كما اذا كان
 ابقاء نون النسبة فيه لم يكن ايضاً اضافة **قوله** لتوهم
 انه اضيف الى نفسه انما قال لتوهم لانه من اضافة القائم
 الى الخاص وليس ذلك من اضافة الشئ الى نفسه وجه يفتى
 ان يقال اضافة القائم الى الخاص كقوله فلما اعتد اذ ذلك
 التوهم فالاولى ان يقال لما كان استعماله مع الممتنع كثيراً
 روى في هذا الاستعمال ما هو حقة من ترك الاضافة
 بسبب ما ذكره من حال النون والضيف الى غير المميز لان
 استعماله قليل فمحصل الفرق مع ترك الاولى في القليل
قوله لكن الاضافة اكثر على الاصل وهو التحقير بخلاف
 التنوين وقيل بهذا اشارة الى ان يكون المضاف

اليه مجروراً بالاضافة وينصب التمييز على التشبيه بالمفعول
 فالاول اولى لانه اصل **قوله** وان كان مستدركاً الى فئات
 اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطبيب اليه **قوله**
 او في ذات عطف على قوله بل في ذات فكاته اشارة
 الى ان الذاة المقدرة قسماً احداهما ما يكون
 منسوباً اليه حقيقة كقولك طاب زيداً با المعنى طاب
 ابو زيد وثانيهما ما يكون سبباً لنسبة الطبيب
 الى زيد وان لم يكن منسوباً اليه للطبيب حقيقة
 كقولك طاب زيد علماً اي طاب زيد من جهة العلم
 وبسببه والظاهر ان لا يفرق ويجعل كل منهما منسوباً
 اليه حقيقة ويقال المعنى طاب علم زيد **قوله** والشابهة
 للجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله**
 والنسبة في هذه الاسماء الى فاعلها او ما يقوم مقام
 داخل في مفهوم هذه الاسماء فصارت تشبيهة بالجملة
 بخلاف النسبة في الاضافة فانها خارجة عن الاسم الفاعل
قوله فالمثال الاول عبارة عن اي الالب في المثال الاول
 اما عبارة عن زيد او عن اليه **قوله** والثاني اضافة بينه
 وبين غيره يعني ان الابوة المذكورة في المثال الثاني اضافة
 بين زيد وبين غيره وتحمّل وجهين ايضاً يعني ان يكون
 ابوة زيد لولده وان يكون ابوة والده **قوله** لان
 يرجع الى ما انتسب عنه اعلم ان زيدا طاب زيد **قوله**

ونصب

كقولنا

الاء

يستمر

يستمر ما انتسب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى
 زيد صارت سبباً لانتساب التمييز لا بمعنى ان زيدا
 عامل في التمييز وناسب له **قوله** ولان النص تمييز مساعد
 لهذا الشرح يعني ان لفظ هذا المتن لا يوافق بهذا الشرح
 لانه اكتفى في المتن بكون التمييز صالحاً لان يجعل ما انتسب
 عنه فيندفع عنه لزوم اتحادهما كانه يرد عليه سواء ال آخر
 كما ذكره **قوله** اشكل على طاب زيد نفساً فان نفساً يقع
 جملة ما انتسب عنه الى اخره ويمكن ان يقال اراد بقوله
 ثم من كان اسماً غير النفس من المعلوم ان النفس لا يكون
 الا يكون عين ما انتسب عنه وههنا سواء ال آخر
 هو انه ان اراد بقوله جملة ما انتسب عنه حملاً عليه موافقاً
 خرج عنه نحو طاب زيد ابوة فلا يكون مما يحتمل الوجهين
 وان اراد به حملاً عليه موافقاً واشتقاقاً ورر عليه طاب
 زيد علماً ولزمه ان يحتمل الوجهين **قوله** فانه لم يطابق
 في العلم بل يكون مفرداً لكونه متناولاً للقليل والكثير
 فلا حاجة الى التثنية والجمع **قوله** من حيث هو علم لا يطابق
 فيقال طاب زيد علماً وطاب الزيدان علماً وطاب الزيدان
 علماً **قوله** فيلزم المحذور وهو اجتماع الطائفة واللام مطابقة
 في الجنس لما قصد فيه من التثنية والجمع باعتبار واحد
قوله من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع كما
 في قولك طاب الزيدان علماً وطاب الزيدون علماً

المتن

بنة

اذا اراد يذوق واحد من العلوم كالخوض مثلاً
 ولم يجز اطلاق الجند مقرراً على انواع جنس واحد
 اذا قصدت لاختلافها في الخلق فبها بصيغة الجمع
 على ان المراد حقايق مختلفة بسحق كل واحدة منها
 ان يعتبر عنها بصيغة على حدة كأنها لما كانت مشتركة
 في حقيقة ذلك الجند عبر عنها بصيغة الجمع التي
 هي قوة الفاظ متحدة في الماثل وان كان صفة
 عطف على قوله ثم ان كان اسماً وكذلك نقول
 لله دره فارساً الذر اللين يقال في الأم لا تردده
 اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي علمه
 واعلم انك اذا قلت للحد لله دره لم يعلم باق
 شيء مدحه واذا قلت لله دره فارساً عرفت انك
 مدحت كمال الفروسيه وقيل معناه التعجب والعرب
 اذا عظمو الشيء غابوا الاعظام انما قوة الى الله
 ايذاناً بانه لا يقدر عليه الا هو لان المراد منه دعاء
 له مطلقاً واذا حمل على التعجب بان جعل تميزاً كان معناه
 التعجب من فردسية زيداً لطفاً وان جعل حالاً كان
 معناه التعجب منه في حال كونه فارساً والمقصود من
 هذه العبارة هو المعنى الاول لانه المناسبات في التمييز
 قوله لان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى
 الفمير ليس نقد الدر فالجند للحد فردسية **قوله**

الى لا يتقدم التمييز على العامل مطلقاً سواء كان العامل فعلاً او
 غيره الاول ان يقال ان لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان اسماً
 اتفاقاً واما عدم تقدمه على العامل اذا كان فعلاً فيغيبهم
 قوله والاصح الخ وعلى هذا تفسير الشارح يلزم ان يكون
 قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل سدره وكان يكفيه ان
 يقال ولا يتقدم التمييز على عامل مطلقاً فالله اعز واليه المرجع
 كان العامل فعلاً **قوله** وما كان نفساً بالفراق تطيب
 بالناء وقيل على هذه الرواية في كاد ضمير الشأن وفي تطيب
 ضمير ليلتي وما كاد الشأن تطيب ليلتي نفساً بالفراق
 فقدم التمييز ورواية بجملا ان يكون في كاد ضمير الحبيب
 او ضمير ليلتي على تأويل الانسان او الشخص ويكون
 نفساً حينئذ كان على الاصل المرفوض كما في قوله تعالى وما
 كذبت ابناً لئن الاول ارجح فلا يكون دليلة قطعاً
 على تقدم التمييز ويروى ايضاً بالياء فلا يتعين الاستدلال
 في ارجاز ان يكون في كاد ضمير الحبيب ونفساً بنصب
 على التمييز من كاد وتطيب ضمير كاد اي ما كاد نفسه بالفراق
 تطيب ويروى وما كاد نفساً ولا استدلال لان
 الفمير كاد يجوز ان يكون راجعاً الى الحبيب او الى ليلتي
 بتأويل الشخص ويكون نفساً خبره كاد وتطيب على التانيث
 او التذكير صفة نفساً بتأويل الشخص في التذكير اي
 ما كاد نفساً طيباً بالفراق المشتق منقطع لما كان

المستثنى يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة لم يمكن
 جمعهما في تعريف واحد أشاروا إلى أن له معنيين
 شتم عرف كلا منهما على حدٍ **لأن** المستثنى منه
 لا يُعَدُّ فيه لفظاً لانه لا يُدْرِكُ كالمثال الأول أيضاً
لأن الرجال لفظ واحد **والحق** أن يقال **أ**
 فاصلان المستثنى منه قد يكون مذكوراً وقد يكون
 مقدراً كما في المستثنى المفعول **أو** المخرج عن متعده
 تقديره أصلاً هذا الوجه أن المستثنى قد يكون مذكوراً
 وقد يكون مقدراً **من** استطاع إليه سبيلاً خرج
 بالبدل غير الداخلين **أحد** هان يكون المستثنى
 بعد الالفظة في كلامه **وجب** قيل لا بد من قيد آخر
 ذكر المستثنى منه يخرج عنه قرآن الأيووم كذا فإن يوم
 ههنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء واجب
 بأن المقهور كونه منصوباً على المستثنى **بل** يكون
 المستثنى بعد هاناً بما لا قبلها قبل أن الواقع بعد
 الالفظة للصفة ليس مستثنى فلا حاجة إلى هذا القيد
لأن الكلام في المستثنى وقوله وهو منصوب إذا كان
 بعد الأراجع إلى المستثنى **قوله** وما إلى الالفظة شعبة
 إذا جعل شعبة فاعلاً للظرف كان المستثنى مقدماً
 على المستثنى منه **وال** جعل شعبة مبتدأ والظرف خبره
 وجعل الفهم المستتر في الظرف مستثنى منه لم يكن المستثنى

مقدّماته **ال** الالفظة البعوض الحشوق وولد البقرة
 الوحشية أيضاً وقيل الالفظة في شوق الطيّا وقوله
 والالفظة البيض من الالفظة **و** خلا بعضهم زيداً
 إذا كان البعض المطلق فكانت قال خلا بعضهم منهم
 زيداً فإذا يكون زيداً خلا في الجائين ومنهم من قد
 يمكن خلا الجائي زيداً وهو ظاهر **قوله** فهو مصدر في موضع
 الحال وقيل بقصد ربيع الظرف أي زمان خلا بعضهم
 أو حلول الحال زيداً **ليد** زيداً ولا يكون زيداً أي
 ليد بعضهم زيداً وليس الجائي زيداً قوله **لأن** اليد
 لا تكلف فيه وإيضاحه عامل الاستثناء خلا في محل هو كلمة
 الالفظة الفعل بنو سفلها أو المستثنى منه والعامل في البدل
 هو العامل في المبدل منه امتناعاً على الاستحباب أو على التقرير
وسمى مؤخرًا لانه فرع العامل عن العمل فيما قبل
 الأول وهو المستثنى منه المخوف لاجل العمل فيما بعده **ال**
 وهو المستثنى وهو غير جائز لما مر وهو أنه يلزم
 أن يكون زيداً متصفاً بكل صفة سوى العلم وهو يظ
قوله لا من لفظ أحد حتى يكون مجزئاً فلم يقدّر
 العامل **قوله** فإن عمر الأيجوز أبداله من لفظ أحد
 لأن الحركة المملوطة أعني فتح الدال عارضة بسبب
 لافهما شبيهة بالحركة الاعرابية التي تكون كلمة لا
 عاملة فيها وكذلك النصب المقدر بحركة اعرابية عاملة

وقيل منسوخ

لا فلا يجوز الحمل على شيء من اثنين الكثرين بل على الرفع
 الذي هو الموضع البعيد قوله وكذلك ما زيد شيئاً
 الكشي لا يقبالة لا لئلا يعمد لاجل الفعلية لاجل
 النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي فكان ليس
 بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيد الا فاما كان للتقدير
 بعد الا هو كان وحده فلا يلزم محذور وكذا في بعد
 وهو الصحيح ليكون في الصلة ضمير يعود الى الموصوف
 قوله بانه مفعول به وفاعله مضمرة كما ذكرنا في عداو
 خلا اي خاشا بعضهم زيدا اي جانب الجاني زيدا وانما
 يستعمل كلمة خاشا للتبشير المستثنى عما ينسب الى المستثنى
 على التفصيل وذلك لانه لما وضع غير موضع
 الا وتغير اعراب ما بعد الا بواسطه غير التي ذلك الا
 على غير اعلم ان اصل غير ان تكون صفة لان معنى
 غير معنى الصفة لدلالة على ذات مبهمة باعتبار قيام
 معنى المغايرة بها الا انها احتمل على غير
 الصفة والسبب في جواز حمل احد على الآخر يعود الى
 لهما على المغايرة فان الا تدل على مغايرة حكم ما بعده
 لما قبل قوله لانه حكاية لافراق والعموم فيصيح الاستثناء
 لدخول زيد فيهم وان حمل الاعم على المهد فان
 كان زيد داخل في المعهور جاز الاستثناء وكان
 متصلاً والاحار الاستثناء وكان منقطعاً **قوله**

قوله ٢

قوله سوى مع الفهم
 قوله وسوا مع الهمد
 ٤

لان يطلون

لانه لا يطلون المجمع على الاعداد لعله اراد بالمجمع ههنا
 ما يدل على متعذر سواء كان جمعا او لا فيلحق
 فيه نحو قوم لان المجمع المنكور غير المحصور كرجال
 مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط فلا يصح الاستثناء
 المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم
 الجزم بعدم التناول قوله لانه اكد راعهم بصورة
 في ثلثة وعلى هذا القياس ينبغي ان يصح جاءني رجال
 الا واحدا بالنصب على الاستثناء لدخول الواحد
 قطعاً بخلاف زيد فانه لا يعلم دخول ولا عدم دخول
 شرعاً فيصح استثناء درهم ودرهمين لكن لا يصح ان يقال
 له علي درهم الا بهذا الدرهم على النصب بالاستثناء لعدم
 الجزم بالتناول وعدم **قوله** ولهذا لا يجب تناوله لزيد
 لكن يجب تناوله لما يجب العشرة من الواحد والاثنتين
 وغيرهما فيجوز جاني رجال عشرة الا واحداً او
 اثنين او ثلثة الى غير ذلك **قوله** اعلم انه لو قال و
 يتقدم معرفة او متساويين يمكن ان يقال يعرف
 حال المتساوي من حال المعرفة لان العلة مشتركة
قوله يجب ان يظهر الاعراب فيه يمكن ان يقال يعرف ذلك
 مما ذكر في جوب تقديم الفاعل **قوله** احد بالنصب لا قول
 ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه ومن نظائره قولهم
 الذي مقتول بما قتله ان سيفاً فسيء وان فخره فخره

اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا ينفى الجند مفرد الظاهر
 ان يقال اى وان كان اسم لا الذى يليه حال كونه نكرة غير
 ولا مشبهة به بل مفرداً اذ لا بد من البناء من عدم الفصل ومن
 كونه نكرة كما لا بد من كونه مفرداً فقولنا فان كان مفرداً انما
 لا انتفاء قيد الاضافة وما يشبهها فقط **قوله** بنى على الكسر
 مع ان الفتح في الاخيرة في من الكسر للنفق بين حركة معربا
 وحركة مبنيا وبعضهم يبنونه مع كونه مبنيا لان هذا
 التثنية للمقابلة فلا ينافى البناء وجب الرفع والتكسرة
 سواء كان هناك فصل بين الاو اسمها نحو لا في الدار زيد ولا
 عمرا ولا يكون فصل وسواء كان تلك المعرفة مفردة او مضافا
قوله ولذلك ان كان مفعولا بين لا وبين الاسم بشئ وسواء
 كان الفصل مع كون الاسم مفردا نكرة او مفردا معرفة او مع
 كون الاسم مضافا نكرة او مضافا معرفة في الاقسام تدخل
قوله اعلم انما اذا عطف على اسم لا مع نكرة لا جاز فيه ثمة اوجه وكان
 المفعول عليه والمفعول نكرة بين مفردتين **قوله** على هذا
 الوجه جملتان والخبر من احدى الجملتين محذوف للدلالة
 الخبر المذكور في الاخرى عليه فعلى هذا الاحوال ولا قوة
 الا بالجملة واحدة اى لاحوال ولا قوة الا حاصلان
 بالله او الا حاصل بالله احدهما ان يكون مطابقا للثبوت
 وهو اجل في الدوام امرأة واحوال بغير الله ام قوة **قوله**
 مرفوع بانه اسم لا وخبر محذوف وهو بالله والتقدير لاحوال

ال بانه اى ليس قول ال بانه اجمعا لموصوف والصفة شئ
 واحد انما جاز جعل لموصوف والصفة شئ واحد الا
 ان النفي هو المجموع لا الموصوف وحده ولم يرد في ذلك في النفاذ
 لان البناء اجمعا لموصوف وحده ولهذا اخذ من القيد
 في قوله ونعت ببنى الاول مفردا يليه وليس لا حاجة الى
 القيد الاول لان النعت الثاني وما بعده يخرج بقوله عليه
 في قوله نعت ببنى الاول مفردا يليه **قوله** اى يجوز ان يعطى حكم
 الاضافة تشبيها به بالمضاف فيثبت اللفظ الاب ويحذف
 النون من التلامين **قوله** وذلك لان الاضافة هي هنا افعال
 هي هنا لان الاضافة في قول ببنى الاول مفردا يليه في معنى
 في عند المقصود **قوله** لا يكون مجرورا اصله على قياس
 فيه تنبيه على ان غير المضاف اليه لا يكون مجرورا اصله على قياس
 ما قرره المرفوع والمنصوب **قوله** والمضاف اليه كل اسم اى
 اعلم ان الاضافة تطلق على معنيين احدهما عام وهو النسبة
 بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير ا مرادا وبهذا الاعتبار قال
 المضاف اليه كل اسم اى اخره وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير
 حرف الجر مرادا وبهذا احوالته هو في الاستعمال **قوله** اى بعبارة
 حرف الجر لفظا او تقدير ا مرادا افخو قولك بحسبك زيدا
 وكف بالله وما جاني من رجل ليس فيه الجور بغير اليه اذ لم
 ينسب اليه شي بعبارة حرف الجر وكذلك المضاف اليه بالاضافة

اللغظة كقولهم الدار حسن الوجه ليس بها اية
 حقيقة بل هذه كلها مضاف بالجر والاصل الذي هو المضاف
 اليه الذي ذكره **قوله** اي الاضافة بمقتضى حرف الجر فلا يجوز
 بحث فيها سوى الجر باطراف وسياقي في باب حروف الجر
قوله بمعنى انه اي المضاف اليه يصدق عليه اي على
 المضاف اليه والمضاف اي بمعنى ان المضاف مأخوذ منه
 اي من المضاف اليه **قوله** فانه فاضة وسواد ذهب وباب
 ساح **قوله** الا اسماء توعيت في الابهام فان الاضافة
 لا تقيد ما تعريفا بسبب التوغل في الابهام وشبهه
 فير ما كان **قوله** ثلاث الانماج والديار البلاقي اوله
 وهل يرجع التليم او يكشف العوج **قوله** قسمي وادرك
 حرف الاشبار اوله لازال مدعونه يداه ازاره
قوله وانما كنت ذو الجار بد ار اوله وقد اكلت ذالحار
 وقد اري **قوله** وفتحت للفتح يا كملتم ثابت مع الالف
 والياء والواو **قوله** وخلص اشار الى انه ليس بواجب ان
 يكون النعت مشتقا ليس هذا الكلام مطابقا للثمن والصور
 ان يقال ان المشتق يقع نعتا وذلك ظاهر حكاه في المشتق
 يقع نعتا وهو على تسعين اخذها ما يدل على موضع في موضع
 والآخر خصوصا كي بنيت ايتبع الموصوف اي يتبع في اربعة
 من عشرة **قوله** يتبع الموصوف في الحرة الاول اي يتبع في الاثنين

من الحرة **قوله** واعلم انه ليس الموصوف في حكم الموصوف عليه
 حكم الموصوف في حكم الموصوف عليه بالقياس الى ما قبله بغير
 المعنى الذي كان العطف بحسب **قوله** واني يتبع لو كان النفا
 للموصوف المحض لكنه ليس كذلك كونهما للشيء والا
 ان يقال انه بالشيء فقط اذ لو كان احدهما للعطف ايضا
 ورد في المثال ويتخرج الى ان يقال تقديره فيغضب زيد من
 خبر انه **قوله** لعدم التباس التاكيد بالمثل هنا فان قايته
 اذ قيل العبد اشترى كفه التيس التاكيد بالتمام مقام المثال
 والعلة مشتركة قلت لما كان اسرار النفس العين بالقياس
 كثيرا اشبهت حاله في زيد جاني نفسي واما الكل للموصوف الي
 المضمين فهو بان في اكثر استقالاته فلا يكون مستقيما لا ابتداء
 في المثال الذي ذكرته بنفسه ان كيد فلان التباس والانه
 اشار بقوله لان الكل الى آخره **قوله** والاضافة فهو في تقدير
 التنوين الفاخر ان يقول فهو ممدد ومع كونه ممددا مراد
 لا يصح الاضافة فلا يجوز الجر وتوجيه ما ذكره ان يقال فهو
 اي ذلك الهم الذي حذف منه التنوين في تقدير التنوين **قوله**
 وقامه شبهة من الجمع في مشرين ولا يكسر حذف هذا التنوين كما عرفت
 فلا يجوز الاضافة **قوله** فليحصل الغرض بيان جنس الموصوف **قوله**
 فهو يحصل الغرض به لا يقال يتقضى بمشتركة اليا العشرة
 لاننا نقول لما كثر العدد احتج المفسر لعدم استعمال جمع الامة وقد
 وقيد جمع على اثنين وهو **قوله** **قوله** واما قوله رجل واحد

ورجلان اثنتان **فكلا** فكلنا كيد اي هذا الوصف تأكيد بقصد
التبيين على ان المقصود الاصل من الاسم في هذا المقام هو العدد
اثنى الوحدة والاثنيثية **قوله** يجوز ان يكون واحد من عشرة
ولم ينعى اخر وهو ان تصاف بالاثنيثية هذا بالحقيقة مع ثلث فالتك
اذا اخذت من العدد كانه مثلاً اسم لو احدى من كالي من فقه
يقصد به تارة انه جعل الاربعة بانفسها مبرها حتى وهو في التغيير
الذي يبتدأ من الاثنين وينتهي الى العشرة وقد يقصد مرة
اخرى انه واحد من اثنى فقط بهذا المعنى يصرف على كل واحد
منها ولا يضاف الا الى العدد الذي مشتق منه وقد يقصد مرة
اخرى انه واحد واقع في المرتبة الخامسة في يجوز ان يضاف
الى العدد المشتق هو منه والما فوقه وبهذا المعنى صح ان يقول
اول ثلثه كذا ذكره الشيخ ارجح دون للمعنيين الاولين **قوله**
تلك الاسماء المثلث ثلثه اي ثلثه اشياء **قوله** وفعل كاجلي
اسم موضع وهو مروي بنحو مروي **قوله** وفعل كاجلي بنحو
وفتح الين اسم موضع وسلم اسم امرأة **قوله** وفعل كذا في ثلث
متر فان جعل الالف اثنى ثلث لم يثن وان جعلت لالا
حاق ثلث **قوله** بخلاف الاخيرين فان الفعل قد يكون لالاف
كعلية في ثلث من ثلث اسم ثلث وكذلك الفعل كعوى بمعنى
المفرد وغير ذلك كبرسانا كبرسانا بيان وبرناسا و
براسا كلها بمعنى الناس كل منفسور ووج كات في
والعدم الانادرا كالجانب فانه من كذا **قوله** تلتقطه بان

محلا

محلا على المعنى لان بعض السيارة سيارة **قوله** والذي يوف
به ثلث النوع الاجزى الى ثلث اللفظ وهو الذي ليس
بازاوية ذكر من جنس **قوله** وجود علامته اثنى ثلث في لفظ او
تغيير **قوله** اما التلقظ فكله **قوله** واما التغير فبما بالترد
الى التفسير من ابدال لثلاث المعنوي المثلث المثلث
علا يكون علامته اثنى ثلث في ملحوظة سواء كانت ثلث حقيقة
كهنه ولا كعدم واللفظ الذي يقابل ما يكون في علامته ثلث
ملحوظة سواء كانت حقيقة كمرأة او لا كطاعة اسم رجل **قوله**
اذ لم يلبس فلا يجوز ان يقال جاني اليوم زيد ويراد
المرأة لا التمس بالذكر **قوله** ان المراد من الضمير الضمير
الذي في قوله **قوله** اثنى ثلث الذي ذكرناه وهو المثلث
الحقيقة فاحر كان او ضمراً وضمير المثلث اللفظي ولا بد من
اعتبار قيد اخر وهو ان لا يكون جمعاً فان حكم الناس
الخطا هو اثنى وضميره سنده ايضاً **قوله** جاز ان يظن ان
الفعل ضمير المتقدم ان يظن جوازاً **قوله** من الف بين الاخير
وفي المقصود **قوله** ثلث ثلثاً بل لا يجوز ثلث ثلث
اسم رجل الاخذ الكوفيين **قوله** الغير المذكور اسم هذا القيد
اعني غير المذكور اسم لم يوجد في شرح الملص لكنه لا بد منه
كما خرج به عبد الله **قوله** لا فرق بين ان يكون جمع المثلث اي
لا فرق بين ان يكون جمعاً كذا كحقيق كالرجل والايام او جمعاً
لمثلث حقيقي كالزنبات والعيون **قوله** فلا يقال قران التواء

الامر بن ٤

بالفتح والضم والفتح الفصح من الضم **قوله** لم يزل يفعل من الله **قوله**
 جباريان الجباري طاهر **قوله** قرأتوا آية الرجل الملتصك
 قوله جبار الوهمان المذكور في سبق هو اثبات الزهرة على
 خالها وقبورها وادأفانها هو ان الوجهين اشارة اليها
 وبظهور الاختلاف في قوله هذا رد **قوله** جبار **قوله** ان
 اطرباء رويته اكبر من القطاة تتقبل الشمس وتدور
 معها كيف دارت وتتكون الوان في الشمس ويقال لها
 بالفتحة رسيته اقرب برب والطرباء ايضا مسامير الدود
قوله وفي تروم وجهان فيقال يدان ودمان ويديان
 ودميان بانياء وكقولك يدي ودي وبعض العرب يقول
 دومان بالواو لانه وادي بتغير ما اليه مع تغير ما هو
 خال من خروف مغردة اي كايته مع تغير ما اتقصد بك
 الاخاد اي يقصد بك الاخاد وتبدل عليها بان يؤتى
 جروف مغردة ذلك الاسم مع تغير ما في تلك الحروف لفظا او
 تقدير **قوله** الجواز اطلاقه على القليل اي يطلق التمر على التمرة
 الواحدة وعلى التمرتين وحاصل ذكره ان التمر يطلق على
 القليل والكثير فيكون لا محجة الجنبية المشتركة بينهما
 بخلاف الجمع فانه لا يطلق على القليل **قوله** لا تنفد كون كبر
 للغة لان اوزان جمع اللفظة محصورة وليس ذلك شيئا
 من تلك الاوزان **قوله** لم يكن تصغيره على لفظه كوكيب فان
 جمع الكثرة اذا اريد تصغيره يرد الى الواحد والجمع

اللفظة

اللفظة لم يصغر على وزن اسد وبلغ الاسد جمع الاسد
 والبلق جمع الابلق وهو ما فيه سواد وبياض ليذل على
 معه ان يذل ذلك الالحاق **قوله** والاوز والحررة الاوز من
 اي والحررة سنك لاح **قوله** والفتنة والفتنة والفتنة
 الصغيرة التي يفر بها الصبيان خشية اخوي كيرة ممل
 واشتبه الحيات **قوله** واما جهم فخطون جمع ظنة يقال
 ظنة السهم اي طرفه وكرون جمع كرة ويرون جمع برة
قوله ولا يتوجه عليه الاشكال اي بان يكون يقال هو لم يزل
 الالف وات وبالاحرف **قوله** فوايض الحايض يعني ذات حيض
 اي ابانها مطلقا والحايضة هي التي حدث لها هذه اللفظة
 فاذا اعتبرت الثبوت قبل فايض اي لا يدخل فيه النكاح بل
 المعنى لانه ليس بمعنى الفعل حتى يدخل النكاح كما يدخل الفعل
قوله جمع اللفظة هو الذي ايا هذا الوقف بينهما اذا كانا كرتين
 واما اذا كانا موقفين بلام الجنس فمما يجوز ان على جميع ال
 خاد في الفا **قوله** كذا يدين الصبي التمثيل بدين لان
 في صحة زدين بلام كلاما **قوله** فالمنقول المطلق اعم من
 المصدر اي كل مصدر يصح ان يقع مفعولا مطلقا وليس
 كل ما هو مفعول مطلق بحيث يصح ان يكون مصدرا اشتق
 منه الفعل الفعل هذا هو الوقف بحسب اللفظ واما بحسب
 المعنى فالمصدر هو نفس الحدث والمفعول المطلق هو ما
 يرتب على ذلك الحدث وشدة تقارب صحتين المعنيين

ان

لا يعرفون بينهما التفسير من الغلظ الى اذا قد الغلظ المصباح
مع ان لم يكن الامن الاستقبال **قوله** من رسم دار مرتج مصيف
مرتج فاعل المصدر يقال بحسب مرتج ويقال اربع العوم اذا اقاموا
في المرتج عن الارتداد والنجدة **قوله** كوادي السباع معقول
ثمان لقوله ولا اري هذا اذا جعل ولا اري من رؤية القلب
وان جعل من رؤية البصر كان كوادي السباع فالمن وادي
لان صفة النكرة اذا تقدمت صارت حالا من **قوله** وحين
جئت الى اخره ويجوز ان يكون حين ظرفا لمعنى الكافي اي واما
يشبه وادي السباع وقت اظلام **قوله** وتائية التائية
التوقف والتثبت **قوله** وما في قوله الا ما وفي الله السائر
مصدرية ومعناك مضافي تقدير اي وقت وقاية الله
السائر هو ظرفي لا خوف **قوله** وساريا منصوب بانه
حال عن ضمير اخوف وليس ضمير اخوف راجعا الى المركب
حتى يصح كون ساريا حالا منه بل هو راجع الى الوادي
لان اخوف افعال بمعنى المفعول كما شددت بفتح جعله مبيها
عن اخوف بتاويل المصدر كما ذكرنا وعلم ان حاصل معني
الشعر ان توقف المركب في وادي السباع اقل من
توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف
من كل وادي الا وقت وفار
الله السائر في وادي
السباع
نعم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله المتقدس من الادغام والاعلال المتشعبة بين النقل
 عن حال الى حال. والصلوة على محمد الصحيح الاقوال وعلى
 من الصحابة والآل **وبعد** فيقول العبد سروري بن شعبان
 شرف الله لهما وجميع اهل الايمان. بما كان علم الصرف بعول اللغة
 مما لا بد لنا. وموصل امتزاز خطا المفردات. وكان علما
 يحصل بالصعوبة. ولا يعلم بالسهولة. لان الاعتبار
 في الوضع. انما تعلم بلسان الطبع. وكان كتاب الامام المرحوم
 والمجود احمد بن علي بن مسعود. كتابا موشحا من جهة التركيب
 والتأليف. ومرتبا من طرف الترتيب. والتصنيف. و
 موجزا مختصرا لم تخلص. ومطبا فصولا لم يزل اردت ان
 اجمع له شرفا وافيا. وفي تحصيله كافي. بشرح حسن بانها
 المشهورة. وفي الالسنه موالد كون وليس مقصودي منه
 التكبر والتفضل بل الغرض تحصيل الصرف من التمكن فلا بد

فلما برز على طعن الطاعن الجاهل وقول السوء والخالف على
 اني مقر بقصور البصيرة في جميع الصناعة. فجمعت من الشروع
 المتداوله. شرفا جتوني على فوائد رابطة. وفرايد فائقة
 مع ختم مالاج على بالنظر القاصر والفكر الفاتر ليكون في تحصيل
 الصرف مجودة كافية. ومسانلة في حل المشكلات. وفيها شانه
 والله موفق ومعين. وعليه التوكل به استعين. **السلام**
 ان لكل علم ماهية وموضوعا وغاية. لا بد لكل من يريد الشروع
 فيه ان يتصور ماهية ليتمكن الشروع في ذلك العلم. وليكون
 على بصيرة وان يصدق موضوعه ليميز ذلك العلم عن غيره
 كمالا. وان يصدق غايته اي غرضه وفائده. يعني يصدق في
 اي شئ يحتاج الناس الى هذا العلم ليتمكن الشروع. ولما يكون
 سعيه بشفاف العرف. ولما يزيل اعتقاده. وليس زاد جهده. و
 شامل. وللتعريف ماهية وموضوع وغاية لا بد من معرفتها
 فالتعريف علم يعرف به تحويل الاصل الواحد اسماء الى ابنة متعددة
 ومصدر الى الفاظ مختلفة. وما يتصرف عن كل منها وسائر كيفية ما
 المتعلقة بالمثل المعنى مما عدا الاعراب والبناء. هذا والمراد بالآل
 ما جعل مأخذا للتحويل. وسمى اصلا لان الاصل ما يثبت عليه غيره

فان قيل لو كان علم صرفا انما هو العلم بالاسماء والاعراب والبناء
 فان قيل لو كان علم صرفا انما هو العلم بالاسماء والاعراب والبناء
 فان قيل لو كان علم صرفا انما هو العلم بالاسماء والاعراب والبناء
 فان قيل لو كان علم صرفا انما هو العلم بالاسماء والاعراب والبناء

انما هو العلم بالاسماء والاعراب والبناء
 انما هو العلم بالاسماء والاعراب والبناء

والأخذ من مأخذ التحويل مبنى عليه ، وواحد الألفية المبداء
 الوحيدة بالنسبة إلى ذي المبداء ، والاسم له شأن الأول ما دل
 على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو هذا الغير
 قسيم للفعل والحرف والثاني ما دل على المعنى لا باعتبار معنى
 معين نسب إليه وهو هذا الوجه يقابل الصفة والثالث ما
 دل على الذات وهو هذا الكفني قسيم للمصدر وأمراد يكون الال
 الواحد اسما هو هذا المعنى الأخير وأمراد بالابنية المتعددة الواحد
 اسما هو الحقيقي وهو ما دل على فرد واحد كالنمرة بخلاف التفرقة
 واحد اعتباري لأنه اسم جنس يتناول القليل والكثير كالمصدر
 والمنشئ وهو شئ يلحق بأخذه علامة التثنية ليدل على فردين من جنس
 وهي الألف والنون والياء والنون والجمع وهو ما دل على فرد
 مفردة بتغير ما على ثلثة أحاد من جنس فصاعداً والمذكور هو ما ليس
 فيه علامة التثنية والمؤنث وهو ما فيه علامة التثنية وهي
 التاء الملقطة أو المقترنة والألف المقصورة والمحدودة والمضمر
 وهو اسم يدل بصيغته على أقليل مفهومة والمنسوب وهو الاسم
 الملحق بأخذه بأشدة مكمورة ما قبله علامة للنسبة إليه كما
 ألحق التاء علامة للتأنيث وإنما ترك الحذف كالأبنية المتعددة

وهو هذا الوجه يقابل الصفة والثالث ما دل على الذات وهو هذا الكفني قسيم للمصدر وأمراد يكون الال

وهو ما دل على فرد واحد كالنمرة بخلاف التفرقة واحد اعتباري لأنه اسم جنس يتناول القليل والكثير كالمصدر

المتعددة ولعل حال بعضها على كتب اللغة وبعضها على كتب الفقه
 من الحرف والنحو ونحن نذكره في آداب الصريح للمصنف والمنسوب لعدم
 شهرة جبايتها وشدة احتياج العارف إلى معرفتها وأمراد
 بالانفاظ المختلفة أفعال كالماضي والمضارع والامر والنهي وأما
 كاسماء الفاعل والمفعول الزمان والمكان وموضوع التقرير
 أنواع الكلمة من حيث الاعمال والادغام وغيره فاعمال الأفعال
 والبناء وما ياتى حصول المعاني المقصودة وحصر اللسان عن الخطأ
 في الابنية لكن لا يجب عزائها وبنائها إذا عرفت هذا فاعلم أن
 المصداق اقتداء بالقول العظيم وأمثال الحديث النبوي الكريم بسم الله
 الرحمن الرحيم وأنه لم يترك لشدان المراد بالمرادين ما يشعرون
 وقوله إلى الله الهدى ومنع به وبالكريم وقيل أنه بدأ بالحرف الباطن
 وأنه أو إلى قول أن هذا الجواب غير سديد لأن المدة الباطن هو البناء
 باللسان فما يكون في الباطن لا يكون حراً إلا أن يراد بالمراد الشكر
 ونقول أنه ذكره عند شروع تأليف الكتاب لكن لم يكتبه التقاء
 بالسهولة مع أن المقصود من قول النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذي مال لم يبدأ
 فيه حمد الله فهو اجزم ليس الكتاب فيقول بعض الشارحين بأن المص
 ترك الحمد المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أظهر عجزه في مقام الحمد

وهو ما دل على المعنى لا باعتبار معنى معين نسب إليه وهو هذا الوجه يقابل الصفة والثالث ما دل على الذات وهو هذا الكفني قسيم للمصدر

وهو ما دل على المعنى لا باعتبار معنى معين نسب إليه وهو هذا الوجه يقابل الصفة والثالث ما دل على الذات وهو هذا الكفني قسيم للمصدر

حتى قال لا اخصي ننا، عليك انت كما اثبتت على نفسك ليس تمام
 لان قول النبي يوم لا اخصي ننا، الى اخره ليس نقيا لنفسه بل المراد
 الحمد الذي يفسر باظهار الصفات الكمالية لانه لو لم يجد النبي قسما
 الله عليه وسلم اظلم رالبحر كان خالف لقوله كل امرئ حسب دينه وايضا
 قوله اول اظلم رافتقاره في براهينه امره الى الله في تحصيل مطلوبه ضعيف
 لا يمكن اجتماع الحمد والافتقار اذ يجوز مثلا ان يقال الحمد للمفقر الى الله
 الودود ولم يترك الصلوة ايضا بل ذكرها بل ان الحال اعتدوا
 بقوة عمل القلب او ذكرها بلسان المقال لكن لم يكتبها لان المراد ^{هذا بمنزلة الجواب في الجواب} بلسان الحال
 بكتب الصلوة اعلام بانها مكسبة من اهل الاسلام وهذا معلوم وقيل
 الصلوة ليست بمنزلة لانها موجودة في قوله الودود اذ اكان
 بمعنى **الحال قال قال قول** ان قيل لم افتر صيغة الماضي مع ان
 المناسب صيغة المضارع قلنا انه آلف الكتاب اولاً ثم الحق
 الخطبة فقال قال او نقول يراد صيغة الماضي بالنظر الى قوله في الزمان
 او لا او نقول الماضي يدل على التحقيق بخلاف المضارع وهذا الجواب
 بعض الشراح ونوقش فيه بان يقال ان الماضي اخباري هو الذي
 يحتمل الصدق والكذب فلا يوجب التحقيق فيه ايضا اقول ان كون
 الخبر محتمل للصدق والكذب بالنظر الى خبره مفهوماً للفظ مع قطع

حاصله ان ما ذكره في اللفظ بالودود
 من ان اللفظ بالودود هو الذي
 من ان اللفظ بالودود هو الذي

مع قطع النفاذ الخبر وتوصيته الخبر فمراد من قال ان الماضي يدل
 على التحقيق انه ان يترتب شيء مستقبل بصيغة الماضي يدل على حقيقة
 بمعنى انه محقق الوقوع فكانه واقع بالفعل وان لم يتحقق وهذا
 لا يوجب التعجب بصيغة المضارع ان قيل لم لم يقل قلت قلنا
 لمخشوع والتثنية ويمكن الوصف بالافتقار لان الغنى لا يوصف
 ولا يوصف به ويمكن خلاف البيان باجماع المتكلمين اعرف فلا يحتاج
 الى البيان **فلهذا** ^{وهذا} ^{الافتقار} اي ذو الافتقار الكثير ان قيل ما
 وجه اتياره بهذا اللفظ دون المكسبة والمحتاج والغريب
 وغير ذلك قلنا ايقار الموافقة بين كلامه وكلام الله في كلام
 رسول الله فان قيل لم افتر الفروع على الاصل الى المفقر على الغني
 مع ان الموافقة هي خير فيه ايضا قلنا ايقار الزيادة فقرة
 واصحابه لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وجرت في بعض
 الشروح سؤالا وجوابا لا يخلو سؤالا عن لطيفة وجوابه عن
 فائدة والسؤال ان اللفظ الغني ثلثة احرف ومعناه كبير وكثير
 ولفظه فريدة اربعة احرف تدل على صغره وحقيقته والجواب ان مرادنا
 بان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ان اللفظين اللذين في
 واحدا كان حرف واحد والكثير من حرفي الآخر كان كثرة دلالة

زعموا ان الله تعالى
 في قوله تعالى

قوله تعالى

واعلم ان ما ذكره في اللفظ بالودود
 من ان اللفظ بالودود هو الذي
 من ان اللفظ بالودود هو الذي

منه من العلوم تأمل قوله ويقوى قوله اصله يقوى ولم يبق العلم الواو
 في الواو بل اعلنت الثانية لان الاعمال مقدم على الادغام كما سيجي في
 بيان اصل الحروف واما ر فقلبت باء لوقوعها رابعة وعلا على ثنية لم
 قلبت الف الخ كها وانفناح ما قبلها فان قبل فلززم اجتماع الاعمالين
 وهو غير جائز اذا الاعمال تبغير واجتماع التغيرين يستلزم الاتقان
 بالكتابة والاضراب فقلنا اجتماع الاعمالين انما لا يجوز اذا كانا جنس
 واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز كما في بقول لم يكونا فقل
 واما اذا كانا في محل واحد فيجوز كما في يد منبأ للمفعول اصله يدتو قلبت
 اله او باء والياء الخ واذا كانا متواليين بلا فاصلين بينهما واما اذا لم يكونا
 متواليين فيجوز كما في ق اصل او في صرفت الواو والياء واعلم ان قوله
 ويقوى اسارة الاربعة الوض في الروايات في جمع الروايات
 وهي النقول مصدر بمعنى المفعول كقوله في هذا خلق الله اي خلقه فيكون
 معنى الروايات الروايات وحرف التاء الاولى لتلحق بجمع علامات
 التائين من جنس واحد فان قيل لم فصحت الاولى بل حذف قلنا لان
 في الثانية معنى زائد على الثالث وهو الجمع او قول لئلا يلزم ابطال
 الاضراب اللفظ او قول لئلا يلزم الاتساق بالنسبة الحروف منها
 النون في الروايات في جمع روايتيه وهي النقل بمعنى المروي كما

على ذلك المعنى من الآخر فان قيل لم يختص من السداد اي المستقر
 مع ان الحروف فيه اكثر قلنا علما بالحدوث المشهور وهو خبر الامور
 اوسطا في غفراية اي لا يغفر الله ان قيل لم يعبرون معنى
 امر الغائب في موقع الدعاء بلفظ الماضي قلنا تفعالا لانه قبل عام
 ناسن اليحيى واليه اي ليجس ان قيل لم قدم نفسه في العنوان
 واخر في الاحسان قلنا اما الاول فلما يتابع لابرارهم وهم والبناني
 فلما رعاية الادب او نقول ليكون مستجاب الدعوة في حق والبر
 لان دعاء المغفور اولى بالاجابة او نقول رعاية للسمع
 اعلم ان هذا مقول القول ان قيل لم قال اعلم دون ان في قلنا
 لان المعنى يستعمل في البريات والعلم يستعمل في الكميات وقوله
 بيان القوائد الكلية ان قيل لم لم يقل فهم قلنا لان الفهم يستعمل
 بالنسبة الى الكلام السابق والعلم يستعمل بالنسبة الى الكلام الآتي والمض
 لم يذكر شيئا قبل بل يذكر بعد ان قيل لم لم يقل اقرأ او اسمع قلنا لان الامر
 بالفراة والاستماع لا يستلزم العلم وقصص التعليم ام العلوم
 ان قيل ان العرف ام الكلمات فلم قل انه ام العلوم قلنا تسمية
 الدلائل باسم الدلول او نقول لما استقيمت العلوم من الكلمات صار
 العرف اما لما بالاسطة ويرد عليه ان يلزم ان يكون العرف ثانيا لنفسه اعلم

منه من العلوم تأمل قوله ويقوى قوله اصله يقوى ولم يبق العلم الواو
 في الواو بل اعلنت الثانية لان الاعمال مقدم على الادغام كما سيجي في
 بيان اصل الحروف واما ر فقلبت باء لوقوعها رابعة وعلا على ثنية لم
 قلبت الف الخ كها وانفناح ما قبلها فان قبل فلززم اجتماع الاعمالين
 وهو غير جائز اذا الاعمال تبغير واجتماع التغيرين يستلزم الاتقان
 بالكتابة والاضراب فقلنا اجتماع الاعمالين انما لا يجوز اذا كانا جنس
 واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز كما في بقول لم يكونا فقل
 واما اذا كانا في محل واحد فيجوز كما في يد منبأ للمفعول اصله يدتو قلبت
 اله او باء والياء الخ واذا كانا متواليين بلا فاصلين بينهما واما اذا لم يكونا
 متواليين فيجوز كما في ق اصل او في صرفت الواو والياء واعلم ان قوله
 ويقوى اسارة الاربعة الوض في الروايات في جمع الروايات
 وهي النقول مصدر بمعنى المفعول كقوله في هذا خلق الله اي خلقه فيكون
 معنى الروايات الروايات وحرف التاء الاولى لتلحق بجمع علامات
 التائين من جنس واحد فان قيل لم فصحت الاولى بل حذف قلنا لان
 في الثانية معنى زائد على الثالث وهو الجمع او قول لئلا يلزم ابطال
 الاضراب اللفظ او قول لئلا يلزم الاتساق بالنسبة الحروف منها
 النون في الروايات في جمع روايتيه وهي النقل بمعنى المروي كما

منه من العلوم تأمل قوله ويقوى قوله اصله يقوى ولم يبق العلم الواو
 في الواو بل اعلنت الثانية لان الاعمال مقدم على الادغام كما سيجي في
 بيان اصل الحروف واما ر فقلبت باء لوقوعها رابعة وعلا على ثنية لم
 قلبت الف الخ كها وانفناح ما قبلها فان قبل فلززم اجتماع الاعمالين
 وهو غير جائز اذا الاعمال تبغير واجتماع التغيرين يستلزم الاتقان
 بالكتابة والاضراب فقلنا اجتماع الاعمالين انما لا يجوز اذا كانا جنس
 واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز كما في بقول لم يكونا فقل
 واما اذا كانا في محل واحد فيجوز كما في يد منبأ للمفعول اصله يدتو قلبت
 اله او باء والياء الخ واذا كانا متواليين بلا فاصلين بينهما واما اذا لم يكونا
 متواليين فيجوز كما في ق اصل او في صرفت الواو والياء واعلم ان قوله
 ويقوى اسارة الاربعة الوض في الروايات في جمع الروايات
 وهي النقول مصدر بمعنى المفعول كقوله في هذا خلق الله اي خلقه فيكون
 معنى الروايات الروايات وحرف التاء الاولى لتلحق بجمع علامات
 التائين من جنس واحد فان قيل لم فصحت الاولى بل حذف قلنا لان
 في الثانية معنى زائد على الثالث وهو الجمع او قول لئلا يلزم ابطال
 الاضراب اللفظ او قول لئلا يلزم الاتساق بالنسبة الحروف منها
 النون في الروايات في جمع روايتيه وهي النقل بمعنى المروي كما

منه من العلوم تأمل قوله ويقوى قوله اصله يقوى ولم يبق العلم الواو
 في الواو بل اعلنت الثانية لان الاعمال مقدم على الادغام كما سيجي في
 بيان اصل الحروف واما ر فقلبت باء لوقوعها رابعة وعلا على ثنية لم
 قلبت الف الخ كها وانفناح ما قبلها فان قبل فلززم اجتماع الاعمالين
 وهو غير جائز اذا الاعمال تبغير واجتماع التغيرين يستلزم الاتقان
 بالكتابة والاضراب فقلنا اجتماع الاعمالين انما لا يجوز اذا كانا جنس
 واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز كما في بقول لم يكونا فقل
 واما اذا كانا في محل واحد فيجوز كما في يد منبأ للمفعول اصله يدتو قلبت
 اله او باء والياء الخ واذا كانا متواليين بلا فاصلين بينهما واما اذا لم يكونا
 متواليين فيجوز كما في ق اصل او في صرفت الواو والياء واعلم ان قوله
 ويقوى اسارة الاربعة الوض في الروايات في جمع الروايات
 وهي النقول مصدر بمعنى المفعول كقوله في هذا خلق الله اي خلقه فيكون
 معنى الروايات الروايات وحرف التاء الاولى لتلحق بجمع علامات
 التائين من جنس واحد فان قيل لم فصحت الاولى بل حذف قلنا لان
 في الثانية معنى زائد على الثالث وهو الجمع او قول لئلا يلزم ابطال
 الاضراب اللفظ او قول لئلا يلزم الاتساق بالنسبة الحروف منها
 النون في الروايات في جمع روايتيه وهي النقل بمعنى المروي كما

منه من العلوم تأمل قوله ويقوى قوله اصله يقوى ولم يبق العلم الواو
 في الواو بل اعلنت الثانية لان الاعمال مقدم على الادغام كما سيجي في
 بيان اصل الحروف واما ر فقلبت باء لوقوعها رابعة وعلا على ثنية لم
 قلبت الف الخ كها وانفناح ما قبلها فان قبل فلززم اجتماع الاعمالين
 وهو غير جائز اذا الاعمال تبغير واجتماع التغيرين يستلزم الاتقان
 بالكتابة والاضراب فقلنا اجتماع الاعمالين انما لا يجوز اذا كانا جنس
 واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز كما في بقول لم يكونا فقل
 واما اذا كانا في محل واحد فيجوز كما في يد منبأ للمفعول اصله يدتو قلبت
 اله او باء والياء الخ واذا كانا متواليين بلا فاصلين بينهما واما اذا لم يكونا
 متواليين فيجوز كما في ق اصل او في صرفت الواو والياء واعلم ان قوله
 ويقوى اسارة الاربعة الوض في الروايات في جمع الروايات
 وهي النقول مصدر بمعنى المفعول كقوله في هذا خلق الله اي خلقه فيكون
 معنى الروايات الروايات وحرف التاء الاولى لتلحق بجمع علامات
 التائين من جنس واحد فان قيل لم فصحت الاولى بل حذف قلنا لان
 في الثانية معنى زائد على الثالث وهو الجمع او قول لئلا يلزم ابطال
 الاضراب اللفظ او قول لئلا يلزم الاتساق بالنسبة الحروف منها
 النون في الروايات في جمع روايتيه وهي النقل بمعنى المروي كما

كما عرفت انما فيكون معنى الروايات امر واثبات المنقولات والروايات
 في الاصل واللفظ كالدرجات ان قيل لم قال في الدرجات يعقوب في
 الروايات يعلق قلنا لان الشارح في العلوم التعلبية لولم يوفق في
 الكلمات بفضل في دينه ولذا انى عن الشرح في التفسير بدون البنية
 فان قيل فيلزم ان يقول دار وهما يرجع الضمير الى العرف في قوله قلنا
 المقصود ههنا ذكر العرف وذكر نحو استطراد في حال عارضا
 اي جابهلون بالعرف لان الوى كناية عن الجهل واعلم ان ضمير داروا
 وعاروها راجعان الى العرف فان قيل لم انت الضمير مع ان العرف مذكور
 قلنا ما بعين الامر في جمعت فيه كتابا بهذا اشارة الى ان
 الكتاب ان قيل اذا كان الجزاء ما ضيا لفظا ومعنى ولم يقترن به لم يجر
 دخول الفاء عليه عما مانص في نحو فلم دخلت على قوله جمعت قلنا
 ان قد مفعلة فيه اذ تقدير الكلام اذ كان العرف على ما وصفته فقد
 جمعت فيه كما في قوله ان كان فيمنه قد من قبل فصدقت **قال** هو ما
 ان هذا من الوسم لا الاسم فتفسيره بفتح على طالع التفسير معلما وهو اذ
 الام الكتاب **قال** وراج راج **اقول** اعلم ان الراج بمعنى الطريق
 والكف والخمر والمراد ههنا اما الاول او الثاني وعلى التقدير الاول وجه
 التشبيه بين الطريق والكتاب مشهور على الثاني وجه التشبيه كذا ان هذا

في قوله جمعت فيه كتابا
 في قوله جمعت فيه كتابا
 في قوله جمعت فيه كتابا

في قوله جمعت فيه كتابا
 في قوله جمعت فيه كتابا

ان هذا الكتاب لمن يقرأه كالكتاب الواسع فانه اذا جعله وسيلة
 لاخذ العلوم لا يقوت شيئا منها كما ان الشيء لا يقوت من كلف
 الواسع اذا قبض به صاحب **قال** حين راج مثل تفاح او راج **اقول**
 يعني ان هذا الكتاب حين حصل في معرفة القبي الى ذمته مثل تفاح
 او غيره النفع **قال** وبالله اعظم **اقول** ان قيل ان حق الطرف النفع
 التافير من متعلقه ايدانا يكونه فضله وحق الطرف المستقر التقديم
 على ما سبقنا خبره عنه اعدا ما يكونه شدة فلم قدم قوله بانه على تقدمه وان
 طرف لغو متعلق بالتقديم قلنا لا تخصيص بمعنى امتصا ليس الابلية
 وهذا التخصيص انما يستفاد من التقديم كما ان تقديم قوله هو للقبض على قوله
 جنح الخراج مع كونه حال امنه وتقديم قوله في معناه علم قوله من راج
 مع كونه مستغنا براج لرعاية السج **قال** على اعظم **اقول** وبالله اعظم
 باعظم اي اعظم بالله عما يعيب ان قلت يتبادر من هذا الكلام ان
 يكون اعتصامه براج عما يعيب فقط اقول لا يلزم من ذكر الشيء انى ما عدا
 فانك اذا قلت فلان عالم لا يلزم سلب الكناية عنه **قال** ان العرف
اقول اي المستدعى والشايع في العرف وفي تفسير بعض الشارحين العرف
 يقارن بهذا الكتاب تسامح لان المحتاج غير مختص في قارى هذا الكتاب
 بل يحتاج كل مبتدئ الى العرف فان قيل لم اطلق العرف على المبتدئ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مع ان المحتاج ذلك قلنا ترغيبا للبتين على تحصيل الابواب
السبعة اذ يوضح ظاهر كلامه ان العالم بالتصرف على وجه المباعدة يحتاج
في موفه احكامه سبعة ابواب او نقول باعتبار ما يؤول اليه في كل واحد
بالعرف معناه الاسلي لكنه يخالف العرف لا يقال في متعارف اللغة
لمن يحصل المطلوب. انه محتاج الى شرائط بل يقال كان محتاجا حين
لم يكن حاصلها ونقول انما قال العرف للتفان فكش على سبعة
ابواب. ان قيل المفهوم من هذا الكلام ان يكون الكتاب مغائرا
لسبعة ابواب لان المكسور انما يكون غير مكسور عليه مع ان سبعة ابواب
عين الكتاب قلنا ان في كثر معنى الاشتغال بالتقديم جعلته مشتغلا
على سبعة ابواب مستعمل الكل لاجزائه ان قيل لا نسب ان يجعل
الاشتقاق بابا على حدة ولا يدرجه في تلك الابواب فيكون ابواب كتابه
ثمانية اذ هو علم براسه وبهذا يناسب لقوله اشتقاق لغة اشياء
قلنا ان المختار عند الملص ان الاشتقاق جزء من العرف او نقول نعم انه
علم براسه لكن لما كان موفه هيات المعرذات انما يتبعه في ترتيب
بعضها البعض لا اصالة والفوقية ادرجه فيها وذكره في اول الاول
واعلم ان قوله فكش على سبعة ابواب اشارة الى تعداد الفصول فجمع
الاشارة الى ابواب في بيت عزى جميع اصول الفعل سبعة اقرب لكانا

كأنه لا ينفصل عن
الاشارة الى ابواب
والتعريف على ما
هو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لها انا في بيت على الوجه واصف صحيح ومهموز مثال اجوف لفيف
ومنقوص واخر مضاعف وفي بيت فارسي صحيح است ومثالت
ومضاعف لفيف وناقص ومهموز اجوف واعلم ان الملص لم يعتبر
ما كان فاوذا وعينه حرف على نحو ويل وما كان جميعه وحرف على
كيا وواو لعدم بناء الفعل منها فانهم الباب الاول في الصحيح
ان ان قيل لم لم يقدم الفعل على الصحيح مع ان مفهومه وجهه في مفهوم
الصحيح عند قلنا لما كان ابنية الصحيح سالمة عن التغير في الكثرة
الصحى التقديم لسهولة انقباض ليكون التعليم مندرجا فان قيل
اغايتم ما ذكرتم ان لو كان المراد ذوات الصحيح والمراد منها المفهوم
قلنا المقصود الاصل من مباحث الباب موفه ابنية الصحيح لكن
لما توقف البحث على تصور الصحيح في بقوله هو الذي الخ ان قيل
لم سمي الصحيح صحيحا وساما قلنا الصحة وسالمة عن الاعمال والتغير قال
الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين آه قول الى الصحيح هو البناء
الذي خلت حروفه لاصيلة حروف العلة والهمزة والتضعيف
ان قيل لم اورد لفظ الصحيح ثانيا مع انه لو قال هو الذي الى آفوه
بعد قوله الباب الاول في الصحيح لزم وقوع الصحيح الباب تكمرا
قلنا ان الثاني ليس عين الاول والمراد بالاول ما صدر في الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

کتابخانه عمومی
موزه و کتابخانه
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
تهران

منه

[illegible]

خوبه - دعونا القرب مصدره هذا شروع في بيان الاقايد
وما توقف تمام بحث الاشتقاق الامعوفه الاصل عنه المشتق منه
والفراغ عنه المشتق بقرن الاصل على المذهب اللاحق ثم شرع فيها هو

عنه انما في رايه و تقدير الزمان اذ كان في العرف
لشدة البكاء من كل مصدر فقولنا انه لم يبق

لان معنى الكلام الباب الاول في بيان الابنية التي هي الصحيحة والثانية
 مفهومة اعلم ان المقدم يوفق الصحيح والسلم وبعضهم فرق بينهما
 ووقف السلم بما ذكره المقصود في الصحيح بانه ليس احصاء حرف
 على وان كان فيه الهزة والتضعيف فيكون الصحيح اعم من السلم
 وان الصحيح عند الخويين فالأكون في آخره حرف على
 الفاء والعين **اقول** ما ذكر ان الصحيح لب
 والعين واللام حرف على فمنهم ان
 وزن يوزن به فكانه مأخوذاً
 فاقول انه اشتق اللفظ
 بان يجر فيه حرف من كل جزء
 الوسط والخلق فان قيل ان هذا
 للوزن اقول ان ما ذكره المحققون
 اذ وقف بمعنى وان لم يذكر المقصود الكفاية
 معناه جميع مفهوم الافعال فانك اذا قلت ضرب معناه
 الضرب وقتل معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم
 للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان
 في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

ضرب في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب
 علم معناه فعل فعل العلم ومثل كسفن العاجي ولا يقال علم على
 ان هذا السؤال ووري ليس يعتبر عند المحققين فالاختيار يرجح
 في امثال هذا وان فعل اكثر استعمالاً وان كل واحد من السائلين
 وسطاً في حجة ان قيل لم قال اقتض الفاء والعين واللام ولم يقل اقتض
 فعل الاختصار مطلوب قلنا قال كذلك لا يتناول وزن علم
 فاصباح الا التفصيل ليجوز كونه وزناً للمخزات بالحوكات المختلفة
 واقول ما وقع في تعريف الصحيح الفاء والعين واللام على التفصيل
 ساق الكلام عليه فتأمل ثم اعلم ان الحروف على ثلثة مراتب شفهية
 وحلقية ووسطية فالشفهية اربعة ارف الباء والميم والواو والفاء
 والحلقية سبعة عند البعض ثمانية عند البعض الا انها
 والعين والعين وما سواها وسطية وقيل الشفهية ما ينطقون بها
 احدها على الاخرى اعلم ان الوقوف بين الالف والهمزة ان الالف لا يكون
 ساكناً وممدوداً والهمزة ما يكون متحركاً فواخذاً وساكناً بغير متر
 نحو ياخذ **قال** فعولنا الضرب مصدر **قال** هذا شروحه في بيان الاشتقاق
 وما توقف تمام بحث الاشتقاق الامور الاصلية المشتقة منه
 والفروع المشتقة بين الاصل على المذهب الاصح ثم شرع فيها هو

في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

في قوله ضرب معناه فعل فعل القتل وكلاهما اي التعميم اللفظي والتعميم للمعنى لا يوجدان في علم فان قلت ان هذين التوضيحين موجودان في عمل ما وجد في الاول فظاهر واما الثاني فلانك اذا قلت ضرب

المقصود الاصل في الاشتقاق ثم ذكر المذهب المبرج استطراداً
وانما قلنا ان الاشتقاق في هذا المقام مقصود اصلي وان لم يكن
الشرح على ان ذكره استطرادى لانه مما يحتاج العرف كالابواب السبعة
كما صرح به المقصود بقوله واشتقاق تسعة اشياء الا قوله ونشوء الفاء
ايضاً في قولنا وصحى كالفاء في فكش فانه في السؤال بان يقال لم
ذلك الاشتقاق مع انه في صدر انبثات اصالة المصدر فظهر في
جوابه بانه لما كان قيداً في الحكم باصالة المصدر وجب ان يكون المقصود منها
اصالة بيان الاشتقاق لا الاصلية وعلم ايضاً في السؤال المتفرع
جوابه ايضاً بانه ليس مقصود اصلي منها بل المقصود بيان الاصلية
اذ توقف بحث الاشتقاق على بيان الاصل والفرع يستدعي تأخيرها وغيابها
علم في السؤال المتفرع على الجواب بان يقال فلم يؤخر عن المذهب
الاخر اذ ذكر هذا المذهب استطراداً يقتضي تأخيرها والحاصل ان من
تأمل تنوع التأمل وانصف عن نفسه يعلم ان المراد في هذا المقام على ذكره
على ما ذكره الشرح فالمصدر هو الاسم المفيد لمعنى يقوم بحمل على طريق
الصدر ومنه كونه لفظ الغرب والفتح واللسن والموت وقيل المصدر
مادل ومفعلاً على حدث فقط وخرج بالفتح الاول اسما والزوات
وبالنسبة للفعل قال وهو اصل في الاشتقاق عند البصريين **قال** الى المصدر

هذا هو المذهب المبرج في الاشتقاق وهو المذهب الذي لا يفرق بين المصدر والمفعول في الاشتقاق بل يفرق بينهما في الاشتقاق

اي المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان العمل من اهل البصرة معلوم
لمعلومه وجهوله لجهوله فان قيل علم تقدير ان يكون المصدر معلوم وجهوله
فلم لم يوضع لكل منهما صيغة كالفعل قلنا انما بعبارة فعل فانك
اذ اقلت ضرب ضرب بالمصدر معلوم واذا قلت ضرب ضرب بالمصدر
جهول فان قيل قد يحد في الفعل ويذكر المصدر منفردا فمن اتى شي
يعلم معلومه وجهوله عند قلنا من القرينة واسلم ان المصدر انما يسمي
في اوله ميم زائدة واما غير ميمي لا يسمي في اوله وهو الذي يتنازعون في
اصالة **الشيء** لان مفهومه **الشيء** يعني كما كان مفهوم المصدر واحداً
وهو الحرف اذ لا اعتبار بالذات الا التزامية وفهوم الفعل متعده اذ
يدق بحسب الوضع على الحدث والزمان الواحد قبل المتعده وعلم ان المصدر
متقدم على الفعل اصل اذ ما يدل على الواحد الذي هو المتقدم اصل
ما يدل على المتعده الذي هو المتأخر ومنع هذا الدليل بانه لم لا يجوز ان
يكون الشيء اي المصدر متقدماً باعتبار مفهومه ومتأخراً بحسب وضعه
والنزاع في التقدم بحسب الوضع **قال** ومفهوم الفعل متعده **الشيء**
قيل انما قال متعده دون اثنان لانه لا الفاعل على الفعل كما يدل على
الحدث والزمان اقول لو تأمل المصدر بهذا الوجه لترك قوله لانه
على الحدث والزمان على ان الغيرة بالمفهوم المطابق والايلازم ان يكون

هذا هو المذهب المبرج في الاشتقاق وهو المذهب الذي لا يفرق بين المصدر والمفعول في الاشتقاق بل يفرق بينهما في الاشتقاق

مفهوم المصدر متعدداً فالفاعل ليس منه بلا اشتباه فالاولى ان يقال
انما قال متعدداً ليعطى بقوله الواحد قبل المتعدد وانما قال متعدياً
المتعدد للمصدر التبعي ثم تقدم الواحد عاتماً **يكون** اصل المتعلق
ان يريد ان ما ثبت كون المصدر راصلاً للافعال ثبت ان اصل
متعلقاً بما لان الافعال اصل لها واصل الشيء اصل كذلك ومن
لم يطلع على معنى كلامه او رد سؤالاً وجواباً **لانه اسم** اهـ
يعني ان المصدر راسم واسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل في
الافادة والفعل يحتاج الى الاسم فيما اذا مركب من الاسمين بفيد
والمركب من الفعلين لا يفيد ولا يشك ان المستغنى والحاجة اليه اصل
لغير المستغنى والحاجة ان قبل لا بد من قيد في الافادة بعد قوله واسم
مستغن عن الفعل حتى يكثر من العمل لان الاسم ليس مستغن عن الفعل
في العمل قلنا لا احتياج اليه لانه احترز بقوله في الاشتقاق ومع هذا
الدليل ايضا بانه لا يلزم من استغناء الشيء في الافادة لقوله الوضع
وقولنا هذا الدليل يكون دليلاً للحكم ايضا بان يقال ان الفعل مستغن
عن الاسم في العمل والاسم محتاج الى الفعل فيه ان اسم الفاعل مثلاً
اسم واسم مستغن عن الفعل فيلزم ان يكون اصلاً **وبال**
ال اعد قال لما صرف عليه المصدر من الغرب والفعل مصدر اى

سواء كان المصدر متعدياً او فاعلاً او مفعولاً
فانما قال متعدياً ليعطى بقوله الواحد قبل المتعدد
وانما قال متعدياً للمتعدد للمصدر التبعي ثم تقدم الواحد عاتماً

يكون اصل المتعلق ان ما ثبت كون المصدر راصلاً للافعال
ثبت ان اصل متعلقاً بما لان الافعال اصل لها واصل الشيء
اصل كذلك ومن لم يطلع على معنى كلامه او رد سؤالاً وجواباً

لانه اسم اهـ يعني ان المصدر راسم واسم مستقل بنفسه
ومستغن عن الفعل في الافادة والفعل يحتاج الى الاسم
فيما اذا مركب من الاسمين بفيد والمركب من الفعلين لا يفيد

اي يطلق عليه هذا الاسم المصدر ورحمة الاشياء التسعة عنه فلم
تصدر من الاشياء التي الغرب منها كيف يطلق عليه لفظ المصدر الذي
هو اسم موضع قبل عليه ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر
مصدراً ميمياً بمعنى المصدر او يكون بمعنى الصادرة كالحجاز بمعنى الجاز
او يكون بمعنى المصدر وكضرب الامير فالتمسك القوى ان يقال انه لو
كان المصدر مشتقاً من الفعل لدل على اكثر مما دل عليه الفعل اذ الوض
من الاشتقاق الزيادة وليس كذلك بل الامر في فعل كذلك اذ دل
على ما دل عليه المصدر مع زيادة وصفي احد الازمنة الثلاثة التي هي
الغرض من وضع نوع الفعل لانه لو قيل لم يدر ضرب يحصل نسبة الغرض
الى زيد لكن لا يعلم الزمان ولو قيل لم يدر ضرب اسم والآن او غداً
يحصل الزمان لكنه ليس باخصر فلما طلبوا بيان زمان صدور الفعل
عن الفاعل على وجه اخر وضعوا الفعل الذي يدل جوفه على الحدث
وبوزن على الزمان **الاشتقاق** اهـ اعلم ان الاشتقاق في اللغة
اخذ بنوع الشيء وفي الاصطلاح بحد تارة بحسب العمل واخرى باعتبار
العلم اما توقيفه باعتبار الاول فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسب
في التركيب وتجعله دالاً على معنى يناسب معناه واما توقيفه باعتبار
الشارع فهو ما ذكره المحقق اذ التقدير الكلام العلم بالاشتقاق اى

على ان الزمان لا يمكن ان يكون له مصدر
الزمان لا يخرج من اليوم من ايام
وكذا المكان لا يخرج من ايام

مطلقاً وكذا الاشتقاق
وكان الفعل الاشتقاق لانه يشتمل
في الاجسام لانه اللفظ ط م

بالاشتقاق ان تجد الى آخره بقرينة حمل الوجدان عليه الا ان هذا
 فان دفع سوال الشارع ولا كان التعريف مقاما للتقسيم والتقسيم
 مقدم على تعيين المراد من الاقسام حرفه اولا وقسم ثانيا وبين
 ما هو المراد منه ثالثا واعلم انهم ذكروا الاشتقاق شرعا كليا
 مأخوذة في تعريف المصداق قوله تناسبا في اللفظ والشرع المفاخرة
 بين المشتق والمشتق عنه من جهة ولو اعتبرنا والاشاد من جهة
 بحسب اللفظ وقوله تناسبا في المعنى يشتر المفاخرة بينهما من جهة والاشاد
 من جهة بحسب المعنى فخرج مثل الضرب بمعنى الضرب والفرج بالصدر
 اذ لا تغاير بينهما بوجه في اللفظ وخرج مثل الذنب والسرطان
 اذ لا تغاير بينهما بوجه في اللفظ وخرج مثل القتل مصدر ميميا و
 القتل خبر ميم اذ لا تغاير بينهما بوجه في المعنى وخرج نحو الضرب بمعنى
 الدق والضرب بمعنى اللطم اذ لا تغاير بينهما بوجه في المعنى وانما قلنا
 في التغاير اللفظي ولو اعتبرنا التمايز في مثل الطب وطلب لان حركة
 اخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية فالحركة الاولى كالجاء
 منه ولازمة له لبنائية عليها ولا يستعمل ساكن الا في الوقف
 والحركة الثانية عارضة بسبب العامل فيرفع بانتفاذ وجه
 شرائط ان يكون المشتق رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

هذا هو المقام الثاني في تعريف المشتق وهو ان يكون المشتق رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

وهو ان يكون المشتق رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

لان عين المصدر بحركة فاعدا
 كانه في اللفظ
 بينه وبين المشتق
 تناسبا

ويجوز به من مشاهد وشبهه ويمكن اخذ هذا في التعريف باذن في غاية
 وهو ان يكون المشتق رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز
اقول ان الاشتقاق الصغير ان يكون له وكذا التقدير في الكبير و
 الاكبر واعلم ان التناسب المعنوي معتبر في الاقسام الثلاثة كاللفظ
 وان لم يخرج به فتناسب الضرب بغير ومناسبة الضرب بجيز
 لفظا ومعنى ظاهرة واما مناسبة النون بنفق لفظا ومعنى ظاهرة
 ايضا اذ النون والعين من اطلاق وان النون صوت الحمار والنون
 صوت الغراب فهما متناسبان فاندفع السؤال ان الاشتقاق
 الاكبر خارج من تعريف الاشتقاق اذ هو يكون اللفظان متساويين
 في المخرج لان المراد بالتناسب في المخرج تناسب الحروف في المخرج وهو
 من التناسب اللفظي واعلم ايضا ان التناسب المعنوي اهم من
 الموافقة في المعنى بالتغاير من وجه المناسبة فيه بدون الموافقة
 فيدخل مثل جيز والجيز ومثل نائم والنوب والاول الاضلال الجايل
 والثن في الاضلال بالوضوح لان الاعمال مدار في اعلم ان الدوران
 في اصطلاح المناظرين هو ترتيب الشئ على الشئ لصلون عليه اما
 وجودا او عدما او معا والشئ الاول المراتب يسمى ابرا والشئ
 الثاني المراتب عليه يسمى مدارا وكما عرفت بهذا في قول الشارع المطار

وهو ان يكون المشتق رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

فان قيل ان المراد من اشتقاق
 من الجيز ان يكون الجيز رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

فان قيل ان المراد من اشتقاق
 من الجيز ان يكون الجيز رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

فان قيل ان المراد من اشتقاق
 من الجيز ان يكون الجيز رايا على المشتق بشئ من المعنى ويجوز

المراد من هذا الكلام ان المصدر لا يكون له فعل واحد بل قد يكون له عدة فاعل

هو الذي ثبت الاثر عند ثبوته وينفي عند انتفاء نظر لان ذلك
انما يورث الوجود واما وجودا فتا **قال** اما وجودا فتا مجردة
اي مدارية افعال الفعل لا افعال المصدر تكون وجودا وعدة اما الالف
ففي مجردة فانه اعل عدة اصله وعدة واحدة وان لم يوجد موجب الالف
فيه يتبع الفعل اذ وجوده موجب وكذا الكلام في قبا واما ان في
يوجب وجلا الوجه الخوف فان وجلا لم يعل لعدم الالف فاعلم ان عدم الالف
موجب فيه وكذا الكلام في قوا ان قيل لم يعل قاوم مع ان الخوف كان
ليس بجار فيجب الالف قلت لانه لو اعل اما ان يعل
بالقلب علم ما ذكرت من ان الالف ليس بجار او بالخرق او بالكان
ومن كل واحد منها يلزم الالتباس بالضرورة بالقلب فلا يلزم اجتماع
الالفين في حذف احدهما فيلتبس بجام واما لزومه بالكان والخوف
فتا **قال** ويقال مصدر **قال** اي يقال لا صدق عليه المصدر معررا
يطلق عليه هذا الاسم لكونه مصدر ورا وخارجا عن الفعل يعني ان الفعل
قد يكون بمعنى المفعول كشيء عذب اي لذيذ ومركب فاره اي حاذق
في الشيء بمعنى مشروب ومركوب ولفظ المصدر كذلك فيكون الفعل
اصلا لكونه داخل المصدر والمصدر فرع عليه مصدر وراعية للثبات
قال اي سلم ان المصدر يعل اعل فعله كمن لا علم ان افعال المصدر

سواء كان المصدر في الفعل او في غيره
فان كان المصدر في الفعل كان الالف في الفعل
فان كان المصدر في غيره كان الالف في المصدر
فان كان المصدر في الفعل كان الالف في الفعل
فان كان المصدر في غيره كان الالف في المصدر

المصدر في الفعل

من افعال فعله للمدارية بل المتشاكله او الموافقة بين المصدر والفعل
في الالف لكونها متناسبة بين الالف والمعنى اي طرحت اذ لو كان
للمدارية ما عطف فان رعى اعل ولم يعل مصدره واعتشبه بعل
واعلم مصدره ان قبل اذا سلمتم افعال المصدر اذا اعل فعله وتقيم
الفعل عليه في الاعلام يلزم ان يكون اتصاله في الاشتقاق والالزم
كونه متأخرا عنه فيلزم ان يكون الشيء الواحد متقدما ومتأخرا قلنا
لا يجوز في تقديم الشيء على الشيء في الالف لكونه اتصالا فيه متأخرا
عنه في الاشتقاق وفرعا عليه كحذف الواو في تعاد الى
ان افعال المصدر عند افعال فعله لا يدل على اتصاله كفعل في الاشتقاق
كما ان حذف الواو في تعد ونقد واعلمت كلمة بعد وحذف الهمزة
في تكرم ويكرم مثل كلمة الكرم لا يدل على الاتصال ولو كان مثل هذا القول
يقضي الاتصال يلزم ان يكون بعد بالياء والكرم متكلما اصلا وبارق
الامنلة فرع عليه ولا قائل به وان عدم اتصاله عند عدم اتصاله لا يدل
على الاتصال فان عدم يعل لعدم افعال اخوة وليس احدهما اتصالا
للاخر في الاشتقاق **قال** والمؤكد به لا تمل ونقول من الكرم
لا علم ان قولنا ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربا ووقع المصدر بالياء
للفعل اذ هو بمنزلة او جرت ضربا بالان معنى قولنا ضربت او جرت
للفعل اذ هو بمنزلة او جرت ضربا بالان معنى قولنا ضربت او جرت

سواء كان المصدر في الفعل او في غيره
فان كان المصدر في الفعل كان الالف في الفعل
فان كان المصدر في غيره كان الالف في المصدر

سواء كان المصدر في الفعل او في غيره
فان كان المصدر في الفعل كان الالف في الفعل
فان كان المصدر في غيره كان الالف في المصدر

سواء كان المصدر في الفعل او في غيره
فان كان المصدر في الفعل كان الالف في الفعل
فان كان المصدر في غيره كان الالف في المصدر

سواء كان المصدر في الفعل او في غيره
فان كان المصدر في الفعل كان الالف في الفعل
فان كان المصدر في غيره كان الالف في المصدر

الضرب وان في الفعل دلالة على المصدر فلما ذكرت ضربا آخر كان
 معنى قولك ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل
 مجازي قولهم ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل
 ليس حقيقة في معنى المشبه والمركوب بان وضع لفظ المفعول
 بمعنى المفعول فيكون لفظ المصدر حقيقة في معنى المصدر وليس هو من
 باب جري النهر وسال الميزاب يعني ان يدين من الجاز النوني بنا
 يذكر اسم الخلل الذي هو النهر والميزاب ويراد الخلل من الماء او الجاز
 العقير وهو ان يكون النهر والميزاب على معناه الاسمي واسترهما
 الجريان والسيدان مجازا للملابستهما كما بين في علم المعاني
 كذلك قولهم مشبه ومركب من الجاز اما في المفرد بان يذكر الخلل ويراد
 الخلل من الماء والفرس اما في النسبة بان يراد بالمشبه والمركب معناه
 الخفيف وينسب اليهما العدو به والفراسية مجازا كما عرفت فلا يلزم
 من استعمله مجازا استعمل المصدر بمعنى المصدر وعلم ان يكون
 المشبه والمركب مصدرين مجازيا بمعنى المشبه والمركوب لا بمعنى المركوب
 والمشبه ونعم جعل لفظ الكوفيين لكن الخلل لا يصح جهة لانبات للمنا
 فيه ان قيل اذ كان المصدر اصلا على المذهب لا يصح فليتم تقديره في
 عليه في بيان الامثلة نحو ضربت ضربا قلت كما مقصود ثم بين

قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي
 قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي
 قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي

الصبي واما لم يكن المصدر صريح لم يحسن تقديمه فان قيل فلم يقولوا
 عليه اسم الفاعل في قوله قلت كما كان المصدر اصلا كان تأخير عن
 جميع المشتقات فيجاء **المصدر** في كثر **المصدر** كما بين اصالة
 المصدر في الاشتقاق وفرعية الفعل فيه مع اجوبة ادلة الكوفيين
 شرع في ذكر اوزان الاصل فيقول ان مصدر النكاح كثر في ضبط له
 ومختلف اذ لا يوافق كل واحد منه بالافزكن عند سيبويه يرتقي
 الاثني وثنيين وزنا وعند ابن الجاب الى اربعة وثنيين بناء
 وسند كثر سيبويه الاثني ومعنى الارتقاء عند الاثني و
 ثنيين بابا انه كلما وجد فعل ثنائي يكون مصدره على احد هذين الاوزان
 لان المصدر الواقعة في كلامهم مخسرة في بعضه وذكره الجاهلي في وجوب
 ضبط كونه اثني وثنيين وزنا انه لا يخلو اما ان يكون خمسة ساكنات او
 متوكان فان كان ساكنات ان يكون بزيادة شئ او لم يكن فان لم يكن
 بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل من
 الباب الاول ونسق منه ايضا وسفل من الثالث وان كان بزيادة
 شئ فنلك الزيادة اما تاء او الف ونون وعلى التقادير الفاء اما
 مفتوح او مكسور او مضموم في حاصل من ضرب الثلثة في الثلثة
 تسعة وهي نحو رحمة من الباب الرابع ونشرة من الاول ونشرة

قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي
 قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي
 قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي

قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي
 قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي
 قوله ضربت ضربا او جرت ضربا ضربا بقوام ضربا بالليل لفعل مجازي

اي من شذرت الضالة بمعنى طلبت الضالة ووجدتها بمعنى استخرجت كذا
 من الرابع ووجهي من الاول وذكرى منه ايضا وبشرى منه كذلك
 وليأت من الثاني اي من لوى يلوى يقال لوى الخيل اي قتله وحرمان
 من الثاني ايضا اي من حرمة اذا منع وبختمه ونفوان من الثاني
 كذلك وادف ذلك بقوله نزوان من الاول اي من نهر الفحل
 على الاثنى بنزولان المصدر الخوك من زيادة آخره الف ونون لم يحى
 الا بهذا البناء فذكرهما للمناسبة مع لبيان في فتح الياء وزيادة
 الالف والنون هذا اذا ان العين ساكنة واما اذا كان متحركا فاما
 ان يكون بزيادة شني او لا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح
 او مكسورا ومضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك
 نحو طلب من الاول او مكسور نحو ضجى منه ايضا ولم يحى مضموم
 العين من مفتوح الفاء بالاستقواء وان كان مكسورا فلم يحى منه
 الا مفتوح العين نحو صغر من الخسن او من الرابع لان نوالى
 الكسرتين والانتقال من الكسرة الى الضمة كسرية يخدم وان
 كان الفاء ضمما فلم يحى منه الا مفتوح العين فهو هدى من الثاني
 لان نوالى الضمتين والانتقال الى الضمة كالكسرة كرايعنا وان
 كان الاول اي ان كان بزيادة شني فالراء فيه اما ان يكون تاء

تاء التائيت او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
 بحسب القسمه لكن لم يحى منه الا مفتوح الفاء بالاستقواء فلا يحى
 اما ان يكون عينه مفتوحا نحو غلبته من الثاني او مكسورا نحو سرقة
 منه ايضا ولم يحى منه مضموم العين بالاستقواء وعلى الثاني اي على ان
 لا يكون فيه تاء التائيت فلا يحى اما ان يكون فيه مرة او ميم زائدة
 بالاستقواء فان كانت فيه مرة وهى اما الالف او الواو او الياء
 فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء
 اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو ذاب من الثالث وصراف
 من الثاني او من صرف يعرف حروفا وقيل من صرفت الكلمة تعرف
 اذا اشترت الفحل وسوال من الثالث وان كانت مع الالف زيادة
 اخرى فتلك الزيادة فلا يحى اما ان يكون الفاء مفتوحا او مكسورا
 او مضموما نحو ذمادة من الثالث ودراية من الثاني بمعنى العلم والفهم
 وبغاية من الرابع من بقى الشئ اذا طلبه ولم يذكره بسبويه الخلة
 واحد ما لم يذكره بسبويه كراية من الرابع ولم يذكره ايضا لما ذكر وان
 كانت المدة واو او فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما
 مضموم او مفتوح نحو دخول من الاول وقبول من الرابع ولم يحى مما
 يزداد الواو مكسورا لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة فان قيل

لم يقدم القول مع ان مفتوح الفاء انسب بالتقدم لحقة قلنا تبينها
لقلته وان كانت مع الواو زيادة فقلك الزيادة هي الفاء بالاستواء
ولم يجر منه الا فتوح الفاء نحو صوبته من الخس والسلسل اوس حب
الشرب يهيب اذا احمر حمرة صافية وانما اخرها في المتن من وجب فتح
ان القياس ذكرنا مع دخول عني س ما ذكرنا اذ المرة واو فيه ايضا
لقلته بالنسبة اليه ونظرا الى ان مع زيادة اخرى وهي الفاء وان كانت
المرة يا فلم يجر مما يقتضيه القسم الا مفتوح الفاء من غير زيادة
شيء اخر نحو وجب من الثاني ان وجب البعير نحو جفا وجيفا
وهو ضرب من سب الابل ان كان فيه تيم زائدة ولا يكون الا مفتوح
بالاستواء فاما مع ما زائدة شيئا او لا فعل الثاني فالعين اما مفتوح
او مكسور او مضموم نحو مدخل من الاول مرجع من الثاني ومكسور نادور
فلما لم يذكره سبويه ويغزو وسما الاول الى علان يكون مع الهم شيئا
زائدا وهو الفاء لا غير بحكم الاستواء سواء كان العين مفتوحا
او مكسورا نحو سعة من الثالث اي من سعي سعي ومجدة من الرابع
اي من جري جري ومجدة ان قيل ان مصدر اليمى قيس فلم ذكره مع غيره
اليمى قلنا نظر الى اليمى ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف ان كان
قائما في حركاته مع انه اشار الى انه ليس مثل الغير اليمى حيث ذكره

سبويه في كتابه في علم الاصول
في باب ما قبل الواو والالف
في باب ما قبل الواو والالف
في باب ما قبل الواو والالف

سبويه في كتابه في علم الاصول
في باب ما قبل الواو والالف
في باب ما قبل الواو والالف
في باب ما قبل الواو والالف

ذكره بعد لم يخط به ويحي المصدر على وزن فعيلة كقوت طبعه وحركة
كما يحي على وزن فعيلا نحو وجيف وقيلولة نحو ديمونة واعلم ان ائنية
المصدر في الثاني الحجة وان كانت كثيرة الا ان الغالب في فعل يفتح
العين ان كان لازما على فعل نحو دخول وخروج وان كان متوقفا
على فعل نحو ضرب وقتل ويحي المصدر في الضياع وشربا وضربا
على فعال نحو كتابة وعبادة وبطالة ويحي المصدر في تاني معنى
حركة واضطراب على فعالان كوضفان وجولان ويحي المصدر
في الاصوات على فعال بضم الفاء نحو فرج وبناج وبكا بالمد لان الصوت
لازم له في العادة ومن قل بكا بالقص لم يغير فيه الصوت كالمرن قال
الغراء اذا جادك فعل يفتح العين ما لم يسمع مصدره فاجعل على وزن
فعل يفتح الفاء لا اهل الحجاز وعلى وزن فعول لا اهل نجد واعلم ان المصدر
الذي يجر ما وزن فعل بضم الفاء وفتح العين وفعل كالبشر وفتح العين
مختص بالناقص نحو هدية مهدى وقربة قرى والمصدر الذي يجر ما فعل
يفتح الفاء والعين خصوص بيفعل بضم العين ولا ياتي من فعل كسر
العين الا اذا خرج جيب الجرح بجيب جلبا او جلب بفتح علما
وفي فعل كسر العين اذا كان لازما بالفاء على فعل يفتح الفاء والعين
نحو فرج واذا كان متوقفا على فعل بضم الفاء فهو مرة ومرة وفي فعل

وزن فاعل لواء والفتوح الحركات
على ان مداه تتركب للحركات
ولعبانة البناء

من الجلبة ومن طليعة على الجرح عند البركة

بضم العين بحى المصدر على فعاله غالباً كوكراصة وسفاهة ويأتى
 كثيراً على فعل كسر الفاء وفتح العين وعلى فعل بفتح الفاء والعين
 نحو عظم وكثرتم. ويحى عا وزن اسمي الفعل والمفعول كما يذكره
 المصدر ويراد به اسم الفاعل للمبالغة نحو رجل على معنى عادل ويراد اسم
 المفعول فهو هذا خلق الله المخلوق لذلك يذكر اسم الفاعل والمفعول
 يراد المصدر من الثلاثي الجرد فان قيل ان حى المصدر على وزن اسم
 الفاعل ووروده على وزن اسم المفعول هل هو مساو قلنا ووروده
 على وزن اسم الفاعل اقل من حى على وزن اسم المفعول فان قيل ان
 استعمال المصدر بمعنى الفاعل والمفعول وحى اسم الفاعل والمفعول
 بمعنى المصدر هل هو بالحقيقة او بالجاز قلنا الاول مجاز وهذا لا يقتصر
 على السماع اذ يجوز ذلك ان يستعمل المصدر بمعنى الفاعل والمفعول اذا
 قصدت فائدة الجاز والثاني حقيقة كما يشهد بها قوله بحى وزنه المفعول
 على السماع او نقول معنى كلامه بحى المصدر تجدد وزنه وزن اسم الفاعل
 والمفعول ان كان مصدر حقيقة لانه فاعل حقيقة ويراد معنى
 المصدر او مفعول حقيقة ويراد معنى المصدر كعكسها واعلم ان مفعول
 بحى بمعنى الفاعل للمبالغة ايضاً نحو كموة لاسية ومزاة عن اللثم
 ومطردة المداء من الجرد نحو قوله تعالى يكلم المفسون ان قيل

من المصدر على وزن اسم الفاعل

من المصدر على وزن اسم المفعول

سبب في ذلك
 ان المصدر على وزن اسم الفاعل

ان قيل لو قال المصدر ان لم يكن البناء زائدة لكان اصوب قلنا لم يقل
 ان يكون البناء زائدة لكن لما وقع القول بعدم زيادته وما كان
 عدم الزيادة اصلاً كان مثلاً لمعنى المصدر على وزن اسم المفعول على
 وزنين احدهما التفعّل بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهرّج بفتح الهاء
 الكثير والتهرّج بالفتح اليك التهذيبان وبالفتح رسيته يهوده كفن والفتى
 بمعنى اللعب الكثير وجاء الشبان والفتى بالفتح بالفتح بالفتح بالفتح
 لكن حكمي يتفق الامر وانما فاقه بمعنى الوقوع بدون المبالغة والثاني
 فاعلى بكسر الفاء والعين ونشديده وفتح اللام نحو الخشبي بمعنى
 الخشب الكثير قال عمر رضي من خلافة لولا الخليفة لما دنت اى لولا
 كثرة الاستعمال بامر الخلافة والذبول بسببها عن تفقد اوقات الا ان
 لا دنت فان قيل ان حى المصدر لتثنية الفعل على ميزين لوزنين
 هل هو قياس مطرد او بمقتضى السماع قلنا انه قد سمي به قياساً
 في التثنية وعند صاحب الكشاف قياس في خبره ايضاً وسماع عند
 ابن مالك ومصدر غير التثنية ما بين مصدر التثنية في شرح
 في مصدر غير التثنية سواء كان رباعياً جرداً او ملحاً به او مزيداً
 فيه او ثنائياً مزيداً فيه وسواء كان المصدر متبياً او غير متبى فيقول
 ان مصدر غير التثنية بحى على طريق واحد معنى اذا جاء المصدر غير التثنية

على مصدر غير التثنية

وزن يجمع امثلة مصدر ذلك الباب على ذلك الوزن كوا
 كان ذلك الوزن واحدا او متعددا فهو سماعي بالنظر الى الوزن
 وقياسي بالنظر الى الافراد حاصل ان مصدر غير الثلاثي قياسي لانه
 على وجهين قياس مطرد وقياس غير مطرد كخروج استخراجا و
 اخرج اذاجا وذلك اي بيان في مصدر غير الثلاثي على طريقتين احد
 نحو قولك في فعل فعملته وفعلا لا في افعال لا في افعال
 وفي انفعال انفعالا وفي استفعال استفعالا وعلى هذا القياس فان
 فان قيل لم يبين ابنة مصداق تلك الابواب بعد قوله في كسنت
 واحد على نهج ذكر ك يان صاحب الفصل قلت اعتادا على اسماها
 في غير الرابعي وطردا فيه او بنا على شجرة ابنة مصداقها معلومتها
 ان قيل لم يبي مصدر غير الثلاثي في الاكلم اهـ هذا اشتداد
 من قوله على سنن واحداي مصور غير الثلاثي على سنن واحدا لانه بعض
 الكلمات يبي على طريق نحو كلم فاني يبي المصدر منه كلاما على لغة اهل
 اليمن والقيس ان يبي تكليما واسم ان مصدر هذا الباب يبي على
 سنن امثلة احدها تفعيل وصحة قياسه والثاني في فعال كالفاء و
 تشديد العين نو كلام وهو قياس اليمين ولذا كثر استعماله في كلام الفصحى
 ووقع في النزيل نحو كذبوا باياتنا كذا بال والتالي تفعلة كقوله

بعض المصادر في الالف والهمزة

المصدر في الثلاثي

نحو تعديته وتصفية وتغوية ونولية وهو قياس في الناقص
 اللفيف وقيل انه في الاصل تفعيل مثلا اصل تكرمته تكريم فخرت
 المدح وتوضت بالتاء وكذا تعديته وغيره اذ الاصل تعدي يثبت
 الياء التانيته تاء لكون المصدر مع باقي الحركات المختلفة فيه
 ووقوف العلة قاهرة من تحلها والرابع نفعال نحو تكرار والقياس
 نفعال نحو سلام وكلام وقيل ان هذا اسم مصدر يعني ان السلام
 اسم للتسليم والكلام اسم للتكليم والسادس مفعول نحو قوله في مرقنا هم
 كل مخرق وقيل انه اسم للتمزيق وقيل قتيلا اي الالف قاتل
 فانه يبي المصدر منه قتيلا لا عند اهل اليمن والقياس ان يبي مقاتلة
 او قتالا على الاشهر وقال الرخشي ومن قال كلام قال قتيلا هذا
 وقال سيبويه في فعال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قتيلا
 هذا كلامه يعني من داني في المصدر كسرفاء وارا دان بنبت الالف
 كما بنبت في الفعل يقول في فاعل فيعال بقلب الالف باء لانكار
 ما قبلها وما كان ذلك هو قياس مذهب اليمن جعل سيبويه قوله
 من قال فعال مبنيا على حذف الياء اكتفا بالكرة حتى قيل ان قتالا
 فرع قتيلا من حيث ان ووقوف الفعل تانية فيه فكس بعضهم حيث قال
 الياء حصلت بانشاء كسرة الياء وقد يبي مصدر في فاعل على فاعله كقوله

قوله في الالف والهمزة

ان المصدر في الثلاثي

بشيء من الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء

علة واتقاء الساكنين لزوم من سكنوا اللام والفتحة سكنوا اللام
حركة العين يلزم دور فافهم وهذا الكلام وقع في البين على وجه
ما كتب فيه وهو انه لا يلزم من سكنوا العين افتصاد الالبنة ثبوت
عين الماض من الثلاثي متحرك وحركة اما فتحة او كسرة او ضمة فافهم
ان ائبنة الماض ثلثت فحركة العين ان كانت فتحة ففلا يخرج من ان يكسر وهو الالف فتحة
عين مضارعة او يفتح او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعة
او يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعة لا يكون الا مضوما فافهم
بحسب الوقوع في ستة وهي ضرب يضرب ويحي هذا الباب متعديا ولازما
كضرب وجالس وقتل يقتل ويحي هذا ايضا متعديا ولازما كضرب
وقعد وعلم يعلم وهذا الباب ايضا يحي متعديا ولازما كضرب وفرج
وفتح يفتح وهذا الباب ايضا يحي متعديا ولازما كضرب يفتح وبرز يبرز
وكرم يكرم وهذا الباب لا يحي الا لازما واما قولهم رجتك الدار على وجه
الدعاء فتارة الاستعمال لانه الحقيقة اذ تعدير الكلام رجبت بك
الدار فحذفت الباء لكثرة الاستعمال او وصل الفعل كانه واختر موسى
فومر وصب جيب وهذا الباب يحي متعديا ولازما كصب ووثق
وهذا الباب كثير في جعل الغاء الواو والهمزة من مكسر العين
في الماض مضموم العين في المضارع للثلاثي حرك واحد بالانقل بعد

ان قيل الكرم والكرم والكرم
فان قيل الكرم والكرم والكرم
فان قيل الكرم والكرم والكرم
فان قيل الكرم والكرم والكرم

بشيء من الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء

بعد الثقيل والآن اخرج من الكسرة الى الفتحة اللازمة تقبل الماضي
من مضموم العين في الماض مضموم العين في المضارع الانتفاء التدريج
بسبب الانتقال من الانقل الى الاخف ولا مكسر العين فيه لانه يلزم
الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة وقيل انما وجب الضم في مضارعة
لان هذا الباب من اجل انه مضموم للصفات اللازمة والغير مضموم
الحسن والقيح والكرم لا يكون الا لازما لانه لا يقتضي معنى التعلق
بالمفعول بل يقتضي الفعل فاعملوا الضم ايضا لازما له رعاية للتناسق
بين اللفظ والمعنى واما اختيار الضم دون غيره فلان معنى هذا الباب
هو التزوم وهو في الحقيقة الضم الغير الممازق فاختير في اللفظ ايضا
الضم للتناسب واعلم ان المص قدّم الثلثة الاولى وهي ضرب يضرب
وقتل يقتل وعلم يعلم على الثلثة الاخرى لكونها دعائم الابواب واما
تقديم بعض الاول على بعضها فلان الى الفتحة بين فعل يفعل يفتح العين في
الماضي وكسرها في المضارع اتم من الفتحة بين فعل يفعل يفتح العين في
الماضي وضمها في المضارع لان الفتحة علوي والاسد سفلي والضم بينهما
قدم فعل يفعل يضم العين في المضارع ما فعل يفعل بكسر العين في المضارع
نظر الى ان الضم علوي وقوي وان استعمال الكلمة في ذلك الباب اكثر
بالنسبة الى سائر الابواب واما قدم فعل يفعل يفتح العين في الماض

فان قيل الضم والضم والضم
فان قيل الضم والضم والضم
فان قيل الضم والضم والضم
فان قيل الضم والضم والضم

بشيء من الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء
او من غير الهمزة او الواو او الياء

وضربا في المضارع على فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفيها في المضارع
 لفتح عين ماضيه وكونه أكثر استعمالا كالباب الثاني وأما تقديم بعض
 الآخر على بعضا فلفظة عين الماضي والمضارع في فتح يفتح وأما تقديم
 كرم على فلان الغم قوي والكسر ضعيف ولأن الغم بين الفتح
 والكسرة تقدم ما فيه الفتح عما فيه الكسرة عما ان باب حب أقل
 استعمالا واعلم أنك ان اردت تفصيل سبب بناء كل باب بين المتأخر
 الجود فاسمعه ما ننو عليك من ان فعل يفتح بحى على معان كثيرة لا يتيسر
 ضبطها لكثرة لغاته وسعة كلماته لكن اذا ارادوا الغلبة في المقالة
 اى ان يقصد كل من الاثنين غلبة الآخر في الفعل المقصود ولما عصبوا
 الباب الاول اذا لم يكن فيه حرف الخلق نحو عاذ في فخرته اعززه
 وما جاز فجهت ايجز الالة المعقل الفاد فانه لا يحى من الباب الاول
 وفي المعقل العين ومقل الآم اليانين فانه يحى منه يفعل بالكسر صيانة
 للباء كونه غير مخزاة افره اى عارضة في الخير فغلبته وراميته فربيت
 واذا كان فيه حرف الخلق يحى يفعل بالفتح لا تفتح نحو فخرته فخرته
 اخذوا اما خاصته مخففت اخفها بالكسر فهو من الشواذ واعلم انه ليس
 في كل شئ يوجد هذا فلا يقال نزلت فترمة لانهم استغنوا عنه
 بغلبته في النزاع وان فعل بالكسر تكثر فيه العلل والافران واما ما كثر

وانما قالوا في هذا الباب
 لان هذه الالة يكون في
 فان في الالة يكون في
 فان في الالة يكون في
 فان في الالة يكون في

نحو سقم وخرن وانشرو سهب وسود والنازم يحى منه أكثر ومن ثمة
 يحى الصفة المشبهة منه غالب وان فعل بالضم يكون لانفعال الطابع
 والغرائن ولذلك يكون اسم فاعل الصفة المشبهة الدالة على الثبوت
 نحو حسن وفتح وشجاع فهذا الباب لازم البتة فان طلس والفتح و
 الكبر صفات ثابتة لا تزول بعدد وفها ولو فرض زوال مثل الشجاعة
 والجليل لا يغير بافادة الثبات لان الثبات لا يستلزم علم نقطة
 وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم ان قيل لا طلس تحت قوله وفتح
 يفتح لا يدخل في الدعائم لان عدم الدخول علم قوله تسمى الثلثة الاول
 ودعائم الابواب قلت انه لم يكتف على علم التزاما بل حاول زيادة التوضيح
 او نقول لما كان سبب دخول ابواب الثلثة الاول في الدعائم
 امرين اختلاف الحركات وكسرة الاستعمال فهم ان انتفاء احدهما فقط
 كاف في عدم الدخول في الدعائم فصرح بان عدم دخول الباقية انما هو
 لان انتفاء الامرين جميعا في نفس الامر ولولم يتعوض بالتوضيح لم يعلم
 ان عدم الدخول لان انتفاء احدهما فقط او لان انتفاءهما معا في نفس الامر
 وما كان انتفاء الامر الاول في جميع الابواب فظاهر التقي نكره مرة
 في اولها لعدم جيبه بغير حرف خلق اى ما لم يحى باب فتح يفتح
 بغير حرف الخلق انعدم كسرة الاستعمال لان وجود الكسر وادقيل

والكسر بالفتح كونه لا يخطأ
 وانما يفتح بالفتح في هذا الباب
 وليس كونه بالفتح

بالنسبة الى وجود المطلق قيل انما اشتراط فيه ان يكون في عين فعل او
 لامة اصدروا فالحق ليقاوم حصة النقل جوف الخلق وفيه نظر لان
 هذا الوجه يقتضي ان يحكى مثل دخل برطل وخب ليحب وجا يحيى وخت
 بحيث على يفعل بالفتح الآ ان يقال دليل بعد الوترة فالاولى في التعليل
 ان يقال كما كان الباب الثالث مفتوح العين في الماضي والغابر
 كان في غاية اللغته فاشترط فيه ان يكون عينه اولامة فانه لروال
 ثقلة بالسكون في المضارع اصدروا فالحق ليقاوم فالحق
 فتحة العين فلا يرد مثل دخل لان الفعل يحكى على يفعل بالفتح اذ
 لا يلزم من وجوه الشرط وجوه الشروط وهذا الجواب لا يكون جوابا
 عن التوجيه الاول كما لا يخفى واعلم ان الحروف المسماة حروف الخلق
 يكون خرجها مرتبة فيه فان الهمزة من اول الخارج مما يلي العذر ثم يليها
 الحاء ثم العين ثم الحاء ثم المعجمين فهما من وسط الخلق ثم العين ثم الحاء
 المعجمين فهما ادنى الخلق ^{المدخل} واما ركن يركن و ابي ياني ^{المدخل} هذا الف
 وقوله من اللغات المتداخلة والشواذ ^{المدخل} نشره علم الترتيب يعني ان
 ركن جاء من باب نخر ينخر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول ^{المدخل} المضارع
 من الثلاث فقليل ركن يركن لانه من باب فتح يفتح في الحقيقة وان
 ابي ياني شاذ اي مخالف للقياس فان قيل كيف يكون شاذاً فانه

فانه ورد في كلام الله تعالى وهو اوضح الكلام كقوله تعالى الا ابليس
 ابي واستكبر وقوله تعالى ويا ايها الله الان يتم نوره قلنا كونه شاذاً الا
 بينا في وقته في كلام منفتح فان الشاذ عند من يطبق على معان
 اصدرا ما يخالف القياس دون الاستعمال وتاثيرها ما يخالف الاستعمال
 دون القياس وكلاهما مقبولان ونالها ما يخالفها وهو المردود
 فان قيل الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف وبين الغالب
 والكثير والقليل قلنا المراد بان الشاذ المشهور ما يخالف القياس قليلا
 كان او كثيرا والمراد بالنادر ما قل وقلة وان لم يكن على خلاف القياس و
 المراد بالغالب كون الشيء على تلك الصفة والى ان اكثر كالتوجه بالنسبة
 الى الانسان والمراد بالكثير ما كثر وجوده لكن لم يبلغ مبلغ الغالب كمرضى
 في الانسان والمراد بالقليل ضد الكثير فان قيل ان الالف من حروف
 الخلق عند بعضهم قلنا على تقدير التسليم لا يجوز ان يكون الالف كسبنا
 للفتح للزوم الدور لان وجود الالف موقوف على الفتح وهو سبب لحدوثه
 كانت الالف سببا للفتح يلزم الدور واجيب اصل السؤال بانه وجوبه
 الشرط لان الالف يمنع وهو فرع عن منع ولا منه فالحق في كل سببه
 فكان لامة في خلق فلا يكون شاذاً **قال** واما بقى سبق وقضى فلي
 بقلى ^{المدخل} هذه لغة قبيلة طى يعني ان الاصل فيها كالعبرين في الماضي كمنهم

مكمل في التوفيق بين الشاذ والنادر والضعيف وبين القليل والكثير والغالب

موجود التوفيق بين الشاذ والنادر والضعيف وبين القليل والكثير والغالب

لان في الاصل ما يثبت الفتح
 تولا وانما حاقا فبها

قد فرغوا من الكسرة الى الفتح قلبوا الياء الفا قال التقاراني ما قل
 يقلى فلفه عامر الفصح كسر العين المضارع وقول للص قد فرغوا
 استنباه فلما قال قال قائل ما فعلوا فيها فقال قد فرغوا ^{على} على
 قال كدت تكاد وهى شاذة ^{اعلم ان اصل كدت كودت} بضم الواو
 فنقلت ضم الواو لنقل الضمة عليها الى الكاف بعد كانا لنقل الضمة
 على الواو او امراد صرنا او علم كون عين الفعل مضمة ما فالنقى سكتان
 الواو والهمزة فحذفت قال بعض السراخ فاعل الاول بقلب الواو
 المحذوفه اقول انه هذا الوجه وان كان الاعلال على التدرج الا ان
 ما ذكرناه اولى لان نقل الضمة الموحدة ارجح من اتيانها من الخارج
 كما لا يخفى وهى اى هذه اللفظة شاذة كفضل العين بفضل بالضم وموت
 تدوم اصل موت وموت فنقلت كسرة الواو لنقل الكسرة على الهمزة
 بعد حذف كرها لنقل الهمزة بينه مكسورة ثم حذفت الواو لاجتماع الكينين
 قال بعض السراخين فاعل الاول بالنقل والقلب المحذوف والثاني بالنقل
 فقط اقول ان القلب مع وجود اجتماع الكينين مما لا وجه لاصلا
 على ان التدرج يتحقق بقلب الواو الفا فالعدول عنه الى القلب بالياء
 تره صرح بلا مرجع يعنى كما ان فضل بفضل وموت تدوم شاذان في
 لغتهم كذلك كدت تكاد وشاذ والقياس كدت كدت بك الكاف من

ميرزا حسين
 ميرزا حسين
 ميرزا حسين
 ميرزا حسين
 ميرزا حسين

من باب علم والقياس في فضل بفضل من باب نصر والقياس في موت
 وموت بضم الهمزة من باب حسن واعلم ان الرخشي جعل كل ما من
 المتداحلة يعنى قد جاء كود يكو ومن باب حسن وكود بالضم يكو
 بالفتح من باب علم فاضد الماضي من الاول والمضارع من الثاني فيضاد
 كود بالضم يكو وبالفتح وقد جاء فضل بالكسر بفضل بالفتح وفضل
 بالفتح بفضل بالضم فاضد الماضي من الاول والمضارع من الثاني فصار
 فضل بالكسر بفضل بالضم وكذلك دمت تدوم وانتي خبير
 لمنشعبه الثلاث ^{واعلم انهم وجدوا كل بيت زبدت في رابع التواني}
 والرابع في شيوخها المزيد فيه الشتم لانه الزيادة والمنشعبه في شيوخها
 وتفرعها على الاصل فلما بين اخص الثلاثي شريع في بيان منشعبه المتنوعة
 عليه اما بزيادة حرف واحد او اثنين او ثلثة ارفا لقصد زيادة
 منع من التعدية والتكثير وبغيرها فقال وانتي غشاي وانتي غشرك
 الابواب الحقة والثلاثين لمنشعبه الثلاث فان قيل لم قدم منشعبه
 الثلاث على الرابعي المجرد مع ان بعضهم قدم الرابعي عليه قلنا قد رما
 عليه رعاية لمناسبة الاصل والفوعة وانما من قدم الرابعي عليها
 فنظروا ان الثلاثي المجرد والرابعي اصلان فان قيل لم سميت ابواب
 المزبورات بمصادر رما قلنا لكون المصدر اصلا والتسمية بالاصل اولى

بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة

علم ان المنشعبه في اللفظة الفصح من باب حسن
 بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة

بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة
 بفتح الهمزة

بفتح الهمزة

واما في الثلاثة فلا يمكن هذا الكثرة معصداً كما فاعلم ان الثلاثي
 الحزير فيه ثلث اقسام الاول ما يزد فيه حرف واحد والثاني
 ما يزد فيه حرفان والثالث ما يزد فيه ثلثة احراف فان قيل لم
 يزد اكثر من ثلثة احراف قلنا لا يلزم زيادة الزايد على الاصل
 ويلتبس بالركب من كلمتين او يلزم النقل الاشارة ان قبل الزايد
 على الثلاثة فخذ صاحب المقصود واربعة عشر بابا وعندها انتهى
 عشر في التوفيق بين كلاميهما قلنا ان المحص نظر الى ان ياتي انس
 واسلخه من زمان على الثلاثي مطلقا باخر نجم فقد هما من ملحوظه
 نظرا لانها مريدان على الثلاثي مع قطع النظر عن كونها ملحوظين
 باخر نجم والاولى ما ذهب اليه المحقق كانيكشاف بعد بيان الوقف بين
 الملحقي والحزير وسنذكره عن قريب ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان
 القسم الاول هو الذي زيد فيه حرف واحد ثلثة ابواب الافعال و
 التفعيل والمفاعلة فان قيل لم تقدم ما زيد فيه حرف واحد على ما
 زيد فيه حرفان وما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احراف قلنا
 رعاية للترتيب الطبيعي فان قيل لم تقدم اكرم على قطع وقطع على فاعل
 قلنا لان الزايد في الاول مع كثرة استعماله في الثاني من جنس الالفاظ
 واعلم ان افعال بني لغات الاول التعدي كذا فخر جبهه في تفسيره

من قبله ثم انما هو في باب
 في باب الحزير في باب الحزير
 في باب الحزير في باب الحزير
 في باب الحزير في باب الحزير

اصله قطع زيد
 اصله قطع زيد
 اصله قطع زيد

المتأزم به متعديا والمتعدي لا مفعول واحد يتعدى الى مفعولين والمتعدي
 الى مفعولين يتعدى الى ثلثة مقابيل والثاني التعريف وهو ان جعل
 المفعول توكيلا لاصل الفعل نحو ابقته الى عرضة للبيع والثالث
 لصيرة الشيء اذا كان بعد ما لم يكن نحو اعد البعير صار ذئبة
 والفردة قطعه لم يصبه يكون بين اللحم يقال البقرة ذئبة وشبهه
 فخره وقريب منه ما يكون للدخول نحو ابيع وما يكون للكثرة نحو البين
 الرجل وسنذكرها والرباع لوجه الشيء على صفة اى ان فعل واحد
 المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة
 في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو اعد بخله اى وجرت بخله
 وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو اعدته اى وجرت ثوده او ان كان
 للسلب اى لسلب الفاعل من المفعول اصل الفعل نحو انكبه اى اذلت
 شكايته والسادس بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته والسابع للزيادة
 في المعنى نحو شغلته واشغلته والثامن للجنون نحو افسد الزرع اى
 حان وقت حصاده والسابع للدخول في الشيء نحو اصبغ الرجل في
 الصباغ والعاشر للكثرة نحو البين الرجل اذا كثرت عنده اللبن والى عشر
 للانباء الى مجي الفاعل الى مكان اصله نحو ايمن اى الى اليمن والثاني عشر
 للحكم اى حل المفعول على اصله كذا الكذبة اى حلت على الكذب الثالث عشر

في باب الحزير في باب الحزير

في باب الحزير في باب الحزير

للرباء نحو الشفاعة اي دعوت له بالشفاء والرابع عشر مطاوعة فقل
 بالتشديد نحو بئسرت فابشر والناس عشر لوصول السؤال نحو استجرتني
 فاجدته اي سأل منه الاعانة فاعنته والسادس عشر مطاوعة نحو كنيته
 فكتب هذا هو المشهور عندهم اذ قد بقي غير هذه المعاني واسلم ان قلنا
 ينقل الشيء الى الفعل فيغير لازما نحو اكتب وارجز يقل كنية اي القاء
 علم وجهه فكتب ورجزه اي لظهره فارجز وقال الزوزني لثالث لما فيها
 سمعنا وفعل بجي لمعان ايضا الاول التثنية اما الفعل واما الفاعل
 ان كان لازما واما المفعول ان كان متعديا نحو طوقت وموت
 الابل وقلوت الشاب وان فقد التثنية لم يسع استعمال فلذلك كان
 موت سناة واحدة خطأ والثاني نسبة للمفعول الى اصل الفعل و
 الحكم خوفته اي نسبة الى النسب وكفرته اي حكمت بكفره والثالث
 للتعدية نحو فرقة ومنه قولهم سلمكم الله والرابع السلب نحو فرقة
 اي ذلت فرقة والناس بمعنى فعل نحو ذلت وزبنة والسادس العبرة
 نحو عجرة عابرة او السابغ للرباء نحو بركته اي دعوت بالبركة وعليه نحو
 سقرته اي دعوت عليه بالعرف وهو الهلاك الثامن للاتباع اليه كذا
 اي اتى الى اليمن والتاسع لليسونة نحو ظهره اي كان وقت الظهور العاشر
 بمعنى قبول الشيء نحو فورة صلاته ببلده سلم القوان شافع وشفع اي قبول

حركات الالف الكسرية
 في كثرة الفعل

اي مقبول شفاعة والحادى عشر لطلب حفظ الكتاب اي عمله على الحفظ او
 الثاني عشر للعمل المتكررة مملية الى الوجود شيئا فشيئا نحو درجت
 لالكنا والثالث عشر بمعنى الحضور في شيء مثل جمع اي تفر للجمعة و
 الرابع عشر بمعنى تفعل نحو قدم بمعنى تقدم وقدس بمعنى مقدس
 وفاسل ايضا بجي لمعان الاول للمشاركة بين الاثنين اي نسبة اصله
 الى احد الامرين متعلق بالآخر كلف رك حرجا بجي العكس ضمنا
 اي يكون نسبة اصله الى الامر الثاني متعلقا بالامر الاول مشاركة لثالث
 والثاني بمعنى فعل اي التثنية نحو فاعف بمعنى ضعف بالتشديد والثالث
 للنسبة لا الفاسل لا التثنية اي بمعنى فعل نحو سافر الرجل اذا خرج
 الى السفر والرابع بمعنى فعل للتعدية نحو عاك الله بمعنى اعفك اي
 اعطاك الله العافية وعفا متعديا ايضا لكنه يتعدى الى الذنب يقين
 عفا عنه ذنبه ولا يتعدى الى المفعول الا بلفظه عن وعافا متعديا
 عن والامر يكون للتعدية هذا والناس للاتباع اليه نحو ثامن اي اتى
 الى اليمن والسادس بمعنى المعالفة نحو كما رمي به كما مر وتفضل و
 وتضارب وانصرف واستقر هذا هو القسم الثاني من اقسام التثنية
 اعرب فيه وانتهت اجواب اذ اوله الثاني وهو التثنية والتفاعل واما
 اوله التمرة وهو الانفعال والافتعال الافعال لكن افعال الانسبة

التثنية في الفعل
 لرفعها وخفضها
 في ثلث اقسام
 1- نسبة الى احد الامرين
 2- نسبة الى الامر الثاني
 3- نسبة الى الامر الثالث

بيت الله عز وجل
 في قوله وكرمه

بيت الله عز وجل
 في قوله وكرمه

على نسبة الحارة التي والمفعول وتكرار اللام فان قيل لم تقدم تفضل
 على تضارب وتضارب على الفرق والفرق على احتضار قلنا اما الاول
 فلان احدى الزايرين من جنس الاصول الثاني فليث ركة تفضل
 في زيادة الثاني في الاول اما الثالث فلكون الزايرين في الاول
 واعلم ان تفعل كالمعاني الاول التكلف ومعناه ان الفاعل يظفر
 اصل الفعل لم يكن حاصله الا نحو تفضل اي اظهر الفضل لم يكن عليه
 والثاني مطلوب فقل ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه لا افعال في حصل
 عن تعلق فعل في متعلقك كشر فكل شر فقولك تكسر عبارة
 عن معنى حصل عن تعلق متعلق والثالث لا يخاد اي جعل الفعل المخول
 اصل الفعل كونه تسعة الجراي احدى تسعة وسادة والرابع للطلب اي
 لبعدها فاعل عن اصل الفعل كونه كجوب اي بعد من الجوب وهو الاسم
 وتجرى اي بعد في النوم في الليل والكنس للدلالة على حصول اصل
 الفعل مرة بعد اخرى فوجرت اي شرب مرة بعد مرة والسادس
 بمعنى استغفل اي للطلب كونه كجوب اي طلب يكون كبير او السابعة
 بالمتصف باصل الفعل كونه كجوب فلان اي تشبه بالماجورين والنامر للعا
 كونه كجوب اي دعا بالرحمة والتسعة لما انقلب الاصل كونه كجوب الطين
 العشر لسؤال اصله كونه قطع اي سال العطايا والعا عشر لغيره كونه كونه

في قوله كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب

كونه كونه اي صار ذاملا والثاني عشر لمطاوعة افعل كونه اقعدت فلان
 فتعقد والثالث عشر لافادة الكمال في حقيقة كونه تقدر وتقدر
 لان التكليف في غيره كونه كالا بالنسبة اليه واعلم ان مصدر هذا البناء
 بجي ومفعول العين لان بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالفعل ويجي مكنو
 العين من الناقص لما يلزم قبله واو اخو التمني والتمني والتفني
 والتفني وتفاعل كجوب ايضا المعاني الاول للث ركة بين الاثنين فصاعدا
 اي مشاركة امرين فصاعدا في معنى مصدر ثلثانية صرعا كونه تغار باي
 اشتركا في الضرب والثاني لمطاوعة فاعل فاعله فاعله فاعله فاعله فاعله
 للتكليف كونه كجوب اي فاعله من نفسه والمثال انه متعلق في الرابع لمطاوعة
 فعل كونه تقعدت الدرهم فتناقصت في المس لمطاوعة فعل كونه كلفت
 الشئ فتكاسفت فان قيل ما الفرق بين تفاعل وتفاعل مع اشتركا في ان
 اصلها ليس حاصله النفس وان الفاعل فيها يظهر حصوله قلنا ان المتكلم
 يريد وجوب العلم من نفسه بخلاف المتكلم بل السادس ما الفرق بين فاعل
 وتفاعل وانما مشتركان في صدور الفعل عن الاثنين قلنا اما الفرق
 اللفظي فهو ان تفاعل ناقص من فاعل مفعول الا ان نسبة اصل الفعل
 في تفاعل الامرين فصاعدا على سبيل التشارك صريحا وفي فاعل الامر
 صريحا والآخر فمنا فصاعدا تفاعل مبني من متعدي الى مفعولين متعديا

في قوله كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب
 كونه كجوب كونه كجوب

لا اصرح غير متعدي نحو تضاربنا وصار المبني من المتعدي مفعولين متعديا
 الى اصرح نحو تجاذبنا الثوب واما الفوق في المعنى فهو ان البادى بالفعل
 في فاعل معلوم واعلم ان حكم مصدره مثل حكم مصدره تفعل وتفعل كج
 مطاوعة فعل بالتخفيف نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف وقوي
 لمطاوعة افعال على وجه الشذوذ كذا استقفت الباب اي ردت
 فانسقف فهو لازم البنية واشترط في هذا الباب ان يكون مافيه
 علاج يعني الفعل يكون مطاوعا لفعل يتعلق بالجارح من ثم قبل انتم
 خطأ واما اشتراط العلاج في هذا الباب لانهم لا تصحوا بالمطاوعة
 الترموا ان يكون مطاوعا بالفعل بالاعضاء الظاهرة لان فاعله في الفعل
 الظاهرة يظهر والذات لا يقال علمته فاعلم وقصدته فانقصه يقال قلت
 فانقال لان في القول يحتاج الى تحريك عضو وايضا لا يقال في قول
 البارى انقدس كما يقال تقدس لانه لا تأثير للغير في ذاته تعالى وافعل
 بجى لمعان الاول لمطاوعة فعل نحو جمعة فاجتمع والثاني بمعنى فعل نحو
 جذب فاجذب والثالث للاقتداء نحو اخبرني اخذ الجسر والرابع لزيادة
 المبالغة في المعنى نحو اكتسب معناه تصرف وبالع في الكسب هو رائد
 على معنى كسب والخامس بمعنى تفاعل نحو اخضعوا وتخاصوا والسادس
 لمطاوعة افعال نحو احفظته فاحفظوا وبه لقبول الفاعل اصل

من غير متعدي
 من غير متعدي
 من غير متعدي

من غير متعدي
 من غير متعدي

اصل الفعل نحو استخرج اي قبل النجاسة وافتح اي قبل الكفاسة والناس
 بمعنى تفعل نحو جمع القوم واجتمعوا والتاسع بمعنى افعل للجبر وروى
 اعتذر بمعنى اعتذر اي صاروا اعتذروا الى اصل ان ابواب الخاسر كذا لازم
 الا اربعة ابواب فانها مشتركة بين التارم والمقدون وهو الفعل و
 التفاعل والتفعل والافعال استخرج واحشوشن واجلوز واحمار
 واهم **اقول** هذا هو القسم الثالث من اقسام الامر على الثلاث وانه
 اربعة ابواب استفعال والافعال والافعال والافعال اما اتم
 فمن القسم الثاني كما ذكرت عليه فبئس هذا فان قيل لم قدم استخرج على حشوشن
 وهكذا قلنا لانه الرأفة فيه في الاول واصر في احشوشن من جنس الاصول
 وكل الزوائد في اجلوز قبل الآخر وليلزم تأخير احمار اذ لا تحت اما تقديم
 احمار على احمر فلكون احمر من القسم الثاني واحمار من القسم الثالث
 الذي نحن بصدده ولانه ابلغ من احمر في المعنى واعلم ان استفعال كج
 لمعان الاول الطلب وهو نوعان احدهما الطلب المخرج نحو استكسبه
 اي طلبت الكسبة وثانيهما الطلب غير المخرج وهو يكون في غير ذوى
 العقول نحو استخرجت الوتر من الى ط الى ازل حتى خرج والثاني لاصابة
 الشيء بصفة نحو استغفلة اي وجرت به غفلة والثالث لتحويل الفاعل الى
 اصله استخرج الطين اي تحول الحجر الى صابرا والرابع بمعنى فعل نحو قمر

من غير متعدي
 من غير متعدي
 من غير متعدي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

واستقر قبله للطلب كانه يطلب القرار من نفسه والى المستقر
كخو استقر النهر اى كان ان يجير التماس للطلب نحو استقرت اى
اذلت عقابه والتابع للنسبة نحو استقر البغاث اى انشبت النسر
والثامن للحل المتكرر نحو استرجة والتابع للوجود على الحالة السابقة
نحو استر لته اى وجدته مهزولا والعشر مطاوعة فعل نحو وسعته فاستوى
والحادى عشر مطاوعة افعال نحو اقرو واستقر والثاني عشر للاستسلام
نحو استسلم الفيل افعول على المبالغة فعل افعال استسمن الشيء
اى استترشونه واغشوشبت الارض اى كثر اغشابه وقرباء فيلفظان
منفرديان نحو اهلولة اى استنطبة واخر رتبة اى دكبة بانا فقول
جئ ايضا للمبالغة متعديا نحو اغلوطنى فلان اى لزمنى ولازمنا نحو اجزى
السرى دام مع العرة وهو من سبر لايل افعال على المبالغة والتكثير
في الالوان والعيوب ولا يكون الا لازما ما يقال احمر اذا اشتد حمرة
والحاصل ان ابواب السداس كلها للوازم الاباب استعمل و
الافعال فانما تستر كان واحمر كاحمر الا ان المبالغة في احمر
زائدة لزيادة ووه وقبل ان احمر مقصود من احمر مثل حنيطا و
ومحباط فان قبل ان باب الالف والافعال من الحمر يعلو النوا
وبها سد السبان فلم لم يذكرهما في القسم الثالث كما ذكر صاحب المقصود

في باب الالف والافعال من الحمر يعلو النوا
وبها سد السبان فلم لم يذكرهما في القسم الثالث كما ذكر صاحب المقصود

المقصود قلنا جواب ما مر من انها ما كانا مطعنين باخر حم ذكرهما في
قال احمر واحمر **قول** اعلم ان اصل احمر احمر واحمر واحمر فقلنا
الرايين بعد سلب ذكره او لما للجنس اى ادعينا لاجتماع الحرفين
المقربين ويدل عليه اى ما ادغام احمر من احمر رارحوى اى حرم
ادغامه وحلاصة الكلام ان اصل احمر احمر واحمر واحمر لانه لو
كان اصلها احمر واحمر بالادغام لوجب ان يقال رارحوى لانه من
باب احمر فلما قبل رارحوى بلا ادغام مانع منه علم ان اصلها احمر
واحمر وبهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمر فنعلم بالمقابلة اليه
ولكن ساد ذكره لبيان ايضا فان قبل ما مانع من الادغام في رارحوى
قلنا اعلال الواو فان قبل قد اجمعت فيه مقتضى الاعلال مقتضى الادغام
فله اخبر بقديم الاول قلنا ان الاعلال يجب بخر والنظر في حرف
واحد من حروف العلة بخلاف الادغام والواحد قبل المقصود ونقول
ارج سبب الاعلال على سبب الادغام او نقول لو ادغم يلزم ان
يقال في المضارع يرحوى فان قلت ان من القاعدة المعروفة ان الالف
المنقلبة عن الواو تكتب بصورة الالف كما يلفظ بها والالف المنقلبة
عن الياء تكتب بالياء نبيها علم انها منقلبة منها وتلفظ بالالف
اذا كان الفعل معن الا واما اذا كان الفعل جوف فلا فرق بينهما

في باب الالف والافعال من الحمر يعلو النوا
وبها سد السبان فلم لم يذكرهما في القسم الثالث كما ذكر صاحب المقصود

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the bottom of the page.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

محمد بن عبد الله
بن الحسين بن علي

اصطبه وخرجهم من بيت المنفعة في الاول
والثاني بينا الحيا واللام الاول

نحو افعلسن اسلفى **الاول** اثنتان من تلك الابدان الحية والثلاثين
 ملحقا اخرجهم اي مراد ان على الثلاثة اخرج للاطلاق باخرج اصحابها
 نحو افعلسن من الفحل وهو خروج الصدر وذو الفحل ففعل
 الحزب وبنوا دلازم وثانيها باب الافعال نحو اسلفى اي نام على
 وقفاؤه وهذا ايضا لازم ومطابق لفعل نحو اسلفاه فاسلفى
 وجاء كلمتان منه متعدتان وهما اسلفاه واسلفاه واسلفاه واسلفاه
 ابياء في مصدره انما قلبت حمزة لوقوعها بعد الف زائدة فان قيل
 لم قدم افعلسن على اسلفى قلنا لان احد الروايد فيه من الالف
 فان قيل لم حكم بان افعلسن ملحق باخرجهم ولم يحكم بان اخرج
 ملحق به مع انه على وزن قلنا لان الف بالاطاق الموزنة مطلقا بل قوع
 الفاء والعين واللام في الفرع موقعهما في الاصل الملحق به فاستخرج
 بالنسبة لا اخرجهم ليس كذلك في الاصلية والزيادة جميعا اما
 الاصلية فان الطاق في استخرج هو فاء وقعت النون الزائدة في
 اخرجهم موقعها واما في الزيادة فلان النون في الاصل بعد الفاء والعين
 وليس في الفرع نون في موضعها واعلم ان بين افعلسن واخرجهم
 فرقا وهو ان تكرير اللام واجب في الاول دون الثاني فان قيل
 لم لم يردم افعلسن مع ان الالف في اللجان بن المتكلمين قلنا لئلا

وهو في المصدر والافعال

لئلا يبطل اللطاف او يلبس فتشتم اعلم ان نونه الزيادة واصل
 بالاشتقاق اصل ومعناها بغير هذا الاصل فخرج عليه ذلك ان ما
 حكمنا بزيادة الهمزة في نحو احمر واصفر واكرم ونحوها من المشتقات
 بشهادة الاصول اذ الهمزة في الحرة والصغرة والكرم حكمنا بزيادة
 فيما ليس له اشتقاق اذ كان بعد ثلثة ارف اصول فصار ما له
 اشتقاق بمنزلة الاصل وما لم يوف له اشتقاق بمنزلة الفرع و
 كذلك ما في فناء زيادة النون نحو سكران بالاشتقاق جعلنا
 باعتبار ذلك كل نون وقعت اخر افعال قبلها ثلثة ارف
 اصول زائدة ولذا حكمنا بالزيادة في سكران واعلم انهم انما
 احتاجوا الى زيادة الهمزة في اول استخرج وبغيره لكون الاول
 واما سكون الاول فلكراهية اجتماع اربع حركات متواليات في
 انفعال وافتعل وحل استفعال وبغيره عليه **قال** ومصدر الالطاف
الاول اي ما يدل على صدق الالطاف اتحاد المصدرين بعد الاتحاد في
 سائر التعريفات وان اعترض بان مصدر اخرج متقد كجسر ورفع
 فتذكر وانما جعل المصدر اخرج والمصدرين لانه اصل فان قيل هذا
 الضابط لا يتناول الالطاف الاسم اذ ليس له مصدر قلنا هذا ضابط
 الالطاف الفعلي **فصل** في قول هذا خبر مبتداء محذوف تقديره

مصدر اخرج اسم من المصدر والالطاف
 كما في قوله تعالى والالطاف والالطاف
 بالالطاف بغيرها

مع انه ليس ملحقا به فلما جابه
 قوله ببيان ملحقاته في قوله

مطلق
 مراد من قوله الفاعل

الالطاف الاسم وليس له فاعل
 لانما يكون بالاسم ليس له فاعل

مركب من الفتحين والسكون لازم للالف فكان الفتح جزءاً مما هو
 لازم للسكون وهو الالف فكان بين الفتح والسكون **متساو**
 ولم يوجب الياء **فقال** كما ورد السؤال باب موجب الأعراس ما كان
 نوات هذه التثنية لم يبنى الماضي واوجب للمضارع مع أن موجب
 الأعراس منقو وفيها اجاب بقوله لم يوجب لأن اسم الفعل لم يأخذ
 منه أي من الماضي العمل أي لم يعمل إذا كان بمعناه لأن تلك شروط تكونه
 بمعنى كمال الاستقبال بدليل الاستواء وسره أن اسم الفعل إذا كان
 بمعنى المضارع يشبهه صورة ما يشبهه معنى وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن
 موافقاً للمضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقاً
 في المعنى لما كان موافقاً في اللفظ ولا يكون موافقاً في اللفظ لما كان
 موافقاً في المعنى فقطت قوة التشابه وضعف في كمالها بين حاله
 ولما لم يأخذ اسم الفعل من الماضي العمل لم يعط الأعراس بخلاف المقبل
 فانه اعراب وان لم يأخذ يوجب موجب الأعراس فيه لأن اسم الفعل اخذ منه
 العمل أي يعمل إذا كان بمعناه فاعطاه الأعراس **موضناً** او لكثرة
 مشابهته **فقال** أي او نقول ببنى الماضي واوجب المضارع مع نوات
 موجب الأعراس فيها لكثرة مشابهته المضارع باسم العمل كما يحج
 في فصل المتقبل **فقال** يعني يوجب المضارع الى قوله لعدم مشابهته **فقال**

هذا هو الالف
 وهو الالف
 وهو الالف

هذا هو الالف
 وهو الالف
 وهو الالف

هذا هو الالف
 وهو الالف
 وهو الالف

بهذا تفسير ما سبق من كلامه يعني اعراب المضارع وإن كان موجب
 الأعراس منقو وفيه ايضا لكثرة مشابهته لاسم العمل وبنى الماضي
 على الحركة مع نوات موجب الأعراس لقل قوله لعل باعتبار الالف
 أي لقله المشابهة إشارة الإنباء الماضي مطلقاً وقوله مشابهته لا
 من حيث أنه متصاف اليه لقله إشارة الإنباء على الحركة فلا يكون قوله
 على الحركة مستزكراً واعلم أن اعراب المضارع رفع ونصب وجرم
 كما أن اعراب الاسم رفع ونصب وجرم لأن هذه الوجوه التي في
 الأفعال ليست بأعلام على معان كوجه الأعراس الاسم بمعنى أن
 الأعراس في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني وكل واحد من أنواعه
 أماراة على معنى فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجرم علم
 الانصاف وليس في الأفعال كذلك وانما دخل فيها لضرر الاستحسان
قال وبني الأمر على السكون **فقال** أي بني الأمر على السكون لعدم
 مشابهته الاسم بوجه ما جرد حرف المضارعة كما يأتي في فصل الأمر على
 أن المضارع مما تشابه الاسم مشابهة تامة اعراب الماضي كالم بناء
 مشابهة تامة لم يوجب لكن كالم مشابهة من وجه لم يبق على أصل البناء الأمر
 الحاضر لما لم يشابه أصله على أصل البناء وهو السكون فان قيل
 لم لم يقيده بقوله ببنى على الفتح بغير ما لم يرض مانع عنه **فقال** المراد

هذا هو الالف
 وهو الالف
 وهو الالف

من البناء في قوله مبنى على ان يكون في التفتاح ضرب او في التقديم

من البناء في قوله مبنى على ان يكون في التفتاح ضرب او في التقديم
خوري وان المانع الذي هو الواو في ضربوا والنون في ضرب فيذكرهما
الان فلما اصبحت الزيادة القليلة زيدت الالف اي زيدت الالف
والواو والنون في ارضنا وضربنا وضربنا وضربوا وضربنا وضربنا
حتى يرب الالف على ما وانتم والواو وعلمت فان قيل ان كلامه
الحروف ضمير بارز وفاعل للفعل لو كان هما وهما او متع فاعلا
ايضا يلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان قلنا في عبارته تاج و
المراد حتى يرب الالف على ما يرب الالف هما وهما او متع فان قيل لم خصت
الالف والواو والنون قلنا لان الاولى بالزيادة حروف المتروكة
لم يجر دخول الباء على الفعل بعد اعطاء الالف والواو وصونا للفعل
عن افعلي الكسرة افعال جمع المونث ما هو الاقرب الى حروف المتروكة
فان قيل لم لم تعط النون جمع المذكور والواو جمع المونث قلنا لان
الواو اقوى من النون والمذكر مقدم فان قيل لم فعل الالف بالثنية
قلنا لانه انفع وهي تفرقة على الجمع وان الالف من اول الخارج وهو الخلق
على مرفيع البعض الواو من آخرها وهي الشفة والجمع بعد الثنية حتى
لا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة لانه في نون وهو ان في علمه اذ وجب ان
الكسرة الى الضمة مع انه جائز بدون ضعف قال كتبت الالف في ضربوا

بشرطه في الالف

بشرطه في الالف

في ضربوا ان قيل لم لم يفتقر اذا لم يتصل الضمة قلنا اتصالها بالواو وهو
ضربوا او قل لعل المتصل بترك هذا القيد ضرورة وهي انهم كتبوا بعد
واو الجمع الفاء في ضربوا هم بالالف اذا كان هم تاليف للواو فلهذا ذكر ذلك
القيد خرج مثلا لانه متصل بالضم ضرورة فان قيل لم يكتب الالف عند
اتصال الضمة قلنا لان الضمة كالحرف ما قبلها يقع الواو متطرفة فيلزم
الالتباس فان قيل ان وقوع الالتباس قليل الالتهاس في اكثر المواضع
بالتمسك الواو الى الجمع والالتباس فيها لا يتصل الواو سورة وبهذه قيل
فلم يلزم كتب الالف في جميع المصنفات قلنا نعم مكن جعل الباب
كل واحد اجزاء الاعلى بكرة الاطراف على ان يجمع من يحذف الالف
في الجميع وان لم يجمع الالتباس لندرة وزواله بالقرائن كما هو مذكور
في علم الخط واعلم ان الواو لم يجر في الالف في الندرة لكونها
قلوب الالف كان دحولي وكون الالف الشف فان كان الاول
في الاصل كما نواخذ في الضمة وبنى النون مصحفا كالف في الضمة
مثل ضرورة حكم زيد لولا ان عدة كتابة الالف بعد الواو لم يعلم ان
هذا ضرورة حكم زيد بضم الواو ومرة الواو والجمع وحضر وتكلم زيد في
الراء والواو لا يلفظ في مثل لم يدر في معنى لم يكتب الالف
بعد الواو لم يعلم ان لم يدر في معنى لم يكتب الالف

من البناء في قوله مبنى على ان يكون في التفتاح ضرب او في التقديم

قلنا لانه الواحد اصل والجمع فرع وعدم الزيادة اصل الزيادة فرع
فاحط الاصل للاصل والفرع للفرع وهذا اي عدم الوقاين والجمع
ووا والواحد عن من لا يذف بالي زعم في العلة كما في قول النجاشي
زبان ثم جئت متعذرا من هجو زبانا لم تهجو ولم تهجو لهجوت
بفتح الناء على الحقا. وزمان اسم شخص مفعول لهجوت وهو غير منفرد
بقوله ثم جئت جملة معطوفة على الاولى قوله متعذرا نصب على الحال
من غير جئت قوله تهجو على كماله لم تهجو جئت متعذرا ولم تهجو اي لم تهجو
بمعنى هجوت زبانا في الواقع ولكن جئت اعتذرت فكذلك لم تهجو
لم يفظ الجازم الواو اقول فيه نظرا لان مثل هذا شاذ ونادر والناذر
كالمعذور من هجوهم فلا يناسب هذا النادر ككتب الالف غير واجب في مادة
فقط ان يكتب في الجمع طرد الباب فالعلة ضعيف واقول ان يكتب
الالف بعد الواو والجمع يرفع الالف بالواحد ولكن يلزم الالف
بالثنائية في الصورة فانه لا يعلم ان صورة لم يدع ثنائية سقطت
نونه امر جمع اذ يلزم بسقطا نون الثنائية كما سقطا نون الجمع ففوق
الالف ينسب ونفع في الالف ينسب اخر جعلت الناء علامة للمؤنث
اي جعلت الناء اشارة الى كونه في الوضع سواء كانت ساكنة بالفعل
كوضعت او لا كوضعتا وقامت الرجال علامة للمؤنث فربما بين المذكر

ادغم حرف الواو في قوله
الشعر كما خرج في شرحه

وبشبهه على الضيق
هذا الوجه قوله قبل

قلنا لانه واحد اصل والجمع فرع

المذكر والمؤنث في ضربت اي في الفعل كما جعلت علامة في الاسم قبل
لم اصبحت الساكنة بالفعل والمؤنث بالاسم قلنا تعادلا بينهما في الفعل
ثقل الاسم خفيف فان قيل لم كتب في الفعل ضرورة قلنا الفرق
بين تاني الفعل والاسم في الكتابة والتعظيم بين الفعل والفعل فان قيل
لم زيدت في المؤنث لفرق دون المذكر قلنا اعتبارا للاصالة المذكر في
الزيادة ونظر الافريقية المؤنث والزيادة واعلم ان التانيث
الح في الفعل مخالفة بتاء التانيث التي في الاسم لفظا ومعنى اما لفظا
فلما مر واما معنى فلان تاء التانيث اللاحقة بالفعل تانيث الفعل
والنا اللاحقة للاسم تانيث التاء كما نرى منه لان التاء
من المخرج الثاني قد سمعت في اويل الكتاب ان المخرج الكلية ثلثة
فالمخرج الثاني هو الوسط فان قيل لم اصبحت التاء من المخرج الثاني قلنا
لكونها من روف الزوايد على ان مثل هذا السؤال وري غير معتبر في
ضربت وضربت اي الساكن التام اذا انقل بالفعل الضمير لم يرفع
المحرك نحو ضرب وضربت بالركات الثالث في التاء لرفع توالي اربع دركات
فان قيل لم يكن ذلك الضمير لرفع قلنا لانه لو ساكن يلبس بضربت
بالمفرد والمؤنث واما في ضرب فبعض الضمير حتى لا يجمع اربع دركات
متواليات وذلك لاجتماع متكررة للتثنية على التثنية فان قيل

ادغم حرف الواو في قوله
الشعر كما خرج في شرحه

وبشبهه على الضيق
هذا الوجه قوله قبل

ان العلة انما تقوم على اسكان اللام في الثاني دون غيره قلنا نعم الا انهم
 اسكنوا اللام في غير الثاني ايضا اجراء للباب على وبترة الاطراف
 المحذورة في مثل غوف ورمين لان حرف العلة بمنزلة الحكين
 يمكن ان يجاب به بسكون حرف العلة لا يكون النقل هو حصل الحقة
 فلا يلزم نقل اجتماع اربع وكات فاجت **ن** بل يقال ضربت انا
 وزيد **ن** اي لا يجوز العطف على الضمير لم نوع المتصل بغير التاكيد
 بدون الفاصل حتى لا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل وتقييد المفعول
 احراز من المنفصل والمجرور لان العطف عليها جازم بدون التاكيد
 احراز من المنفصل انما قلنا بدون الفاصل لانه لو كان فاصلا يجوز
 العطف بدون التاكيد لان طول الكلام يغني عنه فان قيل فوجب على
 المحقق ان يذكر قيد وبغير الفاصل قلنا ما كان التاكيد والفاصل متركين
 في القول بين المعطوف والمعطوف عليه كتنفي ذكر التاكيد كما ان تنفي حكاية
 في المنفصل فان لم يكن تنفي ذكر الفاصل عن التاكيد قلنا لكون التاكيد اكثر
 وقوعا ونقول علامان الاصل في جواز العطف هو التاكيد بذلك
 بظهور المتصل منفصل من حيث الحقيقة بخلاف الفاعل قول في هذا
 المسئلة نغزو هو ان المعطوف بعد التاكيد المتصل بالمنفصل في مثل ذلك
 ضربت انا وزيدا المتصل والمنفصل والثاني خلاف المقدار اي لا يكون

من جنس واحد وحرف واحد
 مطلقا دون فاعل من جنس
 جازما صريحا اذا كان في الكلام

اي لا يكون متماخض فيقبل يكون عطف اسم على اسم او نحو ضربت يدي و
 والاول ملزوم المحذورة لكون الحركة فيه عارضة **ن** اي حركت
 التاء واجتماع الحكين بسبب التي التثنية فان قبل فلم لم يعتبر
 سكون التاء بالنظر الى الف التثنية قلنا للضرورة لانه في الطرف
 التاء لانه علامة للتأنيث والاحرف الف التثنية لانه علامة للتثنية
 فاجتبه صورة **الركن** خلاف هو **بد** **اقل** الهمد بدل اللين للعلف
 والعلف قطع من الغنم والحيط الابرة الصغيرة والحيط الابرة
 البكرة **ن** حذف التاء في ضربين **ن** اصل ضربين ضربين فاجت
 التاء واجتماع علامتي التأنيث الى التاء والنون لان النون وان
 كان ضمير الفاعل الا انه علامة تأنيث اسكنت الباء كما مر **ن** بخلاف
 ضليحات **ن** فان قبل لم وجب قلب الف ضليحا **ن** في الجمع قلنا لانه
 اجتمع ساكنان وهما الف ضليح والفاء الج **ن** ولا يجوز حذف كل منهما اما
 الاول فلانها بمعنى الكلمة وهو تأنيثها وليست مثل فاء بعد وعين قل
 ولان رمت فانها ليست بمعنى رائد ما كونها اجزا من الكلمة ولا مثل
 تاء سلمة فان الكلمة لم توضع عليها والثاني فليجمع فان قبل فلم لم يقلب
 واقلنا لكون الباء اخف او نقول الباء يكون علامة للتأنيث كما
 هي **ن** وسوى بين تثنية المطلب والمثنية **ن** اي في اللفظ اذ في

اذا اجتمع على التاء حرفان
 من جنس واحد وحرف واحد
 مطلقا دون فاعل من جنس
 جازما صريحا اذا كان في الكلام

اذ في التقدير فغير ان لان فترجا باعتبار كونه تنبئة للمذكر صيغة وباعتبار
 كونه تنبئة للمؤنث صيغة اخرى فلا يكون منافيا لقوله فيما سبق في العادة
 عشرونها واما نحن وهو تنبئة انا وجمعة من غير لفظ مذكر كان او
 مؤنثا فلا فرق في التقدير **قال** وسوى بين الاخبار **اقول** ان بعض
 المتكلم وانما سمى اخبارا لان المتكلم يخبر عن نفسه يعني ان صيغة المذكر
 والمؤنث واحدة في المتكلم وحده وصيغة المذكر والمؤنث التنبئة
 والجمع واحدة في المتكلم مع غيره **قال** لقله استعمال في التنبئة **اقول** اي
 بالنسبة الى المفرد فان قبل الجمع قبل الاستعمال ايضا بالنسبة اليه قلنا
 لاذ فيه اشتباه لان الجمع اذا كان قلته يستعمل في الثلاثة والاربعة والخمسة
 والاعشرة فاذا كان كثيرة يستعمل فيما فوق العشرة الى ما بلغ فلا تعين
 فيما يستعمل الجمع بخلاف التنبئة فان في حصولها احتياطا لضم امر المتكلمين
 الا الاخر اذ لا يستعمل حقيقة الا في المتكلمين ففيه كلف فلما كان استعمال
 التنبئة قبلها لم يكثر من الالباس الواقع فيها **و** وضع الضمائر للايجاز
 سوى بن ضمير تنبئة الى اطلب والمخاطبة للايجاز والاختصار فلما كان
 ضمير التنبيين واحدا وجب ان يكون لفظها الظاهر ايضا واحدا **قال**
 بعض النحويين بهذا الدليل نعم علم تنبئة الى اطلب والمخاطبة والافعال
 وليس كذلك اذ الوض من وضع صيغ متعددة لمكان متعددة كما كان

لما كان الخرز من الالباس على تقدير الاشتراك في صيغة واحدة بين
 معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لم يقع فيه الالباس كالمتكلم فانه
 ليس فيه الالباس كما خرج بقوله وعدم الالباس فلا حاجة الى التنازع
 فيه في التسوية لقله الاستعمال والايجاز وبغيرهما بل يحتاج الى التنازع
 في التنبئة فيجب ردف قوله وضع الى التسوية بين التنبيين كما يدل
 عليه السياق والسباق والا فالواجب تقديمه على قوله لقله استعمال
 وتاخير من قوله وعدم الالباس كما لا يخفى **و** عدم الالباس في الاخبار
 يعني انما سوى في الاخبار لعدم الالباس فيها لان المتكلم يري
 في اكثر الاحوال ويعلم بالصوت اذا كان الى اطلب غير ناظر الى المتكلم
 بكونه مشغولا بعمل او بغيره اذوا اشتباه صوت المذكر والمؤنث وبالعكس
 فهو اقل الغلب **زيدت** اليهم في ضربتي **اي** زيدت اليهم في تنبئة
 الى اطلب والمخاطبة نحو ضربتي مع ان الغلب ان يقال ضربتي لان علم
 التنبئة الالف واطع الواو والياء هم زائدوا بها حتى لا يلبس الالف ضربتي
 بالالف الاشياء كوا الاشياء واقع في كلامهم كما في قول الشاعر اخوك اخو
 مكاشرة ونحوك حيالك الاله فكيف انت اي اخوك كان اخا المكاشرة
 والاستشهاد فيه ان الالف في اننا الف الاشياء تولدت من مشابهة فيه
 تا، انت فلو لم يزد اليهم يلزم الالباس لانه يعلم انه ضمير التنبئة او الالف

مذكور في بيان الاسباب

الاشياء اقول فيه نظرا انه يلزم منه ان يكون في مثل نصر شي حتى
 يدل على ان الفعالة التثنية لا الف الاشياء فالاول ان يقال
 زبرت اليم في ضربتها فلا يلتبس التثنية المؤنث في الصورة وخصت
 اليم لان اليم قريب من التاء في المخرج واعلم ان الاشياء هي الحركة
 بحيث يتولد حرف وهو اما للتفخيم والتعظيم نحو الله واما لرفع اللبس
 نحو العلم فان اذ قبل العلم يلتبس العلم بالخاص واما لعدم في الوزن
 كواو محذوب لعدم مفعول كلامهم كما يحكي لان تحت انما ضمير
 فان قيل ان ضمير ضربتها هو البارز المتصل فلنا مراده بانها انما
 تحت ضربتها ان ضمير منفصل ليعرف اليم من التاء في المخرج
 لان اليم حرف وفي الشدة والتاء من ما بين طرفي اللسان واهول
 التثنية او من قال انما شقوا فقد سهى لان التاء ليست حرف وفي
 الشدة واعلم ان هذا الوجه يصلح دليلا لتخصيص اليم من بين حروف
 المباني مطلقا لا مجرد زيادة في التثنية وما ذكرناه من زيادة اليم في
 ضربتها لا يحتاج الى التكلف كما لا يخفى فان قيل لم فقت اليم في التثنية
 قلنا لان ما يشبه اليم في حروف العلل اكثر من مثابة ساير حروف
 لانها غنة في الحشو كما انها مودة في الطلق وانما من مخرج واحد
 بالواو وان التاء والتاء ليسا من حروف الزوايد والواو افضل من اليم

من اليم تتعاليها قال بعض المحققين انما خست اليم بزيادة
 في انما تتعاليها فان قيل هذا الدليل ضعيف لان اليم هما
 ليست بزيادة بل هي بدل من الواو واليم في انما ليست بدل
 بل هي زيادة فلا يقياس احد ما على الاخر قلنا معنى الكلام انما ابروا
 اليم في هو كما يحكي في المضمرة افتاروا اليم في جميع الابدان طرداه
 يعني ان القياس ان يي هو ابو ابو واقلما جعلوا الواو ميماء هو
 كان الانسب ان يرا اليم في انما طرداه الباب واعلم ان البصر في
 الضمير انت هو ان التاء والمخفا ولا محل لهما من الابدان البصرين
 واما عند الكوفيين فانت بكما الضمير التاء من نفس الكلمة وقيل ان
 الضمير هو التاء وحده وكان ضمير متصلا فلما اريد ان يقبله زيد عليه ان
 وسمت في ضربتها لانها ضمير الفاعل يعني ان علامة الفاعل الرفع
 في الحوب ولما كان الفعل الماضي مبنيا وكان التاء فيه ضمير الفاعل وكنت
 حركة تشبه الحركة التي هي علامة الفاعل في الحوب في اللفظ والخط وهي
 الضمة وان كان القياس يقتضي ان يبقى فحة المود في المذكر وكسرة
 في المؤنث فان قيل لم اشتركوا المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشركوا
 في الرفع قلنا جربا على منوال المظهر فان قيل ههنا اعتراض من جهتين الاول
 ان المالف في التثنية مطلق والواو في جميع المذكر والنون في جميع المؤنث

بالضم نحو ضربته لانه الضمان ثمرة الاشياء الى اصولها كالنضج والجمع
 قد حذفت الواو **فما كان** ضم اليهم لاجل الواو فله حذفت الواو وجبت
 اليهم الاصل وهو السكون ولم يذم كتب الالف التي يكتب بها الواو
 وقيل اذا حذفت الواو اسكنت اليهم لانه ابلغ في التخفيف لا يوجد
 في الاسم ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان لفظ الفعل يعين لغيره
 والكثير نحو قام زيد فيجوز ان يكون حذام مرة او مرارا بل يكون ثنية
 وصاحبا فاعلة في الحقيقة فله ارادوا التثنية والجمع ثنوا فليجمعوا
 وقصدوا الاوضع متصلا بغيره اتيان نوني التثنية والجمع بعد الالف
 والواو وقح الواو في الجمع في الاخر وما قبلها مضموم فحذفت الواو لان اليهم
 بمنزلة الاسم اذ جعل الفعل المضارع من المميزات على التثنية اسماء خرج
 وخرج وما سبب للاسم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر جنس الاسم وكلام
 الوب او ما قبلها مضموم لكونه مستقلا لا هو فان قيل ان الاسماء
 الستة المضافة لا يجرى بها المتكلم اسماء او اخرها واو ما قبلها مضموم
 فوجد غيرهم في كلامهم قلنا مراده لا يوجد في آخر الاسم واو اصلية
 ما قبلها مضموم الا هو والواو التي في الاسماء الستة زائدة لا واو اذ
 قد يكون الفاعل حالة النصب ويا في حالة الجر او نقول ان اواخر الاسماء
 الستة بالاضافة خرجت عن الطرف لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة

بمنزلة كثر واحدة **قال** كان العطاء **يقول** يعني ان الواو في ضربته
 خرجت من الوقوع في الطرف الذي هو شرط حذفها بسبب انتقال الضم
 كما خرج الياء من الطرف بسبب انتقال الناء بها في عطية فلم يكتب
 قبلها صمزة بان يقال وقعت بعد الالف الزائدة بل يجوز ان يقال
 عطية بلا قلب العطاء بالعين المهملة المقنونة والطاء المعجمة من
 العظم وهو الشدة قبل هو ذو يثنية الكبر من الوزن **قال** لان اصله ضربتين
 اي اصل ضربتين ضربتين مملأ على ثنية كما سيجي في المضمرات ولذا اى
 وكون اصل بالهم ضموا الناء لمناسبة الضم اليهم كذا قال سعد الله كثر
 انها ضمت لكونها علامة فاعل كما مر في ضربتين **قال** لوب اليهم من النون
 لان اليهم من الشفة والنون من الثنايا ومما بين طرفي اللسان ومن
 قال لانها مشفوية بان قد سئى ومن ثمة يعني ومن اجل ان اليهم قرب
 من النون تبدل اليهم من النون كما بدلت النون من اليهم في ضربتين في مثل
 جبري كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الياء كما في شيباء وحم بكر والى
 بهذا التعيين إشارة في قوله مثل وسند كروم ابدال اليهم من النون في بحث
 الابدال ان شاء الله تعالى قيل ان جبري يقرأ بلقط اليهم ويكتب بالنون تبينها
 على الاصل كما يكتب نحو من بعد ذلك في الوان وكذا تبينها باليهم في اللين
 لتصور اللفظ قبل اصله ضربتين **فبطل** هذا على ايم لان اللفظ الذي ذكر

انما قال يجوز اذ يجوز القلب ايضا

اللفظ اما تحقيقا واما تقديرا او تقدم ذكره معنى او كما قبلنا القاب
 بتقديم الذكر اذ شرط الغائب ذلك ثم قسمنا تقدم الذكر الى انواع
 احدها التقدم اللفظي الحقيقي نحو زيد ضرب والثاني التقدم اللفظي
 التقديري نحو ضرب غلامه زيد والثالث التقدم المعنوي نحو من صفا
 كان خير له والرابع التقدم الحكمي كما في خبرك ان نحو هو زيد نطلقوا
 ان الوض من وضع المضمرات الايجاز والاختصار فان منها ما هو على
 حرف ولا شك ان ما قلت هو وفيه كان اخف مما كثر وفيه ورفع
 التكرار ورفع اللبس لا ترى انك لو قلت جاء زيد واكرمت زيدا
 لا يعلم ان زيد الثاني عين الاول او غيره لكن لو قلت جاء زيد واكرمت
 لم يحتمل ذلك ان قيل لم يقل وتفصل المضمرات مع ان الاتصال يتيم
 المستكن والبارز قلنا لما يفهم منه الاتصال اللغوي دون النحوي ثم
 اعلم ان المضمرات ثلثة المرفوع والمنصوب والمجرور فاعلم فروع المنصوب
 منها ما يدخل في الافعال من الماخ والمضارع والمركبها وغيرهما كاستدركه
 والمرفوع والمنصوب والمجرور كلها تدخل في الصفات والمركبها اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المنبهة وافعل التفصيل كاسنبتين ايضا والمنصوب
 والمجرور يتصلان بالذوق والمجرور فقط يتصل بالاعراب الصفة كما
 سيجي بيانه فان قيل لم اطلق المرفوع والمنصوب والمجرور بالمضمرات

بالمضمرات مع انها مبنية والرفع والنصب والجر انواع المرفوع قلنا حازا
 كونها واقعة موقع المظهر وقائمة مقامه وهي ترتقي الى كثر
 جميعا ترتقي الى اسنبتين نوعا من جهة اللفظ وتسعين نوعا من جهة
 المعنى ووجه طرح لانها في الاصل ثلثة احدها مضمرة مرفوعة والثاني مضمرة
 منصوبة والثالث مضمرة مجرورة لانها كناية عن الظاهر وهو ارفع
 او منصوب او مجرور ثم يعبر كل واحد من تلك الثلثة نظرا الى اتصال
 كل واحد منها وانفصالها ضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة
 اي اجعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه حتى يصير ما حصل من
 الضرب ستة ثم اخرج الجور والمنفصل حتى لا يلزم جواز تقديم الجور
 على الجار يعني ما استقر لا التقديم والتأخير في الضمائر كجاء اقتضاها
 كما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد قام وعمر اكرمه
 وضعوا الهم المنفصل من المضمرة يا بالمضمر في المظهر وما لم يجر تقديم
 الجور على الجار في المظهر لم يضعوا المنفصل الجور واذا لم يضعوا له
 لزم جواز تقديم الجار وانه يجر جائز فبقى لك بعد الاخراج ثلثة
 ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو محتمل عند العقل ثمانية عشر مرة
 لكن الكثرة في الغائب والثابت بالثبوت كالثبوت والكل المطب
 والحاطبة في الحكاية بلفظين اي الكثرة بان هذا المرفوع في ضرب واحد

واما المتصل متصلا بالمتصل
 واما المنفصل متصلا بالمتصل

بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض

المتكلم المذكور والمتكلم المؤنث والتقي بلفظ الجمع نحو ضربنا في جماعة
المتكلم والمتكلم المؤنث وفي شتيهما لان المتكلم يصير في اكثر احوال
فيعلم انه مذكر او مؤنث او يعلم بالصوت واما اشتباه صوت
المذكر بالمؤنث وبالعكس ففي غاية العلة فلا اعتداد به كما ترى في كل
بعد اسقاط الستة من ثمانية عشر وجماع المرفوع المتصل اثني
عشرون عا واذ صار المرفوع المتصل الذي هو قسم واحد من تلك
الاقسام الخمسة اثني عشرون عا فيصير كل واحد من الاقسام الاربعة
مثل القسم الواحد المرفوع المتصل فيحصل بفرض خمسة المتصل
الثلاث والمفصلين في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر ستون عا
فثبت **الحرف** في اثني عشر للمرفوع المتصل فان قيل لم قدم به
المرفوع على المنصوب والمنصوب على الجور ولم قدم متصل المرفوع
والمنصوب على منفصلهما فلنا لان المرفوع مقدم ككون حق الفاعل
التقديم وان المنصوب مفعول لما واسطة والجور وبواسطة وان
المتصل مقدم لكونه اخرا ولذا قالوا الاصل في الضمائر الاتصال لزيادة
اختصاره وشدته امتزاج بتعلقه واما منفصل لموجب المرفوع
والمنصوب اذا اجتمعا قدم المرفوع لشدته الاتصال نحو علمت وكذا تقدم
ما هو في حكم الفاعل من المفعول نحو اعطيتك ويجوز اعطيتك اياه واعطيت

بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض
بعضه البعض

واعطيت اياك في الانفصال قال نحو ضربنا **ما** قبل بنو مثال دخول
المرفوع على الفعل ومثال دخول على الاسم مشتق نحو زيد ضارب ضاربة
هو لا تأخذ خبرها واجتماع الواو بين **في** قوله اجتماع الواو بين قوله
لمطلق القلب المتضمن له قوله لكن جعل الواو ميمها وقوله لا تأخذ خبرها
علة للقلب لانه ان قلب الواو ميمها واما قدم منه العلة مع ان
الواو في تأخير ما نظر الى الظاهر من قوله لكن جعل الواو ميمها وقيل حتى
يقع الفتحة على الميم القوي اي قبل ان يعلو سبق التنوين على الالف لئلا
يقع الفتحة التي هي ثقلية في حذفها من حيث انها ذكوة على الواو
الضعيفة وكون الفتحة ضعيفة بالنسبة الى الضمة والكسرة ان قيل
فيلزم قلب واو ميمها لانه العلة قلت ان واو هي تحذف في المعاناة
فلا تعتبر في ثقلها لانه واو دخل الميم في استقامه يعني ادخل الميم
في استقامه ان القياس ان يجي انت انتا انتا انت انتا انتا بالتحذف
لئلا يلتبس الضم بالفتحة كاتر في ضربنا وصل الجمع سواء كان المذكر
او المؤنث عليه في افعال الميم فقبل انتوا وانتن لم تحذف الواو في
انتوا كما ترى في ضربتموا من انه لم يوجد في كلامهم اسم آفدوا ووافلها
مضموم ووقع الادغام في انتن بعد قلب الميم نونا فقبل انتن كما ترى
نونا وفيه **قوله** انما ضم الالف في قوله مع عليه الله لليل على نحو منه وضم اللام

لغة اهل الجاز مطلقا على الاصل ويجعل ما بهى الفا لما كان
 من الاصل في هو ان يقال هو هو اهو واسلم ان الاصل في هي ايضا
 هي هيا بين هذا مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من
 اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فلما اشباع تقوية للاسم
 والضمير هو الحاء وحدها برليل سقوط ما في التثنية والجمع والاول هو
 الاول لان و في الاشباع لا يتحرك اذا عرفت هذا فاعلم ان يا هي
 تجعل الفا وتجعل كسر الحاء في لالفا اذا تعاقب بشئ او كوف
 لا وبها حتى لا يلتبس المؤنث بالذكر واختفت الالف للحذف وتفضل
 الكلام في هذا المقام ان واو هو قلب يا اذا ولى الياء او كسر
 لان الحاء في خفي فلا يكون حاضرا فلو لم يقلب ياؤه الفا لما لبس
 المؤنث بالذكر في هي وعبري يعني لم يعلم ان هذه الصورة التي هي صورة
 هي للمؤنث او اصله هو قلب واو ديا فان قيل لم قلبت يا هي
 في ضربها مع ان التباس انما يلزم ان لو كان ما قبل الحاء مكورا او
 ساكنة قلنا اطراد اللباب فان قيل خذفت الواو في هو اذا تعاقب
 بشئ و قلبت الياء في هي عنده فلم يمس الا مع ان و في
 الخطه وقعت في الطرف في ما قلنا ان في هو مع وقوع الواو على
 الطرف ما قبل المهموم والضم انقل على الياء الضعيف مع ضعفها

حركه واو
 فيهم انهم انما يسمون الياء في هي
 في هو في هي في هي في هي في هي

مع ضعفها في اي مع بقاء ضعف الياء لعدم كون ما قبلها في جعل
 لها قوة كالياء في قلب الواو في دلو قيل الضمير صبح الى الفتح
 نحو ضربت الاضرب في هذا مثال دخول المنصوب الفعل ومثال قول الاسم
 امسوق نحو ضارب ومثال دخول الحرف نحو انه في حاله وانه
 فلهذا لا يقال ضربتك بفتح التاء وضربتني بضم التاء بل يقال ضربت
 نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كأنها في
 ان المضاف في غير المضاف اليه وان كان الامتناع بينهما ولهذا
 اي ولاجل ان المفعول الاول في افعال القلوب ليس بمفعول في الحقيقة
 بل المفعول في الحقيقة مضمون الجملة والثاني وذكر الاول ليرتب الثاني
 عليه قيل في تقدير سلمتك فاضلا علمت فضلك وفي تقدير علمتني ضللا
 علمت فضلك وهذا التقدير ظهر ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة و
 انني غير المجزوء والمتصل نحو ضارب الاضربنا لفظ الجور وكلفظ
 المنصوب المتصل وذلك حكم اباد عليه ووجه ان الجور مفعول
 كالمندوب لكن بواسطة فان قيل لم حمله على متصل قلنا لان الجور لا يرب
 وان يكون متصلا ومثال دخول الجور والحرف كقوله واسم الجار نحو علمه
 نعم مما سبق ان الحرف في والمنصوب به في ان الفعل ومما والجور
 تدخل الصفات والمنصوب والجور به في ان الحرف والجور فقط يدخل

ان ضمير الجار في المنصوب هو الواو في
 المنصوب والمنصوب هو الجار في الواو في
 ان اصل الفعل ان يكون ما قبله واو في
 من ان الواو في المنصوب ان يكون ما قبله واو في

واو اوضح افعال القلوب
 معرفة التثنية بضعفه

خلاف من ضربك فان الضمير في هي في
 في المعنى وان كان واحدا منه فالضمير في هي في

الاسم الجاهل اعلم انك قد عرفت ان الاسم في انت واخواته هو ان و
 باء الحروف اطلقت لتدل على من يولد وكذلك الاسم في هو واخواته اطلقا
 على اللاحق وما في ايك و ايا و اياه فقد اختلفوا فيه فقال بعضهم ان ايا
 اسم ظاهر وقال بواحي انه ظ لكنه لازم للاضافه وقال ابن درسي
 انه متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة وقال الجوزي هو اسم للمضمر
 لا ما بعده كاضافه كقول الكوفيين انا عباد كما ياتي بعده من الكاف والها
 والياء فالضماير عند ضم هي الحروف التي بعده ايا حرف وقال بعضهم ان اياك
 بكماله هو الاسم والختار ان ايا اسم مضمر وما وقع بعده حروف والياء
 هي والياء ذهب سيبويه والافندي ابو علي والمتأخرون كلهم والاقول
 هذه الحروف من الاعراب وانما هي من كالتنوين ونا، النانيت ويا
 النسبة ولكل من العوايف جج ومنا فضات فلا نقول تذكرها الكتاب
 في جعل الواو ياء **ف** لان من القاعدة المقررة ان الواو والياء اذا
 اجتمعا وسبقت احدهما بالكون تغلب الواو ياءا **ا** لان في خبرها
 وان كانا متتابعين لكن بمنزلة المتلين كما فيهما من الحرف هو اجتماعهما
 اما ان لا يخلو ان يكون الاخر هو الواو والياء فان الاول يلزم الحرف من
 ياء لازمة الى واو لازمة وهو انقل كما ان الحرف من الكسر الفتح
 ثقيل وان كان الثاني يلزم الحرف من واو لازمة الى ياء لازمة وهو

في هذا قولنا ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالكون تغلب الواو ياءا لان في خبرها وان كانا متتابعين لكن بمنزلة المتلين كما فيهما من الحرف هو اجتماعهما اما ان لا يخلو ان يكون الاخر هو الواو والياء فان الاول يلزم الحرف من ياء لازمة الى واو لازمة وهو انقل كما ان الحرف من الكسر الفتح ثقيل وان كان الثاني يلزم الحرف من واو لازمة الى ياء لازمة وهو

في هذا قولنا ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالكون تغلب الواو ياءا لان في خبرها وان كانا متتابعين لكن بمنزلة المتلين كما فيهما من الحرف هو اجتماعهما اما ان لا يخلو ان يكون الاخر هو الواو والياء فان الاول يلزم الحرف من ياء لازمة الى واو لازمة وهو انقل كما ان الحرف من الكسر الفتح ثقيل وان كان الثاني يلزم الحرف من واو لازمة الى ياء لازمة وهو

هو انقل كما ان الحرف من الفتح الى الكسر ثقيل فان قيل لم تغلبت
 الواو ياء عند اجتماعها ولم يعكس الامر قلنا لان الياء خفيفة لكن
 لهذا القلب شرابط بعضها عدمية وبعضها وجودية احدها ان يكون
 الواو والياء في نفسية الفعل لانها لم تغلب في يوم في قوله يوم
 اي شديدا الغم والتأني ان لا يكون ما فيه الواو على نحو حيوة اسم رجل
 وصيون لان الاعلام لا تنقل والثالث ان يكون الاولي ساكنة يمكن
 الادغام ويحصل الخفيف الرابع ان لا يكون الياء بدلا عن شيء كما
 في ديوان اي اصله وان لان البديل متأخر عن البديل منه والحكم بنحوه على
 البديل منه دون البديل والخمس ان لا يكون للصغير كاف في اسود تصغير
 اسود فان ابدال الواو فيه ليس بواجب **و** والحرف فوع المتقل اعلم
 ان الضمير فوع المتقل دون الضمير المنسوب والحجور دون الحرف فوع
 مستتر ايضا المنفصل كما يكون بارزا نحو ضربت باركاك وضربا وضربوا
 يستتر ايضا في خمسة مواضع جواز في بعضها ووجوب في بعضها **ف** في الغائب
 هذا وما يعطف عليه كقولنا ان يكون خبر المبتدأ محذوف في تقديره احرا
 في الغائب وان يكون بدلا من قوله خمسة والتأني اولى **س** يستتر الضمير فوع
 المتقل جواز في الغائب المفرد من الماخ والمضارع وامر الغائب ونبيه
 نحو زيد ضرب وزيد يضرب ولبيد ضرب ولا يضرب **و** في الغائبة الى الضمير

في هذا قولنا ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالكون تغلب الواو ياءا لان في خبرها وان كانا متتابعين لكن بمنزلة المتلين كما فيهما من الحرف هو اجتماعهما اما ان لا يخلو ان يكون الاخر هو الواو والياء فان الاول يلزم الحرف من ياء لازمة الى واو لازمة وهو انقل كما ان الحرف من الكسر الفتح ثقيل وان كان الثاني يلزم الحرف من واو لازمة الى ياء لازمة وهو

المرفوع المتصل يستتر جواز ايضا في الغائبة المفردة باضيا ومضارعا
وامرا ونهيا نحو من ضربت وتضرب وتضرب ولا تضرب وانما يستتر
في الغائب المفرد والغائبة المفردة لان الغيبة ضعيفة فاطفة
الحاصل بالاستتار مناسبة له فان قيل لم يقدّم الغائب والغائبة
بالافراد قلنا احتراز عن تشبيههما وجمعهما فان الضمير لا يستتر فيها خرا
عن الانكسار كما سيجي فان قيل لم يعكس الامر قلنا الواجب كونه
اسبقا احق بالحق وسنذكر في الخطاب اي الضمير المرفوع المتصل
يستتر وجوبه في الخطاب المفرد غير الماضي مضارعا وامرا ونهيا نحو
انت تضرب واضرب ولا تضرب فان قيل لم يقدّم الخطاب بالمفرد
وبغير الماضي قلنا اما الاول فلما تروى سيجي تفسيرا واما الثاني فلما سئله
من ان الضمير لا يستتر في الخطاب الماضي وبما تضرع به قد عرفت
ان الضمير المرفوع المتصل يستتر وجوبه في الخطاب المفرد الذي في غير الماضي
بلا خلاف واما في الخطاب المفردة من غير الماضي فغير خلاف فعند الانكسار
يستتر بغير مفردات المضارع في عدم ابراز ضمير ما يقع ان انت تستتر
في تضرع بالياء وعلامه الخطا وفيما ذهب اليه الاخفش نظر لان يديم اجتماع
علامتي الخطا اذ التاء علامة ايضا التثنية الان يقال ان التاء تجردت فيها
للتأنيث واما عن العلامة التي يلمح في اي تلك الياء ضمير بارز للفاعل كواو

كواو يضرعون وعلامته التأنيث والخطا بغيرهم هو التاء فان قيل القياس
يقضي ان تعين التاء للفاعل اي تراء التاء موضع الياء فلم يبرز الياء
قلنا ان علامة الخطاب في اولي اعي التاء منعت عن زيادتها اخرى
فجئت الياء لجبرها في يهزي امة الله سواء كانت صيغة موصولة للتأنيث
او كانت الياء بدل عن الياء في يهزيه هكذا قيل وقيل ان زاي هذا المذكر
وما للتبني وزي بالياء وقالوا في التاء واما زاي بالياء فبدل من زي فعلم
ان الياء للتأنيث وليست التاء بدلا عن الخطاب بل الامر بالعكس لم تزد
في تضرع علامه للفاعل في موضع الياء من حروف التاء مع ان القياس
ان تراء ما يضرع في الشيء كما في الخطاب للانكسار بالتثنية في زيادة
الالف واجتماع النونين في زيادة النون وتكرار التاء في زيادة التاء
وابرزت الياء في تضرع ولم تنو للفرق بينه وبين جمعه اي تضرع ولم
يقف بكما قيل النون فيه سكونه في جمعه اي لم يجز ان يستتر الياء في تضرع
ويقف بالكسر السكون حتى لا يلتبس نونه بالنون الثقيلة او هو بالو كواو
بالنون الثقيلة في الصورة ولم يقف ايضا حذف النون منه حتى لا يلتبس
بالمذكر فان قيل الاولى ان يقتصر على قوله حتى لا يلتبس اذ به يقع الانكسار
بالمذكر الخطاب والمؤنث الغائبة قلنا انما ذكرنا كونه للمؤنث
الخطا بالخطا في الخطاب فان قيل ان تاء سببت الغائبة في التأنيث

يقال في حق امرأة يهزي
امة الامم حادثة

فلا وجه لسؤال السامع

انما يستتر الياء في تضرع
ويقف حذف النون بينه وبين جمعه

فقد فسفنا لانه لو اعتبر الاعراب
لا يلزم ان يلتبس انما يعرف
بانت بدو انما يعرف لم يعلم
سما قبل النون منه

سبب جبرها في يهزي امة الله سواء كانت صيغة موصولة للتأنيث او كانت الياء بدل عن الياء في يهزيه هكذا قيل وقيل ان زاي هذا المذكر وما للتبني وزي بالياء وقالوا في التاء واما زاي بالياء فبدل من زي فعلم ان الياء للتأنيث وليست التاء بدلا عن الخطاب بل الامر بالعكس لم تزد في تضرع علامه للفاعل في موضع الياء من حروف التاء مع ان القياس ان تراء ما يضرع في الشيء كما في الخطاب للانكسار بالتثنية في زيادة الف و اجتماع النونين في زيادة النون وتكرار التاء في زيادة التاء وبرزت الياء في تضرع ولم تنو للفرق بينه وبين جمعه اي تضرع ولم يقف بكما قيل النون فيه سكونه في جمعه اي لم يجز ان يستتر الياء في تضرع ويقف بالكسر السكون حتى لا يلتبس نونه بالنون الثقيلة او هو بالو كواو بالنون الثقيلة في الصورة ولم يقف ايضا حذف النون منه حتى لا يلتبس بالمذكر فان قيل الاولى ان يقتصر على قوله حتى لا يلتبس اذ به يقع الانكسار بالمذكر الخطاب والمؤنث الغائبة قلنا انما ذكرنا كونه للمؤنث الخطا بالخطا في الخطاب فان قيل ان تاء سببت الغائبة في التأنيث

ايضا قلنا ما كان الكلام في لفظه حقن بالذكر الخاطب وان الالباس
 التباس بالافراد الخاطب والغائب متحران في اللفظ وفي المضارع
 ان اي يستر الضمير المرفوع المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا
 سواء كان وحده او مع غيره كخونا انا ضربت وكن تضرب وفي الصفة
 اي الضمير المرفوع يستتر جواز في الصفة مفودا كان او متنى او مجعلا
 مذكرا كان او مؤنثا والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة
 والفعل التفضيل وانما سميت هذه صفة للدلالة على اتصاف الذات
 بالمصدر كخونا وانت او هو ضارب وكن او انتا او هما ضاربان
 وكن او انتم او هم ضاربون وانا وانت او هي ضاربت وكن او انتا
 او هما ضاربتان وكن او انتن او هي ضاربتا كخونا وانت او هو
 وكن او انتا او هما مضروبان او هما مضروبتان وكن او انتن او هي
 مضروبان وكن وانا وانت او هو حسن وكذا في سائر الصفات والالف
 والواو في هذا الموضع ليسا بضميرين كما سيجي وانما استتر في الضمير لانه
 لو ابرز يلزم اجتماع الالفين في المتن والواو بين الجمع والضمير المفود
 للاطراد واستر النون في ضاربتا ومضروبتا تبعاً للمذكور ان قيل الضمير المرفوع
 المتصل يستتر في الطرف والجار والمجرور واسماء الافعال فلم يذكر
 قلنا كنه مقصود على بيان احوال المشتقات واستتر المرفوع يعني

يستتر في الضمير المرفوع
 اي الضمير المرفوع

يعني ان الاستتار لم يقع في جنس الضمير المنسوب والمجرور بل وقع في جنس
 المرفوع لان المرفوع بمنزلة جزاء الفعل شدة احتياج الفعل الفاعل
 فاكثفوا بلفظ الفعل فان قيل الفعل لو دل على الفاعل يلزم ان يكون فعلا
 واسما للدلالة على الحدث والزمان وعيادات الفعل الذي هو غير مقترن
 بالزمان قلنا ليس المراد ان الفعل يدل على الفاعل بل المراد ان الدال على الفاعل
 هو الضمير وذلك الضمير استتر ولم يتلفظا الكفاية في اللفظ بلفظ الفعل
 ان قيل يجب ان يكون ضمير المفود اقل من ضمير التثنية فلم قلنا ان المستر
 في ضرب هو هو وهو اكثر من الفاضل قلنا المستر هو هو مجازي
 العبارة اذ لم يكن ان يوضع للضمير المستر لفظا اقل فغيره بلفظ
 الضمير المنفصل كونه مرفوعا مثله فاستتر في الغائب والغائبة
اقول اي استتر هذا الضمير في الغائب المفود والغائبة المفودة كما مرناهما
 دون التثنية والجمع منها يعني وقع الاستتار في الغائب المفود والغائبة
 المفودة دون تبيينهما وجمعهما لان الاستتار اما ان يكون في التثنية و
 الجمع ايضا او لم يكن في المفودين ايضا لا سبيل الكل من حاله يلزم الالباس
 فاضغن المفود لان الاستتار حفيف فاعطى الحفيف للمفودات بن
 وكثير الاستتار اولى دون المتكلم قيل هذا بدل من قوله دون
 التثنية والجمع مقصود ايضا والمبطل منه غير مقصود فالاولى ان يقال فيه

ما في قوله المستر
 اي الضمير المستر

مخدوف تنزيه واستمر الضمير المرفوع في الغائب دون المتكلم قرينة
 ضعيفة **قول** القرينة فيعمل بمعنى المفعول مأخوذ من المقارنة وفي من
 عداد الاسماء ولذلك دخلت التاء عليها والقرينة ما يدل على وجه الشيء
 لان احدى المقارنتين يلزمه الدلالة على وجهه والآخر فلا ينافي كونها بمعنى
 المعقولة بمعنى الكلام ان الاستتار قرينة اى معقولة بالفاعل ودالة
 على وجود كنهها ضعيفة اذا الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز نائبه ودال
 على وجود الفاعل دالة قوية لانه قريب من الظاهر حيث كونه محفوظا
 والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دالة ضعيفة اذا لا يشارك
 الظاهر في الاستتار قرينة ضعيفة والابرار قوية للمتكلم القوي و
 الخطاب القوي **قوة** المتكلم لكونه مبداء الكلام وقوة الخطاب لكونه منتهى
 الكلام وضعف الغائب لعدم دخله في قبيل الكلام واستمر في طلب
 المستقبل ومتكلم للوقوف ان قيل من استدرك اذ قوله دون المتكلم
 والخطاب اللذين في الماضي يدل على استتار الضمير في طلب المستقبل ومتكلم
 قلنا انما ذكره لتفصيل ما علم التزاما او لبيان علة وهي الوقوف فان قيل كيف
 يحصل بالعكس قلنا انما لم يحصل لضعف المستقبل لكونه فرعاً عن قائله ويستمر
 في هذه المواضع **قوة** اى قال بعض الضميرين ان الضمير المرفوع يستمر في هذه
 المواضع لانه دون غيره لوجود الدليل في تلك المواضع المذكورة دون

دون غيره وهو اى ذلك الدليل عدم الابرار في مثل يضرب اى عدم ظهور
 الفاعل اذا لا بد وان يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فضمير بارز و
 اذا لم يوجد الاول والثاني ممكن ان يستمر لما يبقى الفعل فاعل فاعل
 لم يكن الفاعل في مثل ضرب في يضرب ظاهراً والابرار انهم انهم مستتر
 واذا حقق في هذا الوجه المقام بابرار في قول الكلام والتاء في مثل
 ضربت **قول** عطف على قوله عدم الابرار فان قيل قوله لوجود الدليل وهو
 عدم الابرار شامل لكل فلم يذكر دليلية التاء وغيره قلنا يجب لكن لما
 وجد دليل آخر استدل به **وهو** **قوة** فان قيل لا يذهب
 احد الى ان هذه الحروف اسماء فالفائدة في غيرها قلنا دفعه في قول المتكلم
 لانه لما قال ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربين والالف في ضربا
 والواو في ضربوا والياء في ضربين اسماء في من مظهر اسم ان يتوهم ان التاء
 في ضربت ضربت بكون التاء وغيره اسم ايضا **قوة** والصفة **ال** عطف
 على قوله والتاء وعدم الابرار اى الدليل هو الصفة نفسها في مثل ضرب
 وضاربان وغيرهما لان ضارباً موضوع للمؤد المذكر وعلى هذا التفسير
 لوجود عدم ضربه بالفاعل الظاهرة **قوة** اى لو كانت التاء ضمير التاء
 وجب ضربه عند وجود الفاعل الظاهرة لا يجوز ان يكون للفعل الواحد
 فاعلان اما لان معنى ضربت صدر الضرب فني وعن وق في جريد في المؤد

وقيل ان التاء انما هي ضمير
 بارز في هذا المثال

في رفع لسان التاء

التاء في ضربت تاء بارز
 مؤنث غالبة على ما كان
 مستتر لانه انما هو ضمير
 بارز في قوله ضربت

ومنه ضربت صدر الضرب
 ومنه ضربت صدر الضرب

وما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا بالضرورة وأما الآن الفعل
 ما اسند اليه الفعل فلا يمكن نسبة ما وجه الاستدلال من ان قيل اننا
 نجد اسناد الفعل الى اكثر من واحد في نحو ضرب الرجال وجاء القوم قام
 زيد وعمر قلنا مرادنا انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية
 بفعل واحد من غير بدل وعطف **قال** في مثل فعل **قال** اي لا يجوز ظهوره **قال**
 الامر مخاطب ان قيل قد ظهر فاعل الامر للمخاطب في قوله تع اسكن انت
 قلنا ان انت ليس فاعل لا سكن بل تأكيد لانت المستتر في الدلالة الضمنية
 عليه **قال** اي لدلالة ضمنية كل واحد من الافعال الاربعة على الفاعل المستتر
 فان نفعل بدل عن الفاعل للمخاطب وحكم الامر والنهي كذلك وان الفعلة في
 المتكلم وحده والنون في المتكلم مع غيره بدلان على استئثارنا ونحو فلما
 احتياجه في هذه الافعال الى الابرار فوجب الاستئثار اما في غير ما في ثمر
 كما سبقت الاشارة من ان كل واحد من مواضع الاستئثار **قال** فصل
 في المستقبل **قال** المستأثر المستقبل بفتح الباء وهو اسم مفعول بناء على انك
 مستقبل الفعل لا في بعد زمانك او ان الزمان مستقبله لا ان الصبح و
 ومقتضى الصبح بل المقصود على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء اسم فاعل واعلم
 ان المستقبل هو المضارع وهو فعل دل وضعه على الحدت المقترن بزمانا
 الحاضر والمستقبل على البدلية ويتعاقب على اوله احدى وفاتين بشرط

تعدد المفعول
 كذا فاستعمل
 استعمل ولا يكون

بشرط ان يكونا رائدة على ثلثة اعراف وقصور يربو في المعارف ووجه ترك
 تعريفه وجه ترك تعريف الماضي فان قيل لم قدم على الامر والنهي وغيرهما قلنا
 لانها فروق بالرات ومن المصدر بواسطة واحدة وطريق اشتقاق من
 الماضي انك تريد في اوله احدى الزوايد الاربعة وسبب التفضيل ويقال
 له **قال** اي يقال ما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب وينصر كذا الكلام
 في قوله ويقال ايضا مضارع وبعضهم سماه ايضا غابرا وبعضهم سمي
 الماضي به ايضا لان الغيور من الاشتداد يقال غير الشيء اي مضى وغير الشيء
 اي بقي في الواكيات والكنات فان قيل ان الكنات جمع وانه
 ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا جمع الكنات للثلاث
 والاطراد بقوله في الواكيات او ان الالف واللام اذا دخل على الجمع يفتح
 عنه معنى الجمع ويتناول ذلك الجمع الواحد لانه يراد جنس الاخرى
 هذا فاعلم انه انما سمى المضارع مضارعا لان المضارعة المشابهة وهو
 يشابه الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكما انها اخوان رضاعا
 اما اللفظ فاني سميت اسم الفاعل في الواكيات والكنات وفي تزيينها
 وعدد الواو في نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فمن
 وجهين احدهما في وقوعه صفة للثمة نحو مررت برجل ضارب ومررت
 برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي المضارع فقط بل الجلة

بشرط ان يكونا رائدة على ثلثة اعراف وقصور يربو في المعارف ووجه ترك
 تعريفه وجه ترك تعريف الماضي فان قيل لم قدم على الامر والنهي وغيرهما قلنا
 لانها فروق بالرات ومن المصدر بواسطة واحدة وطريق اشتقاق من
 الماضي انك تريد في اوله احدى الزوايد الاربعة وسبب التفضيل ويقال
 له **قال** اي يقال ما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب وينصر كذا الكلام
 في قوله ويقال ايضا مضارع وبعضهم سماه ايضا غابرا وبعضهم سمي
 الماضي به ايضا لان الغيور من الاشتداد يقال غير الشيء اي مضى وغير الشيء
 اي بقي في الواكيات والكنات فان قيل ان الكنات جمع وانه
 ثلثة فيلزم ان يكون في ضارب ثلث سواكن قلنا جمع الكنات للثلاث
 والاطراد بقوله في الواكيات او ان الالف واللام اذا دخل على الجمع يفتح
 عنه معنى الجمع ويتناول ذلك الجمع الواحد لانه يراد جنس الاخرى
 هذا فاعلم انه انما سمى المضارع مضارعا لان المضارعة المشابهة وهو
 يشابه الاسم من جهة اللفظ والاستعمال والمعنى فكما انها اخوان رضاعا
 اما اللفظ فاني سميت اسم الفاعل في الواكيات والكنات وفي تزيينها
 وعدد الواو في نحو ضارب ويضرب ومكرم ويكرم واما الاستعمال فمن
 وجهين احدهما في وقوعه صفة للثمة نحو مررت برجل ضارب ومررت
 برجل يضرب وفيه نظر لان الصفة ليست هي المضارع فقط بل الجلة

هذا الوجه ينقض ما ذهب اليه السالك نحو تاني وضارب منه

بشرط ان يكونا رائدة على ثلثة اعراف وقصور يربو في المعارف ووجه ترك

بشرط ان يكونا رائدة على ثلثة اعراف وقصور يربو في المعارف ووجه ترك

الوجه الثاني في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

الوجه الثالث في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

اعني المضارع مع قائل المسترفيه وثانيه ما في دخول لازم الابتداء اي
اللام امي مفيد التاكيد خوان زيد القاييم ويقوم فان قيل لم تقدم
يندر مع انما للابتداء قلنا لانه لايج اما ان يدخل مع ان او ما يبيته كلامي
غير جائز لكونه اتم اجتماع الحرفين المتفقين في المعنى وهو التاكيد هنا واما
المعنى فمن وجهين على ما ذكره المحض احدهما انه مثابه باسم الجنس في النعم
واللصوص يعني ان الجنس يحقق بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته
فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاعرا لكل ذكر من بني آدم جا وزر
البلوغ عكس سبيل البذل واذا قلت الرجل باللام يحقق بواحد من اي
بالمفهوم كما يحقق المضارع بسوق والسين واللام بعد ان كان صاعدا
للزمان الحاضر والمستقبل وثانيهما انه مثابه بالعين في مطلق الاشتراك
فكما ان العين مشتركة بين الذئب والجاربه وكفه الميزان والباصرة
والشمس وضار الشئ كذلك المضارع مشترك بين الحال والمستقبل على الاصح
واعلم ان المراد بالي ال اجزاء من طرف الماضي والمستقبل يعقب بعضه بعضا
من غير طمطمه ونزاع والحاكم اجزئها في ذلك هو العرف ولذلك يقال
زيد يصنع حينما يكون في الصلوة مع ان بعض اجزائها ماض وبعضها
مستقبل والآفل وجودها في الحقيقة كالحال صفة حادثة لانه اذا
منع آخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر بينهما

الوجه الرابع في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

الوجه الخامس في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

الوجه السادس في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

الوجه السابع في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

بينهما شئ يسمى حالا واعلم ان الوجود المذكور ينقص جميعها بالماضي لكنه
لا يضر كونها وجهيا بتسمية المضارع مضارعا لان الاطراد ليس لازم في تسمية
اذا اعتبار التناسب في التسمية تنزج الاسم على غيره حال الوضع الا انه يضر كون
المضارع محوبا بسبب التثنية كما سلف فوجب بيان وجهه في الماضي وهو
ان المضارع معان متعاقب على صفة وهي كونه مأمورا به نحو ليفرب وعلة
نحو جنك لتكرمي ومستأنفا نحو لانه تهب انت تقتل كما ان الاسم معان
يتعاقب العواص وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فهذا اشتراك في الالفاظ
وبينت الالف لما وجب الخالفية بين الماضي والمضارع لاختلاف
معناها وتلك الخالفية اما ان يكون ينقص الحرف او بزيادة لاوه للاول كما بين
في المتن فتعينت الزيادة وتلك الزيادة انما كانت في الاول دون الآخر لما
ذكر في الكتاب ولم يكن في الماضي اي لم يكن المزيد عليه شيئا والجوهر مستقبلا لما
عرفت في المتن ايضا ولم يكن الزيادة في الحرف لتلازم الزيادة او كانت في
المردوالتين لكثرة دورها في استعمالهم في الكلام اذ التثنية لا يخلو عنها او عن
بعضها اذ الحركات وكما بانها تجري النفس استنباطا من ما مستلزمه
للحقة الجارية للنقل النشئة من الزيادة والحديث اما العاقل المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن الغائب والغائبة او عن الخطاب المخطبة طيبوا الان لم يرد
في الاول ووقا تل على المضارعة على من المعازي ياعلى طريقهم في طيب الجازر

الوجه الثامن في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

الوجه التاسع في تسمية المضارع
بالمضارع في قوله تعالى
وَيَوْمَ تَنفَخُ الصُّفُوفُ فَتَأْتِي السُّبُبُ

ما اقصوا وفي العلة تلك الدلالة لما ذكرنا فثبت ان الالف للمتكلم وحده
لان الالف الى اوة لم يجعلوا الالف حمزة باعطاء الحركات لا متناع الالف
بالكن و عيبت الواو اي عيبت الواو الى طيب مطلقا لكونها من
منتهى الخارج وهو الشفة ثم قلبت الواو يا لانها كثيرا ما يتبدل من الواو
كقوله ان يجمع المبررات وتجاه يجمع التلقا والاصل رات ووجه حتى لا
لا يجمع الواوات وهو مستكره لان الصوت الحاصل من اجتماعها ينسب شجاع
الكلب واما كونه قوله او او او ونحوه فيلحق ذلك الاجتماع المستكره لان
قطع او او العطف لما يتعذر فيه لعدم الاجتماع في كلمة واحدة صار كان
الواو او لم يجمع فيه او لان الواو الثانية فيه كسنة يمكن ادغامه في الثالثة
فيندفع الحذف بالادغام في الوصل وانما قلنا حتى لا يجمع الواو لان الواو او او
تقع فاء الكلمة نحو وجل و وعد فلو زيرت عليها واو اخرى لعلامة الاستقبال
ثم دخلت عليها الواو العاطفة لاجتماع الواو فيكون و و و جل برزق النام
وقلبت فيما لم تقع الواو لا طراد الباب وجعلوا التاء المقلوبة من الواو علة
للخطب اذا وفقت هذا فاعلم ان قول المتكلم فيما سبق والمخاطب منها والغائب
فيما يأتي يعم المذكر والمؤنث سواء كان المخاطب والغائب فودها او متناهما
او جمعا فان قيل لم قال الواو للمخاطب مع ان هذا الواو انما ابرلت في التاء
للغائبة والغائبين ايضا قلنا ان الواضع وضع الواو للخطب ثم ابرلت

ثم ابرلت تاء واما الغائبة والغائبين فاتبعتا بالمخاطب ثانيا وقال بعضهم
التاء في الغائبة والغائبين تاء التانيث الساكنة فلم تقع في الالف
حركت لتعذر الالف بالساكن فان قيل لم اتبعنا بالمخاطب مع ان الالف فيها
الياء لجبرها في معنى علامة للتانيث قلنا انما لم يجعل الياء علامة للتانيث
بالغائب الغائبين وان كانت تنيثان بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين
الا ان هذا السهل اذا التباس باقرب الشكل مع ان اتباع الغائبة و
الغائبين بالمخاطب اول من اتبعها لانهما لا يشتركان في الاخر في جعل التاء
علامة كونه ضرب وضربنا وضربت فان قيل لم نرد التاء في جميع الغائبة مع
ان الاطراد مطلق قلنا لا يرم اجزاء التانيث التاء والنون
من غنة اي المستكرههم اجتماع الواوات قبل التنازع في اول كلمة واو ولم يوج
الواو الزائدة في اول من كل كلمة باستقرار الكلام والوب والاستقرار في عند
العلماء فكلم او او و رنن اصل الورد مثل اسم بلدة وغير هو الرامية اي
الامر العظيم وعيبت الياء للغائب **اول** اي عيبت الياء للغائب فودها
كان او شخ او جوعا وجمع المؤنث الغائبة لان الياء من وسط الفم ولان
مخرج الياء متوسط بين مخرج الهمزة والواو وذكر الغائب دائريين المتكلم
والمخاطب فناسبت الا انه يدل على هذا الغائبة والغائبين كما عرفت
واعلم ان اطراد من الغائب في المتكلم والمخاطب بشي الخاخر الذي ليس بمتكلم

من غنة اي المستكرههم
اجتماع الواوات
قبل التنازع في اول
كلمة واو ولم يوج

ما اطلق الغائب عليه من وجب المتعذر و
انكر اية واطلاق اصحابنا في ذلك
الروية

ولا فاطب اعترض بان اليا يستعمل في الواجب ثم يجوز فعل الله ما يشاء بحكم
 ما يريد ولا يظن عليه الغائب عند الحاجة وانما لا يسجد ذكره في ذلك علوا
 كبيرا وانتم قلتم اليا للغائب المذكور يمكن ان يجاب عن الاول بان الطلاق
 الغائب عليه ثم على مذهب المعتزلة والكراهية فانهم يقولون اذا دل العقل
 على ان معنى اللفظ ثابت في حقه ثم جاز الطلاق في ذلك اللفظ عليه سواء ورد
 به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اليا بنا جليكون
 الغائب عليه ثم في بحث الرواية في الرد على المنكرين يقولون وقياس القياس
 على الشاهد فالكسر يمكن ان يجاب عنهما بما ان المراد به اللفظ فاذا اظنت
 الله بحكم فالتلفظ عند الغائب لانه ليس بمتكلم ولا في طلب واذا كان
 مع يزد اما حقيقته نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمر نفعل او اعتبارا
 لان المتكلم يستعمل منه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في وضع
 التعظيم ثم بلا نفسه منزلة لاجل ان يكون قوله ثم نحن نقص عليك
 عن هو اليشوم اليشوم فغير الالف وهو اوه الصوت الخارج عنه ويسمى
 غنة فالنون غنة مخرج اليشوم اذا كانت ساكنة كما ان دوق العلة مودة
 في الخلق وقيل غنت النون له لئلا يفتق بينهما وبين كنه عا قيس ما قيل
 في تعيين الالف للمتكلم مودة ولذا ترك ذكره في ففتح هذه الالف
 ان اذ وف التي تسمى في الاصطلاح الزايد الرابع وهي التي تجوز انين وتسمى

في قوله تعالى ولا فاطب اعترض بان اليا يستعمل في الواجب ثم يجوز فعل الله ما يشاء بحكم ما يريد ولا يظن عليه الغائب عند الحاجة وانما لا يسجد ذكره في ذلك علوا كبيرا وانتم قلتم اليا للغائب المذكور يمكن ان يجاب عن الاول بان الطلاق الغائب عليه ثم على مذهب المعتزلة والكراهية فانهم يقولون اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه ثم جاز الطلاق في ذلك اللفظ عليه سواء ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اليا بنا جليكون الغائب عليه ثم في بحث الرواية في الرد على المنكرين يقولون وقياس القياس على الشاهد فالكسر يمكن ان يجاب عنهما بما ان المراد به اللفظ فاذا اظنت الله بحكم فالتلفظ عند الغائب لانه ليس بمتكلم ولا في طلب واذا كان مع يزد اما حقيقته نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمر نفعل او اعتبارا لان المتكلم يستعمل منه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في وضع التعظيم ثم بلا نفسه منزلة لاجل ان يكون قوله ثم نحن نقص عليك عن هو اليشوم اليشوم فغير الالف وهو اوه الصوت الخارج عنه ويسمى غنة فالنون غنة مخرج اليشوم اذا كانت ساكنة كما ان دوق العلة مودة في الخلق وقيل غنت النون له لئلا يفتق بينهما وبين كنه عا قيس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم مودة ولذا ترك ذكره في ففتح هذه الالف ان اذ وف التي تسمى في الاصطلاح الزايد الرابع وهي التي تجوز انين وتسمى

في قوله تعالى ولا فاطب اعترض بان اليا يستعمل في الواجب ثم يجوز فعل الله ما يشاء بحكم ما يريد ولا يظن عليه الغائب عند الحاجة وانما لا يسجد ذكره في ذلك علوا كبيرا وانتم قلتم اليا للغائب المذكور يمكن ان يجاب عن الاول بان الطلاق الغائب عليه ثم على مذهب المعتزلة والكراهية فانهم يقولون اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه ثم جاز الطلاق في ذلك اللفظ عليه سواء ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اليا بنا جليكون الغائب عليه ثم في بحث الرواية في الرد على المنكرين يقولون وقياس القياس على الشاهد فالكسر يمكن ان يجاب عنهما بما ان المراد به اللفظ فاذا اظنت الله بحكم فالتلفظ عند الغائب لانه ليس بمتكلم ولا في طلب واذا كان مع يزد اما حقيقته نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمر نفعل او اعتبارا لان المتكلم يستعمل منه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في وضع التعظيم ثم بلا نفسه منزلة لاجل ان يكون قوله ثم نحن نقص عليك عن هو اليشوم اليشوم فغير الالف وهو اوه الصوت الخارج عنه ويسمى غنة فالنون غنة مخرج اليشوم اذا كانت ساكنة كما ان دوق العلة مودة في الخلق وقيل غنت النون له لئلا يفتق بينهما وبين كنه عا قيس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم مودة ولذا ترك ذكره في ففتح هذه الالف ان اذ وف التي تسمى في الاصطلاح الزايد الرابع وهي التي تجوز انين وتسمى

وتسمى ايشاد وفي المضارعة ليعمل مثل ما بين المضارع وبين الاسم بغير
 فتحت طفة الفتحة لانه لا مجال لان يكون ساكنة لوقوعها في الابداء لا يكون
 لانه يلبس المضارع بلفظ تعلم مع ان الكسر ثقيل والمضغومة لئلا يلبس
 المعلوم بالجهول في مثل تعلم ويلزم النقل ايضا فتعينت الفتحة في حقه
 الالف الرابع والمراد بالرباعي منها ما كان ما فيه على اربعة اوقاف مطلقا وهو
 فعله وحقايقه والافعال والتفصيل والمفاعلة يعني ان دوق المضارعة
 مضغومة فيهن لانه لا مجال للسكون كما مر والفتحة لانه يلبس مضارع المريد
 مضارع الافعال بمضارع الجدة نحو يضرب فانه لا يعلم ان ما فيه ضرب او ضرب
 ولكن نقلته لان من جملة اوقاف اليا واذا كسر يلزم اجتماع الكسرة
 فتعنت الضم وهو وان كان ثقيل لكن لم يبلغ في النقل مبلغ الكسرة عليها
 او لان الضم فرع بالنسبة الى الضمة لان الثقيل فرع للثقيل والرابع فرع للثاني
 هكذا قيل وفيه نظر لان هذا انما يكون دليلا على انه يبدع الشذوذ اذ ان يقال ان
 الرابع فرع الثاني لان الشذوذ مقدم عليه فحقة بسبب قلته دوق ولكنه
 يلزم ضم دوق المضارعة في الخامس والسادس هذه العلة وقيل انما تمت هذه
 اوقاف في الرباعيات لقله استعماله بالنسبة الى الشذوذ في وضع فصار اثنان
 وان كان فروعا وقيل الاستعمال لكثرة دوقه فلو ضمت فيهن ايضا يلزم
 النقل وكذا في الكسر اما بهر بق الصلة ببق يعني انتم قلتم ان دوق المضارعة

في قوله تعالى ولا فاطب اعترض بان اليا يستعمل في الواجب ثم يجوز فعل الله ما يشاء بحكم ما يريد ولا يظن عليه الغائب عند الحاجة وانما لا يسجد ذكره في ذلك علوا كبيرا وانتم قلتم اليا للغائب المذكور يمكن ان يجاب عن الاول بان الطلاق الغائب عليه ثم على مذهب المعتزلة والكراهية فانهم يقولون اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه ثم جاز الطلاق في ذلك اللفظ عليه سواء ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اليا بنا جليكون الغائب عليه ثم في بحث الرواية في الرد على المنكرين يقولون وقياس القياس على الشاهد فالكسر يمكن ان يجاب عنهما بما ان المراد به اللفظ فاذا اظنت الله بحكم فالتلفظ عند الغائب لانه ليس بمتكلم ولا في طلب واذا كان مع يزد اما حقيقته نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمر نفعل او اعتبارا لان المتكلم يستعمل منه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في وضع التعظيم ثم بلا نفسه منزلة لاجل ان يكون قوله ثم نحن نقص عليك عن هو اليشوم اليشوم فغير الالف وهو اوه الصوت الخارج عنه ويسمى غنة فالنون غنة مخرج اليشوم اذا كانت ساكنة كما ان دوق العلة مودة في الخلق وقيل غنت النون له لئلا يفتق بينهما وبين كنه عا قيس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم مودة ولذا ترك ذكره في ففتح هذه الالف ان اذ وف التي تسمى في الاصطلاح الزايد الرابع وهي التي تجوز انين وتسمى

في قوله تعالى ولا فاطب اعترض بان اليا يستعمل في الواجب ثم يجوز فعل الله ما يشاء بحكم ما يريد ولا يظن عليه الغائب عند الحاجة وانما لا يسجد ذكره في ذلك علوا كبيرا وانتم قلتم اليا للغائب المذكور يمكن ان يجاب عن الاول بان الطلاق الغائب عليه ثم على مذهب المعتزلة والكراهية فانهم يقولون اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه ثم جاز الطلاق في ذلك اللفظ عليه سواء ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اليا بنا جليكون الغائب عليه ثم في بحث الرواية في الرد على المنكرين يقولون وقياس القياس على الشاهد فالكسر يمكن ان يجاب عنهما بما ان المراد به اللفظ فاذا اظنت الله بحكم فالتلفظ عند الغائب لانه ليس بمتكلم ولا في طلب واذا كان مع يزد اما حقيقته نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمر نفعل او اعتبارا لان المتكلم يستعمل منه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في وضع التعظيم ثم بلا نفسه منزلة لاجل ان يكون قوله ثم نحن نقص عليك عن هو اليشوم اليشوم فغير الالف وهو اوه الصوت الخارج عنه ويسمى غنة فالنون غنة مخرج اليشوم اذا كانت ساكنة كما ان دوق العلة مودة في الخلق وقيل غنت النون له لئلا يفتق بينهما وبين كنه عا قيس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم مودة ولذا ترك ذكره في ففتح هذه الالف ان اذ وف التي تسمى في الاصطلاح الزايد الرابع وهي التي تجوز انين وتسمى

في قوله تعالى ولا فاطب اعترض بان اليا يستعمل في الواجب ثم يجوز فعل الله ما يشاء بحكم ما يريد ولا يظن عليه الغائب عند الحاجة وانما لا يسجد ذكره في ذلك علوا كبيرا وانتم قلتم اليا للغائب المذكور يمكن ان يجاب عن الاول بان الطلاق الغائب عليه ثم على مذهب المعتزلة والكراهية فانهم يقولون اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه ثم جاز الطلاق في ذلك اللفظ عليه سواء ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر ايضا من اصحابنا على ان اليا بنا جليكون الغائب عليه ثم في بحث الرواية في الرد على المنكرين يقولون وقياس القياس على الشاهد فالكسر يمكن ان يجاب عنهما بما ان المراد به اللفظ فاذا اظنت الله بحكم فالتلفظ عند الغائب لانه ليس بمتكلم ولا في طلب واذا كان مع يزد اما حقيقته نحو انا وزيد نفعل ونحو انا وزيد وعمر نفعل او اعتبارا لان المتكلم يستعمل منه الصيغة اعتبارا لنفسه في الغائب ويستعمل في وضع التعظيم ثم بلا نفسه منزلة لاجل ان يكون قوله ثم نحن نقص عليك عن هو اليشوم اليشوم فغير الالف وهو اوه الصوت الخارج عنه ويسمى غنة فالنون غنة مخرج اليشوم اذا كانت ساكنة كما ان دوق العلة مودة في الخلق وقيل غنت النون له لئلا يفتق بينهما وبين كنه عا قيس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم مودة ولذا ترك ذكره في ففتح هذه الالف ان اذ وف التي تسمى في الاصطلاح الزايد الرابع وهي التي تجوز انين وتسمى

تفتح فيما وراء الأبواب الأربعة وقولهم يهرب من تلك الأبواب المذكورة
مع ان ووف المضارعة مضمومة فيه والباب ان يهرب من تلك الأربعة
اي من باب الافعال لانه في الاصل اراق يهرب من الازاحة يبعث القلب فرب
الحاء على خلاف القياس مضارعا يراق يهرب من الازاحة والامر اراق والنهي
لا يهرب وفيه لغة اخرى اراق بقلب الهمزة ثا لا فادجها في المخرج يهرب من
الحاء لانه اصله ياربى فلما قلبت الهمزة ثا لم يلزم اجتماع الهمزتين في التكلم
هراقه فهو هريقا وذلك محرق بفتح الهاء فيهما والامر محرق والنهي لا يراق
وفيه لغة اخرى اراق يهرب من اراق بقلب الهمزة ثا ولا ثم حذف
الالف وللزوم للحاء صارت كلها كأنها من نفس الكلمة ثم اني بالهمزة في الافعال
ان قيل اما كلمة فيما معنى الشرط فالجاء الجزئية لانه جوابا فلم يخل فاصل
يربى قلت ان ترك الفاء انما وقع من النسخ ولذا وجدت في النسخ القولية
على ان المراد بالتزوم الثبوت الاكثري لا الوجوب **وتكسر ووف المضارعة**
في بعض اللغات **اي** فيما عدا لغة بني اسود لقبوا هذه اللغة بلغة تعليم و
بنو اسود يكسرون الباء ايضا اذا كان بعد ياء او في لغتي اهل البياض
بالا في **قال** للامثلة على كسر عين الماضي **اقول** عيتت ووف المضارعة دون
غيره باللامثلة على كسر العين في الماضي لاخصار راندة والتعريف في الزيد اول
فان قيل لم حذف على كسر العين ولم يبق على كسر العين والهمزة او كسرة

او على كسرة الحاء ان كسرة حروف المضارعة في السداسي وبعض السداسي للامثلة
على كسرة الهمزة في الماضي قلنا ترك ذكر الهمزة التقاء بذكر العين ووجه الاقتضاء
به كون العين اصلا في الاصل على ان في بعض النسخ وقع ما ذكرت وفي
مثل تنقلد وتنابعد وتنجر **اذا** اجمعنا **نا** في اول مضارع تفضل وتفضل
وتفضل وذلك قال كونه نفل في اطب والمخاطبة مطلقا او الثانية للهمزة
والمتنابة احريهما **نا** المضارعة والثانية التي كانت في اول الماضي فيجوز
اشتباها وهو الاصل للامثلة كل واحد منهما على معنى ويجوز حذف احدهما
كقوله تع فانت له تقدي اي تقدي فانه تركم نارا تلتظ اي تلتظ و
لا تها ونوا الحاء ولا تها ونوا والاشباها والاشباها ولا تها ونوا فاما قلنا يجوز
حذف احدهما لانه لم يزم اجتماعهما فقد فوض ما بالادغام بالحذف لا بسيل
الا الاول لانه لو ادثت الاول بعد اسكانها في الثانية يلزم اجتماع الهمزة
لتنعز الا بتوا بالساكن والحذف اسهل واولى من اجتماع الجانبين وادعا
والا تبيان بالهمزة على ان همزة الوصل لا تدخل على المضارع على ما علمت به من النسخ
من شبهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل عليه بخلاف الماضي
فانه قليل الشبهة ولذا جاز دخولها عليه كقوله فاق مع ان وقوع الحذف في
القرآن دليل الجواز قل سعد الملة والذين اختلفوا في الحذف في ذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاول في المضارعة وحذفه في ذهب

والثانية في المضارعة
والثانية في المضارعة

ملكه وتفضل فاقه احدنا
من ابا تفضل وسمايل

وذهب الكوفيون الى انه هو الاول لان الثانية للمطاوعة والمشاركة ومنها
محل لكن الاول حذف الثانية لان رعاية كونها مضارعا وجه لان النون
الاستفاد انما هو الرلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ والمطابقة
وتسائر معاني الابواب فانما هي عارضة عليه من ان الثقل انما يحصل عند
الثانية فافتار المضرب البعيرين ولذا قال يجرى الناء الثانية واسلم
ان المضرب انما هو مثل ثقله وتباعده وتبخر بلفظ المبني للفاعل للتبني على
ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفرقين لانه خلاف الاصل
فلا يتركب الاء الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل على اكثر احتمال
من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى ولما لو حذف الناء الاول المضمومة من
المبني للمفعول لا يتسبب بالمبني للفاعل المحذوف عنه الناء لان الفارق بين الناء
المضمومة ولو حذف الناء الثانية لا يتسبب بالمبني للمفعول من مضارع فعل
ومفعول سوى المخاطب وسوى بين موزونيهما وتبنيهما في وجود
الناء كما مر فان قيل المناسب ذكر هذا البحث في تعيين الناء للمخاطب قلنا
كان له كلام طويل آفة او نقول ان الناء في الغائبة ناء التانيث الساكنة
على ما قال بعضهم كما مر لا الناء المبني من الواو والاحاجة لا يبراد منه
لاستوائهما في الماخ في اي استواء المخاطب والغائبة في ما بينهما في وجود كون
الناء علامة لهما لا في كونها وسكونها ولكن لا يسكن الناء وغائية المستقبل

في غائية المستقبل كما سكن في غائية الماخ لضرورة امتناع الاء الساكن
ولا يطمح ليردول الاستواء حتى لا يتسبب **الاقال** موافقة بينها وبين اقوالها
الاقال اي بين الغائبة والمتكلم والمخاطب والغائب او بين مابه الاستواء
الناء وبين الهمزة والنون والياء حاصل الجواب وان لزوم الالتباس كان
فيه فائدة في آفة المستقبل فان قيل ان النون انما تدخل بعد اللام في
الواو والياء قلنا ان هذه الحروف لما كانت ضمما لبرفعه اعل كانت شديدة
الاتصال بالفعل فجاز اطلاق الاء علامة للرفع **يعني** ان النون
في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون عوض عن الحركة في يفعل اي
في موزون كل واحد منها وانما حذف النون من الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه
الافعال معربة لبقا بمضارعها بالاسم بعد حروف هذه الضمائر ولم يكن ان يتصل
اللام محل الاغراب لما ذكره من ان اللام كانت بمنزلة الوصل والافعال
لا يكون في الوسط وان هذه الضمائر يقتضيه كون اللام على وجه مخصوص فان
الافعال توجب كونها مفتوحة والواو مضمومة والياء مكسورة ولان بعض
اغراب الجزم ولو اوجي عليها لزوم التقاء الساكنين ولا يمكن حذف احد هما
ولم يكن ايضا ان يجعل هذه الضمائر محل الاغراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الفعل وحمل الاغراب يجب ان يكون من نفس المصوب ولان بعضها
لا يقبل الحركة اصلا وبعضها يستقل عليه بعض الحركات لزوم زيادة حروف

على ان يكون مخاطب المضارع من المبني للفاعل واما بفهم الياء الثانية على ان يكون
 غائب المضارع من المبني للمفعول والفعل بفتح الفاء لانه مصدر وبكسر الفاء
 اسم لقسم من اقسام الكلمة استر ز بين الافعال الجزئية والنهي فورا عن
 الفاعل استر از بين قسم المبني للمفعول كنه بفتح النون الغائب والمخاطب
 وعند بعضهم الفاعل المستكتم ايضا فان قيل لم يخص بالمبني للفاعل الاوّل
 ترك قول عن الفاعل بفتح النون للمفعول قلنا انما خصه لكونه اكثر وقوعا
 قبل التوقيف يتناول الامر المبني للمفعول لان المراد بالفعل معناه الا ان
 لاما احدث الفعل فان قيل تعريف الامر بانه ما يقع له قول مثل غفاته في
 موقع الدعاء ومثل الطلب منك الفعل وكو كتب عليكم القيام وغير
 جامع لا فرق مثل ترك قلنا المراد بالامر صيغة وضعت للمطلب ومعنى
 اترك كف النفس وهو فعل من افعالها فان قيل لم قدم الامر والنهي على
 الفاعل والمفعول غيرهما قلنا لانها فعلان كما في المضارع والاولان
 صورة المضارع باقية في الامر الغائب والنهي اولانها اكثر تفرقا قل
 لا يضر بليض اي بليض بليض بليض بليض بليض بليض بليض بليض بليض
 اضر باضر بواضر بواضر بواضر بواضر بواضر بواضر بواضر بواضر بواضر
 من تجوز في الامر المستكتم في المعلوم واما قدم الامر الغائب على المخاطب لانه
 صورة المضارع باقية فيه اولان محبوب بالاتفاق اولان الغائب مقدم

مقدم على المخاطب في الماضي والمضارع كما مر في فصل الماضي واعلم ان الامر
 ان كان حاضرا يسمى امرا بالصيغة في الاسطرلاب والافسح باللام قد ينفذ
 اللام للمفروزة واجاز الواء عند غيرنا ايضا مستدلا بقوله تعالى عبادي
 الذين امنوا بعباد الصلوة اي بعبادوا ولم يكن جزمه لكونه جواب الامر
 لان القول لا يصلح ان يكون سبب الاقامة لمناسبة بينهما فان
 قيل ان المقصود الامر من مشتقات المصدر في صدر الكتاب ومنها قوله بانه
 مشتق من المضارع قلنا ما ذكره في صدر الكتاب بفتح الميم المشتق باللام و
 بالواو سطة ومعنى كلامه ههنا ان الامر انما اشتق من المضارع بالوات دون
 الماضي لمناسبة بينهما في الاستقبال اما المضارع فظا واما الامر فلان الشان
 افا يامر بما لم يفعل بعد واما قوله يا ايها النبي اتق الله فله واما ما حصل
 فيه جزمه مع الاستقبال فيل لا يجوز ان يوصف الامر من الماضي لانه يؤدي
 الى تحصيل الحاصل الى تكليف ما لا يطاق لان ايجاد الموجود من هذا الشخص
 بالنسبة الى الماضي اما انه لم يستفاد مطلقا ابتداء فليكون اقرب الى الضبط
 قال زهير اللام في امر الغائب اي زهدت اللام للمطلب في الامر الغائب في
 اول المضارع كما سنذكره هو بيت السمان او الهوا وان كان من الباب
 الرابع يكون بمعنى الجت وان كان من الثاني يكون بمعنى السعد والسقوط و
 المراد ههنا هو الاول والسمان في سميته والموصوف في ذوقه الى السماء السمان

نقل من قول
 بعض السقط الى السعد

فثبتني ان جعلت تلك النسا الشيب قبل وقت الشيب اما كثره مصابي
 من اوله فلهذا ما بدت وقوله قدما بك القاف وسكون الال بمعنى الزمان
 القديم وبفتح الال مصدر من قدم بهم الال والمقصود هو الاول المطر
 الثاني حال من المفعول في شيبني فان قيل لم وجد في النسخ العجوة بعد
 البيت قوله اي وفي هويت السمان قلنا التعيين وفي الزيادة من بين
 وفي البيت للابن كونه وفي الروايد مجموع وفي البيت ونقل
 عن امراد انه قال سالت ابا عثمان المازني عن وفي الزيادة فاشهدنا
 البيت فقلت اسالك عن وفي الروايد تشدني بيتا فقال يا امر قد
 اجبتك مرتين وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان بل معناه
 اذا اريد زيادة وفي من خرج من الاصول وغيره الا في ما نازعا منها الامت
 غير ما فان قيل لم اختصت تلك العشرة بالزيادة دون غيرها قلنا لان اولي
 الحروف بالزيادة وفي المدوسات الحروف منها مشبهة بالالفاء جاورة
 للالف في الخرج كالفاء واللام وان كان مجهولا كنهب النون وقرب
 في الخرج ولذلك ثم في النون كونه من ذلك والبين من وفي الموصية
 والليم من خرج الواو والنون قريب من الواو في الخرج وبشبه وفي
 العلل في الامتداد وكثر اللام **اشارة** الى جواب سوال وهو ان في
 حروف المعاني الواردة على حيا واحدا البناء على الفتح كثره الاستعام لان

في الزيادة
 في الروايد
 في النسخ
 في المعاني

لانه في السكون فلم تفتح لام الامر بكثرة وتقرير الجواب ان لام الامر
 مشبهة بلام الجارة في الصورة ووجه المثبت ان الجرم في الالف
 الجرم في الاسماء لانها مشتركان في الرفع والنصب وفي الاسم جرم وليس
 جرم لان الجرم انما يكون حرف الجاء او بالافادة ولا محل للمثبت في الجرم
 بل فيه الجرم فيكون الجرم في الفعل بمنزلة الجرم في الاسم فيكون عام في الجرم
 بمنزلة عامل الجرم فثبت ان لام الامر بمنزلة اللام الجارة ومن اية
 فكما ان اللام الجارة في الاسماء تكثر في كل منظر كذلك يكسر الامر
 وانما قلنا اذا دخل على المنظر تكسر لان اللام الجارة اذا دخل على المنظر تفتح
 فان قيل لم كان كذلك قلنا انما كثر في الاول فربما بين وبين اللام الابتداء
 ولم يفعل الامر بالعكس لان في كسر اللام الجارة رعاية لثابت على الفتح
 في التثنية على الاصل اذ لا تدخل اللام الالبته التي في المنظر فيلزم التثنية
 اسكت بالواو والفاء اي كثيرا ما سكن لام الامر بالواو والفاء والعين
 لكون اتصالها بما بعدهما اشدها لكونها على حرف واحد فصا الواو واللام و
 حرف المضارعة وكذا الفاء معها الكلمة واحدة على وزن فاعل وكلاهما
 مما عين مكسورة وفاؤه مفتوح فتخفف بسان العين وانما في كل منهما
 لكونها حرف عطف مثلها لكن لا يكثر السكون بعد كونها وفي اكثر من
 واحد وكذا كان اكثر القواعد على التحريك في قوله ثم هو يوم القيمة من المحررين

من اوله فلهذا ما بدت
 في الروايد
 في النسخ

في الزيادة
 في الروايد
 في النسخ

الامر في الموضعين

كما سكن في قوله اي كما سكن العين كثيرا فخذ بسبب حركتها او بنقل
 حركتها الى الفاء فالفاء مفتوح في الاول مكسور في الثاني وفي لغة اخرى اي
 كسر الفاء والعين لان في الحلق كذا قوية تنبع ما قبلها وهذه الوجوه
 جائزة في كل لغة عينة حرف حلق مكسور من اسم او فعل كانه شمر
 ونظيره اي نظيره لام الامر في الاسكان كثيرا سكوت الحاء في هو والواو
 والفاء وصحة الاستفهام في شير بالماضي عينة من نحو عصفه ولا يجوز فيه
 عصفه بضم الفاء نقل من العين لنقل الضمة وقد جوزه بعضهم وحذف
 حرف الاستقبال اي حذف حرف الاستقبال في امر الحاضر بعد حذف اللام الخفيف
 ككثرة استعماله اذ اصله اقرب لتقرب بانحاء البعيرين والكوفيين كما يشير و
 تفصيل الكلام في هذا المقام ان الامر الخاطب في الاصل كان باللام كما في الغائب
 لان الطلب في الامر اما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك وفيه كذا الامر
 المتكلم كان باللام في المعلوم ويجوز ان يكون من باب بعضه كاشرا فالصفة لغيره
 بغيره باليقر بالتقرب بغيره باليقر بالتقرب بغيره بالتقرب بالتقرب بالتقرب
 لتقرب بالاقرب لتقرب بغيره للغة وستة الخطاب واثنا عشر للمتكلم فلما
 كثر استعمال الخاطب المعلوم اما موارد استعماله في الامر الحاضر بالنسبة
 الى جنس الامر الغائب واما لان الغائب لبعده عنك اذا اردت ان تأمره
 امره الحاضر ان يودي اليه نحو يا زيد قل لعمرو سقم ثم حذفت في الاستقبال للوقوف بينه

في قوله يا زيد قل لعمرو سقم ثم حذفت في الاستقبال للوقوف بينه

والامر في الموضعين

بينه وبين الخاطب المضارع لا بينه وبين الامر الغائب بل بين قوله في امره بناء
 الامر الى قوله بينه وبين المضارع وانما لم يبق الخاطب المعلوم بقوله
 وحذف حرف الاستقبال في الخاطب بناء على ما ذكره حكم الخاطب المجهول فيجب
 وقوله وبين الخاطب في قوله وحذف لا في قوله للوقوف فيكون معناه عين
 حذف اللام وحذف حرف الاستقبال في الامر الحاضر دون الامر الغائب لكثرة
 استعمال الامر الحاضر المعلوم فالخفيف به او في معنى قوله من قوله اي من
 اجل ان حذف اللام وحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجمل الخاطب
 فان قيل ان قولكم اصل اقرب لتقرب يخالف ظاهر قول العرفيين ان اصل
 الحاضر مخاطب المضارع قلنا انهم يشبهون ما ياتي بعد حذف اللام من صورة
 المضارع الخاطب واذا عرفت بهذا الوجه المقام تسقط عنك الاول ثم اني
 تخيلها الاقوام واجعلت الفترة ان قيل لم فصل اجواب الهمزة قلنا
 لانها اقوى الحروف لكونها من جسد الخارج والابتداء بالاقوى اولى والاربع
 تحذف من غير اول الكلمة كثيرا فزيدت او لا جبر الخذف في الاستحالة
 اي يمكن الابتداء ان الابتداء بالسكن ممتنع قال ابن يعيش في شرح
 المفصل وقد ظن بعضهم ان ذلك في لغة الحب لا غير وان ذلك يمكن في لغة
 قوم آخرين ثم قال ولا ينبغي ان يشغل بالحب عن ذلك لان سبيل معتقدهم
 ذلك سبيل من الكسر العيان وكما برطسوس ان قيل لم لم يتحرك ما بعد حرف المضارعة

في قوله يا زيد قل لعمرو سقم ثم حذفت في الاستقبال للوقوف بينه

في قوله يا زيد قل لعمرو سقم ثم حذفت في الاستقبال للوقوف بينه

في قوله يا زيد قل لعمرو سقم ثم حذفت في الاستقبال للوقوف بينه

وهو الذي هو
مكتوب في
الكتاب

هي الهمزة وعند الخليل مجموع الهمزة واللام فيكون حرف معنى كلامه ان في
التوقيف اما وحده او مع اللام ليس للوصل بل الف قطع وانما اطلع له
حكم همزة الوصل كهمزة ائمن لكثرة الاستعمال وعند سيبويه هي اللام
وحده والهمزة للوصل واذن الف الالف للتوقيف يكون لادخله ملازمة
فيكون معنى الكلام وفتح الالف الملايس للتوقيف مع كونه للوصل و
الاصل فيه الكسر لكثرة الاستعمال وحذف الف في ففتح الف اكرم
قبل هذا الشارة الاجواب سوال مقدر تقديره ان قولكم في كيفية اعر اللام
منقوض بامر باب الافعال نحو اكرم فانما في المضارعة ساكن وعينه
ليس بمضموم بل مكسور ولم يرد في اوله همزة وصل مكسورة بل همزة
مفتوحة مقلوبة والوجه ان همزة ليست من همزة الامر حتى تكسر بل الف
فقطع زبدت للتقدير مخدوفة من تاكرم اطرادا للباب فما بعد حرف المضارعة
متحركة لان اصل كرم تاكرم بالهمزة لكون ما فيه كرم لان حرف المضارعة
سوية حرف المضارعة هي حرف اما في فجاؤا بالامر والاصل المرفوض اختصارا
بذلك عن وقوع الالتباس بين الامر من الجر وبين الامر من المريد فيه مثلاً
لو قيل من تكلم كرم كسر الهمزة لم يعلم انه من الرباقي او التلاني وعلم انه
اطبق جميع الشارحين على ان يكون قوله وفتح الف اكرم اشارة الى جواب
السؤال الذي مر تقديره الا ان الحق اشارة الاجواب السؤال الذي قد مر في جوابه

فقط في الهمزة

وهو الذي هو
مكتوب في
الكتاب

وهو الذي هو
مكتوب في
الكتاب

في سوابقه بليل السباق والسباق على ما لا يخفى على المقص وانشاء اتفاق
الشارح ان في كتب العرف يقع ذلك في صدر بيان كيفية اعر الهمزة في هذا
الكتاب لم يقع في الاوجه الخليل عليه الاجتماع الهمزتين يعني ما جمعت
في فعل المتكلم وحده فمرتان حذفنا احدهما ثم حذفنا من الكل وان
لم يجتمع طرادا للباب اذا خاد الباب او من اختلافه بل واجب عندكم
وقول الشرح شيخنا على الكسبية معهما فانه اهل لان يكونوا مشاء وعلم
ان الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع هو ان كل فعل لم يكن في ماضيه
همزة فزعمت في الامر همزة وصل نحو اكرم من ضرب وكل فعل في ماضيه
همزة وكانت الياء والمستقبل مضمومت فهمزة فيه همزة قطع نحو
نحو اكرم من اكرم بكرم والافهمزة وصل نحو اجتمع من اجتمع يجتمع واستخرج
من استخرج يستخرج هذا في الافعال وانه في الاسماء فثبت في تصغيره
فهو الف القطع نحو افع تصغيره اتي و اب تصغيره اتي وما لم يثبت في غيره
فهو الف الوصل نحو ابن تصغيره بني واسم تصغيره سمي هذا اجمال وبطل
ان همزة الوصل اما في الاسماء والافعال والحروف واما في الاسماء فمما قبلها
سمائي وقبائلي اما السمائي ففي عشرة اسماء والقبائلي ففي كل عنصر
بعد همزة حمز احرف فصاعدا وهو احد عشر معددا واما في الافعال ففي
افعال تلك المصادر وفي صيغة امر التثنية واما في حرف فني لام التوقيف

وهو الذي هو
مكتوب في
الكتاب

وهو الذي هو
مكتوب في
الكتاب

ولا يحدف الواو الوصل في الخط يعني ان همزة الوصل تحذف في الخط
 في حالة الدرج لعدم الاحتياج اليها ولا يحدف في الخط وتلك الحالة مع ان
 الحذف تابع للفظ لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها حتى
 لا يبتسر الامر من الباب الرابع بالامر من باب التفعيل فانه لو حذف
 الهمزة يعني العين واللام والميم في الكتابة فيكتب صد هما بالالف
 يعلم بالاعراب **ق** الابعام جمع جمع وهو ما ينزل به العجم وحي البسوس لذا
 يقال خاء عجمه وغيث عجمه فالاعراب هي الحركات والسكنات والفتحات
 والتشديدات والمدات **ق** بين عجم وعجم اي فرقة بين عجم وعجم العين
 وفتح الميم وعجم وفتح العين وسكون الميم بان كتبوا الواو في التاء في
 حالة الرفع والجر دون حالة النصب لان الف التنوين تحذف في حالة
 النصب لانه منصرف بخلاف الاول فانه غير منصرف فلا يدخل التنوين حتى
 يكتب الالف ويلزم الانسحاب والاحتياج الى الفارق فان قيل لم يبدلوا
 من التنوين الفاء حالة النصب قلنا لان التنوين يكون زائدة بحري
 بحري الاعراب فانه من احكام الوصل فيحذف عند الوقف الذي يضافه
 كما ذكره اي كالا بوقف على الاعراب فكذلك التنوين لا يوقف عليه
 فابدلت التنوين الفاء حالة النصب والوقف بين المنصرف وغير المنصرف
 في الكتابة فان قيل لم يبدلوا من التنوين واو او في حالة الرفع وباء في

في حالة الرفع وباء في

وباء في حالة الجر بل حذفهما فيهما عند الوقف قلنا لتقليلهما او لانه في الرفع
 لو قلبت واو او يلزم وجود اسم في آو او وقبلها محذوف في الجر لو
 قلبت باء يلبس بياء المتكلم او لانه تحذف النفاذ بالكسر كما في قوله
 الكبير المتكلم ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ايضا محذوف في الرفع والجر
 ومنهم من يبدل في الرفع والجر ايضا محذوف في النصب كلاهما ضعيفان ان قيل
 لم لم يبدل في الرفع والجر قلنا لان عجم اصنف من عجم لان العين فيه
 مفتوح والميم ساكن فلو او بالاصف مناسبا قول الثقل انما يلزم ان
 لو يلفظ الواو في عجم وعجم تغدير كتب الواو فيه وليس كذلك اللام
 الا ان يقال انه اذا تلفظ الواو يلزم النقل لاجتماع الواو مع الضمة و
 الحذف تابع للفظ فلذا لم يكتب في عجم فتاقل في بسم الله يعني ان
 قولكم لا تحذف همزة الوصل في الخط منقوض بسم الله فانه حذف
 فيه همزة اسم في الخط والجواب انه لما كثر استعماله حذف لان كثرة
 الاستعمال يقتضي الحذف وكذا حذف همزة الوصل في قوله تعالى افترى
 بهمزة الاستفهام قبل همزة الوصل فحذف همزة الوصل لفظا لوقوعها
 في الدرج وحذف الحذف الكتابة وعينها وكذلك استبكرت و
 يتجزم آو او ان السكون عدم الحركة مطلقا والجر هو السكون الذي
 كان في المحو والوقف هو السكون الذي كان في الجني فمعناه كلامه الامر

منه في الرفع وباء في

الغائب محبوب بالاتفاق مكنونه جرم وهو مجزوم باللام المذكورة لان اللام
 متناهية بكلية الشرط اعني ان في النقل فكما ان ان ينقل معنى الى المضارع
 كذلك لام الامر ينقل الفعل من كونه اضماريا كونه انشائيا فلما تحققت
 المتبينة علمت عملها الذي هو الجرم وقيل انما اعرب الامر الغائب ليسكون
 مع ان المضارع محبوب بالجرم لانه ثابت به الامر طاهر وهو معنى لم يكن ذلك
 فيه لوجوده في المضارعة اعرب باخراب يشبه البناء وهو السكون و
 كذلك الخطاب اي الامر الحاضر مثل الامر الغائب مجزوم عند الكوفيين جزمه
 باللام المقدرة لان اصل اقرب لتعرب عند جميع العربيين ومن غنى عن
 اجل ان اصل اقرب لتعرب قول النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فلتقوا
 موضع فخره فان قيل لم حصل هذه القراءة بالنبي صلى الله عليه وسلم ان جميع القواعد
 واقع من النبي صلى الله عليه وسلم قلنا اراد به انه قراءة يعقوب واسند رواية النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يوافقوا من اضمار نفسه لانه خلاف قياس شهور في الوبية وباق القواعد
 يقرؤن من اضمار انفسهم بالياء لانه على قياس الوبية فحذفت اللام
 اي حذفت اللام من لتعرب ثم حذفت حرف المضارعة اعني التاء لكون
 بين الامر طاهر المعلوم وبين المضارع الخطاب كما سبقت في الضاد
 ساكننا فاجتلبت معزة الوصل للافتتاح ووضعت موضع التاء اعطى
 له اي الامرة فان قيل يجب ان يقولوا قلنا تذكر العجز الراجح الامرة باعتبار

باعتبار الالف او اللفظ او الملة كورا والموضوع موضع علمته الاستقبال
 وما اشبهها من المجوز تذكر العجز فان هذا الامر يسير لذات الفعل الامر
 في التذكير والتأنيث سهل الى اعطى الامرة انما هي حكم علامة الاستقبال
 وهو الاعراب فاعرب بالجرم باللام المقدرة **مثال** في مثل قولك **يا اي**
اعطى حكم حرف الاستقبال للموضوع موضعها اعني الامرة اعطاء عمل
 رب لغاوت وهو الجرح في مثل قول امرأ القيس فملك صليق طرفت
 وموضع فالبنها عن ذي تميم محول فقوله منك بك الميم اللام والكاف
 اي رب منك وقوله صليق اي المرأة الحاملة صفة منقول قول طرفت اي
 انت ليل و قوله وموضع اي ذلت رضع معطوف على صليق البنها اي اشغلها
 عن ذي تميم اي صليق للمرأة ذي تميم التمام جمع تيمة وهي النعوى الذي يعلى
 في معنى الصبية وقوله محول اي عن صبي مفعول عليه قول كامل صفة ذي ولم يعمل
 محول بالنقل والقلب لئلا يلتبس بالاشتقاق من الحوالة اعني الجليل فالمعنى
 رب امرأة صليق قد انتبها ليل و رب امرأة ذلت رضع قد انتبها ليل
 فاشغلها عن ولد الذي يعلى عليه النعوى بد حفظ عن اصابة العين
 لكامل حسنة ومفعول عليه قول كامل فانت مثلين فكيف لا تلتفت الى
 الاستشهاد ان الفاء في فملك موضع مفعول رضع رب ولذا سميت فاء
 رب واعطى لامه هو الجرح اقول هذا الوجه للكونيين تنظيم المطلوب

حركة الفتح والاولا يتم التقريب ولم يترك بغير الفتح بل اخبرت هي
 للحقة اولاً لو لم يثبت الجمع وان الفتح ثقبلة ولو كسرت
 بالموثوث ويلزم دخول الكسرة على الفعل لانه اذا كتبوا
 كلمة مع كلمة فتحة او الكلمة الاولى تحت فتحة خفيفة وحذف واو
 ليغيروا اي عند اتصال النونين وكذا الكلام في حذف الياء وانما قد
 لانه لو لم يذف يلزم اجتماع الساكنين على غير وجهه في الخفيفة وحذفنا
 في الثقيلة ايضا وان كان اجتماع الساكنين على وجهه لا لا طرأ على الكلمة
 صارت طويلة بنون التاكيد وان الواو والياء ثقبلتان اقول فيلزم
 من حذف الواو والياء جواز حذف الضمير مع انه غير ثابت حتى لا يثبت
 بالواو ان قيل ان نون التاكيد المثقلة مفتوحة في المفعول ومكسورة
 في التنبيه فكيف يثبت التنبيه بالمفعول قلنا في حالة الوقف والالتباس
 في الجمع المذكور والمفعول الموثوث للوقف بالضم والكسر قبل ان يذف الالف
 لانه لا يلزم اجتماع الساكنين لان الخفيفة لا تدخل التنبيه وترفع ثقلة
 استعلاء الكلمة حقة الالف وكسر النون الثقيلة بعد الف التنبيه وكسر
 النون الثقيلة بعد الف التنبيه يعني كسر النون الثقيلة بعد الف التنبيه
 مع ان الاصل هو الشرح مثابة اذا جاز ان يذف بنون التنبيه في وقتها
 بعد الالف ان قيل لو قال بل فيكون بعد الف التنبيه بعد الالف لكان اصوب

اصوب ليشمل الالف الزائدة للفصل قلنا ما كانت هذه العلة موجودة
 في الالف الفاصلة علم ان حكمها حكم الالف التنبيه اذا اشتراك في العلة
 يستلزم الاشتراك في الحكم ولذا ترك ذكر هذا الحكم عند ذكر الالف الزائدة او
 نقول ان المحض في صدر بحث المتن في ذكرها مكسورة بعد الف لم يذكر هذا
 الحكم عند ذلك الالف الزائدة لانها لم حكمها بهذا القول يحتمل ان يكون كسر
 النون المثقلة بعد الف التنبيه للمثابة بنون التنبيه في وقتها بعد الف
 التنبيه وكسر الالف الزائدة ايضا لا يتبع لها لان ما قبل الثقيلة
 يصير مبتدأ لانه اعراب المضارع للمثابة بالاسم او للاعطاء عوضا
 عن العمل ولما انفصل النون التي من خصائص الفعل ورجع جانب الفعلية
 ورجع الى البناء وصار النون بمنزلة جزء الكلمة تغدو الاعراب سواء كان
 بالحركة او بالواو او لا يكون الاعراب في الوسط فحذفت علامة الاستقبال
 لان الجمع بين الاعراب والبناء ممتنع ولم تحذف نون التاكيد بضمير العمل
 ويبطل الغرض فرأى من اجتماع النونات ان قيل لم تحذف ان
 في صوتين عند اجتماع النونات فلم تحذف الالف الفصل قلنا للضرورة
 فان قيل لم تحذف احد النونات صح لا يحتاج الى الالف قلنا لا يمكن
 الحذف اما نون نفس الكلمة فلما خال بالبناء واما نون التاكيد فللزم
 بطلان الغرض ان قيل لم افتصل الالف قلنا طفتها وحكم الخفيفة

ان ي حكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الواو والياء وحذف
 نون الاعراب معها حكم المنقلة الا ان المنقلة اتم من الخفيفة كما نرى
 لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى مثل السين وسوف **قال** لا تدخل
 بعد اللغين اي في فعل الاثنين وجمع المؤنث فان قيل يلزم اجتماع
 النونات في الخفيفة في جماعة النساء حتى لا يحتاج الى الالف يلزم
 الساكنين على غير هذه قلنا انما يعبر بزيادة الالف في الخفيفة لان التثنية
 هي الاصل والخفيف مرفوعا واذا دخلت الالف مع التثنية فيها يلزم
 مع الخفيفة حملها عليها وان لم يجمع النونات لئلا يلزم مزية الرفع على السهل
 الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل جماعة النساء دخل الالف قال
 اضربنا دون اضربنا فان قيل ان ابدال التثنية انما هو عند الكوفيين
 لا عند البصريين قلنا لان المراد باصالتها انها تفيد التاكيد مما افادته الخفيفة
 واصالتها بهذا المعنى متفق عليه اذا عرفت ان ابدال التثنية باي اعتبار
 فقد رفع سؤال من قال المناسبة المعلوم من توانيتهم يقتض اصاله
 الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر والمناسبة ان يفيد من الخفيفة اليها
 فان قيل الرفع لا يجب جري على الاصل في جميع الاحكام قلنا هذا صحيح اذا لم يلزم
 من عدم الجواب عليه فساد وهو ما ليس كذلك فانه يلزم فيه مزية الرفع على الاصل
 لا اجتماع الساكنين على غير هذه **اي** غير مرتبة وانه غير جائز ولا يمكن

ان ي حكم النون الخفيفة
 من حركات ما قبلها وحذف
 الواو والياء وحذف نون
 الاعراب معها حكم المنقلة
 الا ان المنقلة اتم من
 الخفيفة كما نرى لان
 زيادة الحرف تدل على
 زيادة المعنى مثل السين
 وسوف

في التثنية
 في التثنية
 في التثنية

ولا يمكن حذف احد هما اما الالف في التثنية فلان يلبس بالواو والياء
 في الجمع فيلزم اجتماع النونين واما حذف النون فيهما فلما مر مرة وحركتها
 خلاف وضعها وانما قال على غير هذه لانه ان كان على هذه جاز وهو ان يكون
 الاول في مرفوع هو الواو والياء والالف سوكن ولما في مدح في حرف آخر
 نحو دابة لان الانسان يرتفع عنها دفعة واحدة من غير كلغة المدح فيه يتحرك
 فيصير الشار من الساكنين كلا ساكنا فلا يتحقق اجتماع الساكنين الى الص
 كونهما هذا ما هو المشهور لكن يجوز قوم اجتماع الساكنين كما في الوقف
 على المثال الساكن الاوسط كزيد وعمر وبل جوز واد غير لغة الوب جمع
 الساكنين قبلها حرف مرفوع فيجتمع في ثلث ساكنين كما يقال في الفارسية
 كازد وكوشنت ومن منعه جعل في ثلثه من الصور كذا في ثلثه خفت
 جدا فلا يحسن ما ينبغي فنظن انه اجتمع ساكنان او اكثر واما اجتماع الساكنين
 في رفع يده او في ساكن بعده حرف مرفوع في الرفع في امتناعه **وعند** يونس
 اي النون الخفيفة تدخل بعد اللغين قياسا على الثقيلة عند يونس
 لانها افتان فكأنه يكتفي باحد شتر على التقاء الساكنين وهو المدح الذي في
 الالف ونظير ذلك حيي يكون باء الاضافة في قوله تعالى حيي في
 رب العالمين وكلاهما في خزان في سبعة مواضع **اي** النون
 الثقيلة والخفيفة في خزان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب في كل واحد

في التثنية

في التثنية
 في التثنية
 في التثنية

الامر كما مر والثاني الذي لا يفترق والثالث الاستفهام كقولهم تفرق
 والرابع التمني كقولهم ليتك تفرق والامر الموصوف كقولهم لا تفرق وفي هذه الحالتين
 معنى الطلب اما في الامر والنهي والاستفهام فظا واما في التمني والوصف فاما
 بمنزلة الامر والساكن القسم اي جوابه كقولهم والله لا تفرق هذا يدل على الطلب
 بالالتزام وان لم يكن فيه معنى الطلب في الحقيقة لان الغالب يكون قسم
 المتكلم على ما هو مطلوب فيلزم الطلب كطلب جوابه والباقي النفي والدخول
 فيه في نفس الامر اما جواز الدخول فيه كقولهم لا تفرق فليس به بالنهي في العبارة
 في كونها غير مثبتين وكونه فيهما لا فكاك فيه معنى الطلب والنهي
 الامر كما فرغ عن بيان الامر شرعا في بيان النفي وتوقيفه بصفة يطلب
 بان ترك الفعل عن الفاعل فن قيل لم ترك توقيفه قلنا بناء على ان الامر
 انما توقع بملكها او لشهرته وعرف بعض الشارحين بانه طلب كقولهم
 الفعل استقرا وقيل هو استعلاء ترك الفعل بقول من دونه وقيل
 قول القائل لغيره لا تفعل على وجه الاستعلاء وكل هذه التوقيفات ليست
 على اصلا حرم لانهم لم يعتبروا الاستعلاء كما تفرق الامر واعلم ان النفي مثل الامر
 في جميع الوجوه المذكورة من كونه مشتقا من المضارع واحكامه في
 التاكيد الا ان الذي سواه كان غائبا او مخاطبا معرب بالاجماع كقولهم
 على الاعراب في المضارعة واما طريق اشتقاقه من المضارع فزيادة

فزيادة لا النافية فيخرجهم بان ويجي الجملون كما فرغ من بيان
 اقسام الفعل المبني للفاعل شرعا في بيان اقسام الفعل المبني للمفعول اي
 الجملون وهو فعل غير صيغة بعد حذف فاعله اسند المفعول بان يتم
 المفعول مقام الفاعل كقولهم ضربت زيدا او ضربت زيدا في ضربت
 بزيد وبضرب فالذي يضر بزيد حاله او يسمى ايضا المبني للمفعول
 عند الحاجة والجملون شاع عند العرب في الاشياء المذكورة في الماضي
 المضارع والامر والنهي لكن الحكم يعم النفع الا انه النفي باحاد صورة النفي
 فان قيل لم لم يذكر مثال جملون الامر كقولهم لا تفرق والنهي لا تفرق قلنا انما
 يذكر المستقبل لان صورته لما كانت صورته يعلم ان جملون مثل جملون
 فان قيل ان قولكم منعوض بنو فريز بفتح الفاء وكسر الراء فانه جملون
 ضربت بفتح الفاء ولم يحذف الفاعل فيه قلنا لان جملون ضربت ضربت
 بل جملون ضربت حذف تاء الضمير واما ضربت فهو جملون ضربت بفتح الفاء
 ماض النون نون الوقاية والياء والياء المتكلم منسوب الى جملون على انه مفعول
 ضربت وبيد زيد مرفوع على انه فاعله وبنو الجملون فحذف الفاعل ثم قلبت
 ياء المتكلم لمناسبة التمام واستغنى عن نون الوقاية وضم اوله
 وكسر قبل الامر ونقول ان ضربت جملون ضربت بفتح الفاء فحذف الفاعل
 وعدل من الضمير المنفصل الى الضمير المتصل لان الضمير المنفصل انما يلزم

الجملون

عند الحاجة

عند الحاجة

واذا لم يجز المنقول ومنها ليس كذلك فصار ضربت او ان اباي موضوع
 للمنصب فاذا كان قائما مقام يكون مرفوعا ونصبيا معا فلما نقل
 الى الضمير لم يرفع فان قيل فعلا ما ذكرت كان ينبغي ان يجيء في مرتبة
 ضرب مع انه يجيء ضربت قلنا انما اوردوا ضربت توبيبا لانهم المتبذرين
 ان قيل لم لا يجيء من المصدر معلوم ومجهول من اسم الفاعل والمفعول
 قلنا اما المصدر فله معلوم ومجهول لكن صيغة واحدة كما في صدر الكتاب
 وام اسم الفاعل فهو موضوع للفاعل واسم المفعول فهو موضوع للمفعول
 والنوض من وضعت اي النوض من حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه
 فقولنا اما حسنة الفاعل تعليل حذف الفاعل الذي يتبعه قوله النوض من وضعت
 كما فسرناه آنفا فلا بد لسؤال من قال الصواب طرحة اللام عما بعد اما
 وعما هو معطوف عليه عا انه لو طرحة اللام لم يفتح المعنى لان النوض من وضعت
 المجهول ليس حسنة الفاعل بل حذف طرحة فاعلم ان النوض منه اللفظ
 او معنوي اما الاول فهو كقصر الايجاز او موافقة المسبق السابق او
 اصلاح النظم او لتوافق القوافي او لتقديم السجع اما الثاني فمكتوبة
 الفاعل والمفعول عظيم الشأن فتصون لسانك عنه او عظيمة الفاعل و
 المفعول حقير فتصون لسانك او لشبهة الفاعل فتترك لسانك يكون ذكره غيبا
 او جهلا المتكلم الفاعل او ابنا رخص السامع او ابنا المتكلم غرضه وستر
 الاسماء

في قوله وضعت
 اي النوض من

او ستر الفاعل حذف منه او خوفنا عليه وغير ذلك مما قرره علم المعاني قبل
 المفعول ضد الفاعل فكيف يكون نائب واجيب ان للنفس طرفين طرف
 الصدور وطرف الوقوف فبينهما لان فاعلية الفاعل بالسناد الفعل اليه لا
 باصداة شيئا وتحقيق الاسناد في ضرب زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعا
 اقول في هذا الكلام منافستان احدهما ان يكون الفاعل طرف الصدور
 منافق لقوله ان فاعلية الفاعل بالسناد لفعل اليه لا باصداة والثانية
 ان قوله قد تحقق الاسناد لا يعارضه المطالان حاصل السؤال كم
 الفعل المفعول مع انه ضد الفاعل واختص بصيغة فعل انما غيرت
 هيئة المبني للفعل لتدل الهيئة الى قسمة على تخصيص تعلق الفعل بالمفعول
 واختص بفعل لان معنى المجهول غير معقول والمفعول اسناد الفعل الى الوبل
 فجعل لفظا ايضا غير معقول هو فعل ليناسب اللفظ المعنى اولان هذا
 الوزن ثقيل فاختر لفعل الاستعمال ولانه من ضرورة معنى الفعل ما يقوم
 به فلما حذف منه ذاك كان بحيث ان يلحقه في بادى النظر بقسم الاسماء
 فجعل على وزن لا يكون في الاسماء فان قيل لو كسر الاول وضم الثاني حصل
 هذا النوض قلنا نعم ولكن الخروج من الضمة الى الكسرة او الى الياء
 لانه طلب الحذف بعد النقل ثم حمل غير التثاني عليه في ضم الاول وكما قيل في
 وما يقال ان ضم الاول نوض عن المرفوع المحذوف ليس شي لان المفعول

شبيهة متضمنة للطفة فصح ان يقال
 مقامه وجاز الارتفاع

هو من عنه وهو كاف فان قيل لم لم يكتب بضم الاول قلنا لئلا يلتبس
 بحول الماضي بحول المضارع المتكلم في باب الافعال نحو اعلم ولا اعلم
 بحركة اللام فان قيل لم لم يكتب بضم العين قلنا لئلا يلتبس بحول المعلوم
 في علم ومن ثم اي ومن اجل كون هذه الصيغة اعني فعل مضارع
 لا يجيء في كلام العرب كلمة على هذا الوزن الا وعل وهو من الجبل وعل وهو
 وليته تشبه ابن الويس ولو كانت بينه الصيغة معقولة بكثرة في
 كلامهم في الروايد من الثلاث اي ما كانت حروف ما فيه اكثر من ثلثة
 احرف مطلقا بضم الاول فتح ما قبل الآخر اي سواء كانت تلك الصيغة
 اصلية كاذ الرباعي وملحقة وعارضة كاذ سائر الحزب وسواء كانت تلك
 الفتحة اصلية كاذ يتفعل ويتفاعل وتفعّل او عارضة كاذ غير ذلك الا في
 سبعة ابواب: **ابواب** ليست شوي لم فصر على سبعة ابواب: ولم يذكر اجلوز واخرهم
 واقتروا فغسل السنته **فصل** في اسم الفاعل عارضا من بيان
 قسم الافعال شرعا في بيان قسم الاسماء ابتداء باسم الفاعل فان قيل لم قدم
 اسم الفاعل على المفعول قلنا لان الفاعل محمودة في الجملة الفعلية والمفعول فضله
 وكذا اسمها اولان الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم والمفعول بمنزلة الفعل المجهول
 اولان الفاعل بمنزلة العلة اولان اكثر تفرقا وهو مشتق من المضارع
 بالذات عند المنص كما سيجي وقال بعضهم مشتق من الماضي وطريقا لا خلاف لبيان

هذا هو المصدر
 في باب الافعال

هذا هو المصدر

وسببا فهو مشتق من المصدر بواسطين او بواطة فان قيل لم سمي
 اسم الفاعل بل فقط الفاعل دون المفعول والمستفعل قلنا لانه اسم الفاعل اسم
 ما فعل الشيء والفاعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف المفعول والمستفعل
 انما سمي نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وقد اطلقوا اسم الفاعل على من
 لم يفعل الفعل كالمضرب الجاهل بناء على الاعتب وقيل انما سمي بلفظ الفاعل
 الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاث فجعلوه اصل الباب لان يكتبه
 بالاصل اوله وفيه نظر لان قصدهم باسم الفاعل ليس اسم الصيغة
 الكائنة على وزن فاعل بل المراد اسم من قام به الفعل وهو الفاعل بقوله
 اسم جنس يتناول الحدود وجزء وقوله مشتق يخرج المصادر واسماء
 الجوامد وقوله من المضارع لبيان الواقع وقوله من قام به الفعل كالمفعول
 المصدر يخرج غير الصفة المشبهة واسم التفضيل من اسما المفعول و
 الموضع والزمان والآلة فان قيل يخرج عن التوزيع كونه متعابلا **فصل**
 واما متعاب من متبعضه ومجتمعه مع فان هذه الاهدات تنسب بين
 الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قلنا المراد من قام
 به الفعل في الجملة على ان قيامه ينسب اليه ما ينسب لغيره كالاجترار
 بما ينسب فتمنا فكان قام باحدهما معينا فان قيل الاول ان لا يقول
 لمن لان اسم الفاعل لم يوضع لشيء باعتبار كونه من اول العلم بل وضع

لمع فاعلم بانه سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة قلنا قصر
 تفصيل العاقل على غير العاقل او قولنا من قد يستعمل غير العلم كقولنا
 فمنهم من يمشي على بطنه وقوله بمعنى الحروف يخرج الصفة المشبهة لان
 وضوحها على الاطلاق لا على الحروف ولهذا لو قصرنا بالحروف ردت الى
 صيغة اسم الفاعل بقولنا حسن حاسن الان او غير ذلك من المفضل و
 كذلك يخرج اسم التفصيل لان معناه ليس بمقتضى باجتماعه كالصفة
 المشبهة فان معنى كرمه الكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انها حادثة
 له وما قيل ان الفعل التفصيل يخرج بقوله لمن قام به الفعل لانه لمن قام به *التفصيل الكرم*
 الكرم الفاعل او ان زيادة الكرم كرم فيصدق عليه ان قام به *الفعل*
 فان قيل التوفيق ليس جامع لانه لا يشمل نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم
 وباقي وضامه في نفس ضامه وعالم في الله عالم فان كلامنا ليس بمعنى الحروف
 بل بمعنى الاستمرار قلنا المراد بالحروف كسب الوضع او لان الاستمرار مملوك
 الكلمات لا مملوك للصيغة وبه يندفع سوال من قال ان قاما في زيد ليس
 لا بدل علم من قام به الفعل لمناسبة بينهما في الوقوع صفة لشدة
 ان هذه المناسبة انما توجد بعد الاشتقاق فكيف يكون سببا لاشتقاق
 اسم الفاعل من المضارع فافهم علم وزن فاعل اي ان صيغة اسم
 الفاعل من الثلاث مطلقا كبحر عا وزن فاعل ان قيل لو قال بعقول

اصل الفعل يخرج لان الكرم مثلا
 لمن قام به الكرم

انما هو في قوله لا مملوك للصيغة
 انما هو في قوله لا مملوك للصيغة

بعد قوله عا وزن فاعل غالب المكان او لانه قد يكون عا وزنا فاعل وفعل
 قلنا اختصنا ذلك حكم فاعل وفعل عن قريب وقيل ان الفاعل والفعل
 لا يلازم علم من قام به الفعل الا بعد ان يقدرا على ان يفاضل فيكون اسم
 الفاعل في فاعل وفعل حقيقته صيغة فاعل لا يفرق بين ان اسم الفاعل هو
 ما كان عا وزن فاعل واسم المفعول ما كان عا وزن مفعول فلم يفرق بين
 وذاك في بيان الصيغة فيقولون فهو لما فر وذاك منصوب قلنا لان النهر
 ومنصور خبر ان فاعله من مبتدأ او قولنا فافهم من قولنا ثم شتر شخصان
 احدهما من صدره النقرة والاخر من وقع عليه النقرة قولا او نواحي شخص
 الذي قام به النقرة وذاك في الشخص الذي وقع عليه النقرة من وجود
 الفاعل في لفظه فهو بل على اولوية التاخر وقسنا لازم فافهم منه
 شخص اعلم ان فاعل الاسم الفاعل قد يفرق من الاسم نحو فارس فانه
 مأخوذ من فارس لكن توفيق اسم الفاعل لا يصدق عليه ان فاعله المذكر
 بدون التاء لتقدم المذكر وعدم الاحتياج الى الزيادة ابتداء وفاعله في
 المؤنث بالتاء المتحركة للوقوف بينهما وانه اذا لم يكن في الفعل اشتراك بين
 المذكر والمؤنث لا حاجة الى التاء لانه للوقوف نحو عاقر كاذب لو ان
 وامرأة عاقر ومن الفاعل الفقة انت طالق ومن هذا القبيل لفظه
 المؤنث للمرأة وقد تدخل التاء نظرا الى الاصل نحو حامل وعاقر من الحمل

انما هو في قوله لا مملوك للصيغة
 انما هو في قوله لا مملوك للصيغة

بمعنى الجبل وإذا كان من الحبل بكسر الحاء بمعنى النقل فحمل لا غير هذا عند الكوفيين
وأما عند البصريين فالوقوع غير مستقر لأن اللوب يقول رجل أيم وعانس امرأة
أيم وعانس لأن الأيم من الأناج له رجل كان أو امرأة وسواء كان
قبل التزويج أو بعده والعانس من تأخر تزوجها إلا أن يجاوز وقتها فهو
يطلق على الرجل وأن كان في المرأة أغلب ونقل عن الفراء امرأة طيبة
لزوجها وامرأة محبة لزوجها وكنت خيرة وامرأة مصيبة مع خرم كثر
لأن الأجر يكون الكلب الأنثى ذات أجراء جمع جرد والاصبا كون المرأة
ذات صبيان وإن اسم الفاعل جمع جمع سلامة في المذكر المبالغة والياء
وفي المؤنث بالالف والتاء وجمع تكسيرة الذي هو سمي في المذكر على كسر
وطلبته وفتحاً وقلبوس وضمي ويجوز فيه كسر الفاء اتباعاً للعين و
على نفاذ ويزل وركب وفعول ولعل أصل جميعان في جمع جابع جوعان
فك ما قبل الواو وقلبته بالتحفة وعل قضاة وقرته وخدم وملكى
وجاء شتاب في شتاب وفي المؤنث على فاعل كالكوافر والجادى ويستعمل
هذا الجمع فيما يكون الفاء واواً خصوصاً في العطف نحو ووارث ثبت
واوات كما استعملوا الجمع ذاوية على زواوى فقالوا زوايا ومن النوادر
فوارس في جمع فارس و حذف علامة **ت** هذا بين طريق اتفاق
اسم الفاعل من المضارع أى حذفته عنه الاستقبال أو دخل الالف للوقوع

للموق بينه وبين الماضي وخصت الاف من بين وفي العلة بازاء ولفظها و
وخص ذلك لما بين الفعل والوق لان لوزيدت في الاول يلزم الما بعد الماكن
ولو حرك مع انه خروج من الفعل وضربا يلبس بالمتكلم المعلوم من يعلم اوجه
الافعال صورة ان فتح ويلبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول من يعلم
ويلزم النزول من الضم الى الكسرة من يغرب ان فتمت مع كونه تقبلا ويلبس
بما امر من يغرب ويلزم الخروج من الكسرة الى الفتح من يغرب ان كسر
ولو زيدت في الافا يلبس بثنية الماضي الغائب بعد تحريك الفاء للمضروبة
ولم تزد بعد الوين لان الاول ان تزداد في قرب من وفي المضارعة والمثالا
يلبس بفعل في نزول وكسر او في اي كسر المضارع في اسم الفعل
لان بتقدير الفتح يلزم الالباس بانه المفاعلة وبتقدير الضمة يلزم النقل
وبتقدير الكسرة ايضا يلزم الالباس بانه باب المفاعلة في الوقف لكن يبقى على
الكسرة مع ذلك الالباس للمضروبة واختيار الالباس اولى من اختيار النقل
لان بتقدير الضم يلزم اثبات بناء لم يوجد في كلهم وان الالباس في حال
الوقف وقيل اختيار الالباس بالامر اولى لان الامر مشتق من المضارع والفعل
مثابه بالاولا ثم مشتقان من المضارع اذا اترقت هذا فاعلم ان امر الفعل
يقول كسر ظاهر اي فاعلم ان لم يكن مكسورا وفي كسر الضمة كسرة
اي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل فقط بنونا فقولنا اسم يتناول

وَرَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

في بيتي الصوفي الشريف
محمد بن محمد بن محمد

بشاهد ان محمد اذن للمخلص و هو كان و هو في ذلك

من فعل لازم يخرج اسم الفاعل
من متعدي وقولنا ان كان
الفعل يخرج فاعلا

المحدود وغيره وقولنا مشتق يخرج الاسماء الغير المشتقة وقولنا ان
المفعول وغيره واسم المفعول المتعدي وقولنا ان قام به الفعل يخرج فاعلا
بصرف التعدي وقولنا يخرج اسم التفسير اذ فيه زيادة كما ان فيه الفعل
وقولنا نبوتنا يخرج اسم الفاعل اللازم وليس المراد بالنبوت انها ليست
موضوعة للمحدوث وكذلك ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل
هي موضوعة للعدول المستمر كما لا يتقافى بالمصدر فتخرج من اصل الفاعل
ليس الا في حسن سواء كان في بعض الازمنة او كلها لكن لم يكن بعض الازمنة
او من البعض كان الظاهر نبوتنا في جميع الآلات يقوم دليل للخصيص ببعضها
ان قيل لم سميت الصفة المشبهة بالمشبهة قلنا لانها متماثلة باسم الفعل مع لانها
لمن قام به الفعل والفظ لانها تنفي وتجمع وتذكر وتؤنث كانت اسم الفاعل كذلك
فان قيل لم لم يتوضتع تعريفها قلنا لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل فان
قيل لم قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير التلذذ قلنا لانها مختصة بالتلذذ
ان قيل لم قال على هذه الابنية اي ليست صيغة الصفة المشبهة قياسية كصفة
اسم الفاعل والمفعول قلنا لانهم لم يحرروا فيها قياسا يضبط بالال بل انواها
مختلفة العيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت بشيء منها في العيغ
الا لالوان والحار والعيوب الظاهرة فانها انت على الفعل نحو ابيض وابيض واور
والالوان والعطش ومنهما فانها انت على الفعل اذا اذرفت ما ذكرناه فاعلم

فاعلم ان ان الصفة المذكورة في المتن هي فرق بفتح الفاء والكسرة هو الجان
هذا الغالب من فعل الكسرة وقد جاء من مكسور العين معنوم العين نحو نزل
بالكسر الضم لمن بدق النظر في الامور وقد جاء من سا فاعل نحو سلم وفعل
بالضم الفاء وسكون العين نحو حره ونحو شكس بفتح الفاء وسكون العين
من فعل الكسرة لمن ثبات اختلافه ولا يبعد ان يكون الرب وكذا منه ان تحتل
ان يكونا في الاصل مصدرين وكذلك البتر ويقال رجل طلق بطنه لوجه ولحي شخص
اي حاله في رذل اي حقير ويحتمل ان يكون اصل خير هذا اي يكون مخفف خير كذا
سيد وميت ونحو صلب بضم الفاء وسكون العين من فعل بضم العين من
الصلابة ضد المفاوة وقد يحكي هذا الوزن للمفعول نحو اكل وشول وكحي
الصفة من فعل بضم عين فاعل بالباء كشريف وكريم ونحو ملح بكسر الفاء وسكون
العين من فعل ايضا من الملوحة واذا كان من الملاحة بمعنى الحسن واللطافة
بحكم مبيح ومزاج مثل شجيع وشجاع ونحو جنب بضم الفاء والعين من الجنب
اي البعوض من فعل ايضا وكذا بفتح الفاء والعين منه ايضا فالله اعلم
انه احد الله الصمد بمعن السيد من صمد اذ اقتصر وهو السيد المقصود مطلقا
ولا يجب ان يكون العجيب وقيل انه مصدر ومن العرب الذي لا زوج له من الروبة
والبطل للشجاع من البطولة واذا كان من البطالة يقال بطل ومن البطالة
باطل وهذا الوزن قد يكون للمفعول نحو صلب بمعنى حاسوب ونوب نقص معنى

بقال ما ملح وما قبيح
جميع في سائر النسخ
ومعنى حاسوب

منقوض اي محو لبقط ما فيه وكذا خشن بفتح الفاء وكالعين من فعل
 بضم العين من الحشونة ضد اللين فان قيل لزم التكرار لانه ذكر فرق اولاً
 قلنا ان فرق من فعل كالبير وخشن من فعل بالضم هكذا قالوا لكن فيه
 بحث لان المقصود بيان الصفة لا بيان كل صفة مشتقة من كتاب وكذا
 شجاع بضم الفاء فعل بالضم من الشجاعة وكذا جبان بفتح الفاء والعين منه
 ايضا من الجبن بمعنى الخوف يقال رجل جبين وامرأة جبان فهو مؤنث
 وكذا عطفان بفتح الفاء من فعل بالكسر العطف بمعنى الضم وقد يخرج
 العين اذا كان في معناه اضطراب وحركة الجيوش وكذا حول بفتح الهمزة مثل حمز
 تأينته على حمراء وتنشئة على حمراء وان وجهها حمز ويقال في اي العين بيض
 في جمع ابيض فسيانته للبيضاء وهو مختص باب فعل الآخرة اي وزن المثل
 مختص باب فعل كالبير الآسنة من وزنه فاما يحيى من فعل بالضم فهو
 الحق وهو قليل العقل والحق وهو ما لا يعلم علماً اصلاً وادم اصله ادم قلبت
 الهمزة الفاء وهو بالعربية كندكون وارضن وهو ما يجذع بسره لاء واكمرو
 ما يكون اميل الى السواد والعربية سياه كون وانجفا هو بالعربية لاخر
 وزاد الاصحح على هذه السنة الاتح وهو لا يغير على الكلام وقال الخواص الحق من
 حق كالبير وهو لغة في حق بالضم وكذلك اي كان الحق من فعل بالكسر
 ولغة في فعل بالضم السنة الباقية يعني ان اصلاً من فعل بالكسر لان لغة

سورة مريم
 في قوله تعالى
 وكن من الصالحين

في قوله تعالى
 وكن من الصالحين

لغة في فعل بالضم ويحيى الفعل اي ان الفعل بفتح الهمزة والعين ويكون
 يحيى التفضيل الفاعل ويحيى اي فعل التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة
 على غيره فقوله اشتق من فعل بضم الشين ويزيد وقوله الموصوف يخرج اسماً
 الزمان والمكان والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج
 اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيره والمراد
 بالزيادة على الغير الزيادة في المصدر المشتق هو منه يخرج عنه كذا فاضل وزائد
 وغالب وحائز ويدل فيه خبر وشككهم في الاصل على الفعل فحقاً بالضم
 والاستغناء وقد يستعملان في الاصل في لغة رديئة وتاينت الفعل فعلاً
 العظمى والطوبى تاينت اطيعت باؤد واولئك ان الدنيا تاينت ادنى
 وانثى اسم ماد ذلك الوزن بدون المذكر وجاء جمع بمعنى ذات لكل بلا مذكر و
 لاقتصر التفضيل وجاء الفعل بلا فعل احك الشاين من الطنك اي اكلها وجمع
 الفعل على افعال كذا الا فاضل والاعالي فعلى جمع على فعل بضم الفاء وفتح العين
 نحو فضل وجوهر التوفيق لتوقيفه وجه ابراده في فصل اسم الفاعل وجه
 تقديمه على بيان صفة اسم الفاعل من غير التلاخ في كبرية الصفة المشبهة ان
 قيل التوفيق بين التفضيل والمبالغة والمبالغة مع انها للزيادة على العمل الفاعل
 قلنا ان التفضيل تلاخظ في النسبة بين الشينين زيادة ونقصاً وقوة
 وضعفاً ويفضل احدهما على الآخر مثل زيد اعلم من عمرو اي اقرب من الكمال منه

سورة مريم
 في قوله تعالى
 وكن من الصالحين

في العلم وان المبالغة لا تلاحقها في النسبة بل لا يحذفها المعنى القوي وب
 لا شيء بدون النظر الا ان مثل زيد علام وان كل مبالغة يصلح للتفصيل فانه يجوز
 في زيد علام اعلم من اهل زمانه وليس كل تفصيل يصلح للمبالغة مثلا نقول مثل
 اكل من الزرة وهي الصخرة لا نقول مثل اكل من الزرة اذ يقال كل منة ناكل في سنة
 حبة وحنطة واعلم انه لا يجوز استعمال اسم التفصيل الا بالتمام والاضافة
 حالة التعريف او بحسب حالة التوكيد ظاهرة او مقدرة كزيد الافضل وافضل
 الرجل وعلم انه في التثنية والجمع والمؤنث ولا يجوز الجمع بين التعريف ومن
 فلا يقال زيد الافضل من كذا اذا جاء بمن يستوي فيه الذكر والمؤنث والجمع بالتمام
 بنونث وبثني وجمع كذا حب الشجر بين الافضلين والخلفاء والافاضل وكذا
 خير النساء عابث او فاطمة الفضليات وازواج النبي الفضليات وبالله
 يجوز الامر ان لا ياتي من المميز في اي افعال التفصيل لا ياتي من المميز في
 غير التلاخ مطلقا بل لا ياتي من التلاخ مجردا عنه فعل تام مثبت متصرف قابل
 معناه للكثرة فقولنا جاء من فعل اصرار عن اشدك التبرير وكذا افراس من غيره
 من الغر وسببه فانها اذا قولنا نام اصرار من الافعال الناقصة كان
 وصار اذ لم يسم الكون والتبرير قولنا مثبت اصرار عن كذا ما ليس بكلمة
 افعال كالم فانه لا يقال انيس متصرف اصرار عن نعم وبئس فانه لا يقال
 انعم واباس قولنا قابل معناه اصرار عن كذا عزيت وكلمت فانه

هذا هو الوجه في قوله لا ياتي من المميز في غير التلاخ مطلقا بل لا ياتي من التلاخ مجردا عنه فعل تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة

هذا هو الوجه في قوله لا ياتي من المميز في غير التلاخ مطلقا بل لا ياتي من التلاخ مجردا عنه فعل تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة

فانه يقال الشمس اليوم اعزب منها اس ولا اطلع ولا من لون ولا عيب
 اي ان اسم التفصيل لا ياتي من غير التلاخ لا ياتي من التلاخ الذي
 في معناه لون ولا عيب سواء كان العيب ظاهرا او باطنا واما قوله اجمل
 وافضل فهو من غير القياس ولما اضر الفضلاء احمق من الشواذ مع انه من العيوب
 الباطنة واما اذا قصر تفصيل غير التلاخ وتفضيل اللون والعيب من
 التلاخ فتوصل بالشدوخوه مما يمكن على حسب غرضك وتوصل بمصير
 منصوب على التميز فتقول هو اكثر منه وفجته واغفار او اشتر استخارجا
 واسن بياضا وافصح عي ويجوز التوصل فيما ياتي منه التفصيل كقولنا
 هو اشتر منهم قوة واكثر جمعا فانه يمكن ان يقال أقوى منهم واعم لان
 فيهما افعال ياتي للصفة هذا بناء على تقدم بناء الصفة على بناء التفصيل
 والامر كذلك اذ ما يدل على مطلق الثبوت مقدم على ما يدل على زيادته و
 لا ياتي للتفصيل المفعول فلي اسم التفصيل ثلثه شرا بجان لان الفاعل
 مقصود فان قيل المراد بالفاعل هنا اسم الفاعل المقصود في الكلام فاعل
 الفعل والفضل في الكلام المفعول المقصود هنا اسم المفعول قلنا الفاعل
 في الصفة اخر اسم الفاعل والعل الفاعل في الكلام وكذا المفعول فان
 الضارب في قولنا يضرب زيد عن زيدا والمضروب معروف يمكن التعميم في
 الفاعل لان الفاعل ياتي من المنعوى واللازم فلو جعلوه للمفعول

العيوب

بقي اكثر الافعال عاريا عن التفضيل لان المفعول لا يجي من اللازم و
وجود المفعول بدون الفاعل نحو مجنون ومهتوت اقل ونحو اشغل
اي ورد السؤال القاعدة التي ذكرنا من ان الفعل لتفضيل الفاعل دون
المفعول بقولهم اشاموا شهر واعرفوا الكبر وارجى واستروا عذر
والوم واحمدوا في دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم اجعل ضحكك اجاب الاشياء
عني واجعل خشيتك اخوف الاشياء عندي وبقولهم هو اي فلان اشغل
اي اكثر مشغوليه من امرأة ذات الخيل والخي بالسرقة والسرقة
ان امرأة من بتم اللات بن ثعلبة حضرت سوق عكاظ قريبا من مكة
ومعها خيلا من فذهب خوات بن جبير الانصاري بالمكان حال وفيه
احدهما وذاقه ودفع اليها فامسكتة باحدى يديها ثم فتح الآخرة ففعلت بها
فعل الاول فامسكتة بيديها الاخرى ثم جامعا ولم تغدر عا د ففعلت فافهم
الخيالين فذهب ففعلت بها المثل في الاشتغال ثم اسم خوات وشهر ببر
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف شرا ذلك اي هربك بكيني من فعله علم ذات الخيل
تلفظا فثبتتم عليه وقال رسول الله ايضا مرا كيف فعلت ما ذات
الخيالين فقال يا رسول الله قد رزقني الله الاسلام واعوز من الجور فملك
فعله جاهلية يا رسول الله فان التفضيل في اشغل للمفعول وقيل يجوز ان
يقال اشغل من ذات الخيلين ليدربا فلا يكون شرا اقل لاختار اللف

اللف والنشر على الترتيب في ايراد الاسئلة لكان احسن ونحو اعطاهم
اي اورد السؤال على قوله لا يجي من امرئ فببقولهم هو اي فلان اعطاهم
في تفضيل المعطي اي اكثر للدينار والدرهم واولا مع في تفضيل المعطى من
الابلاء بمعنى الاعطاء فان قيل لم يحكم بانها من امرئ قلنا لعدم بناء
البناء منها نحو خطي وولي واكرم من زيدا اي اشكر اكراما وهذا المكان
افقوا اي اشترقا فافهم هذا الكلام اعطى اشترقا خبصارا وهو فلس
من ابن الخلق اي اكثر افلاسا وهو رجل من بني عبد شمس كان يحصل
في بيته مدة عمره قوة ليل وكان هو واباؤه واجدادهم كذلك فان كل
من الروايات والجمع من هينقة اي ورد السؤال على قوله ولا من لون
وعيب بقولهم هو اي فلان اجمع من هينقة اي اشترقا اكثر حقا فان
قيل لم يحكم بان اجمع اسم التفضيل لم لا يجوز ان يكون صفة بشرية قلنا
استعماله لمن يدل على اسم التفضيل وهينقة لقب رجل وهو رئيس الاحمق
واسم يزيه بن مروان بن قيس بن ثعلبة انه يتخذ لنفسه طوقا من نظام
ليوف به نفسه فاصبح يوما وراى ذلك الطوق على ابيه فقال يا ابي انت انا
فمن انا ومنه يقال ذو الوجهات وقيل من حقه انه قيل له بعير من بني ادى
من وجد بعير في قوله وقيل له فما نفعك فقال يا بن حلاوة الوجه ان فيضرب
به المثل في الحق فالحاقة من العيوب واجاب المصنف الكل بانها شاذة

واعلم ان اول من الكلمات المشكل في فاعل هو فاعل لما فعل فعل هذا
قول من قال اصله واول فقلت الواو الاولى حمزة ثمة النقل بغير
الحروف الثقيلة وقوة المتكلم في الابتداء بالهمزة اذ قد يكون اصل
فعل واول فيكون فاعله وعينه حرف عليه وهو لم يوجد في الفعل بل
الاسم وقيل اصل اول من وال بمعنى كما فابليت الهمزة واو حائز
القياس في الانسب يكون بمعنى المفعول لانه كل ما يكون اول يليج ان يكون
لجاء ويؤيد كون اصل هذا اتيان جمعة او ابل لكن نقب الهمزة باء لرفع
الثقل قبائل وترايب الهمزة دون القلب واما جمعة علم او الى القلب
مكانا وذاتنا وقيل اصل اول من ال امرأة اي اصل او من ال لامير عينة اي
اساسها واسمها او من الالية اي رجع فقلت الواو حمزة اما ثمة
او علم وجه الشذوذ واعلم ان الاول والاو الى كلمتان لا يراهما التثنية
ومثلهما الاوسط والوسط اللذين من اخواتهما واما الاوسط بمعنى الشرف
فهو التفضيل واعلم ان الخبر والشر ينعملان مصدر واسما وصفة وتفضيلا
يقال خازن خير فهو خازن بالتحفيف وقير بالشد يد وقوم اقبال خبار
وهي فيرة خيرة محققا وشددا والمشرقة منها اقل وجودا ويقال
شرفلان شرا وشرا وشراة فهو شر وشريروهم شرار وشرار
واشراء ويقال في تفضيلها هو اوبى اوها اوهم او هي خير منه او شر

سبب في تفضيلها

او شر منه او خير الناس او شر الناس ولا يقال اغير واشتر قوله مع اشترا
اريد كلمتان مركبتان من صفة الاستفهام والشر ولذلك دخل التنوين
واعلم ان وزن الفعل بحى ايضا للتعبير بحسن العلم والنجح الجميل ويكون
ما بعده منصوبا او ضمير منصوب نحو ما احسن عمل الله الاستفهامية على
الابتداء في الفعل ضمير الفاعل كحا وما بعده مفعول وبحى على وزن
فعل اي كما يحى اسم الفاعل على وزن مفاعل بحى ايضا على وزن
فعل نحو ضمير بمعنى ناصر ومرفيع بمعنى ماضى يستوى في الذكر والمؤنث
اذا كان بمعنى المفعول وذكر الموصوف فرقا بين الفعل الذي بمعنى الفاعل
وبين الفعل الذي بمعنى المفعول وعام البحث ان الفعل قد يكون بمعنى
الفاعل وح يوقع بين الذكر والمؤنث بالتساوي سواء كان موصوفاً أو
او غير مذكور كقول رجل خير وامرأة خيرة وقوله يا بنات القيس ان ابا كان
قتيل وقتيلة قد ان كان ان قتل لم اعط الوقف للفاعل دون المفعول قلنا
لان عدم الاستواء اصل فاعط الوقف للفاعل الذي هو اصل فان قتل اذكر الحروف
لا حاجة الى التاء للوقف بين الذكر والمؤنث قلنا نعم لكن اهل العلم انما
اجرى على اصله ان الوقف بين الذكر والمؤنث بالتساوي وقد يكون بمعنى المفعول
وح يستوى فيه الذكر والمؤنث اذا كان الموصوف مذكورا كقول رجل قتل
وامرأة قتل انما سوى الذكر والمؤنث فرقا بين الفاعل والمفعول كما

اخر في الفعلين مفرد
وتثنية وجموع

كما عرفت واما اذا لم يكن مذكورا فيفوق بالبناء حتى لا يلتبس انه كذا يكون
نحو مرت بقيتل بنى فلان وقيتل بنى فلان فان قيل فاذا فرق الغنيل
الذي بمعنى المفعول اذا لم يكن الموصوف مذكورا يلزم الالتباس بالفعيل
بمعنى الفاعل اذا لم يكن موصوفه مذكورا قلنا الكسفي بالوزن ثمانية واللفظة
واعلم ان صيغة الغنيل غالب في اللام نحو كريم ولطيف وحليم وعظيم وقد
يؤخذ من المتعدى للشباب والزيادة كاسماء الله تعالى من العلم القدير
والسبح البصير وان هذا الوزن قد يحكي بمعنى المفعول نحو نذير بمعنى المنذر
والفاعل نحو غنير بمعنى المعاشروا ان الفعيل قد يكون جمعا نحو عبيد وعب
في جمع عبدة وكتب وستمع التفضيل في بعض الجوع ويجمع فعيل على فعلا
نحو فقهاء في جمع فضة وهذا جمع كثير الاستعمال على فعال كعب الفاء نحو كرام
وعظام وعلى افعال نحو اشراق وعلى افعلاء نحو اصرفاء وهذا الجمع كثير ايضا
ويجمع بربنية على اربا مثل خطيبة وخطابا اصله خطا في كثرته وكرامه و
لطايف قاصية معمرتان ما استقلت الكون الامرة في ثباتها فاستقلت
الثانية بابا لكسرة ما قبلها فاستقلت ايضا لنقل الامرة مع نقل صيغة الجمع
وحروف العلة فنقلت الباء القائمة قلبت الامرة الاولى يا لزيادة
الحقة ونحو العطايا والمطايا وقد يرقل على فعيل ثمانية للمبالغة نحو الخليفة ويجمع
على ظاهرها كخلاف وعلى المعنى كلفاء وباء يستعمل في فعيل بمعنى المفعول

والاخذوا من ميراثكم
والاخذوا من ميراثكم
والاخذوا من ميراثكم

المفعول بجمع مع فعلان غالباً نحو ولدان جمع وليد بمعنى مولود وجمع في الذكر
والمؤنث على فاعل واما مرفوع في جمع مريض الذي هو الفاعل في قول علي بن
في جمع في جمع ثم قوى ذلك بانهم حملوا باب ما لك وميت على فاعل فقالوا
يهلك وموتى مع الخافعة لفظاً للموافقة معناه وبالحمل ان هذا الجمع انما يكون
سماخ معناه وحرز ولكن يشك في شئ الا اذا جعلت الكلمة
من عداد الاسماء اي يستوي المذكر والمؤنث اذا كان الفاعل بمعنى المفعول
وذكر الموصوف الا اذا جعلت الكلمة من عداد الاسماء اي الفاعل من قبل
الاسماء الغير المشتقة دون الصفات ورجح لا يستويان بل يوافقان
بالتاء ليكون دليلاً على النقل الوصفية الى السمية وان كان الموصوف
مذكوراً نحو كبش زبيح ونجى ذبيحة وصبي لقيط وصبي لقيطه فزج
اسم طيوان مذبح **قوله** وقد يشبهه **بقوله** اي وقد يشبهه بالفعيل الذي
بمعنى المفعول الفاعل الذي بمعنى الفاعل في الاستواء اي يستوي فيه المذكر
والمؤنث ايضا كقوله **قوله** واما لانك بعد ذلك ظهر ما يدريك لعل الساتة
قريب وان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** اي فاعل يعني
ان اسم الفاعل قد يكون على وزن فاعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثر
نحو منون بمعنى كثير المنع وفي بعض النسخ كجي فاعول للمبالغة اي كجول
لما كان بمعنى الفاعل او المفعول الاول انصب ما سبق وما سببه ويستوي

وقيل انما اذنا المرحمة بجميع الاحسان وقيل
ان ضعف لموصوفى خوفى على سائر احواله
شئى قريب وقيل يفتقر الى امر اخر قريب
وقيل التقدير بعينه انما فعل او معربا لا يفتقر
يقرب رضى من الحسن الى مسة

اي في فعل المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوفين بفضيلتهم
 ان الفعل كالفعل قد يكونا بمعنى الفاعل وحسب مستوى في المذكر والمؤنث
 اذا كان الموصوفين مذكورا او انا اذ لم يكن مذكورا فيعرف بالبناء والبناء
 التباس بين المذكر والمؤنث وقد يكون بمعنى المفعول فيكون المذكر
 والمؤنث بالتساوي سواء كان موصوفه مذكورا او غير مذكور فان قيل اذا
 فرق المذكر والمؤنث في العفول الذي بمعنى الفاعل اذ لم يكن الموصوفين مذكورا
 يلزم التباس بالفعل الذي بمعنى المفعول اذ لم يكن موصوفه مذكورا قلنا
 جوابه ما مر من انه اكتفى بالقرابين وتبرك في فعل بمعنى المفعول نحو رسول بمعنى
 المرسل وتبرك في ما يفعل به الوضوء ما يتوضا به ويجمع فعل على فعل بضم الفاء
 والواو وعلى فعلا بضم الفاء وقريب ان يكون العقلاء والجراد في الجمع
 وعلى فعلا بالفتح الغنم نحو غباري في غنور وعلى فعلا في جمع عدد وعلى
 فعلا كونه في جوه ايضا ولا نظير له وعلى فاعل وفعل بضم الفاء وكذا الواو
 نحو عجايز وجر في جمع يجوز وقد يستوي في فعيل وفعل الواحد والجمع نحو
 قليل ومبهور ومم تلبسون ومبهورون واعلم انه لا كان الوضوء هو الوضوء
 بين المذكر والمؤنث به قول التاء في المؤنث اكتفى في صدر عدم الاستواء بذكر
 امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقبيطة وحلوة اذ يلزم منه بقاء المذكر على
 فاللقبيطة هو البقي الذي يستفاد من بطلان انه الملوحة بمعنى الحلوية

في الموصوفين

الناقصة التي يوصف بها لا يجوز ان يقال في فعيل المذكر بغير حلوية
 واعطى الاستواء في فعيل للمفعول انا اعطى استواء المذكر والمؤنث في
 فعيل عند ذكر الموصوف للمفعول في فعل عند ايضا للفاعل طلبا للمول
 بين الفعيل والفعل الى التماثل يكون الاستواء للمفعول وعدم استواء للفاعل
 فيما فانه لا يجوز ان قيل لم لم يعكس الامر بان يكون الاستواء في الفعيل
 للفاعل وفي الفعول للمفعول قلنا لان في فعل نقل الاستواء على الفاعل والفاعل
 كثير الاستعمال في افعال كلها وطفة في طوبى ولا شك في الاستواء
 خفة فاعطى ما هو كثير الاستعمال ويحيى للمبالغة نحو صبار فاعطى
 اما في قوله نحو صبارا اما في غير مستتر فيه راجع الى اسم الفاعل الذي في المبالغة
 الفعل من الفاعل نحو صبارا ولان اسم الفاعل في المبالغة سماعا مثلا كونه
 صبارا بفتح الصاد وتشديد الواو وقد يؤخذ هذا الوزن من الام لا من
 معونة ذلك الاسم نحو حمار وبقال وسكاك من الحمار والبغل والسين وكذا
 سيف مجزوم بمعنى وزن مجزوم بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح الواو لمبالغة
 الجازم بمعنى المقاطع من الباب الرابع فان قيل لم ذكر السيف معه قلنا
 لتعيين كونه مثلا للمبالغة لان وزنه مشترك بين الالة وبين مبالغة
 الفاعل كما مر في به وكذا فسق بالكسر وتضعيف الواو لمبالغة الواو من
 الباب الخامس ونحو كتاب بفتح الميم والاول وتخفيف الباء من الباب الثاني في صفة

في جمع المبالغة

ونحو عجايز وبقال وسكاك
 من العطف والبناء والجراد

كبيرة

كعجاب لمبالغة بحبيب نحو طوال يضم الاول وتشديد الثاني من الباب الاول
 لمبالغة طويل وقراء وكذبوا بابا يتناكرا بابا يضم حملا على الجمع والمبالغة لان
 هذا يحكي الجمع المكثر من المذكر المسمى الفاعل فان قيل فاعلم هذا يكون هذا
 الوزن مشترك بينه وبين المبالغة فلم يتركه كما ذكر مشترك وزن
 مجزوم قلنا بناء على شهرة هذا الوزن في الجمع ونحو علامة من الباب الرابع
 ونسبته من الباب الثاني في مبالغة عالم وعالم بالانسان اصلها علام
 ونسبته داخلت التاء للمبالغة فان قيل لم اورد مثالين قلنا تنبها
 على كثرة استعمال هذا الوزن فان قيل فاعلم هذا ينظم ايراد مثالين لنحو صار
 قلنا كثرة استعمال وزنه مشهورة ونحو روية بفتح الفاء وكسر العين من
 الباب الثاني من روى الحديث ونحو فروقة بفتح الفاء وضم الواو وكثرتها
 لمبالغة فارق والتاء للمبالغة فاني صيغة مبالغة يكون تاءه لزيادة
 المبالغة او جردت العيصفة عن المبالغة ونحو ضحك بضم الفاء فتح العين
 في مبالغة ضاحك وقوله ضحك بكون العين لمبالغة اتم المفعول في ضار
 الضحاح وغيره ان ضحك بفتح الحاء كثير الضحك وبكونه الذي يضحك عليه
 الناس للسخرة فان قيل فاعلم هذا لم يورد عن بيان جميع اوزان مبالغة اسم
 الفاعل قلنا نعم الاول في ذلك فاناب ضحك بفتح العين اورد في تبيينه قراءة
 وبيل لكل عفرة لمرة بكون اليم فيها فانما اذا كانا بفتح اليم بكونان بمعنى

في مبالغة ضاحك وقوله ضحك بكون العين لمبالغة اتم المفعول في ضار

بمعنى العياب والطعاب واذا كانا بكونا يكونان بمعنى المسخرة التي تأتي
 بالاضاحك فيبقى كون منه ويشتمون وعليه قراءة يوم الجمعة بالكون
 والفتح بمعنى اليوم الزوج المجموع الى جمعة الشرع او بمعنى يوم الوقت
 الجامع باجمع البالغ مبلغ الكثرة والقراءة بالفتح للمتابعة ونحو حمزة
 الى سريج القطع للموت والتاء فيه كالتاء في علامة وغيره نحو مستقام للمكر
 والسكون بمبالغة سقيم وهذا الوزن مشترك بين الالة والمبالغة والكلام
 فيه كالكلام في طوال نحو عطير كثير العطر وهما يجتمعان على مفاعيل ونحو
 محي ونحو جميع نحو ان كثير الحادة ومساكين جمع مكين والسته الاجرة من
 الباب الرابع وقد بنى للمبالغة من المزدحم على ما بنى الحاحن التلار وهو راك
 من الادراك وحساس من الاحساس وجبار من الاجبار ورشاد من
 الارشاد واليم من الايام وسبيح من الاسماح وبشير من الابصار وكون
 يند المذكورات من المريد علم بالاستقواء واعلم ان وزن فاعون قد يستعمل
 اسما نحو العبابون والنموس لصاحب تر الملك وقد يستعمل في مبالغة
 الصفة نحو الفاروق لعمره فانه يكون فارقا بين الحق والباطل على اكل
 فرق بما بينه وشيئا واذا قوامه كينته المكين مفعيل من
 السكون وهو الذي اسكت الفخر وان لم يدر في الحاء انما اطلق
 الاء على التاء لانها تفسر في الوقت على ان في بعض النسخ وقع التاء

في لانه نقيضه وللنقيض مناسبتة وهى ان النقيضين غالباً يمتاز
 في الظهور بالبيان بزيادة الوجود ان فانه متى خطر لبطل الحركة يلزم ان يكون
 وكذا الراحة مع الالم والفتحة مع السقم **وصيغة من غير التثنية**
 لما فرغ في بيانه من غير التثنية مطلقاً فنبهته من باب غير التثنية على
 مستقبل ذلك الكتاب كانه يميم مضمومة الى ذى فخر في المضارعة وفتح
 اليم المضمومة في موضعها وكسرها قبل الاخر لفظاً مكرماً او تقديره نحو
 حنار وحمرة فان قيل لم اختير اليم للزيادة قلنا لانه في حرف الواو
 فلما تغزرت زبادة كما ذكر الشران تعين اليم لانه اليم قريب من الواو
 في المخرج على انها ووفى العلة الزوايد فان قيل لم كسر الواو قلنا فرقا
 بين الفاعل والمفعول فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا لان الفتح اولى بالمو
 كثير المعنى او نقول تبعاً لفظها بمعنى الفعل مأخوذة من الفعل المضارع الذي
 مكسوراً ما قبل آخره وتبعاً لمكسور العين فجاء لم يكن المستقبل في مكسور
 العين مكسوراً فيجوز ومتضارب ومتكسر المفعول مأخوذة من المضارع الجول
 الذي هو مفتوح ما قبل آخره ان قيل من القاعدة المقررة ان الادغام
 ممتنع في التثنية كسب ان الزم منه الاتساق كما يعترض به فلم يزد في حجاب
 ومتى اب مع ان الادغام فيها يؤدى الى التلبس باسم المفعول قلنا انه
 لم يزل فيه ما قبل حكى فيها الادغام لم يزل في الفعل **وهو ممتنع** في التثنية فانه

من بيان اسم النون من التثنية وما يتعلق
 باسم الفاعل منه شرح

قاعدة مطروقة في اسم الفاعل من المزيد ورد السؤال بسبب فانه للفاعل
 على صيغة المفعول بضم اليم وفتح ما قبل الاخر القيس كسرة لانه من
 السرب النوس اذا انسح في الجري يقال سرب الرجل اذا انصرف كما
 ودعاه وكذا اخفن من اخفن ويافع على صيغة فاعل التثنية الجود
 القياس موقع لانه من ايفع الغمام اذا ارتفع وبلغ واما القيس بانه
 شاذ لا يعتد به ولا يقياس عليه من غراب القواة مرد في اليم
 الدال في الفاعل تبعاً لليم من الازداف ومن قرأ بفتح الدال بعد مفعولاً
 ومن غراب الاوزان تشا في جمع مضمومة جذف اليم والتكرير كما يقال
 في جمع سوز قبل سفارج وسوليب عنادل مثل ملاب لفظاً ومعنى
 وبني ما قبل التثنية على الواو **يعني** بنى اسم الفاعل من الفعل
 تاء التثنية بفتح اية موب لان ما قبل التثنية اي او اسم الفاعل صار ما قبله
 بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يجري في الوسط واما هو بمنزلة هذا لتقليل
 لمطلق البناء الاصح والعارضي كما في نون التاكيد اي بنى افعال الفعل
 بالتثنية كما بنى ما قبل نون التاكيد اي او الكلمة عند اتصال النون للعلية
 المذكورة وما بنى ما قبل ياء النسبة في نحو نوى الآلة على الكسرة للبناء
 ففصل في اسم المفعول لما فرغ عن اسم الفاعل شرع في اسم المفعول فان قيل
 على اسم الزمان والمكان وان كل منهما مشترك في الاشتقاق قلنا لان اسم المفعول

من بيان اسم النون من التثنية وما يتعلق
 باسم الفاعل منه شرح

لم تقدم اسم المفعول

من المضارعة المجهول

يدل على الذي يفعل فهو اول بالتقديم وهو مشتق من المضارع بالذات تبعاً
لاسم الفاعل لخوافة بينهما وطريقاً اشتقاقية سبباً في مشتق المصدر
بواسطتين ان قبل لم يسمي اسم المفعول باسم المفعول مع ان المفعول مشتق
هو المصدر قلنا المراد بالمفعول مفعول يقال فعلت به القرب الى اذعت
عليه القرب ولكن حذف حرف الجر فصار الفاعل مفعولاً فاستمر لان الجار و
الجر وكان قائماً مقام الفاعل فهو اسم مفعول او نقول ان اسم المفعول
لانه وزن في التثنية كما قرئ اسم الفاعل ففعله اسم يتناول المجرود وغيره و
قوله مشتق يخرج الالف التي لا يكون مشتقة وقوله من يفعل على بناء الجمل
يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل لتفصيل القول اسما الزمان و
والمكان والآلة وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج التفصيل الذي بمعنى المفعول
في اعزروا اليوم واشغل لان اشتقاقه من يفعل بفعل الباء ليس بغيره وقوله
الفعل بن باعتبار اشتقاق الزيادة على غيره وان وقع عليه الفعل او نقول ان ليس
للاعتزاز لان جميع القبول ليس واجب ان يكون فتراها انما لا يكون
لبين الواقع وتحقيق الحائضية فلا يكون ذلك القيد سدره وقال بعض
الناحجين او في جري الواقع عليه بعد قوله من وقع عليه الفعل يستعمل على نحو
او قد ضرباً فهو موجود وعلمت عدمه ووجب فهو معلوم اقول لاجل هذا
القيد لان المراد من الواقع ليس الامر حتى يدل المراد التعلق المعنوي وهو

هذا هو اللفظ الذي هو المصدر
او هو اللفظ الذي هو المصدر

وهو تعلق فعل الفاعل بشي على وزن مفعول قيل له قال غالب كان
الحسن لانه يحكي على وزن مفعول ومفعول اجيبته انما ترك هذا القيد لانه
لما بين مجيبه علم وزنه علم ان قوله تحول على الغالب ويحي اسم المفعول على
فعل مثل كتاب وفراش وهاد بمعنى مكتوب وفردش وهمدود وزنه
الفعال بالغنم لما فعلت كالفالة والتخالة والعصارة والسلالة وسنة
نقص بكسر النون وسكون القاف بمعنى المنقوض وكذا الذبح ونهز، بضم
الهاء وسكون الراء بمعنى المنهز، ولو حرك الراء لكان بمعنى الفاعل فادخل
الميم هذا بيان اشتقاق اسم الفاعل المفعول ان حذف حرف المضارعة
من يضر وادخل الميم مقامها وانما افتر الميم كما قرئ فاعل المزير على التثنية
ثم فتح الميم حتى لا يلبس المفعول من باب الافعال ولم يكسر الميم حتى لا يلبس بالآلة
ثم فتح الراء اي لم يبق على الفتح او لم تكسر حتى لا يلبس بوضع من ضجج
العين ومضمومها وبين مكسور العين فصارت ضرب بفتح الميم ثم الراء ثم اشبع
الضمة لانعدام مفعول بغير التاء في كلامهم واما مفعول بالباء فهو موجود
نحو مكرمة ومغيرة فصارت ضرب فان قيل اذا اريد في اسم المفعول فان
يلزم مزنة الفوع على الاصل لان اسم الفاعل زبرت حرف واحد قلنا الزايد
في اسم المفعول هو الميم واما الواو فهي متولدة من شباع الفتح فلا اشكال
في ويتر مفعول التثنية في هذا اشارة الى جواب سوال مقدر تقديره

ان يقال غير مفعول التلاذ في الالتباس على تقدير فتح الجيم دون الجيم باب
 الافعال ودون الموضع على تقدير فتح الواو وكسر دمج ان تغيير احدهما
 يزول الالتباس وتحقق الكلام ان يقال ان الالتباس في اسم المفعول من
 التلاذ ان يكون على وزن معياره كاسم الفاعل الآلة كما لزم الالتباس
 بينه وبين ما من باب الافعال وجب تغيير احدهما فغيره واما هو من التلاذ
 لتغيره فيه فهو اسم الفاعل منه دون مفعول الافعال لعدم تغير اسم
 الفاعل منه والتغير في التلاذ من وجهين احدهما ان الزيادة في ليس موضع
 الزيادة في المضارع بخلاف باب الافعال والتلاذ ان حركة الفتح والفتح
 ليس بحركة المضارع بل الكحل مكسور المقربين التلاذ فقط بفتح ما قبل
 الآخر فرقا بينه وبين الفاعل لم يعكس كاسم الفاعل والفتح اتم من ان يكون
 لفظا او تقدير كاسم **فصل في اسم الزمان والمكان** لما فرغ من بيان
 اسم المفعول شرع في بيان اسم الزمان والمكان والنون من وضعهما
 الاختصار لانك تغيرهما مكان الفعل وزمانه ولو لاها لزمك ان تأتي بلفظ
 المكان والزمان واما كان الغرض الاصلي من فن الصرف بيان الالبسة
 وتفاصيل ما يوضع عليها من الاحوال والاحكام وكيفية اخذ بعضها من بعض
 والاحوال والاحكام انما وجدان في اسم الزمان والمكان من التلاذ ذكر
 مما فيه والتفتي بذكر مفعول غير التلاذ لان الزمان والمكان المصدرين على صيغة

منه في الالبسة
 من الالبسة في الالبسة

في الالبسة

من الالبسة في الالبسة

على صيغة المفعول منه فان قيل لا ياتي الكحل واحدها صيغة على حدة قلنا
 لكثرة الحروف فان قيل المناسبة بين هذه الثلثة وبين المفعول كما جعل
 على وزنه قلنا لان الزمان والمكان والمفعول مشترك في كونها محلا للفعل
 واما المصدر المسمى المحول على الزمان والمكان لا حاجة بهما في بعض النواحي ان
 قيل لم قدم اسم الزمان والمكان على الآلة قلنا لكونها شبيهة بالمفعول
 في اسم المكان ان قيل لم قدم اسم المكان قلنا لان لفظ المكان مفعول
 اذا اصله مكون من الكثرة استعماله في احواله وتوزيعه احواله
 احواله على المكان في الزمان وتقديم الزمان في العنوان لدفع توهم من يؤم
 ان الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان ان قيل لم اشتق اسم المفعول
 المعلوم من ان المناسب ان يشتق من المجهول المناسبة بينهما وبين المفعول
 قلنا لان اختلاف الصيغة انما يكون باوينا واختلاف حركة عين المضارع
 وهو لا يتصور الا في المضارع المعلوم فقوله اسم يتناول المقعد وغيره وقوله
 مشتق يخرج الاسماء الغير المشتقة وقوله من يفعل بفتح الباء يخرج اسم
 المفعول وقوله المكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدل الموقف قال فربيت الجيم
 ان هذا بيان لطريق اشتقاق اسم المكان اي زبدت الجيم مقام في المضارعة
 بعد حذفها وحك كركنا وصيغة اي صيغة اسم المكان مفتوح العين
 مطلقا مفعول بفتح الجيم والعين نحو مذهب من ذهب بذهب فان قيل لم تفتي

هم

تسمية الزمان والمكان ظاهرة
 واما اسم الزمان والمكان مشتقان
 من المصدرين ومن المصدرين مشتقان
 وسيدكر الاشتقاق منه

لم فتح العين منه قلنا بتعالين معارهم على ان الفتح اخف قال الامم
 المثال اي الواوى الغير المضاعف اما غير الواوى فالمكان مفعول نحو
 ميقط اما مضاعف فحكم المضاعف نحو مود فان المكان في كسر
 العين سواء كان فعلا مفتوح العين او المضاعف او المكسور نحو الموحل
 والموسم والموعود ولم يذكر المفعول مثال المكسور العين كسرة المضمم
 العين لقلنا حتى لا يظن ان وزنه لا يظن ان فاعل من قول
 وهو ليس باسم المكان والزمان فيه كحت وهو ان المكان من الصحيح
 كالمذهب فديظن ان وزنه جعفر مع انه لم يكسر فالاول ما نقل بعضهم
 انما كسر العين في المثال الواوى لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه
 وذلك لما قبل من ان المسافة بين الفتح والواو بعيدة بخلاف الواو و
 الكسر لان الواو من الشدة والفتحة جزء الالف وهو من اقبح اللحن والواو من
 الشدة والكم جزء الباء وهو من الحسن **قال** ومن باب **يفعل** اي
 وصيغة اسم المكان من مكسور العين مفعول بالكسر للموافقة ومنه قولنا
 مولد بنيامكة اذا اردنا المكان او رجع الاول اذا اردنا الزمان او علم قبل
 بنصب العام للظرفية اذا اردنا المصدر لكن المشهور في المبادي **قال** الا
 من النافعة اي الباء اي الا واوى من يفعل بالكسر فانه اسم المكان بفتح
 العين منه نحو الحرم وقد علم من تحصيله بقوله من يفعل اني كجي من يفعل

سواء كان الفعل مفتوحا او مكسورا او مضمما

بفتح العين في المثال الواوى لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه

سواء كان الفعل مفتوحا او مكسورا او مضمما

من يفعل بالفتح ويفعل بالضم على الاصل لعدم التماخ وهو توالي الكسرة و
 روى ماوى واهيب كسرة الامالة هذا اعتداد به ولا يبنى من يفعل
 مفعول اي لا يبنى اسم المكان من المضموم العين على وزن يفعل بالضم لنقل
 الضمة او لعدم مفعول في كلامهم فقسم اسم مكان يفعل بالضم بين مفعول
 بالكم ومفعول بالفتح فاعطى للمفعول اسم مشتق من اسم المكان العباد
 او الخلود الله والمجزع لموضع جزر الابل وهو خربا والمبني المكان البناء
 والمطلع لموضع الطلوع والمشرق مكان الشرق والموق لمكان الوق ومنه
 موق الرأس لانه موضع فرق الشعر والمقط لموضع السقوط ومنه
 هذا مبقا راسي الى حيث ولدت والممكن لمكان السكون والمرفق
 لموضع الرفق وهو ضد العنف والسج اسم للبيت الجني للسجدة سواء سجدة
 بالفعل او لم يسجد وبالفتح اسم لمكان يسجد فيه اي موضع جبهتك وقوز الفتح
 في كلها وقرا مطلع الشمس الكل جعلنا من كسرها وكرها واستمر
 فتح الممكن والكل من الباب الاول الا الحرف فانه من الباب الخامس ايضا
 والمجزع فانه قبل من الشدة وقد يظن على بعض ابنية اسم المكان تاء التثنية
 اي يوثق بنا على انهم ارادوا البعثة او زيدت للبيان نحو المنزل بفتح
 الزاد وكسر ما يجمع المنزل والمملكة والمكة والمظنة بكسر الظاء من يظن الغنى
 سناذ وجمعها سناذل ومالك ومظان ويجمع على هذا الوزن بالفتح تاء

ان قيل ما معنى هذا من المفعول بالضم

وهو مقصور على السماع

واما كذا المقبرة والمنشأة بالفتح فقد قيل انه من حمل الهمزة التي لا يرد منها ضرور
 الفعل في موضع بل هي كثر الاسماء الجارية وقريب منها ما ربه بالفتح و
 الفتح ومكرم ومكرمة بالفتح فيها ومعون ومعونة والجمع ما ربه مكارم و
 معاون واذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعول بالفتح بلزوم التاء لانه ليس
 اسما للمكان بل معنى في الحقيقة صفة الارض التي يكثر فيها ذلك الشيء والارض
 مؤنث فكانت صفتها كذلك نحو ارض سبعة اى كثر السبع والمادة اى
 كثر الاسد وكذا ما ذبه وحياة ومفعاة ومفتاة وبسطه هذا التثنية ويقال
 في غيره ارض كثيرة الغنادر والتعاليب المصغرة وتثنية الكرامة الثقلنة
 اسم الزمان مثل المكان **فصل في اسم الزمان اسم مشتق من مفعول الزمان وقع فيه**
الفعل وهو مثل اسم المكان في جميع الاحكام نحو مفضل الحسين لزمان فنزل
 يوم العاشر من الحرم كما يقال مفضل الحسين المكان فنزل عن كرمه ولا كما يقال
 من مفضل فلان اى من فنل **فصل في اسم الآلة** كما فرغ عن بيان اسم
 الزمان والمكان شرع في بيان اسم الآلة وهو مشتق من المضارع بالز أو طبق
 اشتقاقه اما ما كان علوا وزن مفعول فبزيادة الميم موضع حرف المضارعة وما كان
 علوا مفعول فبزيادة الميم والالف وما كان علوا وزن مفعول فبزيادة الميم التاء اما
 اشتقاق من المضارع لموازنة اياه ومن المعلوم لان الآلة وان كانت واسطة
 بين المفعول والفعل لكن تعلقت بالالف اقدم واولى من فمفعول الآلات تنتم

يوم العاشر من الحرم

او كما فرغ من الكلام

من تنتم الفعل ليعتبر اختصار العمل الناقصة في الابع ففعله اسم يتناول
 الحدود ويخبره بقوله شقق فخرج مثل السيف الكبير وغيره لانها
 ليست باسم الآلة في الاصطلاح لانها كاليدوم واليد في باب اسم المكان
 وبقوله ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه او ينقل بشئ من مكان
 الى مكان وقيل في تعريف المصنوع وروايب بان المعروف هو المضاف
 فقط لا من حيث انه مضاف والاضافة لتعيين المضاف الذي هو الاسم
 والحاصل ان الاضافة والمضافا ليخارجان عن المعروف فان قيل يلزم
 الحذور المذكور لان الاسم جزء من المد قلنا المراد بالمعروف هو الاصطلاح
 وما ذكر في التعريف هو المعنوي وبعض الشارحين اجاب عن السؤال
 بانه عرف الآلة الاصطلاحية باللغة فانه وقيل على معنى في الاصطلاح
 للآلة بل لها معنى في اللغة واما اسم الآلة فله معنيان فانه لغة يتناول نحو
 الابرة والسيف والابتناولهي الاصطلاح واعلم ان اسم الآلة لا يبنى من
 الافعال المتأخرة كما يدل عليه تعريف الآلة ولا من المبريد لعدم كان في فقا
 و فرها في مفعول وصيغة مفعول اى صيغة اسم الآلة في فعل كبير
 الميم وفتح العين فان قيل لم يبرك لانه الصيغة مثلا قلنا بناء على شئها
 وكثرة استعمالها واصالتها لان مادتها متفرجة بزيادة ولها النكتة فرها
 على غير ما والمثال المذكور في كتب الصرف لهذا الوزن نحو قلب هذا في طبقته

ووجه ان المضاف في اسم الآلة يقول اسم
 شقق من اجل ان المضاف في اسم الآلة
 هو المضاف في اسم الآلة
 وهو المضاف في اسم الآلة
 وهو المضاف في اسم الآلة

وقيل ان المضاف في المفعول بالز
 منقول من المفعول بالز
 منقول من المفعول بالز
 منقول من المفعول بالز

اسم ما يجلب فيه لكن ما كان يستعان فيه بالدرجاة اطلاق اسم الآلة
عليه اليه اشار اليها ريردي بعد ذكر تعريفه كل اسم اشتق من فعل كما
يستعان في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم ما يفتح به المكس فانه اسم
ما يفتح به وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان ما يستعان به كالحلقة قبل
لم لم يترك المص الحكيمة والمصفاة قلت لقل استعماله ومن ثم قال
العرفيون **ق** اي ومن اجل ان صيغة مفعول الاسم الآلة قال العرفيون بيتا وبيتا
فيه اسم الآلة واسم المكان وبناء المكة بكسر الميم وفتح الهمزة لانه
لاسم الآلة والفعل بفتح الفاء وسكون الهمزة من مرات الفعل وهي
مادل على اصل مكينة والسكون للحالة اي للنوع وهي مادل على كيفية التي عليها
والفعل بكسر الفاء والسكون عن مصدر والفعل منه واعلم ان الفعل الذي
يراد منه المكة والنوع ان كان ثانيا مجردا لا تاد في مصدره فالحكمة منه
فعله بفتح الفاء كخبرة وشرا تينة اتيانه ولقبت لفاءه وتيسر اتيانه
ولقبت النوع منه ففعل بالكسر ان كان فيه تاء فالحكمة توصف بالوحدة
كخبرة واحدة والنوع بغير ما كثر رجمة حسنة وان لم يكن ثانيا ولاناء
في مصدره فالحكمة بالتاء كخبرة واحدة واجامة واستواجة والنوع بوصف
بغير واحدة وان كان فيه التاء فالحكمة توصف بالوحدة والنوع بغير ما **قال**
وكسر الميم **ق** اي كسر الميم في وزن اسم الآلة مع ان القبيل الفتح لقبته

وبناء النوع وهو قولهم المفعول بفتح
الميم والعين للموضع اى المكان والمفعول

والفعل بكسر الفاء

الاسم الآلة والنوع
بفتح الفاء والسكون
لانه مادل على كيفية
التي عليها

الاسم الآلة والنوع
بفتح الفاء والسكون
لانه مادل على كيفية
التي عليها

مقام اى المفتوح للوزن بينه وبين المكان مع المفتوح العين والمفهوم
العين فانا قل لم لم تفتح قلنا لعل ليتبين بالمفعول من باب الافعال و
لم يعكس لان الموضع اكثر استعمالا والفتح للعين اول ما هو كثر استعمالا
ق ويجوز وزن مفعول اي اسم الآلة مع وزن مفعول كما يجزى وزن
مفعول ومفعول ويجوز هذا الوزن افع وزن مفعول للمصدر والزمان والمكان
ان نقل من الجوهر الى ان الميعاد المواعدة والوقت والموضع **ق** نحو
مقراض ومضاح **ق** وجميع المفاتيح على المفاتيح من نوادر الانية نحو
اسلوب بمعنى الفتح على اساليب والافراد بمعنى الشق المتطيل
فهو افعول بمعنى المفعول والاصل كان اسما بالمعنى كواب وشروا بفعول
بمعنى الفرس وكوا اقليم تجمع على اقليم ايضا وكوا اقليم تجمع على مقاييد والظاهر
ان الجمع اقليم وهو ايضا كوا وكوا اقليم وكوا اقليم على اقليم وقيل
وكوا يعسوب ملك النخل تجمع على يعاسب ومثل يعسوب والبغايبة كوا
الجل واما يعسوب على رجل فهو اسم افعي وكوا عصفور تجمع على عصفور
جسمه تجمع على عصفور ومنه يجمع على عصفور وشروا يجمع على شروا
ومن غايب للموخر عبيد وكايب في جمع عبيد وكلب وعبدان بالفتح والكسر
وعبداء ومعبوداء في جمع عبيد ايضا والاكابي واللبالي بزيادة الياء على
والليل وسنا بفتح جمع سنور والاسرة في جمع كسرى لقب ملك العجم كما كان

قوله ان نقل من الجوهر الى ان الميعاد المواعدة والوقت والموضع
قوله ان نقل من الجوهر الى ان الميعاد المواعدة والوقت والموضع

قوله ان نقل من الجوهر الى ان الميعاد المواعدة والوقت والموضع
قوله ان نقل من الجوهر الى ان الميعاد المواعدة والوقت والموضع

كما ان في بعض لغات ملك الروم **ويجئ** مضموم العين **اي** تجئ اسم الاله حال كونه
 مضموم العين والميم على خلاف القياس نحو **المسقط** والمختل والقياس كسر
 الميم وفيه العين لكن قال سيبويه هذان من عداد الهمزة الغير المشقة يعني
 المسقط والمختل اسم لهما الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لا حسب
 انه يجعل فيه السعوط من هو اسم موصوف بالان مخصوصة بالاشارة وبذلك ان
 الجاري على الفعل لا يختص بالان مخصوصة وهذه الالة مخصوصة كبر الآكام
 الجامعة فلا يقال مسوط الالاناء الذي يجعل فيه السعوط ولو جعل السعوط في
 وعاء بخره لم يستمسوط وكذا بخره خلاف الجاري على الفعل فانه لو كسبج بنون
 مثلاً يسج ذلك الثوب مكسبه وكذا الوفتح بجش يسج ذلك الثوب مفتاحاً
 وحكم السعوط والنخل حكم الخوانه وهي المرقق والدمع والكملة والمخرضة **يسعوط**
 ما يجعل فيه السعوط وهو بالفتح الدواد الذي يجتنب في الانف المختل ما يتحل به
 الدقيق والمارق ما يدق بالشيء كاله القصار وبه الهوان والدمع ما يجعل فيه
 الدمع من زجاج او بخره والكملة وعاء الكل زجاجاً كان او بخره والمخرضة
 وعاء الخاض وهو الاشنان واسم اننا نذكر الكلمات المشبهة بعضها ببعض اما
 بالوضع او الادغام والاعلال والمكسفات بالفتح التفسيرية متضمنة الالاف و
 نذكر ما في الاقسام كلها وان ذكر المص بعضاً اما في الصحيح فان وزن الفعل
 الذي للتفصيل او الصفة يشبه نفس شكله المضارع المفتوح العين فوالله

ويحذف من الالف والهمزة في بعض لغات
 ويحذف من الالف والهمزة في بعض لغات

في بعض لغات
 في بعض لغات

ويشبه التثنية ما في الافعال حاله فيها نحو رايت احمد واحمر واحمر واحمر فرايت
 قرينة الاسمية ولن قرينة المضارعية ويشبه نفس شكله المضارع المكسور
 العين بامر الافعال وفقاً نحو اقرب ويشبه مجهول مضارع الافعال مجهول
 التثنية مطلقاً نحو بكرم وامر التفعّل والتفاعل ما فيه في الموقود وقف وفي
 التثنية واطع مطلقاً الاقام كلها ويشبه فاعل التثنية بامر مضارع في الموقود
 وفقاً نحو عامل امره اياها في الاحوال اذا دخلت الخفيفة نحو فاني بك
 اباها ومثله فانه مصدر يشبه امره سايسوء فلو ان الخفيفة في الاحوال
 والوقوف فيه وفيها قبله امثاله كناية بان يكتب بالنون في الامر لا يكتب
 اسم الزمان والمكان المصدر الميمي في الاكثر ويشبه احدهما بالالف مطلقاً و
 يشبه المفعول الفاعل في فاعل فاعول باب الافتعال باب الافتعال اذا
 كان الفاء نونا نحو انتظم وانبت هذا ما وجدنا في امثلة الصحيح ثم اعلم
 اننا قد عدنا في اول الكتاب ان نذكر المصغر واسم المنسوب فلان نذكرها
 فالمصغر هو الحزب فيه ليدل على تقبيل وقيل خرج من هذا التعريف ما يكون للتفصيل
 كدويبة والشفقة كيا بني واجيب الداهية اذا كانت عظيمة تدل على
 سرية وصوتها فيكون لتقبيل الكدة والشفقة لا ينافي العلة ثم ان الاسم
 الذي يراد تفسيره اما متمكن او غير متمكن فالمتمكن يفهم اوله ان لم يكن مضموناً
 وبفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحاً ولحققت يا ساكنة ثالثة ويكسر بعد الساء

في بعض لغات
 في بعض لغات

في بعض لغات
 في بعض لغات

في بعض لغات
 في بعض لغات

الزيادة حمزة وصل كاسم فأنك لو بنيت منها فبطلت الحمزة تحت
ما بعدها وأما أن تحذف فمثل بغيرها أو يثبتها فمثل وضمها وتنطق مع
الاستغناء عنها وصلوا الثاني أن يكون الزيادة ثانياً، الثاني ثبتت
أصلها بثبوت وهنوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضاً عنها ولذلك يكتبون
التاء طويلاً ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها ولو بنيت منها فبطلت
بوزن الحروف لا عندوت بناء الثاني يثبت بغيرها فبطلت لو حذفها لا يستقيم
بناء فبطلت من بوزن الحروف فوجب رد الحروف إلا أنه لا حذف التاء
لبقاء المعنى الذي أتى بها وهو الثاني ثبت لكن لا يجعل حكماً حكماً التاء التي قبل
التصغير لا وجه لها عن التقويض وتكتبها بألف وتترك ما قبلها فتقول بنيت
وهيئة هذا إذا لم يكن جعل الاسم بالزيادة عليها فبطلت وإن أكن حكمه
أن يستغنى بالزيادة عن الحروف خمسين فإن أصله مثبت فالباقي بعد الحذف
مما يمكن بناء فبطلت منه وهو مثبت وناس أصله أناس فنقول في تصغيره ليس
ويجوز رد الحروف أيضاً كونه مثبتاً وانتهى إذا ولياً بالتصغير وأو كونه
عروة أو الف منقلب عن واو كونه عصباً أو عن ياء كونه فني أو الف زائدة كونه
رسالة قبلت تلك الحروف ياء وأدغمت فيقال عربة وعقبة ورسالة
أما زيادة فلا ضياء الواو والياء وأما في عقبة ورسالة فلا تنهم ما اضطروا
حذف الالف قبلها ياء وكذلك الحمزة المنقلبة عن واو وياء بول الالف كونه

نحوك، وعطاء فيقال كسبي وخطي لانه ما زيرت ياء التصغير ثالثة
قبلت الالف التي بعد ياء التصغير ياء كاسم وادغمت ياء التصغير فبطلت زو
الحمزة التي هي بدل من الواو والياء إلى أصلها الزوال موجب القلب ثم ثبتت
ثم قلب الواو ياء، إن كانت الحمزة بدلاً من الواو لكان قلبها محذوف الياء
الاجرة لا يحتاج ثلث ياءات فإن قيل ما ذكرتم منقوض بلفظ من يقول
في تصغير السود وجردول السبوح وجردول معاً أنه ولياً بالتصغير أو قلنا
تلك اللفظة ليست بغيرية والاجود السيد وجردول أعلم أننا قد ذكرنا أن
التصغير إما بالقلب أو بالحذف أو بالزيادة فلما ذكرنا الأولين فشرع
في الثالث فنقول تلك الزيادة إما حرف ثابته أو لا فإن لم تكن حرف
ثابته فاما كلمة برأسها كما في بعلبك ولا فاما أن يكون مرة أو لا فلهذا
أربعة أقسام فإن كان الأول وهو أن تكون الزيادة حرف ثابته فاما
أن يكون تاء، والقام مقصورة أو محدودة فإن كانت تاء فاما أن يكون ظاهرة
أو مقدرة والظاهرة ثابتة أبداً كالتصويرية في فارية وإن كانت مقدرة
فيظهر في الثلاث كعينة وشذخو غريب ولا يظهر في الرابعي لا اشتغال كعقير
وما قولهم في تصغير قد اتم فدية فتشاذ وإن كانت القام مقصورة أو أربعة
ثبتت كجبل وإن كانت غير رابعة فحرفت اشتغالاً كجججج في تصغير حججج
وإن كانت محدودة شذخت ثبتت لها كانت في الثلاث أو في غير الثلاث

ما زادت على في البنية كلمة اخرى فتثبت كما تثبت بك في بعلبك وانما
 تثبت الكلمة الثانية لئلا يلتبس بتصغير غير المركب وهذا هو القسم الثاني
 والقسم الثالث ان يكون الزيادة هي الكلمة فذلك المدة اما ثمانية او ثمانية
 او رابعة وان كانت ثمانية كقولنا فاما لا يتغير بل تفتح كقولنا
 وان كانت ثالثة كقولنا فقد تركبنا فقولنا واذا وليا التصغير والرابعة
 وهي ان كانت بعد كسر التصغير بقلب ياء وان لم تكن اتيانها فيفتح
 في تصغير مفتاح والقسم الرابع وهو ان يكون في الاسم التلا في زيادة
 ليست احدهما المدة التي تقع بعد كسر التصغير رابعة تحذف في التصغير
 اقلها فانه كقولنا مطبق ومغلي في منطق ومغلي في منطق وان ساوت
 زايوتان ففي كل اختيار قلبتة وقليبتة في قلنوة او الزيادة
 الثلث غير المدة التي يقع بعد كسر التصغير من التلا في تفتح في تصغير
 الزيادة الفضلي من الزيادة وتحذف الا في ان يقال في مغنيس مغنيس
 او في الاسم الرباعي تحذف الزيادة مطلقا سواء كانت احدهما فضلي او لا كقولنا
 فتشيو في تصغير مفتاح ويجوز التعويض عن حرف الزيادة بعد كسر فيما
 ليست فيه المدة كعلم في مغنيس واعلم ان جمع القلة اذا زيد تصغيره تصغير
 على بناء كقولنا في اكلب اكلب واما جمع الكثرة فله من هياكل احدها ان
 يزداد او احدى فيصغر عليه ثم يحذف ما يستوي به من الواو والنون والالف والتاء

في تصغير المدة التي تقع بعد كسر التصغير رابعة تحذف في التصغير
 اقلها فانه كقولنا مطبق ومغلي في منطق ومغلي في منطق وان ساوت
 زايوتان ففي كل اختيار قلبتة وقليبتة في قلنوة او الزيادة

في تصغير المدة التي تقع بعد كسر التصغير رابعة تحذف في التصغير

والتاء فانك تزد علمان في العلم والتصغير فليس ثم تحذف علمان وتقول
 في دور وبرت فان قيل كيف جمع غلام بالواو والنون مصغرا لانه
 لا يجوز حين كونه مكبرا قلنا لان المصغر كالصفة من والتاء ان يرد
 الى بناء جمع قلنا مودة ان كان لمؤداه جمع قلنا ثم يصغر جمع قلنا تقول
 في دور وبرت فان لم يكن له جمع قلنا نعين ردة او احدى ثم يجمع على كسر
 المذكور مؤنث فان قيل اذا ردة جمع الكسرة الجمع القلة للتصغير فان
 الكثرة قلنا لانه يستعار صيغة القلة للكثرة هذا حكم الجمع واما حكم الكثرة
 بالجمع فحكم الاحاد تقول قويمه ورهيبه هذا الذي مر ذكره هو القياس
 واما هوناذ فهو على ثلاثة اقسام لان شذوذ بيته اما من جهة اللفظ
 او من جهة المعنى واما الذي من جهة اللفظ فلما نسبنا والقياس نبيان
 واما الذي من جهة المعنى ففسمان لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء
 الذي يصغر عندهم مستصغرا فشدوذه المعنوي اما لانه ليس المراد انه
 صغرا لان لفظ الصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغن عن التصغير
 بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما من التفاوت واما لان المراد الاستصغار
 لكن لان الصغر بل في شيء آخر كقولهم ما اقل بين زيدا فان التصغير هو
 بالصغر والفعل لا يصح وصفه بالصغر واما المعنى تصغير من نسب اليه الفعل
 ومن الاسماء ما يفرق في الكلام مصغرا نحو جميل وكعبت لطاير بن وكبت الخرس

واعلم ان لم في التصغير بابا آخر هو ان يحذف جميع الزوائد ثم يصغر
 على ما بقي فيقال في اسود سويد والحمد حميد وبسج هذا تصغير التميمي
 له بالتميم وانهم خالفوا في اسماء الاشارة والموصولة التي يصغر تصغير
 الاسماء المتمكنة لايران من اول الامر حتى غير متمكنة فالحق قبل اذ
 ويزيد بعد ارفاء الف عوضا عن ضم الاول فيخ التنازع في المتكلم وقالوا
 اذا ذيا وتانيا واولا واوليا ومن الاسماء ما لا يصغر كالضماير من حيث
 واين وعزو ومع وغيره وحسبك والاسم على ما على الفعل والاسم
 المنسوب فهو الاسم المحقق بافواه يا مشددة مكسورة ما قبلها على النسبة
 الى الاسم الجوزي ذلك الياء والنسبة مما طوى على الاسم لتغيرات نشي لانفاله
 عن معنى الى معنى وحال الى حال التغيرات على ضربين جارية على العيان المطرد
 في كلامهم ومعدولة على ذلك فقبيل حرق تاء التانيث مطلقا لا لولا انهم
 استكروا وقوع التاء وسطا فان قبل فينبغي ان يجب حذف الف ايضا
 اذ لا يجوز وقوعها في وسط الكلمة قلنا لا ثم ذلك لان التاء علم التانيث
 وليست الالف كذلك لانها تقلب الى حرف آخر فلا يكون وقوعها في الوسط وحذف
 نون التثنية والفتح الاعلى لا مزاها بالاسم ويفتح التاء في المكسورين كقول
 لئلا يجتمع كسر تان بالياء ويحذف الواو والياء من كل فاعيل وفعل فيقال
 فيها غنفي في حنيقة سني في سنة الا ما كان مضاعفا مع فعل العين كقولهم

كول شري وطول في شجرة وطول من كل فاعيل يضم الاول فيخ العين بتر
 المضاعف كقولهم في جبهة ويحذف الباء من المفعول لآم في فاعيل وفعل اذا
 نسبت اليها ويفتح العين في النسبة الى فاعيل وتقلب الياء الاخرة واو الفاعل
 في غني غنوي وامتي اموي واما المفعول من المفعول لآم فكما تصح تقول
 عدوي ويحذف الياء المخالفة كل مثل قبل اذ ذيا ان مدونة احد هما في
 الاخرى فتقول في سيرة وميت سيري وميتي وتقلب الالف الاخرة الثالثة
 والرابعة منقبة من واو ويا وواو واو غنوي ورسوي ومهوي ومزوي
 ويحذف من حالي الالف التي هي بين الالف الثالثة او الرابعة وتلك الالف التي هي منقبة
 او كانت منقبة او غير منقبة او سادسة غير منقبة والياء المكسورة قبلها في
 الالف لا يخلو اما ان يكون ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة والثالثة تقلب
 واو الكفول كقوله في الرابعة وجهان للحذف هو احسن والقول كقولك
 قاضي وقاضوي ويحذف الياء كقوله في مستسقي وتقول في قزقزو
 قضيي مما كان في آفة واو ويا وخرقوي وقبوي واختلف في ما طقت التامين
 ذلك فعرض سبويه والليل الالف والفضل وقال ابنس في قضيي وقنية وقية
 قضيوي وقنوي وكذلك ابنته الواو كقزوة وقزوة ورشوة ورافي
 يا مشددة بعد ثلثة ارف وان كانت تلك الياء الالف غير زائدة فيها
 وجهان احدهما مرهوني في مرهوني كحرف احدي البائين وتقلب الياء الاخرى واو

فمن شدة الالف في
 بالساكنة التي قبلها
 في حنيقة سني في سنة

وفيه ما قبل الواو والثاني مرتي كذا فها وان كانت زائدة كانت في كسر
 فتخذف كلتا اليائين فيقال كذا في وكسرتي ايضا واسم الذي اذخره حمزة
 بعد الف قبلت حمزة واوا ان كانت للتأنيث فوسم او و ثبت على
 الاكثر ان كانت اصلية فنقول في قرأ، قرأتى وان لم تكن حمزة للتأنيث
 ولا اصلية فالوجهان جابران كوكاى وكساوى واسم الذي يقع فيه الياء
 بعد الالف الزائدة وبعد ياء التأنيث وصحت تلك الوجودا بالتأنيث فيه
 سقاية فالقيس في النسبة اليه ان يقال سقاءى بالهمزة لانه ما خذفت الياء
 للنسبة وجعلت الياء حمزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وجوز بعضهم القلب
 الى الواو واسم الذي يقع فيه الياء بعد الف مقلوبة جرح حرف الصلح كذا رابعتي
 بيأت وراى بالهمزة وراوى واسم الذي كان على حرفين وكان متحركا لا وسط
 في الاصل فان كان الخذف منه لاه ولم يعوض الخذف حمزة وصل كابت واجب
 رد الخذف كذا ابوى واخوى ولو عوض حمزة الوصل لم يجب الرد كذا بن فنيل
 ما ذكرتم منقوض بلوم يقال في النسبة دى كما يقال موى قلنا انه فعل يسكون
 العين عند سبويه الاخشى ان كان الخذف من ذلك الاسم الفا وذلك الاسم
 معتل الهمزة كالتسمية اصلها ونسبة تخذف منها الفا وتبقى التاء وجب رد
 الخذف ايضا فوشوى وقال الاخشى ونسبتي ببقاء الياء على الاصل وان
 كانت لام الاسم الذي جرح فيه صحيحة والخذف منه غير اللام كونه عدة اصله

كسرتي في سبويه

وعدو سبويه اصله سنة لم يرد الخذف نحو عدى وسبويه في سبويه يجوز ان
 هو ثلثة اثنان الاول الخذف في تمام الذي سكن وسطه ولم يعوض حمزة
 وصل كذا والثاني الخذف المتحرك لا وسط الذي عوض فيه من الخذف حمزة
 وصل كذا سبويه نحو عدى وعدوى وابنى وبنوى واخوت وبنات كذا
 وابن عند سبويه اي تخذف التاء وقال ابو الحسن اخفى واعلم ان ينسب الصدر
 من المركب فنقول معدى وصغرى وحمسى والما كركب من المضاف والمضاف
 اليه فلا يخفى ان يكون اعني المضاف اليه مقصودا في الال كذا بن الزبير وابن
 عمر وينسب اليه الثاني فيقال زبيرى او لا يكون الثاني مقصودا في الال كعبند
 مضاف وامراء القيس فيل يبرى وامرئى واذا نسب الجميع الى الواو فيقال
 في كتب وفرايعن كذا بنى وفرضى واه ماجر سبويه ماجر كذا بنى
 الباب الثاني في مضاف هو في اللغة اسم مفعول من فاضف يقال فاضف
 الشيء اذا زير عليه مثله وجعل اثنين وفي الاصطلاح ان يجمع حرفان المتماثلان
 او متقاربان في كلمة او كلمتين او التثنية المتشابهين بالافزاد كلمة وقد فرقنا
 بينهما ما جرد المتشابهين الاخرين ان قيل لم يعرف قلنا اختلافا في الهمزة
 من معنى المعنوى ومن تعريف الصحيح ان قيل لم سمي المضاف عطفه ونكر
 قلنا بهذا السؤال ورنى ان قيل لم قدم هذا الباب على المهموز قلنا لقوله
 من الصحيح بسبب قلنا التغير ان قيل لم لم يذكر مضاف الرباعي وضمن ثلث

مكره في مضافا عطف

والمضاف عطف من الرباعي
 مكره في مضافا عطف

مضاعف الشدة قلنا لانه لا يشترط الاكمام لمضاعف الربا في ما كان قاروا
ولامه الاولى من جنس واحد نحو زلزل وعينه ولامه الثانية من جنس واحد
وسوس هذا لكن لا وجه لترك مضاعف الم ن فيه الا ان يقال نون الحكم
بالمقابلة التلازمة ولا يقال صحيح اي لا يقال للمضاعف صحيح
بشهادة انهم اذ جوه عن التوفيق الصحيح لصيرورة احد وفيه خلاف
في نحو نقص الباري في قول العجاج اذ اكرام ابتدروا اليه بذكر نقص الباري
اذ الباري كسر ابتدروا فان نقصا فاكدر قوله ابتدروا اي تجلبوا او قوله الباري
قد رمت اليدين ورتما بجرت الباري عن الشرف والكرم وهو امر ادهم وقوله
براي اسرعا وقوله لا يصبر بل من قوله كسر وحال بتقدير قد وقوله قربان جمع
قرب بفتحين وهو ذكر الطباري وقوله انكر اى نزل حاصل المعنى ان ذلك
المخروج اسرعا الى الشرف اسرعا مثل اسراع الباري عند نزوله من السماء
الصبي كاسر اجناحيه واستشهاد فيه ان اصل نقص نقص مصدر من الفعل
ابرت الباء من الضاد الماخفرة لاستشفاف اجمع ثلث ضاد وانما ضفت
الياء لانه الاصل في الابدال وفي العدة كثره دورها والواو ثقيلة بالنسبة
الى الباء ولا يجوز ابدال الالف لثقل ما قبل الضاد والمبدل منه فتعين الياء لان
ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا ان قبل لم يحدف الضاد لذلك الاستشفاف
قلنا لما يرمز انهم اهل البنا وكسر الضاد المضمومة لاجل الباء وانتم.

بفتح الباء
بضم الباء
بفتح الباء

بفتح الباء
بضم الباء
بفتح الباء

وانما به في البيت على انه مفعول مطلق ليدرو بهذا قيل في نحو ستره اول
ستر من السرو هو قطع سرة الولد وستر من الفراء هو الهرب ونحو من
العقود هو انا قد بالس وحب من ليل ولب من اللب هو العقل واسلم
انه لم يذكر كضائر في الموزون لعدم التناسل فاذا ذكر في الوزن تناسل
الابواب من جنس واحد اي اقامة الذات او في الصفة كالمكر والس
كما بدل قوله فيجاسيان فيكون من جنس واحد نظر الى الموصولة كالجحش في
جحت تاء الافعال او متقاربان اي ارفاق المتقاربين فيخرج
نقل المكرر يعني التلفظ بأكرفين المتماثلين ثقيل كالبشر بالوجدان
ولما شبه بعضهم الالف بغيرها بالمش بالقيروا بالمر تدرجها لا مكانه الاول في
المتشابهة بالحدة مرتين فيدغم مثل الاول في المنزل الثاني والمتقارب
الاول بعد الجعل مثلا للثاني في المقارب الثاني لتفصيل نوع من الخفيف فيمتراد
اقول هذا مثال لاجتماع الحرفين من جنس واحد في الذات وانما في المثالين
من جنس واحد في الصفة لا تفرد الى التفصيل والمادة عام كما كان فيرفع في
المتقاربين كما يقع في المتماثلين وجب ذكر خراج الحروف اعلم ان جملة خراج
الحروف ستة عشر خرجا والخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده واذا ارد
ان توفى مخرج وفي سكتة وادخل سكتة الوصل ثم تلفظ به فاعلم ان منتهى
الصوت حيث انتهى نغمه مخزبة فلهمة والحاد والالف افعي اطلق للعين

بفتح الباء
بضم الباء
بفتح الباء

بفتح الباء
بضم الباء
بفتح الباء

والحاد اوسط والحاء والعين اذناه وللحاف اقص اللسان وما فوقه من
الحنك وللحاف من اللسان والحنك يلي مخرج الحاف ويخرج النبين والياء
وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك وللضاد اول حافة اللسان
وما يليها من الاخرى وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان واللام ما دون اول
حافة اللسان الا منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك الا ما فوقه الضاحك
والناب واللسان ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا والال والطاء والسا
ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وللصاد والراء والتسين ما بين الثنايا
وطرف اللسان وللظاء والزال والشا ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا
وللغاء باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا والياء والميم والواو
ما بين الشفتين والسين عشر ليشوم ومنه الغنة وهي التي تظهر من ترتيب
الهواء بعضا الاجانب الانف وبعضا الاخرى مع انطباق الشفتين ومن
اردت تصوير الخارج فنظر الى هذه الصورة واعلم ان الواو في تنقل الحروف
والهمجية والى الشديدة والرحوة والى ما بين الشديدة والرحوة والى الطبقة
والمنفحة والى المستقيمة والمنخفضة وحروف الخلق المنخفضة وحروف الصغرى
وحروف الزلافة والمعينة واللينه والخنزى والمكر والواو والمربون
في الجورة والمهمسة سبي ذكرها في الكتاب الشديدة ما في قولك اجرت
تبلغك الرحوة ما سارا وما بين الشديدة والرحوة لم يرو عنها والمطبقة سبي ايضا

في حروف الصغرى والى الشديدة والرحوة والى ما بين الشديدة والرحوة والى الطبقة والمنفحة والى المستقيمة والمنخفضة وحروف الخلق المنخفضة وحروف الصغرى

حروف الزلافة والمعينة واللينه والخنزى والمكر والواو والمربون

حروف الصغرى

ايضا والمخنة ما حواه والمستقيمة سبي ايضا في الكتاب المنخفضة ما حواه
وحروف المنخفضة في قولك قد طلع وحروف الصغرى الصاد والراء والتسين و
وحروف الزلافة ما في قولك من ينفل والمعينة ما حواه واللينه وحروف اللين
والخنزى اللام والمكر والراء والحادى الالف والمهمسة التنا والى ان المهمزة
لا تدخل في مثلها الا في قولك سائل ودائس والراء في آتم واد والالف
لا تدخل في مثلها لانه يجب تحريك المدغم فيه فيكون محذوف وكون الاول كالشاذ
شرطا لادغامه ولا في مقاربه للباء قول ما فيها من المدد والاستفالة والحاء
تدخل في الحاء ولا يدغم فيها الا مثلها والعين تدخل في مثلها وفي الحاء ولا يدغم
فيها الا مثلها والحاء تدخل في مثلها وتدخل في الحاء والعين والعين والحاء والياء
في مثل كل واحدة منهما والحاف والكاف كالعين والحاء والياء تدخل في مثلها
وفي التين وتدخل في الطاء والطاء والال والتنا والتين لا تدخل في مثلها
وتدخل في ما يدغم في الجيم واللام والياء بدغم في مثلها وتدخل في الواو والنون
والضاد لا تدخل في الالف مثلها ويدغم فيها ما يدغم في التين والياء واللام ان
كانت للتويف وفي ما لازم ادغامها في مثلها وفي الطاء والال والتنا والظاء
والزال والشا والصاد والتسين والراء والتين والضاد والنون والراء
وان لم تكن للتويف كلام هل فادغامها جائز والراء لا تدخل في مثلها
وتدخل في اللام والنون تدخل في حروف تجمعها بربطون والطاء والال والتنا

الراء والتسين والصاد والتسين والراء والتسين والراء والتسين والراء والتسين والراء والتسين

والظاء والذال التاء تدغم في بعضها أو الفاء لا تدغم إلا في مثلها وتدغم في الباء
والباء تدغم في مثلها وفي الفاء واليم لا يدغم فيها إلا في مثلها واليم لا تدغم إلا
في مثلها وتدغم في النون والباء **إخراج شطاد** وقالت طائفة من
هذه أن مثلاً للمقار بين في المخرج فالجيم قلبت شيناً في الأول لتخفيفها
ثم أدرجه فيها في السلفظ دون الخفا لكونها في كلتيه والتاء قلبت طاءً
في الثانية وأدخلت في اللفظ أن قبل لم أورد للمقار بين وأمثلة قلنا
لأن أحدهما للمقار بين المتحكين والثانية للساكنين أو لهما واعلم أن الإدغام
في المتحكين أقوى من الإدغام في المقار بين لأنه لا قلب فيه وأنه في كلمة واحدة
أو في لفظ واحد وفي كلمة واحدة لازم بعضها ببعض فيلزم التقبل فيكون احتياج
إلى الإدغام **الاشتقاق** الإدغام **اعلم** أن الإدغام افتعال أي ادغاما
بالتشديد من الفاظ البصريين وافتعال أي ادغاما بالتخفيف من عبارة
الكوفيين وهو في اللغة الإدخال في الاصطلاح الباء الحرف في مخرجه
مقدار الباء الحرفين وكذا فستره جاز الله العترة في حوشه وهو محمود
بن عمر النخعي ولقب بكثرة محاورته بيت الله تعالى صلى الله عليه وآله
الكشاف في حرم الكعبة نشرها الله تعالى واعتز بعضهم بهذا الوجه بين
أما أولاً فلأن الإدغام ليس بالبائ الحرف بل لا بد للإدغام من حرفين
أحدهما المدغم والآخر المدغم فيه وأما ثانياً فلأنه ليس بالبائ الحرفين

الحا فحين فاما تعلم بالضرورة التفاوة بين زمان التكليم بمصدر او التكليم
بغيره فلو قال الباث الحافين فربما من الباث حرفي لكن اوجه
اسكان الاول قيل في هذا التعريف نظرا لانه يتناول الحافين اللذين
اولهما ساكنين فمصدر او اجائس سعد الله والذين انه كاذم
ان المتحرك يسكن عند ادغامه علم ابقاء الساكن بالطريق الاول واجب
بان امراد من الاسكان وجد ان الاول ساكنان فقبلهم اشترط في
الادغام سكون الاول قلنا يستقبل بالثاني اذ لو كان متحركا لا يغسل
للفاصلة وهي الحركة ان قبل لم اشترط تحرك الثاني لانه مظهر للاول و
الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره ان قبل لم يبينوا
الثاني في الاول قلنا لانه لو ادغم الثاني في الاول لوجب اسكان الثاني
على ما سبق وانما يتمنع اتصال الف الضمير وواو وياؤه لانقاء الساكنين
حرف واحد في الكتابة لانهم ينقصون حرفا واحدا في الكتابة في كل
مشدد اذا كان في كلمة واحدة وذلك للتحفيف وحرفان في اللفظ و
الكتابة اي الحرف ينقص في الكتابة بخلاف لام التعريف نحو الرحمن و
الرحمن لانه لا يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحدا لعدم كون المدغم والمدغم فيه
في كلمة ولانه لو كتب لام التعريف مع الذي ادغم فيه حرفا واحدا لكان
واربعا لاثنين مما دخل عليه حمزة الاستفهام بخلاف الذي والذين فانها

يكتب بلام واحدة لان اللام فيها لا ينفصل فصار كالجزء وكتب نحو
 الذين في التنبيه بلامين فربما بينه وبين الجميع ان قيل لم يكتب بلامين قلنا
 لان الجمع في اللفظ فيه انسب اعلم ان الالف بعد الميم في الرحمن
 ثابت لفظا محذوف خطأ لكثرة الاستعمال وما قيل ان الرحمن محذوف
 في اللفظ ربا في الخط ليس بشئ لانه في غير مواضع للمتن وانما هو ناظر
 الى لفظ الرحمن بدون الالف واللام مع انه لم يذكره فيه الادغام و
 الكلام في الادغام وادغام حرف التعريف انما هو في قوله في التوبة
 تو الرحمن الصبور الشكور واما في الميم فقد يطرأ الكسرة فلا فرق
 بين اللام وما بعده **الاول** ان يكونا متحركين **الاقسام** الاول
 من الاقسام الثلاثة التي هي الاصناف الحرفية المتماثلين في الذات ان يكونا
 متحركين حال كونهما في كلمة واحدة قبل فلو قال في كلمة كان او السلا
 ينقص نحو ضرب بكبر واجيب انما ترك هذا القيد كثرة بالامثلة
 الآتية كورد وعرض على وجه في بعض النسخ **الاف** الى قيات
اي الادغام واجب في القسم الاول من الالف الثلاثة في جميع
 الصورة **الاف** الى قيات فان الادغام فيما نرى واجب بل ممتنع نحو
 فرد وهو الارض الغليظة المرتفعة فانه ملحق بحرفه فكيف يكون في الادغام
 واجبا بل جائزا حتى لا يبطل الى ان لانه لو ادغم لم يزل المقابلة بين

في التنبيه بلامين

في التنبيه بلامين

بين الملقى والملقى به حركة وسكونا مع انها واجبة ولا يبطل بالقلب
 في الالف مطلقا وفي غيره ان بقي الحركة والسكون على حالهما نحو بوطير
 بسطر **والاوزان** الى **اف** **الاول** في الادغام واجب في الالف واللام
 واجب في الضرب الاول لانه الاوزان التي يلزم فيها الالتباس مثال الخيال
 على تقدير الادغام فيجوز فيهم المعنى نحو صكك بفتحين وهو سبب
 في رجل الواس وسرر بفتحين جمع سرير ووجد بضم الفاء وفتح الواو
 جمع جدة وهي كلمة التي في ظهر الحمار بفتحين ما بقي من انار الويار
 الحزينة ونحو مد بفتح الزيادة وعدد معناه بالهائية شمار و
 شطط بمعنى تجاوز الحد فان الادغام فيها غير جائز حتى لا يلبس
 الصكك بصكك بالفتح والتشديد بمعنى كتاب القاض والسرر بفتح
 وهو ما نطقه القاصد وموضع القطع سحر سررة والجد وجد بضم
 التشديد بمعنى البثرة الطريق والطلل بطل وهو المراد الضعيف و
 مرد بحد و عدد بعد مصدرين معناه بالهائية شمار كردد و شطط
 اسم نهران قيل لم يذكر وجود عدم الادغام في قول واقتل وتباعد
 وتنزل وتنقل قلنا اما قول فانه داخل لزوم الالتباس واقتل
 فسبح في جث بضم واما تباعد وتنزل وتنقل فمترعد جوار الام
 فيها فلم يبق شيئا غير مذكور **والا** **الاول** في الادغام واجب في الالف واللام

و نقد به ان يقال ان الالناس كما يلزم في حكمه وغيره يلزم في مثل و
 فانه لا يعلم ان اصله رد و يفتح العين او غيره وفي مثل فتر فانه لا يعلم ان
 فر بالفتح او غيره وفي عطف فانه لا يعلم ان اصله عطف كسر العين او غيره
 فلم وقع الادغام فيها فاجواب انه لا الناسب فيها في الحقيقة وان وقع
 في الصورة لان رد يعلم من يرد ان اصله رد اي ما كان في مضارعه
 مضمو ما علم ان عينه مفتوح لانه اذا كان عين المضارع مضمو ما فلا يكون
 اما ان يكون من الباب الاول والخمس لا يغير ورد ليس الباب
 الخمس لان المضارع لا يجي منه الالب وحب فعلم انه من الاول
 وقر ايضا اي كره يعلم من يقر اي ما كان عين مضارعه مكسور علم
 ان عينه مفتوح لانه اذا كان عين المضارع مكسور فاما ان يكون
 من الباب السادس او الثاني فاذا انتفى الاول لان المضارع لا يجي
 من الباب السادس تعين التثنية وعطف ايضا يعلم من بعض ما كان عين
 مضارع عطف مفتوح ما علم ان عينه مكسور لانه اذا كان عين المضارع
 مفتوحا فلا يخرج من ان يكون من الباب الثالث او الرابع فاذا انتفى
 الاول لان المضارع لا يجي من الباب الثالث تعين التثنية ولا يرد ثم
 جسي هذا جواب عن سوال مقدر تقديره انكم قلتم اذا اجتمع الحرفان
 اتمحوا كان من جنس احده في الذات في كلمة واحدة بحيث لا ادغام الا ان يكونا

الا ان يكون مائة فلم لم يرد ثم جسي في بعض اللغات مع انه اجمع المتماثلان
 المتحركان فيه الحاق ولا ليس اجاب المقصود لا يرد ثم جسي في بعض
 اللغات حتى لا يقع الضم على الياء في جسي يعني لو ادغم في الماض لو حب
 في المضارع ولو ادغم لم يرد الضمة على الياء المتشبهة الضعيفة فان قيل
 ما منعهم واقع في كلامهم فوهنا جسي ومنه قوله لا اله الا الله هو في القوم
 قلنا الكلام في الفعل واما في الاسم فبند ثم فان قيل لم لا يجوز ان يرد ثم
 في اي في قلنا ولا يتبع المضارع بما كان ابتداء به ليس يلزم في المال كما
 في نقول قلنا ثم وقع الادغام في بعض اللغات بناء على ما ذكرته لان ليس
 لا يسقط بالمعسور كما اشار المقصود في بعض اللغات على انه لا يمكن
 اتباع المضارع بما فاع في الادغام في جسي لانه اجمع فيه موجب الادغام
 والاعمال فيقدم الاعمال عليه فلا يوجد موجب الادغام في جسي في كلتيه
 جسي بناء ادغام الا ان ذلك البعض الذي لم يرد ثم جسي اطراد الماض بالمضارع
 وقال بعضهم في وجه عدم الادغام في جسي ان الياء غير لازمة لانها تسقط
 تارة نحو حيوا وتقلب اخرى نحو جيا فكانه لم يجمع المتماثلان فان قلت
 من القاعدة المقررة كتب الالف في صورة الياء اذا كانت متقلبة عنها
 فلم يجر كبا بالالف في النسخ المعبرة قلنا انما كتبت في صورة الالف
 كراهته اجتماع اليائين وهذا الكلام ليس على وجه في كلامه جسي

مخطوط
 رسالة كتابه الالف في جيبا ووا اليا
 كما في اول كتابه من الادغام والاعمال
 او ان جيبا يندم الاعمال على الادغام

الجليل

في حوشه على شرح سعد الملة والدين للزجاني فانه قال كل الف رابعة فصلا
 في الاسم او في الفعل يكتب باء تنبيهها على انها قبلت من الياء الالف كان
 قبل الالف باء فانه يكتب الفاجبا فعلا كراهته اجتماع الياءين الالف في
 علما فانه يكتب باء مع ان ما قبلها ياء للوقوف بين يدي علما وبينه فعلا
 ضرورة **قوله** انما قال ضرورة بعد قوله يجب ان الادغام في هذا القسم ضروري
 ولو في كلمتين بخلاف القسم الاول فان الادغام فيه ممتنع في بعض المواضع
 وفي بعض الجائز وفي بعضها مختلف لا مطرد واما في هذا القسم فاضطراري
 الا ان يقع التباس فاحتمل ان قيل بل كل ما علم ان يكون الادغام واجبا
 فيما يكون فيه الحذفان العين فلو قال الا ان يكون العين مكان الصواب قلنا
 انما ترك هذا القيد بناء على ان ادغام الالف في غير جائز اصدوا كما تروى وهو في
 منزلة الاعتبار حتى يحترز عنه **قوله** انه استغنى عن القيد بالمتأخر **قوله**
فعل اي بسكون العين رفع به توهم ان يكون اصداء مجرد بحركة الاولى
 بمعنى الزيادة قال بعض الشرخ **قوله** علم وزن فعل نايرو قال لو اجيب بان
 يقال المقصود من ذكره الشعرانية مصدر لا فعل ماض ولا امر منعناه لا محال
 كون العين في كانه قال لو اجيب بان يقال سكون العين يعلم بالايجام
 ردناه لان الابعى مترك كثيرا ثم قال فلو قال نحو مصدر او لو قال على
 وزن فعل بسكون العين لمكان افعى الجواب ان استعمال الفظ على وزن

علم وزن فعل شايخ في تفسير الكلمة التي يكون عندها سكون او نقول كون
 مصدر يعلم من الحذف وذكر قوله علم وزن فعل لتحقيق والتأكيد او
 نقول لا احتياج الا ان يقال مصدر او بسكون العين او البعرة في
 الامتناع بالانقضاء دون الحذف والافلاحي الى الخاضع من الالباس و
 الاشتباه في النفس وذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيكون
 الاجام كثيرة **قوله** الثالث اي القسم الثالث من الاقسام الثلاثة
 ان يكون اول المتكلمين متحركا وثانيهما ساكنا سكونا لازما بلبيل قوله
 فيما بعد هذا اذا كان سكونه لازما وسكون الوقف ليس ملازم فلا حاجة
 الى ان يقال بغير الوقف فان الادغام في هذا القسم ممتنع سواء كان
 في كلمة نحو ظلمت او في كلمتين كورسول الحسن لعدم شرط الادغام هو
 تحرك الثاني فستفهم ورطة **قوله** المراد بالورطة الاولى نقل الحرف الذي في
 غرض الادغام وبالورطة الثانية لاجتماع الساكنين بل هذا افرار من
 المراد وقوع تحت الميزاب **قوله** ولكن يجوز وان يكون استرعا كما
 من قوله ممتنع اولى من ان يكون عاجبا عن كمال مقدرة **قوله** نظر الى اجتماع
 المتجانسين **قوله** اي ما كان اجتماع الحرفين المتجانسين تقبلا ولم يكن
 الادغام حتى توجد الحذف المطلوبة حذفوا احدهما في بعض المواضع
 سمعا لان الحذف توجد بالحذف بالادغام ثم في نحو ظلمت اظلمت

من قوله في حوشه على شرح سعد الملة والدين للزجاني فانه قال كل الف رابعة فصلا

فانه دفع عن الالف خارج

فان فيه اجمع المتلمان ولم يكن الادغام فان قيل لم يكن تحرك الناز
 صح لا يكون الحذف ضروريا قلنا لان ما قبل الضم لم يحرر في الحذف لا يكون
 الساكن واعلم انهم اختلفوا في الحذف فذهب بعضهم الى ان الحذف
 اول المتلدين لان الحذف كالدغام في الخفيف فكما يرفع الاول ينبغي ان
 يحذف واقتار المصنف هذا المذهب حيث قال في اقرن فحذفت الراء الاولى
 وذهب بعضهم الى ان الحذف هو الناز لان النقل انما يحصل منه
 ثم اعلم انه اذا حذف الاول مع حركة بقي الفاء على اصله مفتوحة واذا
 نقلت حركة الالف بعد سبب حركة الفاء مكسورا من هذا يعلم ان
 حذف الاول لا يولى لانه على تقدير حذف الناز يلزم العمل الكثير فان بعد
 حذف الناز لا يخلو ان يحذف حركة العين ليكون ما قبل الضم ساكنا فيبقى
 الفاء مفتوحة على اصله اما ان تنقل الى ما قبلها بعد سبب حركة فيضرب
 مكسورا هذا اي كون الحذف اولى انما يكون اذا لم يكن في الآخر واما اذا كان
 فيه فيقلب الناز كما في نقص الباري لان الآخر على التغيير وعليه
 قراءة اي على الحذف للتخفيف قراءة وقرن لانه ما خذ من القراء
 مضاعف من الباب الناز ونقله فبقية فاصل قرن اقرن لان اللام
 بحسب من تقر اقرن فيكون جمع المؤنث اقرن فحذفت الراء الاولى
 نظر الى اجتماع المتجانسين فنقلت حركتها الى الفاء بعد حذفها ابتداء

في باب الناز
 في باب الناز

ابتداء لانه ما ودفع لا اجتماع الساكنين ثم حذفت المجتبى لعدم
 الاحتياج اليها فصار قرن فان قيل قوله فحذفت الراء الاولى آية
 ان يكون النقل بعد الحذف قلنا النقص الاصلي حذفت الراء فلا حجة في النقل
 بعد حذفها وبقيل من وقريب وقاراً كما قال بعضهم ان قرن
 من وقريب اى انه من المثال لان المضاعف لم لا يكون مما كان فيه
 واذا قرأ قرن اي القوار مضاعف يستعمل من الباب الرابع
 كما يستعمل من الباب الناز لم يكون قرن بفتح القاف لان الامر
 من تقر بجى اقرن وجمع المؤنث اقرن اذا كان عارضا
 العارض هو الذي يكون للوقف وبواسطة شئ لا يكون كجزء من
 الكلمة فانه غير مانع وجواب الادغام يجوز الادغام في هذه
 بنى يميم واستدلوا على جواز الادغام بان يكون الحذف الناز عارض
 فلما كان عارضا جاز تحريكه وروا الادغام في وقرب
 هذه الفة اهل الجواز استدلو بان اكثرها منتف وانقضاء الشرط
 يستلزم انتفاء الشرط واما مع ان الحذف موجود فانه يكون امدود
 من الاول مثال عدم الادغام والناز مثال وهو في الاصل امدود
 نقل حركة الدال الاولى الى الميم استغنى عن الهمزة وحركت الثانية
 لاجتماع الساكنين وبالفتح للتحفة فهو مجهول ما فيه لكنه يختلف في

في التقدير فان اصل الماضي ممدو بضم الميم والامر امدد كما ان اصل مضى
 في معلوم الماضي خفض والامر اضعف وكما اردت ان ترجع الامر
 الى اصله فحرك العين بعد اعادة الهمزة بالجرحة التي في الفاء لانها منقولة
 منه وكذا ستر بضم السين اصله اسر بضم الراء وعمر اصله اعز بضم الزاء
 الاول وصبت بفتح الصاد اصله اصيب بفتح الباء والاكوز الايام
 في امدون اي الادغام ممنوع في كل فعل اتصل به البارز لم يمتد
 المتحرك كناء المتكلم والمخاطب ونون المتكلم في الماضي ونون مخاطبة
 النساء مطلقا لان كون طرف الشاذ لازم بسبب لازم في غير كون
 كسكون الظاهر في خروج بخلاف امدد وليمدد فانه فيهما سبب للبارز
 وهو ليس كجزء حتى يكون كسونه لازما وانما قلنا ان سكون امدد سبب
 الجازم لان اصل امدد لم يمدد كما هو في كوا امدون وليمددون الخبر
 اللازم دون العارض لكون اللازم اقوى ومثال المضاعف من كوا خبره
 كوا احب بحب احبا بانهم حبت وذاك حبت احب بالفتح والكسر حسب
 وصفه بحفف بحفف فانه محفف وذاك محفف وحاج حافة فهو
 وذاك حاج وحاج بالكسرة والفتحة وكوا تعزز وتماذوا وتعزز
 واستقر وحكم امر واحمار واقشرو من حكم المضاعف ويكوز الادغام
 اذا وقع الحاء هذا الجواز من الوجوب والا لا تنقص بعض الالة

الامثلة وانما قلبت ناء اللافتقال مع هذه الحروف التي هي اربعة عشر
 حرفا لانه بينها وبين ما قلبت اليها مبادعة في الصفات وفارقة في الخارج
 فيقبلونها المقارب لها موافقة لصفاتها **شاذ** يعني قلبت
 الباء ناء في اخر اذا كان من الاخر **شاذ** لانه قلب اليها المقابلة الناء
 واما اذا كان من اخر من الباب الرابع بمعنى الآخر فلا شذوذ فيه
 كوا خبر اصله استجر اي على التجارة فادخلت الناء في الناء وجوبا
 وكوا انار اصله انار وهو من النار اي قتل القاتل الادغام
 فيه واجب على العاقل سبب تفصيل وكوا انقر من الشواي بنت نقره
 وهو ما تقدم من الاسنان **و** و **و** و **و** اي المهموسة من الهمس وهو
 الصوت الخفي **و** و **و** و **و** عند المتقدمين عشرة تجمعها قولهم ستمسحوا
 معناه ستمسح عليك هذه امرأة اذا نسخت الحاج في المسند وهو مصنف
 اسم امرأة فقلب الناء ناء فصار مثالا وعندهم مائة هذه الغنة جنة
 وهي تسعة عشر فاجتمعها قولهم ظل قوت يرض اذا غر اجند بطبع القوة
 المكان الحار والريض الخطيرة والماوى ومصاب المفضاح اذ دخل في الجريرة
 الناء والكاف والهموسة سبعة ارفق من الجريرة وهي الزوال والراء والطاء
 والفاء والعين والسين واللام فيجوز لك الادغام اي اذا كانت
 الناء والناء من الهموسة يعني تقارب غيرهما فبالظاهر ونقل الهمس من الناء

في قوله تعالى
 والهموسة من الهمس
 الناء والناء من الهموسة

والثاء في التلخيص واتحادهما في الصورة يجوز ذلك الادغام بجعل الثاء
 ثاء وبالعكس بخلاف قرب السين والثاء في السته وبخلاف الجمع بين الثاء
 والسين وعدم الاتحاد في الصورة قال الجاربي روى اذا كان ثاء فتعمل
 ثاء وجب الادغام بقلب الاو الى الثانية وهو الاصح لان الاول
 هو الذي يرغم فينبغي ان يبقى الثاء في اللفظ ويجوز قلب الثانية الى
 الاو وهو مفعي ثم قال وذكر في الهادي انه اذا كان ثاء افتعل فنجوز
 البيان لاختلاف الحرفين ثم قال ووجب الزحزحة في الادغام قد
 نفس سبويه على جواز البيان اذا عرفت هذا فاعلم ان المقصود من الزحزحة
 اذا لم يذكر البيان فان قيل اذا كان قلب الثاء الى التاء افسح من العكس
 فالاول ان يقول يجوز ذلك الادغام بجعل الثاء ثاء والثاء ثاء قلنا
 نعم الا انه قد تم قلب الثاء نظر الا انه مثال ظاهر كما في بصودره
 نحو ادان اصله ادان من دان من الباب الثاني اي اخذ الدين واصل
 دان دين ولا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال المقصود من ذلك
 هو انه لا يجوز فيه غير الادغام والمراد بالتحصيص تعيين طريق الادغام
 لا لاختلاف عن ادغام الدال في الثاء بعد قلب ال ثاء فلا يكون التعليل
 اي قوله لانه اذا جعلت للقيروا الادغام الدال في الدال بل لطلب وجود
 الادغام وعدم جواز البيان فان قيل بعينهم مما ذكرتم جواز ادغام الدال

في جواز البيان
 في جواز البيان

او غام الدال في الثاء بقلب ال ثاء فلم يبق ثاء بل زعم الالبس فلا يعلم
 انه من الدين او من السين بمعنى الزين هكذا قيل **قال** لانه اذا جعلت **اقول**
 اياها وجب الادغام في ادان ولم يجر البيان لانه اذا جعلت الثاء لالا
 يلزم فان من جنس احد فيدغم الاول في الثاء فيبدأ اصل مفعي **قال**
 بسعد **قال** لانه اذا جعلت الثاء لا يدل على معنيين احدهما ان الثاء الدال
 لم يبقيا على حالهما والا فقلب احدهما الى الآخر فتقول لبعده على الاول
 وقوله لقرب الدال من الثاء في المخرج عليه للثاء فان قيل الظاهر ان يقول
 لقرب الثاء من الدال لان الدال اصل والثاء فرع فاختار القرب في الفرع
 اولى كما ينبغي قلنا نعم لكن لما كان مخرج الثاء مبدء المخرج النوع للثاء
 والطاء والدال جعله اصلا وكذا ذكر اصله اذ تكرر في الاول
 لان الدال من المجرورة اي لان الدال من حروف المجرورة والثاء من المجرورة
 فيسما بعد في الصفة فجعل الثاء دالا كما ادان للمعنى المذكورة فان قيل لم
 لم يجعل الثاء ذالا من اول الامر قلنا لعموم قرب مخرجهما **قال** وكذا ادان
 اصله ادان من دان واصل دان زين وهو من الزين ويجوز فيه ادان
 بالبيان ولا يجوز ادان بقلب الزاء الا لان الزاء اعظم منه في الامتداد
 فان قيل اذا قبلت الزاء دالا يكون دالا فلا يبقى عظمها لان الدال اعظمها
 من الدال الا في قلنا ان في الدال المقنونة من الدال عظمها نظر الى انها مبدئية

من الزاء فالبدال المبدل منها اعظم نظرا الى الدال الماصل اقل ان الزاء المقلوب
من الدال المقلوب من التاء اصغر من الزاء الاصلية وهو اعظم من الزاء المقلوب
مع انها اذ كانت فيجها نحو اذن فالحذو رباق وسند ذكر الرفع وكذا استمع
اصلا استمع من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سبنا التقارب مجزئهما
واحداهما في الهمس ولا يجوز بقلب السين الى التاء فلا يقال تمنع العظم السين
في الامتداد فان قيل لا يبقى العظم بعد قلب التاء قلنا يبقى نظرا الى الهمس
فان قيل ان السين المقلوب من التاء اصغر من السين الاصلية فيلزم ادغام
الاصلية فيجها الحذو والمذكور اقول نعم الا انه اذ غم بها الشذو كما قال ابن
الحاجب ان في استمع بدغم شاذ اعلم الشاذ وادب بالاول الادغام بالثاني
قلب التاء الى الاول كذا الكلام في ازان وكوه ويجوز البيان كذا استمع وهو
حسن لا اختلافا فيهما في الراء **قال** وكذا استمع **قول** اصله شتبه من شتبه **قال** وكوه
اصبر اصله اصبر من صبر من الباب التاء يجوز فيه اصطر اي يجوز فيه
قلب التاء طاء ولا يجوز ابقاء التاء بها لان الصاد من المستعيلة للبطيخة
والتاء من المنخفضة فوجب ان يقلب التاء حرفي يوافق ما قبله في الصفة
لان السطحي بالحرفين المتباعدين فيجها معتبر **وهو** وفيما في الضمير يرجع الى
المستعيلة لا الى المستعيلة المطبقة لان الثلاثة الاخرة ليست منها اي
الحروف المستعيلة حروف صطفها صفق وهي ان يرتفع اللسان عن الحلق

الى الحلق الثاني وهو علمه عين لانه ان تطبق حروف الحرف من اللسان
ما عاواه من الحلق اي يصير الحلق الماصلا لمطبق حروف الحرف من اللسان
وهي المطبقة وهي الاربعة الاولى وانما ان لا تطبق وهي المنخفضة وهي الثلاثة الاخرة
فالنسب بينهما تقوم وخصوص مطلق اي كل مطبقة مستعيلة وكل مستعيلة
ليست بمطبقة قوله التاء من المنخفضة عطف على الصاد والمنخفضة
وهي ان لا يرتفع عنده اللسان الى الحلق الاعلى واسم ان النسبة بالمستعيلة
المطبقة لهذه الحروف السبعة مجاز كقولنا يم ومنها ديم لان المستعلى
والمطبقة في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه يستعمل عند اللسان ومطبوع
عنده اللسان والتسمية بالمنخفضة للحروف التي هي ما بعد المستعيلة مجاز
ايضا فيجعل التاء طاء **هذا** الكلام يدل على معنيين احدهما انه لم يبق التاء
على حالها والاخر انها قلبت طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطر حامل لما قبله
لمباعدة بينهما علمه الاول الى لم يبق التاء على حالها لمباعدة بينهما صفة
الاستعداد والاختصاص وقوله قرب التاء من الطاء في الخرج علمه الثاني اي
اجترت الطاء لقلب التاء من الحروف المستعيلة المطبقة لقرب التاء من
الطاء في الخرج **فكان** **است** **ان** التاء في اصبر لم يبق على حالها لمباعدة
بينها وبين الصاد في الصفة وقلب طاء لقوله في الخرج كذا السين الثانية
وسرسل اي ان الدال والسين متباعدان في صفة الجهر الهمس فلهذا لمباعدة

قلبت الناء واللام والراء ثم ادغم الزاء في الزاء بعد نقل حركة الاء الى
 النون وبسبب **اصلي** سبب من السبب قلبت الناء كينا
 لا تأد هما في صفة اللام ثم ادغم السين في السين بعد نقل حركة الاء الى
 الباء **ويختص** **اصلي** يختص من الخصومة قلبت الناء طاء وتوابعها
 في الخارج ثم الطاء صاذا نظر الاء في الاء المستقلات ثم ادغم الصاد
 في الصاد بعد نقل حركة الاء الى الاء **ويفضل** **اصلي** يفضل من
 الفضل وهو الرمي قلبت الناء طاء ثم الطاء صاذا كاتر ونظر
اصلي ينتظر من النظر قلبت الناء طاء ثم الطاء صاذا كاتر ويلطم **ال**
 من اللطمة وهي الضرب على الوجه بباطن الراحة قلبت الناء طاء ووجد
 بعض النسخ يرطم موضع يلطم بل ارتطم عليه امر اذا لم يقدر على
 الخروج منه **قال** المضعف استدعاء **الوقوف** **هنا** من اضافة المصدر
 الى المفعول والفاعل متروك تقديره لضعف استدعاء المقدم المؤخر
 واما اذ بالمقدم تا الافتعال المؤخر عين الكلمة ووجه الضعف كونها
 زائدة على ان القيس قلب الاول فاما من جنس الثاني حتى لا يلتبس
 بماض التفعيل **اي** لا يجوز الادغام في ما في هذه الامثلة عند بعض النحويين
 لان عندهم اذا افتد الادغام بنقل حركة الناء الى ما قبلها ويخرف الجنبية
 لعدم الاحتياج فيبصر اختصم مثل اختصم فلا يوفى ان من الافتعال او لا

او من التفعيل عند بعضهم يجوز بناه على ان فعلا قد يلتبس فعلا او كذا
 اخر فانه يكون ما فيها واما واكتفاء في الوقف بالمضارع فيقال قتل
 اصلا قتل نقلت فتح الناء الاول الى ما قبلها وضفت الهمزة ثم
 ادغمت سبب من السبب **اصلي** هذا المذهب فيما بعد يقول ويجوز في مستقبل
 كسر الفاء وفتحها كما في الماضي وصرح الزحشر في هذا المذهب في المفصل
 ونقل عن البعض كسر الفاء اذا نفتح الاول فلا التباس بين كسر الفاء
 اي منهم من يخذف الحركة ولا ينقلها فيلحق ساكنان فيحرك الفاء
 بالكره لانه الاصل في تحريك الساكن ان قد يكسر اول الفعل نحوعت ويخذف
 المجنبية وتقول في اختصم مثل اختصم بكسر الفاء ولا التباس **نظر** الى
 سكون **اصلي** **اي** يجوز عند بعضهم بالمجنبية ولا التباس نظر الى كون
 اصل الحاء والياء الحركة العارضة كما لمعدوم فيحتاج الى المجنبية ولا التباس
 في ايضا هذا الى التباس بالمجنبية اذا كان الفاء مكسورا اما اذا كان مفتوحا
 فلا يثنى بها لان الفتحة وان كانت عارضة لكنها حركة احدى حروف الكلمة
 فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجنبية ولذلك جاز اقصا ما يفتح الحاء
 مع المجنبية كما سيجي **ويجوز** في مستقبل **اي** ومن فتح قال في المستقبل
 يختصم بنقل الحركة ومن كسرها كان مع المجنبية اولا قال في المستقبل
 يختصم بنحو كطرف الساكن بالكره **ويجوز** فقصا **اي** كجي قصا

في نحو كذا في التثنية
 في نحو كذا في التثنية
 في نحو كذا في التثنية

بفتح الخاء اتباعا للحركة التي هي موجودة بعده بان اجترت حركة الصاد ثم
 فيها فان قيل انما قال منها ان اجترت حركة الصاد ولم يعتد في خصمونا قلنا
 اشارة الى الايمان في عصا ما ضعيف اذ حرف المد ثم فاصل او هي انما
ان اي بالجلبية وبكسر الخاء وفتحها بناء على ان الحركة عارضة اي فتحة الخاء
 التي للحقة او لا اتباعا او كسر لمالاتقاء الساكنين واما على تقدير كسر ما
 ينقل حركة التاء فلا يحتاج الى المجتبية نحو اطهر **بتشديد** الطاء و
 المها قلبت التاء طاءا لمباعدة بينهما في الصف ومقابلة ترمز الخرج او ثم
 بعد سلب الحركة الاولى ثم اجتبى التمرة ليكن الابداء ونحو اذ نراي
 تلفف ببناءه واز من مثل لفظا ومعنى **استطاع** اصله استطاع
 حذف التاء للتخفيف وروى الأفش عن بعض العرب استاع يستع
 يحذفون الف المفاعلة فيقولون لم ابل كسر اللام وسكونها فلم ابل تخففا
 واعلم ان الكلمات المشبهة بعضها ببعض في المضاعف ما تنو عليك فالامر
 من يفعل بالضم يشبه بالماضي المجهول نحو مد ومن يفعل بالفتح نحو عفى حين
 اختيار الفتحة والحذف وعليه الحال بين متكلمة المنصوب وبين ما في الافعال
 وافعل التفضيل والصفة المشبهة وكذا بين فاعل التثنية واول المفاعلة
 يشبه الامر من مفتوح العين المؤكدة بالحقيقة المصدر نحو عفى العارفا
 النظري كتابة النون وبشبه مضارع فاعل علومه مجهول مطلقا فو ياء

في بناء و امر و جاضيه موحى مفتوحا فو ماذ فاعله مفعولم نحو ماذ و كنز و الال
والانفعال و غيرها وكذا يشبه امر الالفعال والافعال ماضيهما
الباب الثالث في المهور **في المهور** اللفظة اسم مفعول من امر و في
الاصطلاح ما فيه همزة و وجه ترك تعريف المضاعف و وجه تسميته بظ
فان قبل لم قدم المهور على ابواب المعتلات قلنا لان الهمزة حرف صحيح في
نفسها ولا يجري فيها باجزي في حروف العلة في كثير من الابواب فتاسب
ان يقدم على ابواب المعتلات و يؤخر عن المضاعف كما عرفت ولم نذكر المعص
منه في الشفا المهور و انما ذكره **في** و هو يجرى **في** و اعلم ان الهمزة لا تقع
في الاصول اكثر من واحد لثابتها و ثقلها فهو لا يجرى الا على ثلثة اضرب
مهور الفاء كذا و بسم القطع ايضا لقطع ما قبلها عن الانتقال
بما بعده لثابتها و مهور العين نحو سأل و بسم النبر ايضا و النبر الرفع بالفتحة
و وجه التسمية به ارتفاع الحنك بذلك و مهور اللام نحو فرأى و بسم الهمزة
ايضا **في** و حكم الهمزة حكم الحروف الصحيحة **اعلم** ان الهمزة كباير الحروف
في جئها متوكة و ساكنة و كل واحد منهما مخفف لانها ادخل الحروف في الخلق
و اخرجها ثقيل و لذا قال سيبويه انها كالهنوع الى النقص او التخفيف
لفه فريش و اكثر اهل الحجاز و اما التحقيق فلفه نيم و ليس قبايا
على ساير الحروف و الفارق ما ذكره الاصل ان يجعل بين يمين لانه

شعروف و چہ ترکی و

تخفيف مع بقائها من وجه ثم الابدال لانه اذا طارها مع عوض لا والى ان
 يذكر المص التخييف على هذا الترتيب فتخفف الهمزة باحد ثلثة اشياء
 لكن شرط تخفيفها ان لا يكون مبتدأة بها كما يحى انما قلنا مبتدأة
 بها ولم نقل ان لا يكون في الاقول لان الهمزة الكائنة في اول الكلمة قد تخفف
 اذا اتصل بكلمة اخرى كجاء اشتراطها وجعل بين بين ويسمى
 هذا التسميلا وتليينا وخطا وهو قسمان احدهما مشهور وهو ان يجعل
 الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها اي يجعل بين مخرج الهمزة وبين
 الحرف الذي يكون اخاؤها الهمزة كما نقول سنل بين الهمزة والياء و
 ثانيا غير مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها
 اي يجعل الهمزة بين نفسها وبين مخرج الحرف الذي يكون اخاؤها في قبلها
 كما نقول سنل بين الهمزة والواو وصحرة بين بين ساكنة عند كونييين
 ومتحركة بحركة ضعيفة عند البصريين ولذلك لا يقع الاصبحت يجوز وقوع
 الساكن فيه فلا يقع في اول الكلمة اذا كانت ساكنة قال الجاربرية
 وانما تنقبن الابدال الى القلب في هذه الصورة اذا اراد تخفيفها اذا لم يكن
 جعلها بين بين لا المشهور مرسو ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث
 لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل على ما
 تقلب بشئ اذا كانت الهمزة ساكنة واريده تخفيفها وطريقه

سببها في هذا

وطريقه ان تبدل الهمزة الواو وهو من جنس حركة ما قبلها جواز
 لبين بويكة الساكنة في قوله ليس بويكة استدارة الانتفاء المانع وقوله
 واستدعاء ما قبلها استدارة الاقتضاب وهذا القول كثير في كلامه لا نقل
 في مقامه ولوم بالثيم دني الاصل شجج النفس هو ضد الكبريم
 في اذا كانت متحركة ومتحركا ما قبلها انما تنقبن في هذه الصورة بين بين
 اذا القلب لا يمكن لعدم كون الهمزة والحذف كذلك لانه لا يبقى ما يدل
 عليها من الانارة اذا نقل حركتها لا يمكن ثم تثبت في حرك الهمزة وبقائها
 تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين لقوة طبعها بسبب الحركة في سوال
 انه مراده من كون الهمزة متحركة وكون ما قبلها متحركا مطلقا كونه ساكنا
 ولوم وسم وجون ورؤس وسئل مرد وسنزدون وسنزدون
 قال اذا كان في هذا الاستثناء من قوله ثم تثبت الممر وجمع مرة وهي
 الحقة والحرد والجون جميع بكونه وبطرف لعصر قلنا فحتم صارت
 اي فتم بمره سأل صارت قوية بمقارنته بمنها لانه يحصل من المقارنة و
 الاجتماع ما لا يحصل عند الانفراد كقوة الليل المولف من الشرات
 هناك المرتبة شاذ في هذا الجواب عن سوال مقدر نقد بزه ان يقال ان قولكم
 الهمزة المنقوطة ما قبلها لا تقلب منقوض بقول الفرزدق راحت عسل
 البغال شبة فارسي فزانها هناك المرتبة لان اصل شبة هناك قبلت الهمزة

فيما قبلها منقوطة او منقوطة او مكسورة او مفتوحة
 انما تنقبن او منقوطة او مكسورة او مفتوحة او ساكنة
 مع ادخال ما قبلها شدة فالحركة في شدة فالحركة في شدة

اصليين كما في ملك لان اصله ملاك الذي هو اصل ملك مالمك بتقديم
 الهزة فيقلب قلب كان وقد تمت اللام فصار ملاك لينت
 الهزة ثم حذف كما في مسئلة فصار ملك وانشاء الحذف الى هذا القول
 من الالوة وهي الرسالة فاملك مفعول بمعنى المفعول لكن اجمعوا على
 الاصل وقالوا ملاك والنا كيد الجمع كذا حجارة **والحجر** هذا
 مثال لما يكون ما قبل الهزة حرف صحيح في غير كلمة الهزة **وهو** وفيه
الحرف قال الرخشي في المفضل اذا خففت هزة الاحمر على ما في ذلك
 لام التويف اتجه لهم في الف التام طرقتان حذفوا وهو القياس و
 ابقوا بالطر والركه فقالوا **الحجر** وجبل وجوبه **هذان** مثالان
 لما يكون ما قبل الهزة واو او يا مزيرتين لمعنى في كلمة الهزة فاعلم ان
 اصل جبل جبال زبدت الباء اللام في جعفر فصار جبال ثم خففت
 فصار جبل اصل جوبه جابة زبدت الواو اللام في جعفر فصار جوبه
 ثم خففت فصار جوبه وجبل اسم للضبع وجوبه اسم موضع او اسم
 ماء من مياه الوب في طريق البصرة او اسم سبع وابو يوب وابتغى
 مره **هذان** مثالان لما يكون الواو والياء اصلين في غير كلمة الهزة
 فان يا الضمير كاحد وفي الكلمة اصل الاول ابو يوب واصل الثاني
 وابتغى امره وابو يوب اسم حياية من الانصار وابتغى امره في خطبة

في خطبة مع الابطى **قال** في هذه الاشياء **الظاهرة** انشادة الى الاصل
 الاربعة ويحتمل ان يكون انشادة الى الواو والياء الاصلين والمزيرتين
 لمعنى هذا الى الشمولة كوشى وسوق **الفوترة** لقوة حرف في الغلة بان
 كانت اصلية كما هو في شى وسو وابو يوب وابتغى امره او في حكمها كما
 في جبل وجوبه **وطرق** **الركه** اي عليها لان الركه منقولة اليها من الهزة
 فيكون عارضة والعارضة كما لم يعدم عند علم **واذا** كان ما قبل **اعلم**
 ان الالف والواو والياء تسمى حرف في الغلة لمسايرتها للعليل في التفسير وان
 العليل انما يلفظ باللفظ المركب من تلك الحروف وتسمى ايضا حرفين
 باعتبار سكنها لان فيهن الذين عند التسوية بها وتسمى ايضا حرفين
 باعتبار جازية حركه ما قبلها وتسمى ايضا مصونة وما لا يكون كذلك
 الحروف تسمى صامتة فكل حرف مد في لين ولا ينعكس في الالف حرف مد
 ولين مصونة ابد الاله ساكن دائما وحركه ما قبلها فتحة ايضا والواو والياء
 تارة حرفين كما في قوله وبيع مصدرين واخرى حرف مد مصونة كما في قول
 ويبيع وتارة ليست حرف مد واللين بل بمنزلة حرف صحيح كما في وعد وبيع
 في ذلك ما قبل الهزة المتحركة حرفين مزيرتين غير اللام في نظر الالف في
 فان كان يا او او امدين او ما يشبه الحركه جعلت الهزة مثل ما قبلها
 جوار ثم لم يخل لاجتماع المتصلين **كيا** **التصغير** من **هذه** **التصغير**

من الاله اصلها ذلك لانه الحروف
 تغيرات

بهمزة
 فيهمزة

بالمدّة لانها في رجل مثلاً في مقابلة الف التكنية في رجل مثلاً لان نقل
الحركة هذا جواب عن اعتراض محذور تقديره ان يقال لم يتبين القلب
ولم تنقل حركة الحرة الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبل الحرة حرفاً صحيحاً
ادواه او ياء اصليتين او مزيجين لمعنى ما باب بان نقل الحركة من
الحرة الى ما قبلها بفضح الهمزة الضعيف وان كانت عارضة والمراد
بالضعيف حرف اللين المزيج لغير اللطاف فتعين ان النقل لا يمكن حتى
توجد حفيف الحرة بالحذف واما وجوب عدم امكان الحفيف بين يمين
فهو ما ذكره الجاريد من ان حرة بين يمين قريية من الساكن فيلزم
اجتماع الساكنين لان ما قبل الحرة ساكن فتدغم الفاء اما في يمين
بانه فرفعه على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اما جزئياتها اذ كان
الامر كذلك فتدغم نحو اذ لا يقال فيلزم التكرار لانه قال اولاً ثم ادغم لانا
نقول الثاني حاصل الكلام وليس هو كما لا اقول نحو خطية هذا مثال
ما يكون فيه الياء المدّة الزائدة لان اصله خطية معزولة هذا مثال ما
يكون فيه الواو المدّة الزائدة في افيئس هذا مثال ما يكون فيه ما
يشبه المدّة لان اصله افيئس تصغير افونس جمع فانس الفانس
ما يشبه الخطية وهو الياء الضعيفة اي يلزم تخيل الضعيف
في الادغام كما يلزم ذلك في النقل وهو الياء الضعيف الياء المدّة والواو

والواو الثانية فالفرق بين النقل والادغام ان الضعيف في النقل هو
الياء الاولى والواو الاولى في الادغام هو الياء الثانية والواو الثانية
قال الياء الثانية اصلية في الياء الثانية والواو الثانية اصلية
اي مقبولة عن الحرة الاصلية فلما يكون ضعيف كياء جيل اي
كما لا يكون ياء جيل وواجوبه ضعيفه بسبب زيادتها لمعنى اللطاف
قد وان يكون ما قبلها اي ان كان حرف اللين الذي جعل اللطاف الحرة
بين يمين لان الالف اي انما تعين بين يمين لان الالف لا يمكن الحركة
حتى يبين الحرة ويحذف وتنقل حركتها الى ما قبلها ولا يقبل الادغام حتى
تقلب الحرة الفاء وتدغم الالف في الالف وانما يجعل بين يمين المشهور
لان ما قبل الحرة ساكن فان قلت كما لا يكون الحذف والقلب يجوز
بين يمين لانه يلزم اجتماع الساكنين لسكون الالف وقرب حرة بين يمين
من الساكن قلت ذلك لطفاً الالف فكانه ليس قبل الحرة شيء اقول
ان المدّة الالف قائم مقام الحركة نحو سائل قائل بمعنى ان المذكور
فيما سبق اذا كانت الحرة واحدة في كلمة واما اذا اجتمع الحرة بين يمين
ولكانت اولهما مفتوحة والآخرى ساكنة فقلب الثانية الفاء وجوباً بالتناسب
ما قبلها نحو اذ اصله اذ هو اسم التفضيل وادم اصله ادم وهو الضمّة
المشبهة الآخر اذ قيل عليه ان هذا الاشياء ليس مستقيم لان الحكم الرباعي

ما يقع في الالف الثانية بانها في ادغامها مع الالف الاولى
لا يقع في الادغام في الالف الاولى لانها في الادغام مع الالف
الاولى وليست الثانية زائدة لان زائدة الحرة
اولاً وان عدم الالف في الالف الاولى فاعلم

والحق يقول بعد ذلك
اذا جعلت حرة الثانية

قلب المرة الثانية الفاء وجوبا واجبة بان الحكم السابق هو قلب المرة
 الثانية الفاء وجوبا وابقاء الالف على حالها واعلم ان اصل الامة اربعة
 الاعمال والادغام فقد تم الاعمال عليه فجعلت اخرها الفاء كما اخذ
 ثم قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى فادخلت في الثانية فاجتمع
 ساكنان ولم يحذف الالف بهر با من التباس بانه بضم الميم في التثنية
 وبابه بفخها والتخفيف ثم جعلت الالف باء متحركة بحركة من جنسها
 ونفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واو التنقل واعلم ان المشهور بين
 ادغام الميم او لا بعد نقل حركاتها الى ما قبلها ثم قلبت المرة باء الالف ما قبلها
 لكن ما ذكره المصنف الى الائمة جمع امام كما مثله جمع مثال آنية جمع امام
قوله عند الكوفيين اي عند الكوفيين لا تقبب المرة الثانية حتى لا يرم
 اجتماع الساكنين بعد ادغام الميم في الميم فيحتاج الى قبلها ياء **وقرئ** عن حماد
اي يقرئ عند اهل الكوفة اء من بالهمزة بين والادغام اجتماع الساكنين
 في صد جاز **قوله** حاصله ان بعد قلب المرة الثانية الفاء اء من وادغام
 الميم في الميم لا احتياج الى قلب الالف يا وعند السجيين لان اجتماع
 الساكنين على صد جاز **قوله** الالف في امة ليست بمرة **قوله** المرة الى الف التي لا
 منقلبة من شيء او يكونا منقلبتين عن واو ويا وهما ليست كذلك **قوله**
 واذا كانت مكسورة **قوله** اي اذا كانت اول المرة بين الجمعيتين في كلمة

قوله في المرة الثانية الفاء وجوبا واجبة بان الحكم السابق هو قلب المرة الثانية الفاء وجوبا وابقاء الالف على حالها واعلم ان اصل الامة اربعة الاعمال والادغام فقد تم الاعمال عليه فجعلت اخرها الفاء كما اخذ ثم قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى فادخلت في الثانية فاجتمع ساكنان ولم يحذف الالف بهر با من التباس بانه بضم الميم في التثنية وبابه بفخها والتخفيف ثم جعلت الالف باء متحركة بحركة من جنسها ونفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واو التنقل واعلم ان المشهور بين ادغام الميم او لا بعد نقل حركاتها الى ما قبلها ثم قلبت المرة باء الالف ما قبلها لكن ما ذكره المصنف الى الائمة جمع امام كما مثله جمع مثال آنية جمع امام

في كلمة مكسورة لكونها وانكسرتا قبلها **قوله** اصله او ثمن الاثر
 بمعنى الرواية ومنه بطر المانور من الاثر بمعنى الاختيار **قوله** واما فذو كل
قوله والاصل اخذوا كل واو صدفت الثانية ثم استغنى عن حركة
 الفصل وهذا الخلق واجب في الاولين دون الثالث لعدم بلوغه مبلغها
 في كثرة الاستعمال عليه النيزل كمن فذ من اموالهم وكل من الطيبات
 وانما يهلك ولذا قال سعد الملة في نظم هذه الثلاثة في سلك احد تسامح
 قال هذا اي قلب المرة الثانية الالف الفاء واو او ياء **قوله** واذا كانا
قوله قال الجاردي والافسار اشئ ثمر الثانية مفتوحة وطما قبلها اء
 احوالي ويحقق بذكر لفظ اء بعد جاء وبذراء من تلقاء ولم يرد
 ومكسورة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ ابل بعد ما ومضمومة قبلها
 الاربعة ويتحقق بذكر لفظ اولئك بعد ما **قوله** تحذف الثانية عند الجليل
قوله اي تحذف جمعها بين بين قال الجاردي بكونه تحقيقها اي ابقاها ثم بين
 من غير تغيير لان كون اجتماعها عارضا بهون امر النقل وتخفيفها كما يرم
 النقل من اجتماعها وتخفيفها بصلها بها كالم لكن الجليل تحذف الثانية لان
 النقل انما يحصل عند ما يرمز وتحذف الاولى لان الانتقال لا يحصل
 الا با اجتماعها فعملها وقع جاز فالاولى **قوله** وعند بعض العرب **قوله**
 قال ابن الحاجب لم يثبت اذ قال الالف الاء جلاجل بين النقاء انت

قوله في المرة الثانية الفاء وجوبا واجبة بان الحكم السابق هو قلب المرة الثانية الفاء وجوبا وابقاء الالف على حالها واعلم ان اصل الامة اربعة الاعمال والادغام فقد تم الاعمال عليه فجعلت اخرها الفاء كما اخذ ثم قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى فادخلت في الثانية فاجتمع ساكنان ولم يحذف الالف بهر با من التباس بانه بضم الميم في التثنية وبابه بفخها والتخفيف ثم جعلت الالف باء متحركة بحركة من جنسها ونفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واو التنقل واعلم ان المشهور بين ادغام الميم او لا بعد نقل حركاتها الى ما قبلها ثم قلبت المرة باء الالف ما قبلها لكن ما ذكره المصنف الى الائمة جمع امام كما مثله جمع مثال آنية جمع امام

قوله في المرة الثانية الفاء وجوبا واجبة بان الحكم السابق هو قلب المرة الثانية الفاء وجوبا وابقاء الالف على حالها واعلم ان اصل الامة اربعة الاعمال والادغام فقد تم الاعمال عليه فجعلت اخرها الفاء كما اخذ ثم قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى فادخلت في الثانية فاجتمع ساكنان ولم يحذف الالف بهر با من التباس بانه بضم الميم في التثنية وبابه بفخها والتخفيف ثم جعلت الالف باء متحركة بحركة من جنسها ونفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واو التنقل واعلم ان المشهور بين ادغام الميم او لا بعد نقل حركاتها الى ما قبلها ثم قلبت المرة باء الالف ما قبلها لكن ما ذكره المصنف الى الائمة جمع امام كما مثله جمع مثال آنية جمع امام

قوله في المرة الثانية الفاء وجوبا واجبة بان الحكم السابق هو قلب المرة الثانية الفاء وجوبا وابقاء الالف على حالها واعلم ان اصل الامة اربعة الاعمال والادغام فقد تم الاعمال عليه فجعلت اخرها الفاء كما اخذ ثم قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى فادخلت في الثانية فاجتمع ساكنان ولم يحذف الالف بهر با من التباس بانه بضم الميم في التثنية وبابه بفخها والتخفيف ثم جعلت الالف باء متحركة بحركة من جنسها ونفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واو التنقل واعلم ان المشهور بين ادغام الميم او لا بعد نقل حركاتها الى ما قبلها ثم قلبت المرة باء الالف ما قبلها لكن ما ذكره المصنف الى الائمة جمع امام كما مثله جمع مثال آنية جمع امام

ام ام سالم ولا يجوز انما تلك الالف في الخط كراهية اجتماع ثلث اشياء
 على صورة الالف وانما ادخلوا بين التثنيات الالفية من حركاتهم على
 اثباتها وهر باب من اجتماعها كما ادخلوا بين التثنيات في افرنيان و
 البيت لذي الرمة ايا حرف نداء طبية الوعاء متادى مضافا لواء
 الارض اللينة ذات الرمل والجلجل بفتح الجيم الاولى كالتثنية اسم
 موضع النفا بالقصر الكتيب من الرمل ام سالم اسم جسيمة في اول كلمة
 ان ارا اذ كانت مبتدأ ولم ينقلها كلمة اخرى بقوة التكلم في الالف
 فلا يكون مستنفذ حتى يحتاج الى التحفيف قبل لا تخفف بالقلب
 والحذف لعدم تقدم شيء عليها ويجعلها بين بين كراهية الابتداء بالساكن
 فان قيل ما ذكرتم منقوض كذا وكل ومرو قل قلنا حذفنا فيها للاستغناء
 لا التحفيف وقلب حمزة اراق ما ذكره اراق لا التحفيف كما ذكرنا وكذلك
 الالف اي كما ان حذف الهمزة في اول الكلمة في ناسل ناسل انما هو كذا كذلك
 الالف منكر كما اختاره القاض وهو فعال بمعنى المفعول لانه مألوف مما محمود
 من الالف لمن عبدا للتحفيز من الالف اذا تجر اذا العقول تجرت في موضع فخرنا
 الهمزة حذفنا غير قياس قال ابن بعث في شرح المفصل حذف الهمزة
 تخفيفا للهمزة ووه اقول فعل هذا لا يكون حذفنا غير قياس لان كثرة
 الاستعمال موجب التحفيف فلا يكون دليلا قويا فيما ذكرنا استعماله ثم

اجتماع التثنيات

في موضع فخرنا

الهمزة لقوة التكلم في الابتداء

قال ثم ادخل الالف واللام **اقول** اي بعد حذف الهمزة ادخل الالف واللام
 عوضا عنها ولهذا ابيس نداءه فو بالتم مع ان اجتماع التي التويف
 غير جائز وقطع فيه حمزة مع ان حمزة التويف للموسم انه انفس قطع
 الهمزة بالهاء اذ ينسك بجره الحرف للتعبير في معنى التويف
 حذرا عن اجتماع حرفي التويف وفي غير النداء بحرفي الالف لانه في يوزم
 اجتماع التي التويف وقال ابن بعث ثم ادخلت الالف واللام في
 ودفع القبح الذي فيه هو اليه من تسمية اصنامهم وه يعبدون الله لفظا
 اللام ولزمت الالف واللام كالعوض من الهمزة الحذف في الالف
 فالحق نوم الصريح منه ان لا يكون الالف واللام ام عوضا عن الهمزة بل
 لزوما كما عوض بعد ادخال الالف واللام اذ لم يلام التويف في اللام
 فصار الالف وهذا الوجه اصرق في سبويه وقيل اصل الالف اي قال بعضهم
 اصل الالف مرفوعا برفع اللام او لا كما اختاره صاحب الكشاف في تحففت
 الثانية وعوض عنها الزوم الالف واللام وهذا الكلام من هنا استطراد
 لان بحثنا في الهمزة المبتدأ بالالف الذي يحذف على غير القياس وفي هذا الكلام ليس
 كذلك ولم يحذف بحركتها ايضا حتى يكون على غير القياس فنقل حركة الهمزة
 الى اللام **اقول** تفصيل الكلام في هذا المقام انه انما لا يحذف الهمزة
 بالحركة او يحذف بها والاول حذف على القياس والثاني على غير القياس

١١٥

وان كان الاول فلزوم التعويض بحرف التعويض وجوب الادغام
ونقل الحركة في كلمتين حزين متجانسين بحسب اللزوم والى الالف
ونقل الحركة الى مثل ما بعده والى الالف ان يوجب اجتماع المتكلمين
تسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل على كماله وادغام المنقول اليه
فيما بعد الهمزة والى ذلك بمقتضى القياس لان الهمزة في تقدير النون كل
ذلك من خواص هذا الاسم بمتنازها عن نظائره اعتبارا من سائر
الموجودة وحاصل هذا الشق انه اذا كان حذف الهمزة على القياس يكون
لزوم الحذف وغيره على خلاف القياس وان كان الثاني فيستقيم لزوم التعويض
وجوب الادغام لان الحذف قياسا على حكم التثنية وما كان في حكم التثنية
يمنع الادغام لعدم اجتماع المتكلمين ويمنع التعويض ايضا لزم التعويض
العووض المقفولة وحاصل هذا الشق انه اذا كان حذف الهمزة على القياس
يكون ما ذكر من لزوم التعويض وغيره على القياس فهذا الاسم لا يجوز ان
القياس فقيه توفيق بين الاسم والمستمح حيث كان لفظا خارجا عن الهمزة
العقل وطرف القياس يعني كما تجزئت الاوامر في ذاته وصفاته كذلك في
اللفظ الالهي لانه اسم مستحق او صفة مشتقة او غير مشتقة علم ان غير مستحق
كما في يري في تشبيه اللفظ الذي يري في لزوم حذف الهمزة ونقل الحركة الى الالف
الادغام وادبهذا ربطا بحت يري بان تقدم نقل دون اقوات المراد

هذا هو الوجه في لزوم الحذف في الالف
في الالف لان الالف لا يكون الا مفتوحا
في الالف لان الالف لا يكون الا مفتوحا

المراد بانقوت يري ما فيه الهمزة متحركة ما قبلها ساكن سواء كان فعلا او اسما
لا يجب بني في بناء اي لا يجب حذف الهمزة في مضارع تاءى وثنائى
لفقدان الشرط الاول هو كثرة الاستعمال والتأني في اللغة البعديا و
يسل في مسئلة اي لا يجب الحذف ايضا في مضارع سأل وهو بالفتح
الشرط الثاني وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة وصرى في مرئى اي
لا يجب الحذف في اسم المفعول من راي وهو مراد لفقدان الشرط الثالث
واعلم انه يفهم من قوله لا يجب جواز الحذف المستقبل يري انه في ان
قبل لم اورد اعلمه المضارع تمام ما وجد في النسخ القديمة قد لا
في سبع استقبل بحت يتعلق بالهمزة كما ذكره بعيد هذا بخلاف الحذف
لكن حذف الالف اي حكم يرون حكم يري في لزوم حذف الهمزة وقلب
الياء الف لكن حذف الالف المقفولة من الياء في يرون لان اصله يرون
قلبت الياء الف كما في يري ثم حذف في اجتماع الساكنين فصارت يرون
ثم حذفت كما في يري وحركت الياء في يري بان في عادات الف يري
في التثنية ياء دفعا لاجتماع الساكنين والحذف غير ممكن لالتباس المفعول
كما سيذكره حركت الياء والحركة عليها غير مقبولة لظهور ما في كالمعدومة والضمير
الفتح لان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا في يري بالواحد اي في
اللفظ لان الف التثنية تكتب بالالف والالف المقفولة من الياء تكتب

بالياء و اصل ترين ترينين **ال** اي اصل الواو الحاضرة **قال** اذا دخلت
 او اي اذا دخلت انت على ترين نون النقلة في حال دخول حرف الشرط
 عليه حذف نون الاعراب لدخول حرف الشرط علامة للجرم وبالحاق
 النون بجميع الساكنين بيا، الثابت والنون المدغم ولم يكن حذف
 احدهما اذا لا بد من شي على الياء ويلزم ابطال الفرض من زيادة النون
 فحركت الياء بالكسر دفعا لاجتماع الساكنين وحصل الكسر ليطرد جميع
 نونات التاكيد فان ما قبلها يكون مكسورا لاجل الياء الضم في الحافة وبعد
 حذف الياء البقي الكسر ليكون دالا على الياء كواضرين وفيما لم يحذف الياء
 كسر اطراد الياء بتغيير ما قبل النون واعلم انه لا وجه لتخصيص النقلة
 بكسر الياء فانها تكسر عند دخول الحفيفة ايضا حال دخول حرف الشرط نحو اما
 ترين **ك** كما في اثنين **اي** كما كسر ياء الضم في اثنين اصل شي
 بسكون الياء فلما لم يلق النقلة اجتمع ساكنان فحركت الياء بالكسر لاطراد
قال ويجوز بها الوقف **اي** يجب دخول الوقف عند الوقف لئلا يلزم
 الابتداء بالساكن ان اسكن الراء والوقف على المتحرك ان لم يكن خوره
 اصله اراي قد حذفت ضميره كما في يري ثم حذفت الياء لاجل السكون اي على الوقف
 ثم استغنى عن الضمة ثم الحاق الاء **فجاء** بالياء في رين **اي** بعد اللام
 المحذوفة في رين اما مذهب الكوفيين فلانعدام السكون لجرم اتصال نون

في قوله بالياء في رين
 في قوله بالياء في رين
 في قوله بالياء في رين

نون التاكيد لان الجر م من الاعراب ولا يكون في وسط الكلمة لان نون
 التاكيد بمنزلة الدخلى واما مذهب البصريين فلانعدام السكون الوقفي
 او الوقف لا يكون في الوسط ايضا فيجوز ما حذف لاجل السكون او قول
 الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وانت تعبد الحركة ثم عن نون النون
 دفعا لاجتماع الساكنين فكذا تعبد ما هو بمنزلة الحركة وهو اللام لانعدام
 السكون وكون الاخر محلا له ولم يحذف واو الجمع في رين لوجود
 ضمة ما قبلها حتى نزل عليها فان قيل لم يبعد اللام في رين قلنا لان حذف
 الياء التي هي اللام لا تنفاه الساكنين اذا اصل ريو افا سكنت الياء او
 قلبت الفاء ثم حذفت لاجتماع الساكنين فعصار رين ثم الحاق نون التاكيد
 فاجتمع الساكنان ولم يحذف احدهما او فاما في رين فاما النون فلما حرك
 في اما ترين فحركت الواو بركة مناسبة بها فحركتها عارضة فلو اعيد اللام للزم
 النقاء الساكنين تقدير او كذا رين **تخلف** اخرن **اي** حذف واو الجمع
 فيه ضمة ما قبلها فان قيل لم يبعد اللام فيه ايضا قلنا لانك لو قلت اخرن
 عروضا انقرن يلزم حذف الواو لا تنفاه الساكنين لان الفتحة تستنقل
 على الواو كما استنقلت اولان حركتها عارضة فان قبل الحاجة الى الحذف لان
 اجتماع الساكنين فيه عارضة قلنا نعم لكن ما كان الكلمة ثقيلة وطويلة
 بسبب اتصال النون للزم حذف الواو قطعاً فلما فائدة في الاعادة ثم الحذف

في قوله بالياء في رين

قال الفاعل راء او را اصله را نرى استقلت الضمة على الباء ثم حذفت للتقاء
 الساكنين الباء والتسوين فان قيل التسوين نون ساكنة تتبع ذاك الالف
 لا للتاكيد فلي حذفت الحركة حذفت التسوين لان انتفاء المتبوعين
 انتفاء السابغ فكيف يتصور الساكنين بعد حذف الحركة قلنا يتبعه
 التسوين لحذف الظهور والتلفظ في الوجود والتقاء الساكنين يتصور
 باعتبار وجوده في نفس الامر وان لم يتلفظا فهم فانه نفس فاقبل
 لم حذفت الباء دون التسوين قلنا لان دأبهم حذف الساكن الاول
 او لان التسوين علامة الانحراف فحذفها محقق لان ما قبل الف لا يكون
 همزة راء لان طريقا التحفيف في الهمزة المحركة الساكن ما قبلها نقل الحركة
 الهمزة اما قبلها بعد التلبين وهذا لا يمكن في راء ارى يرى اراءه **قوله**
 الا ورا ان لا يكون الحذف واجبا في مضارع هذا الباب لانه يلبس بمضارع
 الجرد عند الذهول عن الحركة الا انهم حذفوا الهمزة فيه وجوبا لكثرة استعماله
 فنقول ارى اصله ارى ومضارعه يرى اصله يرى وامره اراءه ونال
 من اصله مره ومفعوله مرى اصله ترى ومصدره راءه اصله اراى على وزن
 الكرام قلبت الباء همزة لوقوعها بعد الف زائدة فصار راء ثم نقلت
 حركة الهمزة الى الراء وحذفت فصار راء ثم عوضت تاء الثابتة عن
 الهمزة كما عوضت عن الواو المحذوفة في اقامة فصار راءه وبوزن الهمزة

ليس في راء او را
 انما هو في راء او را

ليس في راء او را
 انما هو في راء او را

بها تعويض لان ذلك ليس مثل اقامة لانها لم يحذف من فعله بخلاف ذلك
 فلما حذفت في اقامة ما لم يحذف من فعله التزم التعويض وهو هنا حذف ما
 حذفت من فعله فلم يحذف الى لزوم التعويض فيجوز اراءه و اراءه ايضا نظرا
 الى انهما لم تقع طرفا بسبب التاء بهذا عند تقدير تقديم حذف الهمزة والتعويض
 عنها بالتاء وانما قلنا ان باء اراء قلبت همزة لاجل وقوعها طرفا بعد الف
 زائدة لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة تقلبان الف
 لانه اما ان لا يعتد والياء اي لا يعتبر جازا فصار الف في العلة كانه ولى
 الفتحة فقلبت الف نحوها انفتاح ما قبلها ونزول الف منزلة الفتحة
 ان زبادة ما قبلها وانفتح من جوهرة ونحوها فقلبوها في العلة الف كما
 يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاول
 لتلايمه في المقصور فحذفوا الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت
 همزة ولذا القلب شرايط احدها ان تكون الواو والياء طرفا لانها
 كانت في اعراب وهما لا اعتلها لانها انما كانت في كذا وكذا
 الزبانية ونائبها ان يكونا بعد الالف لانها بمنزلة الفتحة والثالث ان يكون
 الالف زائدة لانها يكون في حكم الساقط والآن الاصلية ان تكون مخفية
 عن غير ما قلوا علت الواو والياء بعد ما يلزم اجتماع الاعلاليين وذلك
 نحو دأى ونهى من ذوبت ونوات الا ان عينهما علت وعلت لامهما

من التجرى

في وجه قلب الواو والياء همزة
 اراءه فغنى بقاء الالف زائدة

وكان الاصل ان يعتل التام ويخرج العين لكتفا الحقة الشدة بالاراء
 والغاية **قال المفعول مرأى اقول** اي من يرى مرأى بفتح الميم وكسر الهمزة
 غير قياس كما مر **اور حيث** قال هذا الحقيقه اجب في يرى لكثرة
 الاستعمال فانها غير موجبة لغير بل انما يلزم اليه اذا لم يوجد قياس
 بوجوب الخذف ولما عل ان يقول ان المعنى وضع القياس في حذف الهمزة
 حيث قال اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكن وهناك في الاصل
 يقال كالم يذف الهمزة في ما يرى مع ان المضارع فربه كان الخذف
 غير قياس **قال** فلا يستحق المفعول غيره **الضمير** لكتل راجع
 الى الضمير للمفعول مفعول غير منصوص بحذف عليه المراد به الفاعل و
 الامر والموضع **قال** في هذه الاشياء **اور** اي المفعول والموضع والآن في
 الفاعل لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة كما مر **الانطواء**
 في اي من المضارع والامر والهي غير مستعمل اي لم يقع استعماله
 كلامهم **قال المهور الفاء** اي المهور الفاء يجر من غير الباب الساكن
 اي من الاول كما اخذ باخذ وانما يجر من الاخر بمعنى الرواية من الثاني
 نحو ادب بادب من الادب والماد بفتح القوي اي الدعوة الطعام
 لامن الادب بمعنى التأديب والتأديب فانه من باب حسن فان قيل
 لم قدم باب نصر باب ضرب مع ان عادته عكس قلنا نظرنا في كثرة استعمال

استعمال المهور الفاء من الاول لكثرة استعمال المهور الفاء من الثالث نحو
 احب يا هب يقال احب الرجل اذا استقدمه الرابع نحو اخرج يا سرح اي
 قاح طيبا ومن الخامس نحو اسل يا سرح بفتح السين **اور** المهور الفاء
 اي المهور الفاء يجر من غير الباب الثالث نحو اخرج يا سرح اي
 الرابع نحو ينس ينس من الياس وينس ينس بفتح السين بفتح السين
 والحاجة ومنه الياس للفقير المحتاج والبأساء بمعنى الشدة والالباس
 يكون بمعنى الشدة ومنه غدا ينس بمعنى شديد ورجل ينس شجاع القوي
 ومن الباب الخامس نحو لوم يلوم بمعنى الزوال والخساسة **اور** المهور
 التام اي المهور التام يجر من اربعة ابواب من الثاني نحو هنا يجر
 بمعنى انضمام الطعام ومنه قولهم هناك ومن الثالث نحو سبأ سبأ
 اي شترى ومن الرابع نحو صد يصد بمعنى التذنب صد الحريد ونحو
 قال النبي صلعم ان هذه القلوب تصد الحريد ومن الخامس نحو جرد جرد
 من الحراة وهي الشحمة فان قيل لم قدم الباب الثالث على الرابع مع ان
 الباب الرابع له قوله في الرعايم يستحق التقديم قلنا نعم لكن قد مره نظرنا
 في اربعة عين هنيهة **اور** لا يجر في المصاعف **اور** اي يجر في المصاعف
 لان المهور الفاء كذا ان يأتى ابنا اي فزع بفتح واطيا واطيا اطبا
 وهذه الاختصارات المستقرات **قال** ولا تقع الهمزة **اور** اي جعل المهور

ونحوه لا يجر من الباب الثالث
 او لا يجر من الباب الرابع

الا طحا صحت الرواية والادب
 من فعل الاعمال من

واما ما كتب على خلاف القياس نحو البطو والعطى فمن جهل الكاتب
نحو حبث ودفق وبرق والطين والبرق والدفق ما يحصل من الهائم
مثل البازها وما ينتفع به منها والبرق من برقة من المرض ببرق بالضم
واعلم ان كل اسم محدود فلا يحتمل ان يكون اصلية فتر كانه
التشبيه ولا تقبلها مثل قرآن في تشبيه قرآن بضم القاف وتشديد الراء
بمعنى المنتك العابد والجمع قرأون وهو ايضا يكون جمع قاريا يكون
للتأنيث فتقبلها في التشبيه واذا لا يغير تقول صفرا وان تكون منقولة
من واو او باء فغيرها يجوز الامر ان مثل رد آت وردا وان وقيل
واو في المقلوبة من الهاء وقرئ فالتقى الماوان كما قرئ الماء والكلم
المستبس بعضها ببعض في هذا الباب وهي ان تشبه خذ وكل امرأ
لاجوف نحو قل ويشبه كوث من الاثنيان امر اللطيف الموقوف كوق
ومثل مثل صف ونجهول مضارع جهول مضارع المثال بعد قلب الهمزة
نحو يوكل من الاكل والوكالة ويشبه ماضى الافعال ماضى المفاعلة في يجوز
الفاء معلوما ونجهولا كذا آمن واو من وامره امرأة معلوما كذا آمن و
نحو اخذ واخذ وهو من المواضعة وماضى الافعال منه ماضى المثال و
الصحيح كذا اخذ من الاخذ واتكل من الوكالة واتبع من التبع **باب**
الرابع في المعتل وهو في اللفظة اسم فاعل من اعتل والمراد منه هنا ما

هنا ما اعتل فاو دلالة لما كان في العلة في اوله فكانه كان هو المعتل
لا يجب الاطراد في التسمية واعلم انه قد تم ما لا يكون فيه في العلة متقدرا
اتح المثال والاجوف والناقص عما لا يكون فيه في العلة متقدرا اعني
التلفيف لكثرة استعماله واجانه او لان الواحد قبل المتعدد ووقم المعتل
الفاء منه على المعتل العين لتقدم الفاء على العين وكون ما ضربه الصحيح
ويقال للمعتل الفاء مشارا انما ترك توظيفه كلفه لبعده اللغوي وانما
المعتل الى الفاء لفظة كاضافة الحسن الوجهة **باب** في عدم الاعلال
عطف تفسير للصحة ويلزمه كونه مثل في محركات والفائدة من التفسير
وفيه نوع من نوع من قول في الصحة كونه في صحة والارادة
من قوله في الصحة محركات خلاف المتبادر وهو في من صحة
ابواب اي من باب نصر بالاستفاد نحو وعدة وبسر بسر و
وجل وطلا وويب هبة ووجه وجاية وومق مقبة **باب** في اتباع السعد
في الخذف **باب** يعني ان اللفظة العامرية ضعيفة في خروجها عن القياس
في حذف الواو في كبد بالضم ولم يوجد في استعمال الفصحى فكان الخذف
فيه على طريق الانباء لا على طريق القياس وهذا في لغة غيرهم من باب
ضرب قار وقر وقر من الوقف بعض تنقيح الازن فهو متعذر
لامن الوقف بمعنى العقود في البيت والامن الوقف يعني الحليم والرزانه

لانها لازمة وقوله وقتر بفهم الواو يدل على ان متعلقها ان مجهول الياي من
 اللازمة وبنوع وبنوع ومن بنوع التمر بنوع فصح لكنه لازم ونحو الجمل
 بنافية وانما ورد من الواو مثالين تنبيها على كثرة **تقال** لقوة التكميم
 يعني ان الاعمال تغير حرف العلة لتخفيف التكميم عند الابتداء فقول
 فلما يحتاج الى اللفظة لا اصل منه فلم يقل **غالباً** اخترا عن بعض
 حروف الابدال فانه قد يكون و فاصحى كما يجب ان يكون حرف العلة
الباد زائدة في المنفرد للتاكيد كما في قوله لا تقوا يا ايها الذين آمنوا
 اي حرف المقلوب به غالباً يكون حرف العلة والمادة حرف العلة **الف** كما
 يدل حرف استفادة من الالف قوله **و** حرف العلة لا يكون الا ساكنة
 في الاول والاخر اي لا يقال تعددة وفيه لغة وقوله حتى لا يلتبس
 بشئ اي حتى لا يلتبس المستقبل والامر بالمصدر في نفس وفي وان التبا
 بالركات في العدة **اصلة** بعد كسر الواو مصدر وعد نقلت كسر الواو
 الى العين لتقلد عليها مع اعتلال فعلها فخذت الواو ثم زيرت الناهي عنها
 منها ونيل الفعل وعدة نقلت كسر الواو الى العين ثم خذت ايضا ثم جعل
 لزوم الناهي موضع الواو فخذت وفيه واعلم ان حرف الواو من المثال
 شريطة ان يكون مصدر او ناهي ان يكون الواو مكرورة و
 الثالث ان ينقل فعله لئلا لم يذوق من خواصه والوجه بكسر اسمها

اسمان للمكان المستوفى اليه والامن والوجه بالفتح لعدم الكسرة ومن نحو
 الوصال لعدم اعتلال فعله نحو بواصل واشترطها بهذا الشرط الثلثة
 اما الاول فلانه لو لم يكن مصدر اصرار كل منها اجنبياً فلما حاق به الى
 طلب التثنية كل واما الثاني فلان حذف التثنية كماله فلا بد ان يكون فيه
 شئ مما استنقل في الفعل واما الثالث فليكن الحذف للتثنية كماله
 اعلم ان الناهي يجعل عوضا عن حرف العلة تخفيفا اما عن الفاء فمؤخرة
 واما عن العين فمؤخرة من فاء بمعنى رجع اصله في بكسر الفاء ونحوه
 بمعنى وسط الخوض الذي ينوب اي يستحق فيه الماء او بمعنى الحائز من الناس
 اصله ثوب بفهم الناهي واما عن اللام وهو كمنه الوقوع كالاول نحو غرة
 بمعنى فرقة من الناس اصله غري بالفتح ومثله للغة من اللغة بمعنى
 الصوت والتكلم اصله لغى او لغوا والهم لغى ولغات ومنها السنة
 بفتح السين على قوله وفي قول خذوها اليها واصل سنة واما بكسر السين
 بمعنى النعاس فمن الوسن **اللا** النعاس اي لئلا يلزم للناس
 بالمتقبل ويجوز في التكلان **اصلة** التكلان لانه من التكل و
 هو اظهار العجز وتوقيض الامر للغير كالاختصاص عليه ويجوز
 حذفها **اه** حذف الناهي مطلقا اي سواء كان في حالة الاضافة
 ام لا **وا** اخلفوك عند الامر الذي وعدوا **اصلة** عدة الامر **البيت**

ومن هذا اصل النسخة من نسخة
 من نسخة من نسخة من نسخة

تذكر بعد الوقوع **ل** لان اصله **ل** او **ل** وان قيل كانت الالف مانعة
عن سقوط الواو ولم تكن مانعة عن القلب واوانه فهو من قلنا
لانه على تقدير سقوط الواو يبقى النقل بالجر وجن الضمة الاكثر فلم
يترك الاصل **ل** الامر **ل** من هذا من وعد الامر من وجب ايجل بقلب
الواو **ل** لكونها وانكسار ما قبلها واذا ازليت الكسرة ما والواو
تكون بازيد ايجل بالواو لفظا فالبا **ل** فظا لان الاصل في كل كلمة ان يكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والابتداء فيها **ل** و
تقول في الروايد او عدو عدو اعداء او عدو عدو اعداء او عدو عدو
وايسر بوسر اسيرا او اتمو بوسر وذلك موثر اسير لا توتر وكون
اخذوا بغيره واسر بوسر وكونه استوعب استوعب والكلمات المشبهة
بعضها ببعض ان مثل كذا غالبا حالة النصب يشبه مثل بئس وحقا طبا
مثل شمع ومتكلمها مثل ادب ومثل جردن مثل بئس ومثل عدو وضع
مثل كل وصفة المفرد والمذكر والجمع للمؤنث **ل** الباب الحادي عشر في الجوف
ل هو في اللفظة اما وصفة مشبهة بمعنى المتكون جوفه حاليا واما اسم
تفضيل بمعنى المفضول **ل** ما جعل جوفه حاليا وفي الاصطلاح ما كان بين
فعله حرف **ل** وجه تركه في اللفظة الاكتفاء بوجه تسميته وكذا وجه الترك
في الناقص والتفيف فان قيل لم قدم على الناقص قلنا تقدم العين

في الجوف من الجوف

العين على اللام ولان بعض الجوف لا يعقل كالجوف بخلاف الناقص لان
الجوف بصيرة المتكلم على ثلثة ارف والناقص على اربعة ارف
والثلثة مقدمة على الاربعة ولم يذكر ايضا المميزين الجوف انا
تذكره **ل** ويقال له **ل** اي ويقال كما صدق عليه اسم الجوف الجوف
ظنوا وسط الذي وهو بمنزلة جوف الحيوانات من الحرف الصحيح لوقوع
حرف العلة فيه ويقال له ايضا المعنى العين الوسط لوقوع حرف العلة
في عين فعله وسط **ل** على ثلثة ارف في المتكلم فان قيل ان
الحرف الثالث في غير الفاعل فلا يكون الفعل على ثلثة ارف بل على اربعين
قلنا ما كان ثلثة اتصال الضمير المرفوع بالفعل علة المرفوع من
حرفه فان قيل هذا الوجه انما يكون وجه في الثلاث دون المرفوعة
واستغنت قلنا نعم الا انه يستعمل به تعالى فان قيل لا وجه لتخصيص المتكلم
فانه يكون في الحرف ايضا على ثلثة ارف قلنا ما كان المتكلم مفعولا لم يفر
كما ذكره فصل المصارع حصة يكونه على ثلثة ارف من ثلثة ابواب
اي من دعائم الابواب حكم الاستفراء فان قيل فوا من ابواب الخمس
كقولنا ليطول قلنا لعدم محي غير هذه الكلمة لم يعتبره كقولنا يقول
كان يكون وقد كثر في نون التثنية والكثرة الاستغناء كقولنا لم يكن
كقوله يبيع ان اصل قال قول وبيع يبيع فلبت الواو والياء بالفاء

العلقة

في الجوف من الجوف
انما ذكرنا وانفصاح ما فيها

لانها اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبتا الفاء وذلك لو جهن الاول
 ان كل واحد منهما مقدر حركتين فاذا انفتح الاول حركته وحركة
 ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستغفل
 فاجنبوه بغير الفاء والفاء الواو والياء اذا تحركت ما قبلها
 حرف مد وبعضه وبمنزلة حرف مد فالواو المفتوحة كواو والفاء
 والمكسورة كواو والياء والمضمومة كواو بين وكذا حكم الباء والجمع
 حرف العلة مستغفل فقلبوها الى الف لانه حرف يمين من الحركة
ق اصل **الواو** قاعدة لان الاصل القاعدة والظابطه هو القانون
 بمعنى واحد الى الامر الكلي الذي هو شمل بالقوة على جميع احكام في ثبات
 فقوله يخرج جميع المسائل منه اي يحصل ويخرج جميع المسائل المتعلقة
 بالاعمال على وجه التفضيل من ذلك **الكل** (في غير الفاء) الذي
 وقع في الابتداء لان الفاء الذي لم يقع في الابتداء داخل في الحكم كونه
موسر فاضرب الاربعة في الاربعة **توضيح** الكلام هو اما ان يكون
 ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة اما ان يكون ساكنة او مفتوحة
 او مكسورة او مضمومة ويكون ما قبلها مفتوحا وحرف العلة اما ان يكون
 ساكنة او مكسورة او مضمومة او مفتوحة ويكون ما قبلها مكسورة وحرف العلة
 اما ان يكون ساكنة او مفتوحة او مضمومة او مكسورة ويكون ما قبلها مفتوحا وحرف

من غير ان يكون ما قبلها مفتوحا وحرف العلة

وهذا القسم لا يوافق في
 اجزاء الالفين

وحرف العلة اما ان يكون مفتوحة او مكسورة او مضمومة او ساكنة واستدعاء
 ما قبلها يعني ما قبل حرف العلة بعد الحرف لانه قد ذكر في علم الكلام ان الابتداء
 بباء كن اذا كان مفتوحا اعني حرف مد كما قرأنا في من ممتنع بالانفاق
 واما الابتداء بالسكن الصامت اخير حرف مد كواو كان حرف مد او لا
 فقد جوزه بعض الناس ان الحركات ابعاض المصونات فكلاهما لا يمكن
 الابتداء بالفتحة لا يمكن ببعضها ويمكن بالفتحة الساكنة على الحركة
 ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والآن يلزم الابتداء بالسكن الممتنع
 اتفاقا **تجويزان** ان الاعمال الواقعة في الاجوف على ثلثة اقسام
 الاول ان يكون بالقلب والثاني ان يكون بالسكن ونقل الحركة امكان
 فقط والثالث ان يكون بالحرف في القسم الاول على ثلثة اقسام اما ان
 يكون بانقلاب الواو والياء الفاء ويكون بانقلابها مضمومة او مفتوحة
 الباء الى الواو او بالعكس هذا التقسيم انما هو لمنع الحروف لا لمنع الجمع
 لجواز ان يجمع بعضها ببعض **خطة الفتحة** اي المفتوح من القلب
 الحقة وهي موجودة فيها يكون حرف العلة ساكنة ويكون ما قبلها
 مفتوحا **خطة الفتحة والسكون** وعند بعضهم يجوز القلب **قال** انما
 جوزه ذلك البعض هذا القلب نظر الى بين وبينه الساكن واستدعاء ما قبلها
 وقصر الزيادة التيف قال الجاردي وقد ثبت البك فقبل تاني

سينا اولاما وتكون اما زائدة او بدلا لثاني الف وقعت في اصل الترس
 فاء او عينا اولاما ولكنك تجد اذا وقعت حواشي الاصول قبله
 اما عن ياء واما عن واو وخواج وقال اذا كانت في موضع الياء
 وجعل الصلابة فلا ولي ان يكون من الواو وان كانت في موضع اللام فلا ولي
 ان يكون من الياء كما قالوا فانما يكون الالف اصلا في الواو وفي نحو ما
 ولا في الاسم غير المستعمل نحو مني لان هذه الكلمات لا يكون لها اشتقاق
 وتصرف فيصح ان يدعى في الغاية انقلاب بين واو وياء فالالف في
 باب منقلب عن الواو وفي باب عن الياء يدعى على ذلك ابو ج وانباب
 والالف الرمي منقلب عن الياء لقولهم رحيان وفي قال باع عن الواو و
 الياء بشهادة المصدر للفنار لان الفعل الثلاثي في قوله كما يتحرك
 والالف لا تقبل الحركة ولو جعلت اصلا في الاسم فاما ان يجعل فاء او ياء
 او لا واولا ولا يمكن والناز لا يثبت في لاني فعل يفتح الفاء ويكون
 العين اذا الالف لا يكون ما قبلها الا مفتحة كالواو والثالث ممكن في ظاهر
 الحال كمن يود ان لا ان يجعل الكلمة مبنية غير مستحقة للحركة وذلك محال
 في الاسماء المتحركة لان الواو لا يستحق الحركة ولا يجب السكون اذا كن
 في فعل اذا شرط الاعلال سبعة كما ذكر في المتن وانما شرط كون حرف العلة
 في فعل او في اسم على وزن فعل لانه لو لم يكن كذلك يكون الكلمة مستغنية عن الحقة

عن الحقة الى اصله من الاعلال واما اذا كانت في فعل فيكون محتاجا الى
 الحقة لنقل الفعل واذا كانت في اسم على وزن فعل فيكون محتاجا
 اليها ايضا لشبهه بالثقل وانما شرط ان لا يكون حركة ووقف العلة
 عارضة لانه لو كانت عارضة لا يكون الكلمة محتاجة الى الحقة لان الحاضر
 كالمعدوم وانما شرط ان لا يكون فتحه ما قبلها في حكم السكون لانه لو
 كانت صفة ما قبلها في حكم السكون لا يكون قوية للاستمرار وانما شرط ان
 لا يكون في معنى الكلمة اضطراب وتحرك لانه لو كانت كذلك لابقى فيها بعد
 الاعلال ما يدل على اضطراب معناه وانما شرط ان لا يجتمع في الكلمة الاعلال لان
 لانه لو اجتمعا يلزم انه يندام بناء الكلمة وانما شرط ان لا يلزم في مضارع
 الفعل كالحاضر ضم حرف العلة على تقدير الاعلال لانه مرفوع في كلامهم وانما
 شرط عدم ترك الدلالة على الاصل لانه يفوت الغرض من تقدير الاعلال
 اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله اذا كانت حركة من غير عارضة طرف لقوله
 اذا كن في فعل واسم على وزن فعل قوله لا يكون فتحه ما قبلها في حكم
 السكون جملة حالية معطوفة على قوله اذا كن حركة من غير عارضة لان
 الحال في معنى الظرف فيكون تقدير الكلام اذا كن في فعل فتكون حركة من
 غير عارضة حال ان لا يكون فتحه ما قبلها في حكم السكون وحال ان لا يكون في معنى
 الكلمة اضطراب وحال ان لا يجتمع الاعلالان وحال ان لا يلزم ضم حرف العلة

وانما شرط ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب
 لان

في مضافه وحال لا يترك الالاء على الاصل فان قيل لم قدم الشرط الاول
 على الثاني والثالث على الثالث وهكذا قلنا اما الاول فلانه متعلق بنفس
 الكلمة لا بالنظر الى معناها واما الرابع فلانه مشترك بما قبله الكون
 متعلقا بقابلية الحلق واما الخامس فلان الثلاث الباقية فاما المتعلق
 بترتيب الفساد او ترتيب فوت المصلي واما السادس فلان دفع الضرر
 الاعلان بفساد الكلمة في نفسه لا في غيره واما السدس فلان دفع الضرر
 مقدم على جلب النفع **يكون** قال اصل قول داراصل دور **انما** اعلا
 بسلب الحركة للحففة لم تلبس الواو فيها الفا **ويعل** مثل ديار
 فان قيل الحسن تأخير قوله **ويعل** الى قوله للمتابعة كما لا يعلى في العلة
 لتلايد فعل الفضل بين ما اعل لوجود الشرايط وبين ما لا يعلى لفقدان
 الشرايط قلنا نعم لكن المص قد مر ما يرفع الاعراض المقدرة ونظر
 الا انه مناسب بما قبله وجود الاعلان **ومثل** قيام بقا الفعل
 يريد ان القيام انما اعل للاطراف بفعله في الاعلان كما مر في صدر الكتاب
ولا يعلى مثل الجوك **هذا** اعطف على قوله **ومن** ثم **يعلى** واعلم ان الجوك
 جمع الحايك من الجياكة واللون جيم الحايين وصيرى هو الحار الذي يعلى عن
 فله نشاط وصورى اسم ما يقرب المدينة او اسم امرأة **يعلم** ان
 التانيث **هي** القاء في المتأخرين الاولين والالف في الاخيرين حتى

في مضافه وحال لا يترك الالاء على الاصل فان قيل لم قدم الشرط الاول على الثاني والثالث على الثالث وهكذا قلنا اما الاول فلانه متعلق بنفس الكلمة لا بالنظر الى معناها واما الرابع فلانه مشترك بما قبله الكون متعلقا بقابلية الحلق واما الخامس فلان الثلاث الباقية فاما المتعلق بترتيب الفساد او ترتيب فوت المصلي واما السادس فلان دفع الضرر الاعلان بفساد الكلمة في نفسه لا في غيره واما السدس فلان دفع الضرر مقدم على جلب النفع يكون قال اصل قول داراصل دور انما اعلا بسلب الحركة للحففة لم تلبس الواو فيها الفا ويعل مثل ديار فان قيل الحسن تأخير قوله ويعل الى قوله للمتابعة كما لا يعلى في العلة لتلايد فعل الفضل بين ما اعل لوجود الشرايط وبين ما لا يعلى لفقدان الشرايط قلنا نعم لكن المص قد مر ما يرفع الاعراض المقدرة ونظر الا انه مناسب بما قبله وجود الاعلان ومثل قيام بقا الفعل يريد ان القيام انما اعل للاطراف بفعله في الاعلان كما مر في صدر الكتاب ولا يعلى مثل الجوك هذا اعطف على قوله ومن ثم يعلى واعلم ان الجوك جمع الحايك من الجياكة واللون جيم الحايين وصيرى هو الحار الذي يعلى عن فله نشاط وصورى اسم ما يقرب المدينة او اسم امرأة يعلم ان التانيث هي القاء في المتأخرين الاولين والالف في الاخيرين حتى

قال حتى يبدل عن الاصل يعني لو اعل حرف العلة في هذه الاشياء لم يعلم
 ايها واوى واما ياتي في حكم عين **اعقور** اي انما لم يعلى ثور مع
 مع وجود المقتضى لان ما قبل الواو في حكم عين **اعقور** في السكون لكون
 معناها واحدا فان قيل لم لم يعلى **اعقور** بفعل حركة الواو وقبلها الفا
 والاستفاد عن الهمزة او بعدم استنفاد قلنا لانه على الاول يلبس
 عضاض باب المفاعلة نحو مادة **وعلى** الثاني بخاص باب لا فاعل في العوة
 نحو اجابك قبل انكم قلتم ان **عور** انما لم يعلى لان عينه في حكم عين **عور**
 فيلزم من هذا حمل التلا في المزيدي والتابع بقلنا لا في عينه لان الالف
 في الاكوان والعيوب ان يكون من باب **افعل** وفعال **شهادة** فاعلها
 بهما والبوا في مخذونات منها حتى قيل انما **عور** منقوص من **عور** وحول
 من احوال فكل فعل كان منها وليس منها فهو تابع لها فهذا على كسر
 الابواب قال صاحب الكشف في المفضل ومنهم من ابلغ الاصل في افعال عار
 يعار قال الشاعر اعارت عينه ام تقارا **اقول** اوله تسأل ما بين **اعمر** من
 راه والباء في بابين يفتح عن والها منصوب راجع الى ابن **اعمر** والهمزة
 في اعارت الاستفهام والالف وتعار **اميد** من تون التاكيد المحففة
 للوقوف اذ هله تقادنا فالمعنى اسئال من راي ابن **اعمر** حاله سهل
 صارت عينه **عور** او لم تعمر **استشاد** قلب الواو والفاء عاده ولم تقاد

في مضافه وحال لا يترك الالاء على الاصل فان قيل لم قدم الشرط الاول على الثاني والثالث على الثالث وهكذا قلنا اما الاول فلانه متعلق بنفس الكلمة لا بالنظر الى معناها واما الرابع فلانه مشترك بما قبله الكون متعلقا بقابلية الحلق واما الخامس فلان الثلاث الباقية فاما المتعلق بترتيب الفساد او ترتيب فوت المصلي واما السادس فلان دفع الضرر الاعلان بفساد الكلمة في نفسه لا في غيره واما السدس فلان دفع الضرر مقدم على جلب النفع يكون قال اصل قول داراصل دور انما اعلا بسلب الحركة للحففة لم تلبس الواو فيها الفا ويعل مثل ديار فان قيل الحسن تأخير قوله ويعل الى قوله للمتابعة كما لا يعلى في العلة لتلايد فعل الفضل بين ما اعل لوجود الشرايط وبين ما لا يعلى لفقدان الشرايط قلنا نعم لكن المص قد مر ما يرفع الاعراض المقدرة ونظر الا انه مناسب بما قبله وجود الاعلان ومثل قيام بقا الفعل يريد ان القيام انما اعل للاطراف بفعله في الاعلان كما مر في صدر الكتاب ولا يعلى مثل الجوك هذا اعطف على قوله ومن ثم يعلى واعلم ان الجوك جمع الحايك من الجياكة واللون جيم الحايين وصيرى هو الحار الذي يعلى عن فله نشاط وصورى اسم ما يقرب المدينة او اسم امرأة يعلم ان التانيث هي القاء في المتأخرين الاولين والالف في الاخيرين حتى

ولم ينظر الى اصالة الفعل وفعال وحكم الفجاورة انما لم يعمل اجتهاداً
في حكم الفجاورة لكون معناه واحداً فان قيل لم يعمل تجاور مع ان الحرف
الساكن ليس كاحضر حصين قلنا دفعا للتبليس لانه لو اعل واجتمع الساكنان
ثم كذب احدهما فليست بمضارع التثنية في الصورة كقوله يقال وبضارع
مجهول باب الافعال في الصورة كقوله في كذا اليوم ان وهو مصدر في اصل
الوضع كمنزوان لكن يستعمل صفة مشبهة كما يستعمل المصدر بمعنى هم الفعل
حتى يدل حركته على اضطراب معناه ان في الجوان لم يوجد في الشرط الرابع
كما لم يوجد الشرط الاول لم يذكره لان مراد المصدر حمل عدم الاعمال بانتفاء شرط
من الشرائط محال عليه ان المصدر حمل عدم الاعمال المتوان على الجوان و
لم يعمل بانتفاء الشرط الاول اشارة لاقاثة وهي ان الاعمال لا يكون بالتبعية
كما قد ياركون عدم الاعمال ايضا بالتبعية حتى لا يجتمع فيه عملان لان
اصل طوى طوى بفتح الهمزة اب وفاعل بقلب الباء الفان اعل بقلب الواو
الف ايضا اجتمع الاعمالان فان قيل اذا كان الاصل طوى بفتح الباء فلم اعل
اللام دون العين قلنا ان آخر الكلمة او بالتبعية والعرف وفيه نحو
الوقوف وهو القصاص لم يعمل واو بالقلب الفاعل ان العلة موجودة
فيه لانه لو قلبت لم يعلم انه واوى او يائي من جنس الباء بعد حرف
حركة حرف العلة بحبيته ونومه فيهما مبالغة اسم الفعل في حبيته الذي

وقال الشارح البنية في غايه
والنوم في غايه

الذي بكنه غيب النفس والنوم كنه النوم وكذا اللومة كنه اللوم كذا بعض
شروح المفصل مثل قول الدول جمع دول ثم كذب فيهم
ما قبل الواو ليست لضعف حرف العلة لانه متولد من حركات
فروكن يجعل في خوف الفاء اي ان هذه الثلاثة مشتركة في نقل حركة في
العله انا ان حرف العلة يجعل الفاء في خوف الفتح ما قبلها وبين وبين
الساكن العارض انما وصف الساكن بالعارض لان الوقف من الاعمال
الحقة فاذا كان ساكناً حرف العلة عارفاً يكون في حكم الموقوف فيكون في انما
الالحقة واذا كانت حرف العلة ساكنة بالسكون الاصل فيكون
غير محتاجة للحقة والسكون ولذا لم يجعل الواو الفاء في خوف حتى لا
يلبس بالافعال اعترض عليه بان الافعال جمع فعل واقل الجمع ثلثة عندكم
فيلزم التباس ثلثة افعال واجب بانه افعال بالافعال المذكورة لفظاً
خوف قوله ولا يعمل نحو اعيان واوور فيكون ايراد الجمع باعتبار انما قوله اعيان
واوور وقوله اعيان اعيان واوور فيكون ايراد الجمع باعتبار انما قوله اعيان
واوور وقوله اعيان اعيان واوور فيكون ايراد الجمع باعتبار انما قوله اعيان
القاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد فيكونا تقدير الكلام
انه لا يعمل نحو اعيان واوور حتى لا يلبس كل واحد من تلك الآحاد بواحدة
الافعال فانك اذا نقلت حركة الباء على اليمين ثم كتبت سلم الباء قلت

اعلانه غير اعلال قام فلا يصح ان يكون مقويا لقيام فهذا معنى قوله لا ليس
 بشا في اصل اي اقام ليس لانه اصله يكون اعلاله بالاصالة واستعمال
 فيكون مقويا لقيام بل اعلاله بالتبعية فلا يكون مقويا لقيام ولا يعقل
 ما اقول ان عا وزن ما افعله وهو فعل التعجب واغلب المرأة ان اسقط
 القيل بفتح القين اسم لبن المرأة الى اصل اي ارضعت المرأة ولما لم يكن
 الحمل في مقبله وتلك مقبله واسخو في الصحاح اسخو وعليه الشيطان
 اني غلبت ولا يعتبر الاشتراك الضمني اي لا يعتبرون الاشتراك الى اصل
 بغير الفصل فان الاشتراك في قلن وقع من الاعلال بدون قصد الاشتراك
 بين المعلوم والمجهول اصل بعين في المعلوم بيع بعين بفتح الباء وقلب
 الباء الفاء ثم حذف لاجتماع الساكنين ثم كسر الباء للدلالة على الباء المحذوفة
 فصار بعين واصل المجهول بعين بضم الباء وكسر الباء نقلت كسر الباء الى الباء
 وحذفت الباء فصار بعين او غرة الواضع اي من نسيان غفلة
 عن الاول بان وضع اول الهمزة وضع لذا كان غافلا عن الوضع الاول هذا هو
 ان يكون الواضع غير التمه واما على تقدير كونه واصله فبسبب اشتراك الهمزة
 في الالف بين فعلين وفعلين اي بعد الاعلال التثنية بالفتح في تقدير
 وهو انه كما جاء الطويل من باب طعن علم انه اصله طولن لان الفصيل
 يحكي من الباب الى سر غلب لان مجيء من اللازم اكثر من كونه في كنهه فالحق

ان العلم يعلم من يخاف ويبع اي يعلم من يخاف ان اصله نفس خوفه
 لان المضارع اذا كان مفتوح العين فلا يحذف اما ان يكون من الياء الثالث
 او الرابع ولا يجوز ان يكون خفي من الثالث لان باب فعل يفضل لا يفتح
 حرف الحلق في العين او اللام فثبت انه من الرابع ويعلم من يبيع ان اصل
 بعين يبيع لان المضارع اذا كان مكسور العين فلا يحذف اما ان يكون
 من الياء الثالثة والسادس ولا يحذف الا جوف من السادس فثبت انه من
 الثانية اصله اقول هذا على تقدير ان يؤخذ الامر قبل اعلال المضارع لكن
 يجوز اخذه بعد الاعلال بان يحذف جوف المضارعة من تقول تقول قلن
 بالواضحين فان قيل الا ورا ان يقال بمنزلة الواضحين فلم قال بالواضحين
 قلنا للمبالغة في كونها بمنزلة الواضحين وهو بمنزلة الواضحين اي ان
 التأكيد بمنزلة الواضحين لانه تحقق معنى الفعل ويؤكد ان الثاني ليست
 من نفس الكلمة اي ان الحركة والحركة كليهما عارضان في وعان فكانت
 التاء في حكم الساكنين تقديره قولوا وقولن وان كانت الحركة عارضة
 لكن المتحرك من نفس الكلمة فلا تكون التاء في حكم الساكنين كما في كساء اصله
 اوكسا اي قلبت الواو الفاء قاول لتوكلها وانفتاح ما قبلها كما
 جعل الواو الفاء كاء اصله كاء ومن الكسوة ثم جعل كاء في
 اي بعد قلب واوكسا والفاصلت الالف الثانية همزة لانه كرهوا

كمر هو اخرج احدهما او تحريك الاولي الثاني هو الممدود مقصودا فتبين قلب
 الثانية **ف** اقصارت اعمدة **و** من العجايب انهم في الممدود لم يعتبروا الاصل
 وجعلوا اعمدة فيه منقلبة عن الالف في قولهم اخرجوا الاصل وجعلوا قبيل
 او ايل اصله قواول واما نقطة اعمدة قائل فسرهم جش والراية سموا بها
 نقطة الحاقة وحكي ان ابا علي العارضي دخل على واحد من المشركين بموت
 العلوم العربية زائدا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقولين
 من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال الرجل خطي فنظر الاصله قال
 قد اضعنا خطا انتا في زيادة مثله وخرج في تلك الساعة ويحيى في بعض
 بالحذف **و** اى يحيى اسم الفاعل في بعض الاجوف بحذف العين على غير
 القياس **و** نحو كاع **ا** انه من الهواع وهو القى **و** لاج **ا** انه من اللوع
 وهو الهم والمصيبة واهراق العنق القلب **و** يحيى بالقلب **و** اى
 لا يحيى اسم الفاعل من الاجوف بالقلب المكان وهو نقل الحرف عارية من اجزاء
 من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لارض الماخر
 هكذا اعمدة **و** نحو شاك اصله شاك اصل شاك شاوكل من شوك
 وهو عام السلاج والشاك ذو السلاج فلما قلب صار شاكو فانقلب
 الواو ياء لانك را قبلها فصار شاكي ثم اسكنت الياء في حال الرفع
 والجر لنقل الضمة والكسرة عليها ثم حذفتم الياء لالتقاء الساكنين فصار شاكي

وحيى يحيى يحيى

شاكي فغير هذا تقول شاكي شاك ورأيت شاكيا ومرت بشك واما من قال
 شاك بالرفع في الاحوال الثلث كلها فقد حذف العين للتحفيف وبعضهم قلب
 الواو في شاوكل الفاعل مقتض الفعكس فاذا عرفت ما ذكر ففهم ثلثه
 او وجه فان قيل ما ذكرتم من الاصل بناء في قول اصله شاك قلنا
 معناه كلامه انهم لو لم يقلبوا شاوكل كان حقا ان يقول شاك **قال**
 اصله واحد **و** ينقل الواو الى موضع اللام ولا يمكن الابتداء بالالف
 فقدم الحاء عليه فصار حاد وقلبت الواو ياء فصارى حادى قائل
 اعلال غاز كذا قالوا ولكن لا يصدق عليه تعريف القلب المكان المذكور
 انفا فتأمل **و** يجوز القلب في كلامهم **اى** القلب المكان ليس
 امر مستبعد لانه واقع في كلامهم اصله قوس **و** اى اصل القس
 بك القاف والسين قوس وهى جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو
 الاولي لكثرة افعال الضميتين والواو من فحصل قوس ومثلهم وهى
 جمع عصا وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها في الاخر بعد الضمة او لاخيرة
 بالواو الساكنة وتنزلوا الواو الواو **و** بمنزلة الضمة فقلبوا الواو الثانية
 ياء على حد قبلها في ادل فصار قسوى فاجتمع الواو والياء وسبقت احدى الحاء
 بالسكون فقلبت الواو الواو ياء ايضا فادخلت فيها ثم كتبت السين لصيانة
 الياء ثم كتبت القاف للتابع ونقل النقل من الضمة الى الكسرة فحصل

بيعت قلبت الياء والثا فاجتمع الساكنان فحذفت الالف لانهما
ثم كسر الباء لتدل على الياء المحذوفة لتلايلتين بالواو في الموضع
مقال: فان قيل لم لم يذكر اسم الاله قلنا لان يحيى علم مقول وقول قد
ذكرهما في بحث التقويم كسكون الشدة يضم النبرة وسكون العين جمع
السر نحو قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وجربن بهم لو لم يكن الفلك جمعا
لقيل جري بالافراد والتذكير على الاصل او جرت لان الفلك بمعنى السفينة
وكقولهم نافذة هي ان اي بيضاء ونوافذ هي ان اي بيض فالكثرة الا كما كثر
في كتاب وفي الثارة كالكثرة في رجل وهو لغة ضعيفة لنقل الضمة
مع الواو عيان فيه حمل الياء والاف على الواو الاثقل اعطى كسرة
الواو ما قبلها اي بعد سلب حركة ما قبلها اعطى الكسرة ما قبلها وانما
لم يذكره لان اعطاء الحركة ما قبلها يستلزم له بكسرة ما قبلها و
سكونها وانما لم يذكره التفاء بما علم انه امر اما من قوله اعطى كسرة الواو ما قبلها
اذا عرفت هذا فاعلم ان هذه الالف افصح اللغات اذا ثقلت في هذه
الالف لان فيه حمل الواو الثقيلة على الياء الخفيفة فصارت قبل وااما
قوله تعالى قيل فهو مصدر مضاف في لغة شتى الاشمام تامة
الشقين للفظا بلضم من غير التلفظ ولا يدرك الا البصير هو
فصح غير افصح لقارنه مخنة ما قبل الياء مع الياء وكذا نكيب وحيتر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الغلب والفعال يعجز القوى
منعوا لان من الافعال هم

وانقيده وقلن **وبين** **وقد** في بيع يجوز اسكان الياء لنقل الكسر
عليها ثم قلب الياء او الضمة ما قبلها وسكونها فيكون بوج ويجوز في نقل
كسرة الياء ما قبلها بعد حذف واو ما قبلها فيكون بيع ويجوز فيه الاسكان
ايضا ومثله انقيده ونقل النعل بالنقل اما قلن فاصليه قلن
بضم القاف في حكمه مثل علم قول الآ ان الواو محذوفة في التقاء الساكنين
واما بين فاصليه بين بضم الباء في حكمه مثل علم بيع الآ ان الياء محذوفة
لاجتماع الساكنين **وسوى** في مثل قلن وبين بين المعلوم والمجهول **وقد**
الحسوى قلن بين المعلوم والمجهول على اللفظ الضعيف في المجهول فتقول في
المعلوم قال قالوا قال قلت قلن وفي المجهول قول قولوا قولوا
قولت قلن واما في غير اللفظ الضعيف فلا يلزم التسوية لانك تقول في
المجهول فيه قلن بكسر القاف وسوى بين المعلوم والمجهول على اللفظ بيع لانك
تقول في المعلوم باء باعا باعوا باعت باعتا بين وفي المجهول بيع بيعا
بيعوا بيعت بيعتا بين واما في لفظ بوج فلا يلزم التسوية فتقول
في المجهول فيه بين بضم الباء **التقاء** بالفتح التقدير **لان** اصل
قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بالضم واصل بين في
المعلوم بين بفتح الباء وفي المجهول بين بالضم فالضم في قلن عارض
للدلالة وفي المجهول السلي والكسر بين في المعلوم للدلالة وفي المجهول منقول

منقول من العين واعلم انه يعل في هذا القسم من الزوايد اربعة ابواب
فقط باب الافعال نحو اقام يقيم فامة مقيم مقام اقم لانقم اصله
اقوم يقوم اقواما مقوم مقوم اقوم مجزولا اقيم بقام لقم و
كذلك اباع وباب الافعال نحو اعتاد يعتاد اعتاد اعتاد واعتاد
والمفعول اعتاد لا تعتد وباب الافعال نحو اعتاد يعتاد اعتاد اعتاد
اعتاد لا تعتد وباب الاستفعال نحو استفاد يستفيد استفاد يستفيد
مستفاد استفاد لا يستفد وقد لا يعل من هذا نحو كاترو سلم في
بارق ابواب المنزلة نحو قومت وتقول كاترو عاوز وتقول وغير ذلك و
لاحي من هذا القسم هموز العائين واما هموز الفاء فتقول قولن بفتح و
الحال والتاويل وادبا يد ايد اجمع اشتد وقوى ومنه تابد الله ومنه التام
فتحسا بيو سوا بالفتح وسادة والاسم السوا بالضم ومنه التاويل
اصلها السبوت ومنه الاساءة فتد الحسن والساوى بفتح المعايير بفتح ساءة
بقلب الهمزة باء كحقا فكان من كل المعاني جمع المعصية فتقول في الامر
سوا سوا وهذا الوزن يكون لتأنيث السوا ايضا واعلم ان الكلام المشبهة
بعضها ببعض في هذا الباب انه يشبه امرن يفعل بالضم ما فيه جمع المؤنث
معلوما في قلن كاترو ومن يفعل بالكسر معلوما ومجزولا لا يعل كاترونا
ويشبه ما في الافعال من جمع المؤنث الى المتكلم ما في التلاذ المهور الفاء

معلوم ما ونحو لا نحو اجبني واجيبين وبشبه جمع المؤنث امر الافعال
المكسورة العين من الثلاث المهور الفا، مثل قوله في وامن الصلوة واتي
الزكوة واطلع الله ورسوله ويشبه مثل ان اجيبك اجيب الماض وبمثل
خافوا امرا مثل خافوا ماضيا ومثل خافن امرا مؤنثا بالحقيقة مثل غار
لفظا لا كتابة ويشبه كل ماض علم وزن قال اذا دخل عليه صخرة ماض لفعال
مثل اجابها بالخافض يشبه ماض الافعال والافعال معلوما امر الثلاث
المفتوح العين نحو اربنا واربتنا وانقد وانقن واعلم ان في اسم
التفضيل من الاجوف يقال قوم قبلا وابينا سبيدا وفي تعجب ما جود
عرفه بالضم بمعنى المعرفة والطيب وفيه بالفتح بمعنى الراية الطيبة ومع صفة
هذا سود العين وابيض الوجه بلا اعلال في الكل بالنقل والقلب للوقوف
بين الافعال والاسماء او لعله مما سبق واكثر ما ذكرنا من القواعد على
الغلبة لا اللزوم **الباب السادس في الناقص** هو في اللفظة اسم
فاعل من نقص اللزوم وفي الاصطلاح ما كان لام فعله حرف على مخطط
وجبه فتدري علم اللفيف مرة المثال ولم يذكر ايضا المزي من الناقص
لما تذكره لانه يفسر على اربعة احوال فان قيل يلزم ان يستحيي ^{الصحيح}
بنى الاربعة بهذه العلة نحو ضرب قلنا الاطراد ليس يلزم في التسمية
واعلم ان ههنا اسولة واجوبة قد ذكرناها في الاجوف وهو لا ياتي

في الناء اصلية والنون علامة للتأنيث **ق** اما الواو في جمع الرجال
 فليست باصلية بل زائدة علامة للجمع والنون علامة للاسما من
 في الاسقاط **ق** اما نون جمع الرجال فتسقط في النسب الجرم لانها
 ليست علامة **ق** واذا ادخلت الجازم **ق** اي اذا ادخلت انت الجازم
 على يري تسقط انت الباء علامة للجرم كما حركة في الصحيح لان شاذ الجازم
 الاسقاط فلما لم يجد الجازم الحركة اسقط الحرف وهذا خبرها بالشرية
 الاطلاء فانما تسون الاطلاء واذا لم تجد تنقص من البدن **ق** ومن ثمة
ق اي ومن اجل ان الباء تسقط علامة للجرم كما حركة في الصحيح تسقط
 انت الباء حالة الرفع علامة للوقوف كما في قوله تعالى والليل اذ يسر له
 يسرى ويوم يراء الواع ويوم يات لانكم نفس الاباذنة والكبير الغال
 ويوم التنا كما انك تسقط الحركة من الصحيح حالة الرفع للوقوف نحو فيرب
ق في حذف الباء علامة للجرم **ق** فان قيل ان الجرم لما يستعمل في المعرب
 والامر الى ضم مني على الخذف الاصح فالعبارة الصحيحة ان يقول للوقوف او
 للسكون قلنا نعم لكن هذا لكلمة قوله واذا ادخلت الجازم تسقط الباء
 علامة للجرم واعلم انه قد يدخل على ارم ما الكس فيقال ارمه ومنه الى
 تسكت وتزاد لبيان الحركة زيادة مطردة في قوله فكم فيكم والاصل فيم
 ولم واسد ما فيما وما اعني ادخلت حرف الجر على ما استقرأ مية ثم حذف

لم يجرى في قوله واذا ادخلت الجازم تسقط الباء

ثم حذفت الالف للوقوف بين الجزر والاستحجار وبنيت على الفتح لتدل على
 الحذف ثم لم يجرى بالسكون لزوال الالف فاتوا بالياء ليقع عليها بالسكون
 وتسلم الفتح التي هي دليل على الحذف وتلزم تلك الالف للفعل الامر اذا كان
 باقيا على حرف واحد وتزاد عند الوقف الشين على كاف المونث لبيان الحركة
 نحو الكر منكش ومررت بكش وتسع الكشكش وفي لغة تميم وقد تزداد عند
 كاف المونث ايضا لذلك نحو الكر منكش مررت بكش تسع الكشكش وسواء
 كان الوقف على الحاد والنون والسين يكون ساكنا لان الوقف صدر الالف
 فلما لا يكون المبدوء به الا متحركا فذلك الموقوف عليه لا يكون الا بقدره وهو
 السكون والموقوف عليه لا من ان يكون اسما وفعل او حرفا فلما اذا
 كان اوز حرفا مجعيا او كان متصرفا لم يخل من ان يكون مرفوعا او مجزورا او
 منصوبا فالوقوف على المرفوع على اربعة اوجه بالسكون والاشمام والروم و
 التضعيف فالسكون هو السك والاشمام تهيئة العنق للنفق بالضم لا
 وذلك بان تقيم شفتيك بعد الاسكان وتدرج بينهما بعض الانفراج ليجز في
 النفس فيراهما المخاطب معتمدين وهو مختص العين لانه تحريك من جرد
 ولا يكون الاشمام في النسب الجرم لان الفتح من الالف والالف من الخلق والالف
 الكسر من الباء وهو من داخل الغم اما الروم فهو ان تروم تحريك فنانا بالحركة
 ضيقة فهو صوت تبت ضعيف فيسمى بالام يراه البعير كما قال الشاعر عن الروم

منكم من جئت الاشمام والروم

والاستقام قد سال سائل ففهمها في اللفظ غير مفسر فقد يترك الروم الجعير ويترك
ولا يترك الاستقام غير جعير واما التضعيف فهو ان تصانف الحرفين الموقوفين
عليه بان ترتب عليه واما مثل فيلزم الادغام كونه هذا الخلف في غير الاستقام
اي الاسكان والروم والتضعيف المرفوع والمجور والمنسوب غير المنون
والمنسوب للمنون يتولد من تنوينه الفاعل في الوقف بين حرفين وهو التضعيف
محتص باليس في افعلة حمزة لا يلزم اجتماع النمرتين وان يكونا الكلمة
صحيحة لانها لو كانت منقوصة بطل الاستقام والروم لبيان المراكاة وان
يكون ما قبل الاخر متوقفا لا يلزم اجتماع الساكنين وبغض العرب بنقل فتحة
الحرف الموقوف عليه كثر الساكن قبله في غير حمزة فتقف هذا بكرة وشر
بتبكيروا اذا كان ازا اسم معتلا وما قبل ساكن فهو الوقف كالتبكيروا
ما قبله ان كان ياء قد اسقطها التنوين نحو قاض يوقف على ما قبله وقوم
بعيدونما ويقفون عليها وان لم يسقطها التنوين يوقف على الالف وان
كان الفاقالوا ان كثر هذا عصا وجبل واعلم ان الفعل المصحح يوقف عليه
كما يوقف على الاسم والمقتل يوقف عليه الرفع والنصب ثبات لامة يفرق
وبرى ونجش والجرم والوقف بالحق الفاعل كونه بغيره واخره بغيره
كونه بغيره واخره ونقول في الاسم غير المنكسر في الوقف انا بالالف انما
وهو بالاسكان وهو بالياء واكر منك واكر منك وعلاي علامته وعلاي

منه والاسم في الوقف
منه والاسم في الوقف

وفي قراءة الى عمرو بن اكر من واما نون النون للثبوت في الوقف
بتدال الفاء الوقف في قوله نعم لنسفان **الاصلي** وقيل بالاجابة
الامر القيد واجب نعم الا ان المصنف ذكره لتلاوته في السامع في بادى
الامر من اطلاق لفظ الباء لثبوت النصب **انما** بغير النصب بالرفع
للمثلية **نم** حذف **اي** الياء لان الواو علامة للرفع **كثرا**
الواو منها يضاف محذوف تقديره لا يستدعى صيانة الواو لانه
لو لم يضم اليهم لقلب الواو ياء السكونا والكسار ما قبلها فيانصب الرفع
بالنصب **ولجرت** واذا اضيفت التثنية **اذا** اضافت انت تثنية
رام **اي** الى ياء المتكلم رامي حال الرفع **اصل**
فلما اضيفت الياء المتكلم حذف نون التثنية كما عرف في موضعها **رامني**
ثم اذ تمت الياء الثانية التي هي علامة النصب بالجر في الياء الثالثة التي هي
ياء الاضافة فصار رامي **اذا** اضيفت **اي** اذ اضيفت جمع
رام الى نفسك فقلت رامي ببيان حال الرفع والنصب بالجر اصل في الرفع
رامون فلما اضيف الياء المتكلم حذف نون وقبيل الواو ياء الجمع
وسبقه احدهما بالسكون ثم اذ تمت الياء في الياء وكسر الميم لتصح الياء حال
النصب والجر رامي فلما اضيف الياء المتكلم سقطت النون ثم اذ تمت
الياء في الياء **اذا** اضيفت التثنية **اي** اذ اضيفت تثنية مرقى

فمنه فقهه و ذاك مقتضى اقتدائه لا يقتضيه واجلي بجلي اجلاء، فهو مجل و ذاك مجل
الجل لا تجل و ارعوى يرعوى ارعوا، فهو مرعوب و ذاك مرعوب ارعوا لا ترعوا
و تلقى تلقى تلقيا بلبس في جميع حصار هذا الباب و باب التفاضل اذا
اللام باء لاجل الباء سواء كان اليا، اصليا او منقلبا كان الواو متحركا
متلقا متلقا تلقى لا تلقى و نه اضي يترضي تراضيا فهو متراض و ذاك متراض
تراض لا تراض و منه قوله امر اى ايت و استدعى يستدعى استدعاء و
مستوع مستدعى الاستدعاء و اعروى يعروى اعروا و اعروى يعروى اعروا
اعروا لا ترو و هذا القسم الجاني من مفعول اللام و اما من مفعول الفاء
فخجساء يسوء و من مفعول العين اى يرى راها باورثه و فاعل رانى
يرانى و الكلمات المتبسة بعضها ببعض في هذا الباب ان افاض المتخ منه
بشب المتشبه المذكور السجج نحو شكننا و سكتا و يشبه الجمع المذكور للجمع المكون
في مثل يغرون كما تر في يعفون و يشبه المفعول للجمع في مثل ترمين و ترضين
و يشبه اخرن انصرفوا من اقرب و داروا امر من المداواة قالوا ما ضيا
و خافوا امر او دارونا امر او دارونا مؤنثا بالحقيفة غاز فاعلا و فاعل
امر من الخوف و مثل رى من الارادة مثل الى من التوجه التفتيش مثل
حل امر من الخالية مثل عضل مر او كذا خلو انصرفوا امر او ما ضيا و مثل
خلو ما ضيا جهولا مثل مده و امر او مثل خلن بالحقيفة جمعا مذكرا مؤنثا

وَمَا كَانَ كَسْرُ الْعَيْنِ عَلَى الدَّاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَائِلِ
الْمُتَاقِصِ مِنْهَا أَنْ يَفْعَلَ وَالْفَاعِلُ

ایسی نیکو خدمت نفعی و اعلیٰ
و از آنکه قدر او کند از غیب و آسمان

مثل مد مصدر في الرفع والجاء لفظا ومثل حسن امر من التحسين ومثل
 عققن امر او مثل آتى للتفصيل مثل اخذ من الموافقة وامن من الامان
 ما فيين وامن المتكلم من الامن ومثل لا ضلوا مثل لا رضوا او مثل عار و
 من المارة مثل ساقون من المساق ومثل تشرون وتشرب من
 الاشتراء مثل تفقون وتفتيبن ومثل اشترى وامن مثل افقوا تاجع
 ان الياء من ووف الابدال الى الابدال جعل حرف كان حرف غير لا لتمام
 قوله مكان حرف اهتراز عن جعل حرف عوض عن حرف كواسم واين فانه
 لا يستعمل الابدال الا يجوز او قوله غيره اهتراز عن ود الواف مثل اب واخ
 في تنبيههما لان فيه جعل حرف مكان حرف نفسه وقوله لا لا دغام اهتراز عن
 مثل اظلم فان فيه جعل حرف مكان تاء الا انه لا دغام واعلم ان الابدال
 من الاحوال المستمرة بين اقسام الكلمة فمثال الاسم نحو اجوده اصل وجوه
 ومثال الفعل نحو فراق اصل راق ومثال ظرف نحو الا ففعلت اصل فعلت
 وان لا فعلت في ووف وفيها اي ووف الابدال فان قيل لم انت
 الغير قلنا باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف انه المصدر رسم حبس
 يتناول الكثير كما يتناول الغليل او نقول يجوز ان يفرد الابدال بفتح النكرة
 فيكون جمع بدل تكون الاضافة ببيانيتها الى الحروف للمبدلات والمراد من
 ووف الابدال يكون بدلا من غير لان يقع الغير بالمنة لان العين تبدل

في الابدال ما هو في الابدال
 في الابدال ما هو في الابدال
 في الابدال ما هو في الابدال

تبدل منها نحو اباب وكذا الباء تبدل منها في نحو الوعالت وليس كل منها
 معدودا من ووف الابدال بالاتفاق في استجده يوم صال زط او
 معنى الاستجداء طلب النقرة يوم ظرف له وصال اي حمل وزط اسم قبيلة
 يعني ان ووف الابدال عند المصنف الرخشي ثمانية عشر وما قبل من ان ووف
 الابدال عند الرخشي ثلثة عشر خلاف ما مر في المفضل حيث قال ووف
 حروف الزيادة الطاء والراء والراء والصاد والجيم الحروف في الزيادة
 عشرة ومع المذكورة ثمانية عشر وعند ابن الجب اربعة عشر مجموعها
 قولهم انصت يوم جد طاه زل معنى انصت سكوت ويوم ظرف له و
 جد مبتدأ مضاف الى طاه وهو علم شخص زان من الزيل وهو المبتدأ والظرف
 مضاف الى الجملة وعند البعض احد عشر ثمانية من ووف الزيادة وهو
 السين واللام وثلاثة من غير ما هو الجيم الطاء والراء اعترض من غير
 من ووف الابدال كالمزخشي والمصنف حيث قيل لا يقع السين بدلا
 من شيء بل يقع غيره بدلا منه نحو اصبع وقد عرفت ان ووف الابدال ما يقع
 بدلا من الغير ثم قيل ولو اورد استمع قلنا انه لا دغام وهو لا ينظم
 الابدالية والالتواء اذكر واطلم ولكن الرخشي المصنف نظر الى الوقوع
 في الجملة حيث حكاه ان يقال استخذ فلان ارض اي اتخذ فابرلت السين
 من احدى التائين وهو احد قولي سبويه في استخذ كما سيجي واعلم ان الابدال

في الابدال ما هو في الابدال
 في الابدال ما هو في الابدال
 في الابدال ما هو في الابدال

في الابدال ما هو في الابدال
 في الابدال ما هو في الابدال
 في الابدال ما هو في الابدال

أو للتخفيف أو لتساوية الحروف أو لتقاربها في الخارج أو في الصفات وأن
 الشاهد في الحروف الأصول لكون الحرف بدلا عن غيره هو أن تجد أقل
 وجودا من غيره في أمثلة اشتقاقه كالهمزة في الوجود فأن أقل من الواو
 لوجودها في وجه وتوجه ووجاه وتوجيه وإذا لم يكن أحدهما أكثر كان
 الحرفان متساويين كان كل منهما أصلا بنفسه أن الشاهد في الزوايد
 لكون الحرف بدلا عن غيره في الزوايد أمور أحدها ما ذكرناه في الحروف الأصول
 من أن ما كان أقل وجودا في أمثلة الاشتقاق كان بدلا والثاني أن الكلمة
 تضمنت حرفا إذا كانت فرعاً على كلمة تضمنت حرف آخر فذلك الحرف
 الموجود في الفرع كان بدلا من الحرف الموجود في الكلمة التي هي أصل تلك
 الكلمة وذلك كضمير ب وضارب فإن ضمير ب متضمن للواو بضمض
 وضارب ب متضمن للالف بعد ب وضارب ب فرع ضارب لانه صفة
 فكان الواو في ضمير ب بدلا من الالف في ضارب والثالث أن يكون ذلك
 الحرف الموجود في الكلمة لو لم يكن بدلا عن غيره لزم بناء البيت في الابنية
 العربية وذلك نحو هراق فان لم يكن الحاء بدلا عن الهمزة في اراق لزم بناء
 البيت وهو متفعل وكذلك لو لم يكن الطاء بدلا عن الناء في اضطرب لزم
 بناء مجهول نحو افطعل وكذلك مثلها **الهمزة** أو الهمزة تبدل من
 الالف والواو والياء والحاء والعين وابد الحاء من الالف يكون وجودا

وجوبا وجوازاً مطرداً ومن الواو وجوبا وجوازاً مطرداً وغير مطرد
 ومن الياء وجوبا مطرداً وجوازاً غير مطرد ومن الحاء والعين جوازاً
 غير مطرد وجوبا مطرداً **اعلم** أن الأبدال قد يكون لازماً وغير لازم
 فاللزام ما لا يكون مستوعباً للاستعمال الأصل للالف في قال وغير اللزوم ما
 جاز فيه استعمال الأصل كالأو والمضمر فانه يجوز فيه اللام من والمتن
 يستلزم وجوبا وغير اللزوم جائزاً وان الأبدال مطرد وغير مطرد
 فالمطرد ما كان له حد وقياس كقلب الواو الالف كنه بعد الكسرة كغيره
 فيمكن أن يقال كل حرف وقعت موقفاً في الالف في الالف في الغلانية في
 قلب كذا وغير المطرد ما لا يكون له حد وقياس فلا يقال كل ما كان
 كذا ولكنه يارة في كلمات متفرقة من حكمها أن تعد وتقسيمها كقلب
 الحاء همزة ما من ياء والساكني يستعمل المطرد أيضا مقرا وغير المطرد
 غير مستعمل كقولهم **هذا** مثال ببدال الهمزة من الالف وجوبا مطرداً
كالف سكرى يعني الالف المحدودة في الأصل عند سببها في صورة
 أبدت قبلها الف لمدة الصورة فاجتمع الساكنان والياء في حرف واحد
 لانه يصير محدوداً مقصوراً كما كان وضاع العمل ثم جعلت همزة
 أي ثم أبدلت الف الثانية دفعا لاجتماع الساكنين لوقوع الف
 الثانية في طرفها بعد الف زائدة فان قيل لم تبدل واو او ياء

مع انهم اخذوا الف فلما لو ابدلت اليها لا يصحح الا قبلها همزة كما
 في ك، و ر د ا، لكون ما قبلها الف فقصرت اليها ف ابدلت همزة بين
 اول لامر واسم الف اذا كانت زائدة وقعت بعد الف جمع
 تنوينا تلك الف بين اربعة ا حروف نقبل همزة كالف رسالة
 في رسالة وكذا الواو والزائدة ا حدة او الياء الزائدة ا حدة كعائزو
 صائف والاصل عا وز وصايف والواو الى هذا الابدال ضعفها كقولنا
 عليه ساكنة مع كونها زائدة في الاصل لا يبال بتغيير ما وقع عا وقية
 محل من الطرف الذي هو محل الحوادث وكون الهمزة بالطرف اليمين
 لكونها طرفية مخفيا ولذا لم تبدل همزة في مقام وان وقعت بعد الف جمع
 لانها ليست بزيادة في مقامه وكذا في معاون جمع مونة ومساكن جمع
 معية لان الواو والياء في المعونة والعية ليستا بزيادة بينهما
 ليس بزيادة في الاصل اذ الاصل معونة ومعية بفتح الواو وكسرية
 ولم تقلب في موضعين وجداول وعناير لانها لم يكن في احادها صوت
 وهو ضرر دح وضول وعشيرة وان كانت زوايد بالنظر الى الال لانها
 زبدت لما حاق ولم يقلب فيما اذا كان بعد الف لجمع ثلثة ا حروف كقولك
 عداوهم في جمع عداو وهو الجبان لانها بعد من الطرف فتسكن من
 التغيير قبل ان الف رسالة ما وقعت بعد الف لجمع ثلثة ا حروف كقولك

فلزم تحريك ا حديهما فحكت الثانية فصار همزة وكسر لان الساكن
 اذا فرك حرك بالكره والواو يجوز وباء صحيفه مجرى الف رسالة لانها
 بها انصفت بمن كونها همزة زائدة واقفة بعد الف جمع واقفة بين اربعة
 حروف ومن ثمة اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست بهمزة
 اصلية لا يجوز جعلها في اي جعل الف يفتح لو كانت الهمزة اصلية
 لظهرت في صورة ما او نقول اي جعل الهمزة همزة الابعاد والهمزة
 صاوي بفتح الاء جمع صحراء وطريق اخذت انك تنزيه بين الياء والراء
 الفاء وكسرية كما تكسر بعد الف في مثل ساجد وبقلب الف ياء
 لانك رما قبلها وتقلب الف الثانية ياء ايضا وهو الهمزة في صحراء
 لانك رما قبلها وهو الراء ايضا اذ الساكن لا يكون مانعا وزل ما يقتضيه
 قلب الالف همزة ثم ترمم الياء في الياء فصارت حارتي بالتدوير ثم
 يحد في الياء الحدة للتحفيف كما في سبد ثم تبدل الياء الفاء للتحفيف في
 الجمع النقيض فيكون الراء مفتوحة ومن الواو اي تبدل الهمزة من الواو
 ايضا وهي لا تخلو ان يكون فاء الكلمة او عينها والعين ايضا لا تخلو
 اما ان يكون مكسورة او مفتوحة واما ان يكون لامها في نحو او اصل في
 هذا ما يعطف عليه مثال لابدال الهمزة من الواو وجوبا مطرا او مثل
 لما كانت الواو في فاء فاصل او اصل وواصل هو جمع واصل الواو الاولى

فأما الكلمة والثانية من قبله من اسم الفاعل لا يجمع السالكين بالفتح
 التكميل كخلف لئلا يلزم المالتبس ولم تقلب يا لئلا يقع على أي
 المالف بين السفلين أي الباء والكسر وابدأوا بالاول دون الثانية
 لكون الطرف منتهى التفسير لهذا الابدال شرطان وفي عبارة ومزاليها
 احدهما ان يكون الواو مشفوعة باخرى اذ غير المشفوعة تبدل جازية الاو
 كاجوده والثاني ان يكون الثانية متحركة اذ لو كانت ساكنة كما في دوى
 مجهول واري كان ابدال الاول منها محذورة من قبيل الجائز فان قيل
 اصل او وولي فالثانية ساكنة مع ان الابدال فيه واجبت ان تكون
 اول وقد وجد في الشرط المحذورة عليه لا يقال يلزم اتباع الاصل
 الفروع لان جعلت كلمة والافراد قائل هذا مثال ما كانت الواو
 في عينه مكسورة ومرت في الاجوف علتة وخواد ورث هذا
 ما كانت الواو في عينه مفتوحة لنقل الضمة على الواو مع ان الادوة
 جمع دار وهو ثقيل وان واحد علم وزن الفعل فان قيل ان نقل الضمة يرفع
 ما ينقل فلا حاجة الى جعل الواو همزة قلنا نعم انما يمتنع ان ينقلب اليها
 كما في اد ورجع دور فان قيل لم يجر جعل واو اد والنزح بوجه دور
 همزة قلنا لان ضمة الاسم قاومت نقل الحركة والاولى واحدة
 علم وزن الفعل فهو ثقيل والحلم ان المص جعل ابدال الهمزة من الواو ادور

في ادور من الواجب والرخش في عدمه في المفصل من الجائز والسر في نظره
 الى اللقطة الحاصلة من كون ما قبل الواو فيه الى اللقطة الحاصلة من كون
 الوسط في واحد وان كان بعد الاعدال لم يعتبر كون الواو علم وزن الفعل
 قال وفي حكاية هذا مثال ما كانت الواو في لامه فان قيل لم قدم قلنا
 الواو في الفاء علم ما كان في العين وقدمه علم ما كان في اللام والرخش في
 في المفصل وابن الحاجب في الشافية حكى ذلك قلنا اما المص لم يمتنع
 في الحروف واما الفاصلة فنقلنا الى ما ذكره الجوهري من انه ما كان التغيير
 في الاو او في قدمه ما كان الابدال في لامه علم ما في عينه علم ما في فائه
 ومن الباء اي الهمزة تبدل ايضا من الباء بائع هذا مثال ابدال
 الهمزة من الباء في قائل بائع والواو في كس قلبت الفاء لالف حمزة
 وههنا نقول انما جعلت همزة قلنا فيه من بيان اشار اليك بها في كل
 الموضعين فان الهمزة اذا كانت مبدلة منها بصدق عليها انما مبدلة منها
 لان المبدل من المبدل من الشيء مبدل من ذلك الشيء بالوسطية وهو اذا
 في اي تبدل الهمزة من الواو المفتوحة في الهمزة وهي غير مشددة اهتز
 بالفتحة الاولى في المكسورة والمفتوحة كما سجد وبالفعل الثاني من حركة
 للاعراب في هذا لئلا يولد بالتاليث في الفعل كواجود هذا مثال
 ابدال الهمزة من الواو جوار امطر اذا فان قيل لم يكن الابدال في اجوده

وجوب ما يطر وان قيل انه صرح في
 الاجوف انه الواو والياء

واجبا كما في ادور مع انها مشتركة في كون الواو مفتوحة قلنا لعدم
كون واحدة على وزن الغفلان ومن الواو غير المفتوحة اي تبدل الهمزة
من الواو غير المفتوحة سواء كانت مكسورة كواشاح اصله وشاح
وانا بدلت لنقل الكسرة على الواو والوشاح بالواو نسبة كرون بنوا مفتوحة
كواشاح اصله وقد وانا بدلت لنقل الحركة في الجملة على غير
العلقة كما سبقت في الباء ولذا ترك ههنا روى ان سعد بن ابى وقاص
كان بشير باصبعيه في قول الشهدان لا اله الا الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
احدا اى اشتر باصبع واحدة وقيل انه يوم راي رجلا يأكل شهابا
باصبع فقال صلى الله عليه وسلم احدا اى كل باصبع واحدة وهذا
مثالان لابل الهمزة من الواو جواز اخير مطرد في قطع الله اديه
اصله بديه هذا مثال لابل الهمزة من الباء جواز اخير مطرد في من الحاق
اي ابدال الهمزة من الحاء جائز غير مطرد كما بدلت كونه عن التفتيد واما وان
كانت لازمة الا ان كان شاذ الفلنة ولعدم الموجب القوي لقلب الحاء
همزة لا ينافي لزوم الجوار اصل ما يده بفتح الواو قلبت الواو والفاء
ثم قلبت الحاء همزة لئلا يجتمع ما ان في اصنافه الا غير الغايب كوما به
ما ومن ثمة اي ومن اجل ان اصل ما ما به كجاء جمعه مواد ومباد وغيره
مؤنبة لان جمع النكسبة التفسير ترد ان الاشياء الاصولها ولو افر

سليم بن ابي جابر
في تفسيره

ولو افر ابدال الهمزة من الحاء عن ابدال الالف من الالف وذكره مع العين لكان
اولى لانه نظر ان ابدال الهمزة من الحاء لازم فتقدم في باب الاسرار الى
فان قيل فيجب تقديم ما جاء به وادبه قلنا ابدال الهمزة فيها وان كان غير
لازم الا انه ليس بشاذ وابدال ما شاذ كالأبدال من الالف نحو هيحيت
هذا مثال لابل الهمزة من الالف جواز اخير مطرد وهو البيت يا وامي
بدما ديك البرق قبرا فقد هيحيت شوق الشناق في اسم جسيه كادوك
جمع وكذاك وهو الرمل المتراكم البرق بضم الباء وفتح الراء جمع بركة وهي
ارض خليقة فيها حجارة ورمل وقيل البرق جمع البرق وهو الموضع ذو
اللونين من البياض والسواد والحرة والبياض صبرا اى اعطى صبرا
او اصبر في صبرا وبيحت اى زدت والمشتاق بكسر الهمزة يربيد بضم العلم
ان هذا الابدال شاذ لاستلزام النقل ومن العين اي تبدل الهمزة
من العين جواز اخير مطرد كما بدلت الحاء الا ان هذا الابدال شاذ لكونه
اقبل ولذا اقره كوا باب اول البيت علم عمرو بن ابى ضروق ابا
بحر فهاك زهوق فاصل اباب غباب وهو ارتفاع ما بالجر وحكمه
كنانية عن امتلانه وتوقه زهوق اى يتسوق يقال سير زهوق اى بعيدة
العقر وضاحك زهوق صفتان للزوق لا تأخذ خبرهن اي
لا تأخذ خرج الهمزة والهاء والالف والعين وهو الخلق هذا لتليل

ابدال الهمزة من الحاء والالف في مثل المشاق والعين واما على ابدالها
 من الالف في صحراء ومن الواو والياء فقد مرت **قار** والسبيل **قار** من
 حروف الابدال السبيل وهي تبدل جواز غير مطرد من حرف واحد
 وهو التاء كذا استخذ اصله كذا يستبدل التاء ابدلت الواو كسبيل
قار عند سبويه **قار** قال عند سبويه اذا عذ البعض السبيل ليس في
 الابدال في لا يكون عنده اصل استخذ اتخذ بل هو استعمل من كذا يخذ
 اصله استخذ في حذف التاء الثانية وهذا صدق على سبويه **قار** التاء
 اي من حروف الابدال التاء وهي تبدل من الواو والياء كانت في الفا واللام
 ومن الباء والسين والصاد والتاء جواز غير مطرد كذا في هذا
 مثال الاول في التهمة بفهم التاء وفتح اللام والهمزة مفتوحة لانه من الوفاة
 بمعنى التهمة والتخمة بسكون الحاء من تحركات العامة وتكون في كل
 بالفتحات في كلمة اي عا جرت **واخت** بهذا مثال التاء فاصل اخت اخ
 اخو بالفتح ياء حذف الواو عا في العباس كثيرة الاستعمال لانه يقال في تشبيه
 وجمعه اخوان واخواته عوض التاء للمؤنث فرقا بينهما ولم يكن في استعمال
 المذكور لان التعويض فرع كالمؤنث وحذف التاء للتعويض لانه على
 التانيث ونتم الهمزة في اخت دون اخ ليكون كالسبيل على ان التاء
 عوض من الواو واما اخ فانه لم يعوض فيه عن الواو شي فلم يفتح الواو فيه

فيه فكان لا واو فيه في اصله لا اجل ان التاء ثابتة في اخت في جميع الالحاق
 قبل في تشبيه اختان بالباء وان كانت التشبيه مما ترو الاشباه الاصطلاح
 قال ومن الباء **قار** اي تبدل التاء من الباء جواز غير مطرد كذا في تشبيه
 تشبيه في عدد المؤنثين لانه من ثبوت **قار** استواء **قار** بفتح الهمزة
 من باب ما فعال اصله استواء قلبت الواو ياء لوقوعها باربعة فصار
 استواء ثم ابدلت التاء من الباء فصار استواء معناه وظلوا في زمان
 سنة وهي تحو او بغير اجز بواو **قار** من السبيل **قار** اي تبدل التاء من السين
 جواز غير مطرد كذا في اصله ليس ابدلت التاء من الدال السبيل ايضا
 لم اذكر في فصار است لكان هذا شاذ **قار** كذا في حروب بن يربوع **قار** صدر
 البيت يا قاتل الله بنى السمات عمر بن يربوع شرار الناس خير اعفاء
 ولا اكبات باخر في نداء والمنادي محذوف في تقديره يا قوم وقاتل الله فعل
 وفاعل وبنى السمات مفعول والسمات النساء الفتيات لطبيعات وتمر و
 بدل من بنى وبنى اسم قبيلة وشرار جمع شرير تمر وغير نصب على حال اعفاء
 جمع خيفة وهو جرور يابنة انبف البعير وغير منصرف في التانيث والبيان
 اصله كياس جمع كيتس وهو ضد الغيبة المعنى يا قوم قاتل الله بنى السمات
 اي قبيلة تمر وبن يربوع فانهم شرار الناس وغير اعفاء ولا كياس و
 الاستشهاد ان اصل النات الناس والبيان كياس بدل التاء من السين

في حروب بن يربوع
 جواز غير مطرد

في حروب بن يربوع
 جواز غير مطرد

والقرون والاستشهاد ان اصل اليعلى واصل العشي العشي اصل
 البرج البرقي واصل العشي العشي واصل الجيم من اليااء المشددة في
 الاصل وهذا الابدال استلزام الوقف مع يلتزم لزيادة الطفا ووجه التثنية
 ايضا كانت في اوزناهم الشول من عيش العصف قرون الابل قرون اوزناهم
 جاز ورو كلام اضافي في مثل الجبر كان المنقذ علم اسما والاذناب جمع
 ذنب والشال صفة الجور وهو جمع شايلا وهو كمر تفع والعبر بالخريك
 ما يلتصق باذناب الابل من ابوالا وابعار ما يجف عليها العصف
 والقرون منصوب على انه اسم كان واصل الابل الابل هو بالعاشق
 بتركوس والى اصل شبة البعرات المنصقة باذناب الابل في العصف بوزن
 الابل يعني يعني في اوزناهم من الابعار المنصقة مثل قرون الابل الاستشهاد
 ان الجيم ابدلت من اليااء المشددة صم لا يبع الحركات في هذا التبدل
 سوى التعليلين اللذين ذكرناهما **جلا على المشددة** انما قال على المشددة
 لانه ابدال الجيم من اليااء المشددة كثيرة في استعمال الفصحى كما كان
 مطردا في الوقف والوصل كفعيم و ابو علي او غير مطرد كالاجل وسوا كان
 في النشر كالمثال الاول في النظم كالمثال الثاني والثالث واما ابدال الجيم
 المحففة فلا يكون الا في الشعر ولذا قال لانه ليس في شرح المفصل ابدال الجيم
 صم بشرط ثلثة تشديد اليااء والوقف والشعر ابدال الجيم من المحففة است

استثنائية الشذوذة لما علم ان كنت في جميع الببت لاهم ان كنت قبلت
 جحج فلما ابدال شاجح بانك جحج **افترقات** ينزل قمر جحج والاهم كغيرهم
 وجحج اي جحج والشاجح الحار ورج اي بانك في الزيادة بينك وافر اي
 ابيض وزناات اي كثير الصوت وكثرة الصوت تكون من غابة القوة وافر
 وزناات صفنان شاجح وبنزى اي جرك ووفر جحج اي وفر في الوقفة
 شوا الراس الى شحج الناذن فلما ابدال دعا بفعل الشا والاهم ان كنت
 جحج فوفقي لان آتي بينك للجم مرار كثيرة رالكبا على حار وفي قوة جرك حتى
 جرك شوا راس والاستشهاد ان اصل جحج جحج واصل جحج في اصل وفر جحج
 وفرنق فابدلت الجيم من اليااء المحففة **الدال** اي من روف الابل الدال
 قال ابدلت من الناء اي الدال تبدل من حرف واحد فقط وهو الناء جوازا
 غير مطرد كونه في الدال ابدلت فيه من ناء المتكلم اذ اصله فرث من العوز
 في غير ظرفه واصلهم اجمعوا ابدلت الدال من الناء **قال الحاء** واصلها
 حروف الابدال **الحاء** ابدلت من الهمزة الحاء تبدل من الهمزة والالف
 والياء جوازا مطردا ومن الناء وجوبا مطردا كونه رقت **اصيلة رقت**
 ابدلت الحاء من الهمزة لانهما في الحزن وهو الحلق كونه صير له **ونه**
 اصل صير له صير له اي ايت ونقل اصله انا وكونه اصله الاستفهامية
 فابدلت الى من الالف في هذه امه الله **اصيلة** هذا فابدلت الهمزة من اليااء

قال ركن الدين في شرح الثاقفة انما جعلت اصلا لانه ثبت ان اليا ثانيا
 في باب نصر بين افسر في هذا عن كثير من النجاة الياء عنهما للتأنيث قال
 لمنكسر **الواو** اي انما ابدلت الياء من الالف والياء المناسبة للظروف
 العلة في الحذف **ومن ثمة** اي من اجل صفاء اليا ان الالة ليست
 بمختلفة في مثل غيرها اعلم ان الالة معدر قولك املت الشيء الالة
 اذا اعدت به الى غير الجهة التي هو فيها من حال عيول في الاصطلاح ان نحو **الفتحة**
 بنحو الكسرة اي هو عدول بالفتحة عن استوائها الى الكسرة بان تخلط الفتحة
 شيئا من صوت الكسرة فيصير صوت الفتحة بين الفتحة والكسرة وصوت
 الالف مائل الى الياء وان سبب الالة قصد المناسبة لفظا او غير
 باحد من شيئا اعدادا ان يكون قبل الالف او بعد ما كسر النون ان يكون
 نحو الالف ياء نحو سبال بين مهمل مفتوحة بعد ياء خفيفة و
 الثالث ان يكون الالف منقلبة عن حرف مكسورة نحو فاق فان اصله
 بكسر الواو فجواز الالة هي الالف لكونها منقلبة عن حرف مكسورة والرابع
 ان يكون الالف منقلبة غير ياء نحو باب ورمي اصلها سيب ورمي الخ
 ان يكون الالف مغلب ياء في بعض المواضع لزم ما نحو دما فان الالف
 ياء في الجوهول لم يجز الالة لانه لانه كون الالف ياء في الجوهول في لازم
 اذ يجوز قوله بضم القاف والالة فيما كانت الكسرة قبل الالف فانما يكون اذا

من الالة

اذا تقدمت الكسرة على الالف بحرف كحار او جرفين اولهما ساكن كحلال
 واما اذا تقدمت عليها جرفين متحركين او اكثر نحو اكلت وقتلت
 قنبا فلا تؤثر الكسرة واما قولهم يريد ان يتسرعوا ويضربوا فاجيزت و
 ان كان ثاذا الالة الحاء ضعيفة فلا يعتد بها فكان لم يفصل بين الالف
 والكسرة بالكثرة من حرف في اصل كلام المصنف هنا ان الحاء لكونها ضعيفة لم
 وجوزوا الالة وان كان بين الالف والكسرة حرفان في مثل يضربا بخلاف
 اكلت عنبا فان النون ليست بخفيفة ومثال ما يكون الكسرة فيه بعد
 الالف نحو ناكل **ومن النماء** اي ان اليا تبدل من الناء في الوقف
 في الاسم المؤنث في آفة ناء التأنيث عند الاكثر واكثرنا بالمؤنث
 عن الجمع نحو ظلمات ويقولون عند الاكثر من بعض الوب الذي لا يغلب
 الناء في الوقف بل يغلب عليها ياء في الوقف بينها وبين الناء الذي في
 الفعل فان قيل لم لم يعكس قلنا لا تناسب بضم المفعول صورة الالة
 قيل لكن لا تناسب المذكور حاصل في بعض الاسماء نحو ضاربة وان لم يحل
 في بعضها نحو ظلمة **الياء** اي من حرف الابدال الياء اي تبدل من خسر
 او في اي من الالف والواو وجوبا مطردا ومن الالة جوازا مطردا ومن
 اصر في التضعيف والنون والعين والياء والسين والفاء
 جوازا غير مطرد **من الالف** اي الياء تبدل من الالف فيجاء وقعت

بعد الكسرة نحو مفتيح تصغير مفتاح والتصغير انما يكون بضم الحاء والاول
 وفتح النون والحاء الباء الساكنة بعد النون واذ كان الاسم من باب
 التثنية يكسر ما بعد الباء بالتصغير لان الحاء فوج من الباء الى حرف مكسورة
 او لا تها متجانسان ففي المفتاح ضمت الميم وفتحت الفاء وزيدت
 باء بعد الفاء للتصغير وكسر ما بعد الباء اعني النون فوجب قلب الالف بـ ^{يا} تكسر
 ما قبلها مفتيح وفي المفاتيح ايضا اي في جمع المفتاح فان فيه زيدت الفاء
 اليك بعد الفاء وكسر ما بعد الفاء فقلت الالف بـ ^{يا} ومن الواو اي
 الباء تبدل من الواو فيما كانت الواو ساكنة وما قبلها مكسورة ^{من حروف جوارح} الا اذا كانت
 الواو مدنية فانها لا تقلب لزوال ثقلها بالادغام كونه اجلوز ينشد الواو
^{تأ} ميفات ^{تأ} اصله موقات الموضع الذي يليه في الاحرام وحيث اجل
^{تأ} كسر ما قبلها واستدعاء الكسرة الباء ^{تأ} هذا تعليل ابدال الباء بالالف
 والواو ^{تأ} ومن الهمزة ^{تأ} اي تبدل الباء من الهمزة في ذيب وقد ذكرت
 علته في المأمور ^{تأ} ومن احدى في التضعيف ^{تأ} قد ذكرنا المثال بالتفصيل
 في اول المضاعف ^{تأ} اناسي ^{تأ} اصله اناسين جمع انسان فابرلت النون
 من الباء فاجتمع با آن والاولى ساكنة والثانية متحركة فادخلت الاولى في
 الثانية ^{تأ} دينا ^{تأ} اصله دنا بالشد يد فابرلت الباء من النون والاولى
^{تأ} فار ومن العين ^{تأ} اي الباء ابرلت من العين في قول الشاعر ومنهل ليس

ليس له حوارق ولصفادى حبة نقاق والواو بمعنى رب والمنهل ^{للشرب}
 وجملة ليس صفة منهل والحوارق جمع حارقة وهي جانب الصفادى الجار
 مع الحرف وضر لمبتدأ متأنف والحجم ما اجتمع من ماء الشرب والنقاق جمع نقفة
 وهي الصوت وهي مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة الواقعة صفة
 والمعنى رب مشرب ما ليس له جوانب تمنع احد من الورود اليه بل تغير
 كل احد ان يمر عليه من جميع جوانبه والصفادى ذلك الماء المجيء الصوت
 والاستشهاد ان اصل صفادى صفادة فابرلت الباء من العين ^{تأ} فار
 لنقل العين ^{تأ} ان في العلة وان كانت ثقيلة الا انه ليست بمنزلة
 حروف الخلق ^{تأ} ومن التاء ^{تأ} اي الباء ابرلت من التاء في نحو
 وايتمملت بالواو العاطفة في قولك ^{تأ} قام بها بنشد كل منشدو
 ايتمملت عنل ضو ^{تأ} وقد وينشد من باب الافعال الانشاد ومنها
 بجمع النقص الضلالة ومنشد بضم الميم وفتح النون اسم مكان لان اسم المكان
 يحذف عيادون المفعول في الحزب وايتمملت اي اتصلت من الوصل ^{تأ} وقد
 كوكب والاستشهاد ان اصل ايتمملت او اتصلت قلبت الواو بـ ^{تأ}
 لما مر في المضاعف فصار اتصلت وابرلت الباء من التاء والمؤن لانه
 وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان المناسبة بين الباء واصل التاء ^{تأ}
 هو الواو موجودة ولكن قلب الواو تاء لغة بني تميم اما اصل الحجاز

فيقبل من الواو يا، لانك ما قبلها ويتكون الياء ما قبلها وانما قلنا
 بالواو والياء طفلة ليكون مثالا لا بد من الياء في اليا، قطعاً اذا بالواو نزول
 كسرة ما قبلها فلا يكفل ان تقلب الواو يا ابتداء كما هو متروك في كل حال
 بل الواو قلبت ياء على القياس لان جميع ابيته باب الافتعال كذلك
 اذا كان فاء الفعل او اتم ابرلت الياء من التاء ووجه ان يفتك
 بدون الواو في بعض النسخ فخطا وقال ابن الخليل انما ابرلت
 التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف ومن الباء اي الياء
 ابرلت من الباء نحو التعالي في قول الشاعر انا ابرجت من طرفة
 من التعالي ودفتر من رايها ولها اي للعقاب في ذكرها وهو على اثر
 معروف وهو ضمير مقدم لمبتدأ متأخر وانما ابرجت اشارة بكسر
 الهمزة وبراءين غير مجتمعين وهذا مبتدأ والاشارة ما يلبس به
 عليه اللحم ليس يستعمل في اللحم القدير وهو المراد منها ومن لحم صفة
 لمبتدأ ومنه قوله بتشديد الميم بمعنى مقطعة وهو صفة ايضا ومن
 التعالي جمع تغلب صفة ايضا ودفترها وزاد تحتين اي في قليل
 عطف على المبتدأ ومن ارادتها جمع ارنب في كل صفة يعني انما يقيد
 لغزها والاستشهاد ان اصل التعالي التغالب واصل الاياتي الارباب
 فابرلت الياء من الباء ومن السين اي الياء ابرلت من السين

من السين في السادي في قول الشاعر اذا ما عدت اربعة فاسر فزواجك
 خمس وابوك سادي واذ الشرط وما زائدة ورفال جمع فل
 بركات التثنية في الفاء وسكون السين وهو الهمزة في قول الشاعر
 مبتدأ وخمس خبره والجملة خبرانية والمعنى اذا عدت من اربعة القوم
 فزواجك خمس وابوك سادي والاستشهاد ان اصل سادي ساد
 فابرلت الياء من السين ومن التاء اي الياء ابرلت من التاء
 في قول الشاعر قد مر يومان وهذا الثاني وانت بالبحر ان لا تبالي
 بعين مفعول يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي بالبحر ان و
 الاستشهاد ان اصل الثاني الثالث فابرلت الياء من التاء كسرة
 ما قبلها وهذا على جميع الكسرة ما قبل الياء والسين والتاء فان
 الواو اي من ووف الابدال الواو وهي تبدل من الالف والياء
 وجوبا مطردا ومن الهمزة جواز مطردا يكون ضواري اي تبدل الواو
 من الالف فيما وقعت الالف قبل الف التكسير فان ضواري في ضارة
 بزيادة الف التكسير بعد الف اسم الفاعل فاصحهم الفان ولم يخرض
 احدهما التاء ليتبين بالواو فابرلت الواو من الالف الاولى فان
 ومن الياء اي تبدل الواو من الياء وجوبا مطردا فيما وقعت
 الياء كسرة وما قبلها مفعول وجوز قوله وجوبا مطردا في بعض النسخ

جك

و لم يوجد في اكثر ما مع وجوب ذكره لعل تركه سهوا من النسخة قال
 موقن **اول** اصله ميقن من اليقين فابرت الواو من الباء لكونها
 وانضمام ما قبلها **الميم** **اي** من حروف الابدال الميم وهي تبدل
 من الواو لزوما وجواز او من الباء والنون جواز اخر مطلقا
 نحو **فيم** **اي** ابدلت الميم من الواو في فم وحده اذا لم يقع في كلامهم
 اصله فوه حذف الطاء على غير القياس لثقلها وكثرة الاستعمال ابدلت
 الميم من الواو لئلا يلزم اسم موب على حرف واحد يعجز لو تبدل الواو
 ميم وجب قلب الواو الفاتحة كما وانضم ما قبلها فيلزم حذف
 الالف للالتقاء الكسب من الالف والتنوين ولم يوجد اسم موب
 على حرف واحد في كلامهم واعلم ان ابدال الميم جائز كما بدل عليه كونه
 لان لزوم ابدال الميم من الواو انما حصل من حذف الحاء ولبس
 موجب بل هو على غير القياس لكثرة الاستعمال لانه لازم **اي** ومن
 اللام **اي** تبدل الميم من اللام على الضعف في لغة طي في قول النبي
 صلعم ليس من امير اصيام في سفر اصله ليس من البر الصيام في سفر
اي اذا تقرر الصيام وقيل لم يرد غير هذا في ابدال الميم من اللام قال
 ومن النون **اي** تبدل الميم من النون الساكنة والمتحركة مثال ساكنة
 نحو **عبر** فان الميم فيه ابدلت من النون الساكنة لزوما في غير اصله غير

لكونها موقن

غير لان النون ساكنة وبعدها باء والنون الساكنة تخرج من الجنبونم والباء
 تخرج من ظاهر الشفة والتلفظ بالنون ثم الباء فيجتمع كاي شمس
 الوجودان وقلبت النون حرفا يكون متوسطا بين النون والباء وهي
 الميم لانها تخرج من بين الشفتين ويقع صوتها في الجنبونم **اي** من
 المتحركة **اي** الميم ابدلت من النون المتحركة ايضا في قولك **اي** بال
 ذات المنطق التمام وكفك المنقب البناء ومثل منادى مرضم
 اصله ماله وهي اسم امارة وذات المنطق منصوب بحرف المنادى و
 التمام صفة المنطق وهو الذي يتردد في البناء اي يكثر التردد في كلامه
 والواو وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف في التخم وطلب
 الشفة على الحقيقة والخف من الخسب صفة كفك مضاف الى التمام
 بالاضافة اللفظية والبنام اطراف الاصابع والاشارة في اصل البناء
 البناء فابرت الميم من النون المتحركة **اي** ومن الباء **اي** الميم ابدلت
 من الباء في قولهم ما ذلت راعا هذا اصل ما ذلت راعا علم هذا اي ما بنا
 على هذا الفعل العاصد **اي** من حروف الابدال العاصد وهي تبدل مع
 جواز اخر من حروف واحد هو السين اذا وقعت قبل العين والحاء والجماديين
 او القاف والطاء سواء كانت بينهما حرف واحد او حرفان او لم يكن
 نحو اصنع اصله اصنع نعمه **اي** ام قبلها قلبت السين عن حرف حروف

صاذا لان السين ليست من الحروف المستعينة وهذه الحروف من المستعينة
اذ بعضهم ذكر بدل القاف العين فقلت السين صاذا لان الصاد من
المستعينة **قال الف** اي من حروف الابدال الف و هي تبدل من
الواو والياء وجوبا مطردا ومن الهمزة جواز الازما وجواز مطردا غير
لازم ومن النون في الوقف جواز مطردا **في قوله** و باء **قوله** اي
تبدل الف من الواو والياء وجوبا مطردا اذ تحركت وانفتح ما قبلها
الا اذا كان هناك مانع من القلب كونه **مما** نحو **راس** اي تبدل
الف من الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اما ان يكون
لازما كواو ادم واما غير لازم كواو **راس** **اللام** اي من حروف الابدال
اللام و هي تبدل من النون والصاد جواز غير مطرد مثال النون كواو
في قول الشاعر وقفت فيها اقبلا لا اسألكا عيت بوابا وبالرفع
من امر قوله وقفت من الوقوف وفيها اي في دار المشوقة وسيلان
تصغير اعلان وهو جمع اصيل وهو الوقت الذي بعد العصر اللوب
واصيل المنسوب على الظرفية واسألكا جملة فعيلة حال الناء
في وقفت وعيت اي تجرت اللال وجوازا منصوبا بالتحيز او
بالصدر او بنزع الحاقض اي عن الجوب ومان فيه والبرج المنزل
والمعنى وقفت بدل الجيبة احيانا ونشلتها من الجيبة فخرجت الدار

والدار من الجوب وبابها امر جيبني والاشهاد ان اصل اصيل امير
قابلت اللام من النون ومثال الصاد كواو الطلح في قول الشاعر كمال
ان لا رعة ولا شبع مال الارطاة صفق راى فعل فاعل مستتر فيه
راجع الى الذئب والروعة لغة العيش من الشجر بالنسبة لمجود الغمام
والصفق الرمل المجمع قوله فالطلح صلبة معطوفة على الاول والمعنى
كما راى الذئب ان الماسة العيس ولا شبع مال الى هذه الشجرة فاضطرب
والاشهاد ان اصل الطلح اضطر فابدت اللام من الصاد **في قوله** لا تأخروا
قوله اي اللام والنون والصاد وهذا لتقليل الابدال للام
النون والصاد **قوله** الزاء اي من حروف الابدال الزاء و هي تبدل
عن حرفين اي السين والصاد الساكنين الواقفين قبل اللال جوازا
غير مطرد لان السين كما كان حرفا مهملا واللال مجهورا كرهوا اجتماعهما
قابلا الزاء من السين لانه مجهور كاللال وهما متجانسان في المخرج مثال
السين كواو برول ثوبه اصله يسؤل ثوبه اصله يسئل ثوبه ومثال الصاد
كواو قول الخاتم هكذا فردي انه قصته انه كانت عادة العرب في الجاهلية
اذ انزل بهم ضيف ولم يكن عندهم طعام فصدوا جملا وصبوا الدم
على النار ليحرق ويصير كالكبدة المشوية ثم اطعموا به الضيف الخاتم الطائي
اسرو هو مقبلة كنت صينة اذ انزل ضيف بن اسر حاتم ولم يكن عنده

وملأ من المبل والارطاة واحدا لارطى هو
شجر الرمل وقيل نوع من

اسر الزئبق انما هو زئبق فاجاب

طعام بضعيف الفيف به فام حاتا ان بغضه له حمل اليتوى بطو الفيف
 فخر حاتا ذلك لجل فقال المصنف امرنا ان بغضه فلم نجبه فقال حاتم هكنا
 فردى انه يعنى هكنا اقصدا الكرام وانه في غير المتكلم اصله انا وهو تأكيد
 للباء والهاء للوقوف والاستشهاد ان اصله في ذى مضوى بفتح الفاء
 وسكون الصاد فابلت الراء من الصاد لقوب خرفها واخا دهما
 في الصغر ولم يذكره المصنف كقفا بذكره في ابدال الصاد من الراء فتذكر
قال الطاء و اي من و في الابدال الطاء و اي تبدل من التاء وجوبا
 مطردا وجوازا غير مطرد الاول فيما اذا كان فاء افتعل صادا او ضادا
 او طاء او ظا كالتاء تبدل طاء نحو اصطر اصله اصبر والنا في
 اذا كان تاء المتكلم احد من و في المستقلة قالتا تبدل طاء شيئا
 التاء الغير بناء الافتعال في كونها كجاء من الفعل نحو فحست مراتب
 فتح و لم تقيد اي بالوجوب المطرد والجواز المطرد غير المطرد
قال يكون جائزا غير مطرد في كسبت الاشارة مثلا فهو صوته وترك
 قوله وجوبا مطردا في ابدال الواو من الباء الساكنة المعنوية ما قبلها
 كما في اكثر النسخ مسبوكة اشترنا اليه ايضا فيما سبق فتذكرنا السبب
 السابع في اللقيف **الاشارة** الى وجبة التسمية اللقيف لقيفا بولاء
 يقال له لقيف للف في العلة فيه اي لاجتماعهما في غير موضع

فيسقط العلم بالحق
 الاشارة الى

فيسقط العلم بالحق
 الاشارة الى

من وجبة التسمية ولما لم يترك ذكر مزيد للقيف موقفا وموقونا
 سنذكره واعلم ان هذا الباب يبلغ تحقلا الى تسعة اقسام لان انا ان
 فاؤه وكسبه حرف علة او فاؤه ولا مة حرف علة او عينه ولا مة حرف علة
 ثلثة اقسام وكذا اما ان يكون واو بن او يابن او اوا بن او اوا
 الا في ياء فهذه ايضا ثلثة اقسام فيقرب الثلثة في الثلثة يصير
 الاقسام تسعة لكن كون الفاء والياء حرف علة لم توجد في الافعال
 فتعنا ثلثة اقسام فيبقى ثلثة للمعروف وثلثة للمعروف ولم يوجد
 المعروف غير ما كان فاؤه واوا ولا مة ياء الا نادرا فيسقط انسان
 فيبقى اربعة واحد للمعروف وثلثة للمعروف في معروف ووزون
 المعروف ما فرق بين و في العلة بحرف غير حرف العلة والمعروف ما لا فرق
 بين و في العلة بحرف آخر والمص لم يعرفها اعتيادا اعلم انها لم توجد في
 اسميها للمعروفين في المعروف في معنى في مقدم المعروف على المعروف
 لكونها فاء حرف علة والتا مقدم على العين ونه من مقدم المعروف ونظرا لكونه
 احيانا قاصدا كذلك حكم اخواتها اي اخوات و في معنى اسم الفاعل غير
 اي حكم اخواتها فالا ما مثل حكم وعلا بعد و في معنى مثلا حكم فاء واتي مثل
 حليم فاء واحد حكم لامة مثل حكم لام راء **الاصري** في اصله اوتي
 حذف الواو كما مر في المثال وحذفت اللام للوقوف فصار في ويلزم

واذ اعني تقدم الواو فاء في بارقة
 اقول يحصل ثلثة فيصير معرفة اسم

ويلزمه اليا عند الوقف فيقال قد يستطاع الاتصال كونه وقتا ومثله
 فمن وفي في فان قيل لم يلزم الحاء عند الوقف قلنا لما يلزم لا ابتداء
 بالكن او الوقف على المتحرك فان قيل لم اقتصر الحاء قلنا لحذفه سبب
 قطع الصوت لان ففاء الصوت لعدمه فان قيل لم يكن انما يتحقق
 الحاء قلنا لان مقتضى الوقف هو السكون او نقول ان وضع الوقف
 للاستراحة وذلك انما يتحقق بالسكون او نقول ان الابتداء والابتداء
 متضادان فلما كان الابتداء بالواو وجب ان يكون الوقف على السكون
 تحقيقا للتضاد **الجزء الثاني** في معنى كوزي من الباب الثاني من
 الرابع كوزي يوري وجاء وري يرى كالباء فيها ومن السكس كوزي
 يلي من الولاية بمعنى الصداقة او بمعنى التصرف ومنه ابولادة في جمع الى
 الرعية ومنه ولي البيت من الولي بمعنى القرب ومنه قولهم هذا اولى من
 ذاك اي اقرب الى الحق ومنه قولهم الاصل ان يولي الفاعل فعلا من روايد
 التلخيص المقرون اولي يولي ايلا وولي يولي تولية وولي يولي مولاة
 وتولي يتولى توليا وتوالي يتوالي تواليا وفي يولي ايلاء واستولى يستولي
 استيلاء وايا واي يواواي وهذا الضرب من مهموز العين فقط كواي
 ياي وايا بمعنى الوعد والامر **الجزء الثالث** المقرون كقولهم يولي ووكول
 يعقوب يعقوب يعقوب ومنه القوم الكثرة المختلطة من الناس سميت بالحمية

انصوت والوعى مثال المزمين التلخيص المقرون قولي يعقوب في معنى كنية
 بنقل الحركة والادغام وداوي يداوي مداواة الامر داوي والتوي يتوي
 التواء واستوى يستوي وانزوي ينزوي انزواء فهو منسرف وداوية
 واحوي يحوي احوا من جعل احوا و قد تم الاعلال على الادغام
 على ما مر في رعي من الحوة هي حرة تقرب الى السواد وقال بعضهم احواول
 من افعال تقوي يتوي تقويا واستوي يستوي استواء واستحي
 ومنهم من يقول استحي كذا العين استحي استحياء تخفيفا وهذا النوع في
 من هموز الفاء فقط كواوي ياي واية منه الحواوي بمعنى المنزل والحواوي
 الملبس ببعض ما يبعث كونه يكون بفتح النون فانه يجوز ان يكون
 جمعا من وكي يكي مؤدأ من الكون في حالة النصب لكن يوق بالنون
 لان نون الجمع تسقط باو يجوز ان يكون ان بالتشديد كسر الهمزة
 حرفا واما من ان ياقا انينا ونورا مؤنثا مؤكدا بالتثنية من واني
 ياي وان بفتح الهمزة يجوز ان يكون ما ضيا من الانين وبفتح النون
 والتخاشع في جمع نائية وحاشية النواوي التي هي مصدر **الجزء الرابع**
 انزوا القوم **الجزء الخامس** كذا في الواو في انزوا القوم لكن حذف من اللفظ
 دون الخط لئلا يلبس بالواو **الجزء السادس** ريان **الجزء السابع** هذا
 ضد العطشان **الجزء الثامن** ريانان **الجزء التاسع** هذا تشبيه المكررة **الجزء العاشر**

هذا المجموع المذكور **قال** ريان **اقول** هذا التنبيه للمؤنث اعلم ان الف التانيث
 قلبت فيه ياء للتقاء الساكنين لانه لا زبدت الالف والثون للتنبيه
 على المفرد اعني ربا اجمع الالفان ولم يكن حذف احدى ياء او يلزم
 التباس بالمفرد المذكور فقلب الف التانيث ياء فصار ريان **قال**
 ايضا **اقول** اي كما يقول في جمع المذكور رواء وانما التثنية بصيغة واحدة
 نظرا الى الفة الاستعمال واكتفاء بالقوانين **قال** وتقول في تنبيه المؤنث
اقول اي تقول في تنبيه المؤنث في حالة النصب والجر ترتيبين بارج
 ياءات الاولى منقلبة عن الواو التي هي غير الكلمة والثانية لام الفعل
 والثالثة منقلبة عن الف التانيث كما عرفت اتقا والرابعة علامة
 النصب والجر وادخلت الاولى في الثانية **قال** رايت ربيتي تحبس
 ياءات **اقول** الاولى مبدئية في الثانية المتحركة بالفتحة والرابعة مدنية
 في الخامسة المتحركة بالفتحة والثالثة مفتوحة مخففة **قال** للمفعول مطوي
اقول اصله مطوي اعل بالقلب الادغام كالمعنى **قال** الموضع مطوي
اقول اصله مطوي كحركة الياء اعل بالقلب **قال** وكل هذه الاشياء **اقول** اي
 حكم لام اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة والمجهول من اللينيف
 المقرون في الاعلال حكم الناقص **قال** وكله عشرين حكم مطوي **اقول** اي
 حكم عين اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة والمجهول من اللينيف

١٩٩
 من اللينيف المقرون حكم عين طوي في عدم الاعلال في الكلمة التي اجمع
 فيها الاعلالان بتقدير اعلال العين نحو مطوي ويطوي وحكم العين
 في الكلمة التي لم يجمع فيها الاعلالان ايضا حكم عين
 طوي في عدم الاعلال للمتابعة فطوي يافان ^{فيما الاعلالان من}
 لو اعل عين طوي لم يجمع الا
 الاعلالان الا انه لم يعل
 بتعاطي
 ثم
 ضربه من شترني كراما كاتبين كم دعاون بادير رسة ابو هطل كاتبين
 تاريخ ١٠٢١



179

صه صه ذالك
بن مصطفى

صاحب ومالك ~~سید~~

صاحب هذا الكتاب
~~مستطفي~~

~~مستطفي~~

١٩
١٠٠

~~مستطفي~~

مستطفي

~~مستطفي~~